

علوم اللغة

٣٣

في هذا العدد :

- المصطلح النحوي العربي
- ١ - في الأصول النظرية لتاريخ المصطلح النحوي العربي
- المصطلح النحوي في مرحلة النشأة
- ٢ - تطور المصطلح النحوي حتى الخليل أحمد
- ٣ - قراءة في مصطلح سيبويه، تحليل ونقد
- ٤ - المصطلح النحوي: (النشأة، الخلاف، الجوهر)
- ٥ - مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة
- ٦ - مصطلح الفعل في كتاب دقائق التصريف (لابن المؤدب)
- ٧ - في تطور المصطلح النحوي العربي بين كتب التراث والكتاب المدرسي
- ٨ - التأويل: دراسة في المصطلح
- ٩ - مراجعة لمعجم المصطلحات اللغوية في كتابات المستشرقين الألمان
- ١٠ - مليكا افيتش، اتجاهات البحث اللساني (عرض ونقد)

علوم اللغة

دراسات علمية مُحَكَّمة تصدر أربع مرات في السنة
كتاب دورى

٢٠٠٦

العدد الأول

المجلد التاسع

رئيس التحرير

أ.د. محمود فهمى حجازى (القاهرة)

مدير التحرير

د. مجدى إبراهيم يوسف (حلوان)

نائب رئيس التحرير

أ.د. سعيد حسن بحيرى (عين شمس)

أ.د. عمر صابر عبد الجليل (القاهرة)

المستشارون العلميون

أ.د. جوزيف ديشى (ليون ٢) أ.د. عبده على الراجحي (الإسكندرية)

أ.د. حسن حمزة (ليون ٢) أ.د. كمال محمد بشر (القاهرة)

أ.د. حمزة المزينى (الرياض) أ.د. مانفرد قويدخ (أمستردام)

أ.د. رثيف جورج خورى (هيدلبرج) أ.د. محمد عونى عبد الرؤوف (عين شمس)

أ.د. السعيد محمد بدوى (الجامعة الأمريكية بالقاهرة) أ.د. عبد الفتاح البركاوى (الأزهر)

أ.د. فولفديترش فيشر (ارلانجن) أ.د. صلاح الدين صالح (بنى سويف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علوم اللغة

دراسات علمية مُحَكَّمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دورى

مج ٩، ١٤، ٢٠٠٦

ح) حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزانه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بإذن كتابى من الناشر .

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهاً مصرياً	(داخل جمهورية مصر العربية)
٨٠ دولاراً أمريكياً	(خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهاً مصرياً	(داخل جمهورية مصر العربية)
٢٠ دولاراً أمريكياً	(خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث	الصفحة
المصطلح النحوي العربي	٩
١ - في الأصول النظرية لتاريخ المصطلح النحوي العربي	١٦
أ. د. / حسن حمزة	
المصطلح النحوي في مرحلة النشأة	
٢ - تطور المصطلح النحوي حتى الخليل أحمد	٣٧
أ. د. / عصام نور الدين	
٣ - قراءة في مصطلح سيويه، تحليل ونقد	٦٧
أ. د. / علي محمد	
٤ - المصطلح النحوي: (النشأة ، الخلاف ، الجوهر)	١١٧
أ. د. / عبد الحسين المبارك	
٥ - مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة	١٤١
أ. د. / فخر الدين قباوة	
٦ - مصطلح الفعل في كتاب دقائق التصريف (لابن المؤدب)	١٨١
أ. د. / يحيى عباينة	
٧ - في تطور المصطلح النحوي العربي بين كتب التراث والكتاب المدرسي	٢٢١
أ. د. / عبد الحميد التاغوتي	
٨ - التأويل: دراسة في المصطلح	٢٤١
د. / علي هندوي	
٩ - مراجعة لمعجم المصطلحات اللغوية في كتابات المستشرقين الألمان	٣٠١
أ. د. / سعيد حسن بحيري	
١٠ - مليكا افيتش ، اتجاهات البحث اللساني (عرض ونقد)	٣١١
أ. د. / عباس السوسوه	

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تشرف المجلة وأسرتها أن يصدر هذا العدد من سلسلة علوم اللغة بإشراف د. / حسن حمزة الأستاذ بجامعة ليون بفرنسا وأحد مستشاري المجلة . فقد عني بإخراج عدد مستقل عن المصطلح وأرسل مجموعة من المقالات لعدد من فطاحل الباحثين العرب . ونظرا لظروف خاصة ظلت هذه البحوث في انتظار النشر ، إلى أن عهد إلى د. محمود حجازي في صيف العام الماضي بنشر هذه المقالات التي سبق أن تحدث د. حسن حمزة معي عنها في أثناء إلقائه إحدى المحاضرات في مركز اللغة العربية التابع لجامعة القاهرة .

وكان من المأمول أن يظهر هذا العدد ضمن مجلد (٢٠٠٥ م) ، غير أن بعض الباحثين كانوا في أمس الحاجة إلى نشر بحوثهم ، لتأخر النشر في بعض المجلات التي تصدرها الكليات . فرأيت إرجاء النشر لبعض الوقت ، وحتى تكتب البحوث مرة أخرى لعدم صلاحية نشرها على الهيئة التي تسلمتها عليها ، وحتى أراجعها مراجعة دقيقة قدر المستطاع .

وهكذا فقد نشرت جميع البحوث التي تسلمتها من د. محمود حجازي كاملة بعد أن أرسل إلى د. حسن حمزة البحث الأخير الذي كان مفقوداً ، وأرجأت نشر العدد إلى أن يصل إلي رد منه . وحتى أتمم العدد أضفت إليه بعض المقالات التي تتعلق بالمصطلح بوجه من الوجوه . وآمل أن يخرج هذا العمل على النحو الذي أراده د. حمزة .

وفي الختام يسعد المجلة أن تستمر في نشر أعداد خاصة ضمن سلسلة أعدادها ، تدعيما لسياستها في دعم البحوث العلمية الجادة بكل قوة ، وأن تساند كل الطرق التي تدفع بالبحث اللغوي إلى الأمام ، وتتطلع أسرة المجلة إلى أن يكلل الله عز وجل جهودها بالتوفيق والسداد .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

أسرة التحرير

شروط النشر

- يقبل هذا الكتاب نشر الدراسات والأبحاث فى علوم اللغة ، ونتائج البحوث الاستكشافية ، والمراجعات العلمية ، وتقارير الممارسات والمشروعات والأنشطة العلمية، وعروض الكتب اللغوية المتخصصة العربية أو الأجنبية .
- يفصل أن تكون الدراسة فى حدود ١٥٠٠٠ كلمة ، والمراجعة العلمية فى حدود ٦٠٠٠ كلمة ، والتقرير فى حدود ٢٠٠٠ كلمة ، وعرض الكتاب فى حدود ١٥٠٠ كلمة .
- يشترط ألا يكون العمل قد سبق نشره أو قدم للنشر فى أى مكان آخر .
- تخضع الأعمال المقدمة للتحكيم ، ويخطر صاحب العمل بقبوله أو بملاحظات التحكيم أو الحاجة إلى المراجعة .
- تقدم الأعمال بخط واضح ، أو مطبوعة على الحاسوب .
- تقدم الرسومات بشكل جاهز للاستنساخ المباشر .
- يراعى فى الاستشهادات المرجعية الدقة فى التوثيق واكتمال بيانات الوصف ، والاطراد فى ترتيب عناصر البيانات .
- يعبر ما ينشر فى هذا الكتاب عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المحرر أو الناشر .
- لا يعاد نشر أى عمل مما ينشر فى هذا الكتاب الدوري إلا بإذن كتابى من الناشر .
- يخضع ترتيب المواد فى النشر لاعتبارات فنية ولا علاقة له بمكانة المؤلف أو قيمة العمل .

المصطلح النحوي العربي

عدد خاص بإشراف

أ.د. حسن حمزة

مدير مركز اللسانيات العربية

مركز البحث في المصطلح والترجمة

جامعة ليون ٢ - فرنسا

المقدمة:

ولدت فكرة هذا العدد الخاص من دورية علوم اللغة في أثناء زيارة أكاديمية للأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي لجامعة «لومبار - ليون ٢» بفرنسا، ومشاركته في مناقشة رسالة دكتوراه عن المصطلح النحوي عند الفراء بإشراف كاتب هذه السطور. ويطمح هذا العدد، كما كان طموح تلك الرسالة وطموح رسائل أخرى عن المصطلح عند سيبويه وعند الأخفش وغيرهما، إلى أن يكون خطوة متواضعة في طريق شائك طويل يتوخى الدراسة التاريخية للمصطلح النحوي العربي. ولا يهدف هذا العدد، بأي حال من الأحوال، إلى تناول المصطلح النحوي العربي من جميع جوانبه، فذلك أمر يتجاوز أهداف هذا العمل وإمكاناته.

ليس في العربية معجم تاريخي عام يدرس ألفاظها دراسة تاريخية فيلاحق تطورها عبر العصور متوقفاً عند دلالاتها المكتسبة في كل مرحلة من مراحلها. وما أشد حاجة العربية إلى هذا المعجم، وما أغرب غيابه. وأغرب من غياب المعجم التاريخي العام غياب معاجم تاريخية

متخصصة في مجال محدد من مجالات العلم تتناول مصطلحات علم من العلوم، أو فن من الفنون، فتلاحق نشأتها وتطورها حتى أيامنا.

النحو العربي واحد من هذه العلوم التي ما تزال محرومة من هذه النعمة على كثرة ما كتب في الموضوع؛ فالدراسات تنوء بحملها رفوف المكتبات، وتفيض بها المعاهد والمدارس والجامعات. غير أنه ليس فيها جميعاً كتاب واحد فيما نحن فيه لأن أكثر ما كتب في هذا المجال عمل فردي لم تتصد له المؤسسات، وهو في الأعم الأغلب عمل سريع لا يسير على خطة مضبوطة ولا يتبع سنناً واضح المعالم. بل إنه، في الأعم الأغلب، لا يقيم للزمان حساباً، ولا يتجه وجهة تاريخية محددة. فإن وجدت فيه التفاتة إلى تاريخ المصطلح فهي التفاتة عابرة لا تأتي في سياق منهج واضح محدد يمضي من أول الكتاب إلى آخره.

ولا يظن أحد أن المعجميين يمكن أن يقوموا بهذا العمل، وأن كل من رمى في مجال النحو بسهم فقد صار قادراً على القيام به. إن تضافر الجهود والكفاءات هو الذي يكفل عملاً يمكن أن يؤتى أكله، وأن ينتج ثمراً يستفيد الدارسون منه. ولا بد من أن يكون لأهل الاختصاص، أهل النحو المتمرسين، دور أساسي في إنجازه.

لست لأزعم أن العمل المتواضع الذي في هذا العدد الخاص من دورية علوم اللغة يرسم الطريق الذي على الباحثين أن يسلكوه، فليس له من فضل إلا التحريض على القيام به، وتقديم نتف يمكن أن يستعان بها فيما بعد. فإن زعم أن ما قام به هو العمل الذي يقتدى به فلم نصل بعد إلى أول الطريق.

في هذا العدد الخاص مجموعة من المقالات، كل كاتبها من المشتغلين بالنحو، فهو همهم اليومي وشغلهم الشاغل.

فى الباب الأول يتناول حسن حمزة فى مقالة تمهيدية لهذا العدد، مسألة «تطور المصطلح النحوى العربى»، فىشير إلى الصعوبات النظرية التى تعترض سبيل الباحث فى نشأة المصطلح فى مراحله الأولى قبل كتاب سيبويه نظراً لغياب أثر مكتوب سابق مقطوع بصحته فى مجال النحو. ومع اعتقاد الباحث الجازم بوجود نشاط نحوى كبير قبل سيبويه بزمان طويل فإنه يحذر من التسرع فى نسبة المصطلحات إلى النحويين القدامى بالاعتماد على الأخبار والروايات - وإن صحت - لأن الناقل حين يكون ضبطاً عادلاً، قد لا ينقل مصطلحات السابقين إلا إن كان المصطلح غايته. ويقدم الباحث أمثلة على هذا الواقع بين الخليل وسيبويه. ويقوده هذا الأمر إلى الوقوف أمام بعض الثغرات التى فى كتب الباحثين المعاصرين عن التاريخ للمصطلح النحوى العربى فى عدم استقصائها، وغياب البعد التاريخى فيها، وعدم التزامها منهجاً محدداً واضح المعالم. ويرى الباحث أنه لا بد فى دراسة المصطلح النحوى من بناء شجرة المفاهيم التى لا ينظر فيها إلى المصطلح إلا من خلال علاقته بالمصطلحات الأخرى التى تشكل معه مجالاً واحداً، ولا بد من أن يؤخذ البعد التاريخى فى الحسبان، فلا ينظر إلى المصطلح على أنه واحد رغم العصور، حتى لا تلقى مفاهيم المتأخرين على المتقدمين، ويقدم عدداً من الأمثلة كالمسند والمسند إليه والاشتغال والعمل والبناء والإسناد لإثبات ضرورة اعتماد البعد التاريخى فى الدراسة.

* * * *

فى الباب الثانى بعد هذه المقدمة النظرية ثلاث مقالات عن المصطلح النحوى فى مراحله الأولى قبل سيبويه، ثم فى كتاب سيبويه، وفى كتب معاصريه:

يتناول عصام نور الدين في المقالة الأولى «تطور المصطلح النحوي حتى الخليل بن أحمد الفراهيدي»، فيرى أن هذا المصطلح أصيل النشأة في المجتمع العربي الإسلامي للتعبير عن حركة تطور هذا المجتمع بجميع أبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد حدد نشأة المصطلح في أربع مراحل: مرحلة انبثاق المصطلحات الأولى في الصحيفة التي ألقاها الإمام علي بن أبي طالب إلى أبي الأسود، ثم مرحلة نشأة عدد من المصطلحات في العمل الذي قام به أبو الأسود في ضبط النص القرآني - وهو ما عرف بنقط الإعراب - وما نتج عنه من مصطلحات مثل الضم والفتح والكسر والغنة، ثم مرحلة تلاميذ أبي الأسود، مع ابنه عطاء ونصر ابن عاصم ويحيى بن يعمر في نقط الإعجام، ثم أخيراً مرحلة تلاميذ أبي الأسود كابن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء. وقد نما المصطلح كثيراً على أيدي هذه الطبقة من العلماء في كثير من المصطلحات التي أطلقوها أو حاموا حولها كالمفعول به والمفعول معه والمفعول المطلق والحال والتمييز والاستثناء والمنادي وغيرها. وقد مهد هذا العمل لمرحلة الخليل بن أحمد الذي تخلص المصطلح معه من غموضه، واتخذ بعده المتخصص.

أما في المقالة الثانية: «قراءة في مصطلح سيبويه، تحليل ونقد»، فيتابع على الحمد ما آل إليه المصطلح في كتاب سيبويه؛ فيرى أن عدداً من المفاهيم في الكتاب تمثل مرحلة سابقة لمرحلة النضج والتمثل، وهي تلك التي تشرح فيها المفاهيم قبل أن يعبر عنها بالمصطلح، كالمفاهيم التي عبر عنها - فيما بعد - باسم الآلة، والاسم المركب تركيباً مزجياً، ويرى أن هذا الأمر يدل على عدم وضوح المصطلح وضوحاً تاماً في الدلالة على المفهوم. وقد جمع الباحث أمثلة من مصطلحات سيبويه تناولها

بالدرس والتحليل، وجعلها أصنافاً منها المصطلح المفرد المستقر الذى تلقته الجماعة بالقبول له . ومنها المصطلح القلق الذى يدل على عدم الاستقرار كتلك المصطلحات التى عاد سيبويه فعبر عن مفاهيمها بمرادفات اصطلاحية، أو كتلك التى أطلقها على مفهوم معين، ثم عاد فأطلقها فى موضع آخر على مفهوم آخر. ومنها اللفظ الذى ورد بمعناه اللغوى كالطرح والتَّرك ونون النساء، والعبارة التى هى أقرب إلى التوضيح والتعريف منها إلى المصطلح الفنى . وقد جعل الباحث هذا الصنف الثالث دليلاً على بدائية المفهوم قبل نضج صورته واختمارها فى ذهن المتخصص .

أما المقالة الثالثة والأخيرة فى هذا الباب: «المصطلح النحوى، النشأة والخلاف والجوهر» لعبدالحسين المبارك، فتهتم بالخلاف المصطلحى بين البصريين والكوفيين . بعد عرض ما هو مألوف فى نشأة النحو العربى ومصطلحاته بدءاً بالإمام على بن أبى طالب، ثم تلميذه أبى الأسود الدؤلى، ثم تلاميذ أبى الأسود وصولاً إلى كتاب سيبويه . يتناول الباحث عدداً من المصطلحات كالنحو والصرف واللحن وحركات الإعراب والعامل وهمزة بين بين وفعلت وأفعلت والترخيم فيتوقف عند مدلولات كل مصطلح منها قبل أن ينتقل إلى مسألة الخلاف بين مصطلحات البصريين والكوفيين ليقدّم جدولاً بهذه المصطلحات . ويرى الباحث أن الخلاف بين ما سُمى بمدرستى البصرة والكوفة ليس خلافاً عميقاً فى هذه المسألة، وأن كثيراً من المصطلحات الخلافية تعود إلى استعمال مصطلحين كان يستعملهما الخليل بن أحمد، فأخذ البصريون واحداً منهما، وأخذ الكوفيون الآخر .

* * * *

فى الباب الثالث نموذجان لدراسة المصطلح النحوى العربى :

الأول دراسة تفصيلية لفخر الدين قباوة فى «مصطلح الإعراب فى معانيه المختلفة» يعيب فيها على المعاصرين قَصْرُهم هذا المصطلح على مفهوم واحد ودلالة واحدة . يرى الباحث أن هذا المصطلح كان يعبر عن عدد من المفاهيم المتميزة فى التراث النحوى واللغوى وفى علوم القرآن والحديث، غير أن هذه المفاهيم المتميزة ضاعت على الدارسين، فاقترضى الأمر العودة لإيضاح هذه المفاهيم . وبعد أن يرد الباحث معانى الإعراب اللغوية إلى معنى واحد هو «التحسين والإجادة» تنتظم فيه جميع المعانى التى حاول القدماء تفصيلها . ينتقل إلى شرح المعانى الاصطلاحية للإعراب فيجعلها سبعة معانٍ أولها : الاستعداد الإعرابى ، أى تهيؤ الكلمة لتغير آخرها باختلاف العوامل الداخلة عليها ، وآخرها : الإبانة عن المعانى بالألفاظ ، أى تلوين أواخر الكلمات المعربة بما يناسب التركيب ، مروراً بدلالة المصطلح على التعبير ، أى الأداء الدقيق كما تقتضى لغة العرب الفصحاء ، والدلالة على العلم الذى يدرس الإعراب وهو علم النحو ، وعلى الوظائف التركيبية للمفردات ، وعلى ظواهر التعبير فى أواخر الكلم ، وعلى دلالة الصيغة ، وعلى تمييز العناصر اللفظية للعبارة .

أما النموذج الثانى فيدرس فيه يحيى عبابنة «مصطلح الفعل فى كتاب دقائق التصريف لابن المؤدب» . يلح الباحث على صعوبة البحث فى هذا الكتاب لأنه لم يتابع النحويين السابقين فى ما اعتمدوه من مصطلحات ، ولم يتابعه اللاحقون فيما اعتمده ؛ ولذلك يكاد يكون منقطعاً عن السياق العام لمصطلحات النحو العربى فتصعب دراسته من الناحية التاريخية . غير أن مصطلحاته تبدو - برغم هذا الانقطاع - ناضجة بعيدة

عن الوصف الذى يميز بداية المصطلح . ويستعرض الباحث تصنيف مصطلحات الفعل فى دقائق التصريف اعتماداً على الدلالة الزمانية من جهة، وعلى الصحة والاعتلال من جهة ثانية، معللاً مصطلحات ابن المؤدب اعتماداً على الرابط الوثيق بين المعنى المعجمى والدلالة الاصطلاحية، ومبرزاً اختلافها عن مصطلحات النحويين الآخرين، سابقين ولاحقين .

* * * *

أما الباب الأخير فى هذا العدد ففيه مقالة لعبد الحميد التاغوتى «فى تطور المصطلح النحوى العربى: بين كتب التراث والكتاب المدرسى» . يرى الباحث فى مقابلة الكتاب المدرسى بكتب التراث أن هذا الكتاب لم يبتدع من المصطلحات إلا أقل القليل كمصطلح «المركب الذى اعتمده الكتاب المدرسى التونسى متأثراً بالنظريات اللسانية الحديثة . أما فى ما عدا ذلك فينحصر التجديد فى اعتماد بعض المصطلحات المختصرة للمتأخرين كمصطلح «نائب الفاعل» فى مقابل «المفعول الذى لم يتعد إلى فعل فاعل» أو «ما لم يسم فاعله» أو «المفعول الذى جعل الفعل حديثاً عنه» ، إلخ ، أو فى عملية إعادة تصنيف لعدد من المصطلحات القديمة ، كتصنيف «لا النافية للجنس» فى باب «إن ، وأن ، ولكن ...» . أما فيما عدا ذلك فقد احتفظ الكتاب المدرسى بأكثر مصطلحات النحو القديم برغم ما فى بعض هذه المصطلحات من التباس وتعدد فى الدلالة ، كما هو حال مصطلحات التوكيد والتمييز والمستثنى ، بل ربما كانت كتب التراث أكثر منه دقة وإحكاماً فى كثير من الأحيان .

الباب الأول

في الأصول النظرية لتاريخ تطور المصطلح النحوي العربي

في تطور المصطلح النحوي العربي

د. حسن حمزة

جامعة لومبار - ليون ٢

(أ) في نشأة المصطلح النحوي العربي؛

على غلاف كتاب «معجم اللسانيات» لجورج مونان صورة شمسية له كتب تحتها: «المصطلح المثالي يفترض اكتمال العلم»^(١).

تقرر هذه العبارة مبدأ مهماً من مبادئ علم المصطلح، وهو أن المصطلح في تطور دائم ما دام العلم في تطور، ولا يكون هذا المصطلح ثابتاً ونهائياً إلا حين يتوقف العلم عن التطور، أي حين يجمد ويموت؛ ذلك أن تطور العلم لا يكون بتكرار المعارف السابقة، بل بتجاوزها، ولا يكون تجاوز القديم إلا بالبناء عليه وتجديده، أو بالقطيعة معه، فلا بد للتطور إذن من أن ينتج مفاهيم جديدة تحتاج إلى مصطلحات جديدة للتعبير عنها.

لم تعرف البشرية قبل العصور الحديثة سوى ثلاث حضارات كبرى في مجال التفكير اللغوي هي حضارات الهند والإغريق والعرب. وقد امتد التراث النحوي العربي قروناً طويلة منذ القرن الأول للهجرة - أي

1- "Une terminologie idéale supposerait une science achevée".

قبل كتاب سيبويه المتوفى عام ١٨٠ للهجرة - حتى القرون الأخيرة، قبل أن يتجمد ويدور على نفسه، فتتجمد مصطلحاته وتستقر استقراراً نهائياً لا رجعة فيه. لم يكن الكتاب إذن، برغم أنه أول كتاب فى النحو العربى بين أيدينا، بداية التفكير النحوى العربى، لأنه يمثل مرحلة ناضجة فى هذا التراث، ولا يمكن لعلم من العلوم أن يصل إلى درجة التجريد التى وصل إليها الكتاب دون أن يكون قد مر بفترة مخاض طويلة. وليس النحو بدعا بين غيره من العلوم. وإنما يزعم ذلك من يزعم أن النحو العربى قد أخذ مفاهيمه الأساسية عن الإغريق، فإذا به بين ليلة وضحاها يخرج من عدم. وليس ذلك ممكناً إلا أن يكون قد نقل عن الآخرين.

غير أن هذا الزعم لا يجد له سنداً قوياً، فالنظر فى التراث العربى يكذِّبه، والنظر فى الكتاب نفسه يكذِّبه. وقد يكون دراسة المصطلح النحوى العربى وتتبع نشأته وتطوره من أهم المفاتيح لدراسة علم النحو؛ فمفاتيح العلوم مصطلحاتها، والمصطلحات التى استخدمها نقلة التراث اليونانى إلى العربية لا توافق مصطلحات الكتاب^(٢).

غير أنه لا سبيل إلى معرفة المصطلحات الأولى لهذا العلم معرفة يقينية ثابتة، فلا ريب فى أن هذه المصطلحات، وعددها يربو على ألف مصطلح، لم تنشأ دفعة واحدة، بل مرت بفترة مخاض قبل أن يسجلها الكتاب. يشهد على ذلك ظهور مصطلحات كل العلوم، وتطور مصطلحات النحو العربى بعد سيبويه؛ فهذه المصطلحات لم تكتمل فى الكتاب، ولم تستقر على صورتها الراهنة إلا بعد فترة طويلة.

تطور المصطلح النحوى منذ زمن النشأة إلى أيام الخليل، وتطور من

(٢) انظر - Hassan Hamzé, "Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe"

الخليل إلى سيبويه^(٣)، وتطور كثيراً من كتاب سيبويه إلى كتب النحويين المتأخرين. وقد أخذ هذا التطور أشكالاً ثلاثة:

١ - مصطلحات استخدمها صاحب الكتاب ولم تكتب لها الحياة فماتت كمصطلح «بنات الثلاثة» لما بنى على ثلاثة أحرف، و«اسم ما عالجت به» لاسم الآلة، وغير ذلك.

٢ - مصطلحات استخدمها النحويون العرب المتأخرون وليس لها وجود في كتاب سيبويه، وهي مصطلحات كثيرة لا ينبغي الاستهانة بها. وقد يدهش الباحث حين يقارن مصطلحات كتاب سيبويه في الثبوت الذي أعده جيرار تروبو^(٤) بالمصطلحات التي جمعها غوغوييه^(٥) لبعض النحاة المتأخرين ونشرها مع ترجمته لـ ألفية ابن مالك؛ ففي الثبوت الذي أعده غوغوييه زهاء مائة وخمسين مصطلحاً ليس لها وجود في كتاب سيبويه، وهي مصطلحات تتناول جميع المجالات في الصرف، والنحو، والأصوات، وأصول الدرس النحوي، كمصطلحات الحقيقة، والمجاز، والحد، والتأويل، والحكم، والجملة، والرابط، والتنازع، والجحد، والإغراء، والمستتر، والمعلوم، والمجهول، والمجرد، والجامد، والأسلة، والجوف، والحنجرة، والشجر، والنطع، والمترادف، والأصل، وغير ذلك^(٦).

(٣) لن أتوقف أمام هذه المسألة هنا لأنني تناولتها في دراسة عنوانها: «من قضايا التأصيل في المعجم العربي التاريخي المختص: مصطلحات النحو العربي في مرحلة النشأة»، تصدرها قريباً جمعية المعجمية العربية بتونس في العدد ٢٠ من مجلتها عن أشغال اللقاء العلمي حول «قضايا المعجم العربي التاريخي النظرية والتطبيقية».

4- TROUPEAU Gérard, Lexique-index du Kitâb de Sibawayhi, Klincksieck, Paris, 1976.

5 - GOGUYER A., La Alfiyyah d'Ibnu Mâlik, Librairie du Liban, 2^{ème} éd., 1995.

(٦) انظر جيرار تروبو، ص ص ١٩٠ - ٢٤٠.

٣ - مصطلحات وردت في كتاب سيبويه واحتفظ بها النحاة اللاحقون كمصطلحات «الفاعل»، و«المفعول»، و«العامل»، وغيرها. وهي مصطلحات كثيرة ربما تشكل السواد الأعظم في مصطلحات النحو العربي.

(ب) المصطلح النحوي العربي في كتب المعاصرين؛

يبدو للوهلة الأولى أن دراسة تطور المصطلح النحوي العربي تنصب على البابين الأولين اللذين ذكرتهما، وهما مصطلحات الكتاب التي تخلص عنها اللاحقون، والمصطلحات التي ابتدعوها والتي لم يكن لها وجود في الكتاب. وغالباً ما ينصرف الهم إلى هذين البابين حين يجري الحديث عن تطور المصطلح. غير أنني أظن أن الباب الثالث الذي يتناول مصطلحات الكتاب التي احتفظ بها اللاحقون يكتسي أهمية بالغة في مسألة دراسة تطور المصطلح؛ فوجود مصطلحات واحدة في كتاب سيبويه وفي كتب النحويين بعده لا ينهض دليلاً على وحدة المفاهيم التي تعبر هذه المصطلحات عنها، بل إنني أمضي إلى أبعد من هذا، فأقول إن تطور المصطلح في هذا النوع أكبر خطراً منه في النوعين السابقين، لأنه أدق وأخفى، ولأن الباحث قد تزل به قدمه، ولا يفتن إليه، فيمر عليه مرور الكرام. وسوف أتوقف في الفصل الأخير من هذا البحث أمام عدد من الأمثلة التي تنتمي إلى هذا الباب.

ما كتب عن المصطلح النحوي العربي في الشرق والغرب يتوزع، حسب علمي، في نوعين اثنين^(٧):

(٧) لا أتناول في هذا البحث إلا الأعمال المعجمية التي تناولت المصطلح النحوي. أما الدراسات والبحوث فلها شأن آخر. ومن هذه الدراسات ما يقع بين مثل الكتاب الذي أصدره فاروق مهنى: المصطلحات في معاني القرآن للفراء.

* النوع الأول يقدم نفسه على أنه معجم نحوى عربى شامل. ويمكن أن يمثل لهذا الصنف من المعاجم بمعجم الخليل لجورج عبدالمسيح وهانى تابرى، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير اللبدي، ومعجم النحو لعبد الغنى الدقر، وموسوعة النحو والصرف والإعراب لأميل بديع يعقوب، إلخ، وقد يبدو للمرء أحياناً أن هذه المعاجم أشبه بكتب النحو منها بكتب المصطلحات، ولكنها رُتبت على حروف المعجم^(٨). وقد يبدو له أحياناً أخرى أن بعضها ليس كتاباً فى المصطلح، وليس كتاباً فى النحو على النمط المتوارث المؤلف، وإنما هو بين بين؛ فليس لهذه المعاجم خط واحد واضح تتبعه من الألف إلى الياء، ومنهج تطبقه على المصطلحات جميعها، من أولها إلى آخرها؛ فقد تحدد المصطلح، وقد تشرحه، وقد تتناول جانباً من جوانب تطوره، وقد لا تفعل ذلك، بل قد تغيب عنها مصطلحات كثيرة وردت فى كتب النحاة القدامى. ولئن شكلت هذه المعاجم محاولة للتصدى لقضية المصطلح النحوى فإن فيها عيوباً كثيرة أبرزها عيبان:

١ - أول عيب فيها غياب مصادرها، فلا ينسب المصطلح إلى صاحبه، ولا يعرف الدارس أين يجده، فليس أمامه إلا ما تسعفه به الذاكرة - «وكثيراً ما تخون الذاكرة» - فيصبح الحكم تخميناً لا يقيناً. وغياب المصطلح يلزمه غياب تاريخ ظهور المصطلح وكأن مصطلحات النحو العربى أزلية غير مخلوقة، أو أنها قد وضعت جميعاً دفعة واحدة فى زمان لا تعيه الذاكرة، فلا يدري متى وضع المصطلح، ولا من وضعه، ولا كيف تطور عبر العصور. متى ظهر مصطلح الجملة على سبيل المثال؟ ومتى ظهر مصطلح الجملة الاسمية والجملة الفعلية؟ ومتى

(٨) غير أن هذا الترتيب قد لا يتبع الحروف الأصول فتُمزق المادة الواحدة شر ممزق.

ظهرت مصطلحات شبه الجملة ونائب الفاعل والمعلوم والمجهول وغير هذا كثير؟ وهى جميعاً غائبة عن كتاب سيبويه . ليس فى كتب المصطلح النحوى العربى على أهميتها وضرورتها ما يشفى غليل الباحث، فالبعد التاريخى غائب تماماً فى هذه المصنفات، والزمان لا يحسب حسابه، والتطور التاريخى لا يعتد به مع أن بعض هذه الكتب يعتبر عمله «مساهمة أساسية لإرساء معجم تاريخى يلاحق نشوء وتطور مصطلحات النحو العربى» (عبدالمسيح وتابرى: الخليل، ص ١٤) . ولا يوازى غياب المعجم التاريخى لمصطلحات النحو العربى فى فظاعته إلا غياب المعجم التاريخى العام للغة العربية .

- والعيب الكبير الثانى من عيوب هذه الكتب أنها لا تقدم كشفاً كاملاً بالمصطلحات: لا بالمصطلح المركب ولا بالمصطلح البسيط؛ فأنت قد تبحث عن مصطلحات مثل الحسن والقبح والجواز والمنزلة والموقع والموضع والعدل والتحويل وغير ذلك فلا تجدها . وقد تجد المصطلح ولا تجد حده، وقد يختلط حده بخصائصه وأحكامه فيصبح المعجم كتاباً فى النحو، وقد يضطرب حده فينصح الطالب بالحدز فى استخداميه، لا بالركون إلى مرجعاً وثيقاً . هذه المعاجم تحتاج إلى باحث متمرس يمحس ما فيها، ويسعى فى نسبة كل رأى إلى صاحبه، ولا يتأتى هذا لمن ليس طول باع فى هذا الفن . يقال مثلاً عن مصطلح القطع:

«القطع اصطلاحاً: ١- قطع النعت ٢- الحال» (عبدالمسيح وتابرى: الخليل، ٣١٩) أو:

«القطع: هو الوقف - وهو أن يقطع المتكلم نطقه عند آخر الكلمة . ويعبر به الفراء عن الحال كما ورد فى تخريجه لكلمة هدى من قوله تعالى: ﴿هدى للمتقين﴾ (اللبدى: معجم المصطلحات، ١٨٨) .

والأمر أعقد من هذا عند الفراء، فهو يستخدم مصطلح القطع في الصرف (معانى القرآن، ٢/٧١)، وفي الاستثناء (معانى القرآن، ١/٤٧٩)، وقبل الاستئناف (معانى القرآن، ٢٢٤)، وفي الحال (معانى القرآن، ١/٣٤٨)، وفي التمييز (معانى القرآن، ٢/٦).

وقد تبحث عن مصطلح «الصرف» الذى يقول به الكوفيون فى تعليل نصب الفعل المضارع فلا تجد له مدخلاً فى المعجم، ولكنك تجد مصطلح «الخلاف» أو «المخالفة» يقال فيه:

«والانتصاب بالمخالفة كما يرى الفراء مسبب عن مخالفة الثانى للأول» (اللبدى، معجم المصطلحات، ٧٨).

أو يقال:

«الخلاف اصطلاحاً: عامل النصب فى المفعول معه [...] والظرف الواقع خبراً [...] والمضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو المسبوقة بنفى أو طلب [...] تسميات أخرى: الصرف - المخالفة [...]» (عبدالمسيح وتابرى: الخليل، ٢٢٠).

والمصطلح عند الفراء إنما هو «الصرف». ويبدو أنه واضع هذا المصطلح لأنه يحده فى موضعين من كتابه (معانى القرآن، ١/٣٣-٣٤؛ ٢٣٦) ولا يحد الخلاف ولا المخالفة^(٩).

* النوع الثانى نوع خاص من الفهارس الفردية بدأ يشيع فى تحقيق

(٩) انظر حسن حمزة وسلام بزي - حمزة: «الصرف بين سيبويه والفراء»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنى، عمان، العدد ٥٣، ١٤١٨/١٩٩٧، صص ٦٥-٨٣. (يشار إلى أن خطأ قد حصل فى نشر هذه المقالة، فقد نشرت مجلة المجمع نسخة غير النسخة الأخيرة المعدلة منها).

بعض كتب التراث النحوى؛ فإلى جانب الفهارس الخاصة بالآيات القرآنية والحديث والشعر بدأت تظهر فهارس تتناول مسائل الصرف والنحو والأصوات. غير أن هذه الفهارس لا تقدم ثباتاً بالمصطلحات فى حقيقة الأمر، وإنما تتيح للقارىء ملاحقة مسألة نحوية معينة فى الكتاب المحقق وذلك بجمع ما تفرّق مما له صلة بهذه المسألة، وبالإحالة على مواضع وروده. ويمكن أن يُمثّل لهذا النوع بما جاء فى الجزء الخامس من كتاب سيبويه بتحقيق عبدالسلام هارون. غير أن فى هذه الفهارس من الاضطراب ما يجعل الاعتماد عليها فى مسائل المصطلح محفوفاً بالمخاطر، لأنها فى حقيقة الأمر، لا تسعى إلى تقديم المصطلحات بقدر ما تسعى إلى عرض آراء النحوى، ومساعدة القارىء للوصول بيسر إلى معرفة هذه الآراء. ففى فهرس كتاب سيبويه على سبيل المثال، كثير من المصطلحات لم يستخدمها سيبويه قط، وإنما هى ما استقر فى الدرس النحوى بعدة قرون عديدة كالتمييز، والتنازع، ونائب الفاعل، وغير ذلك من المصطلحات الواردة فى فهرس الكتاب لعبدالسلام هارون. وفى هذا العمل من اللبس ما ليس يخفى، لأنه يسقط على الكتاب المصطلحات التى تواضع عليها المتأخرون، فيختلط الأمر على الدارسين، فيؤدى ذلك بهم إلى نسبة المصطلح إلى غير صاحبه. وليس كتاب محمد عبدالخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه ببعيد عن هذا النوع الذى هو ترتيب للموضوعات لا فهرس للمصطلحات؛ ولهذا يسمى المحققون غالباً هذا النوع من الفهارس - كما سماه هارون - بفهرس «مسائل» النحو والصرف.

أما الفهارس التى صنعها فائز فارس لـ معانى القرآن للأخفش، وهى فهارس الأصوات والصرف والنحو، فأقرب إلى فهارس المصطلحات

من غيرها، فهو لا يتناول فيها شرح المسائل، بل يكتفى بسرد المصطلحات، ويحيل على أماكن ورودها. غير أن هذا العمل قد يكون أحياناً أدعى للبس، لأنه قد يوهم القارئ أن المصطلحات الواردة في فهارسه إنما هي مصطلحات الأخفش، وليس الأمر كذلك؛ فعلى طالب المصطلح إذن أن يعود في كل مرة إلى الكتاب صفحة صفحة للتثبت من نسبة المصطلح إلى الأخفش، مثله في هذا مثل مصطلحات الكتاب لهارون، ومثل مصطلحات المبرد لعزيمة، فيكتشف أن مصطلحات «الحركة المركبة»، و«الاسم المنقوص»، و«نائب الفاعل» الواردة في الكشف على سبيل المثال لا الحصر، ليست من مصطلحات الأخفش في شيء.

ربما يكون الفهرس الذي صنعه جيرار تروبول - كتاب سيبويه معتمداً فيه على طبعة ديرنبورغ أول فهرس علمي خاص بكتاب معين. غير أنه لا يتناول في هذا الفهرس مصطلحات سيبويه، بل جميع ألفاظ الكتاب، باستثناء المفردات التي وردت في ما استشهد به سيبويه من آيات وأبيات وأمثال وأقوال، وباستثناء الضمائر والحروف وأسماء الإشارة وأسماء الموصول و(كان)، و(قال)، و(قول)، فيصنفها في خمسة أصناف هي المفاهيم العامة، والمنهج، والنحو، والصرف، والأصوات، ثم يترجمها إلى الفرنسية، ويحيل على الصفحة والسطر الذي وردت فيه كل مفردة. هذا الفهرس علمي دقيق يمكن الركون إليه. غير أنه على أهميته وفائدته لا يلبي حاجة العامل في مجال المصطلح لأسباب كثيرة:

- أولها أنه ليس مخصصاً للمصطلحات؛ فهو كشف كامل بمفردات الكتاب، مصطلحات نحوية وألفاظاً من مجال المفردات العامة المشتركة. ولأن الفهرس لا يهدف إلا إلى تقديم كشف بالمفردات يغيب عنه كثير

من المصطلحات المركبة . وليس من نافلة القول أن يشار إلى أنها تشكل قسماً كبيراً من مصطلحات الكتاب .

- ثانيها أن الكلمات التي يكثر ورودها فيزيد على أربعين مرة لا يحال على أماكن ورودها رغبة في الاختصار، وذلك يعني أن مصطلحات كثيرة مثل الفعل، والفاعل، والمفعول لا يمكن البحث عنها .

- ثالثها أن هذا الكشف لا يحدُّ المصطلح لأنه لا يهدف إلى ذلك، بل يترجمه وفي ترجمته لكثير من مصطلحات الكتاب عودة إلى المعنى المعجمي للفظ لا إلى معناه الاصطلاحي . وحين فعل المؤلف ذلك فإنه زمى إلى الابتعاد عن مصطلحات النحو اللاتيني، وعن مصطلحات اللسانيات الحديثة، في ترجمة مصطلحات النحو العربي خشية أن يشوهها، وذلك بأن يسقط عليها مفاهيم غريبة عنها . وهو على حق في ذلك؛ غير أنه بعمله هذا لا يترجم المصطلح بل يترجم اللفظة في استعمالها العام قبل أن تخصص، ويصبح لها مدلول اصطلاحى، وليس هذا ما يهدف إلى عالم المصطلح .

ربما كان خير ممثل لفهارس المصطلحات «معجم مصطلحات الفراء في كتاب معانى القرآن» الذى نشره نفتالى كينبرغ^(١٠)؛ وهو ثبت عربى انكليزى للمصطلح البسيط والمركب «مشفوع بشواهد كثيرة وتعريفات وملاحظات بالانكليزية» . غير أن فى عرض تواتر المصطلحات خلا، وقد تتعدد المعانى فى المصطلح الواحد، وتتكدس الشواهد عليها دون تمييز بين

10 - Kinberg, Naphtali: A lexicon of al-Farrâ's terminology in his Qur'ân commentary with full definitions english summaries, éd. E. J. Brill, 1996.

هذه المعانى، فلا تنسب إلى كل واحد من المعانى شواهد^(١١)، وقد تغطي الشواهد طغياناً مَخْلاً دون حاجة إليها، فتتجاوز الحدود حتى يغدو الثبوت أكبر حجماً من الكتاب نفسه^(١٢).

(ج) الدراسة التاريخية للمصطلح:

إن دراسة تاريخية للمصطلح النحوى العربى لابد لها من أن تبدأ من نقطة البداية فى أعمال النحاة العرب الأوائل الذين تركوا لنا أثراً نحوياً مقطوعاً بصحته. ولذلك فمن الطبيعى أن يتجه البحث إلى كتاب سيبويه، ثم إلى معانى القرآن للفراء، ومعانى القرآن للأخفش، وغيرها. ويمكن للدارس اعتماداً على ما تركه هؤلاء الأئمة أن ينطلق صعوداً ونزولاً ليتلمس المصطلح النحوى عند من سبقهم، وليدرس تطوره فى كتب من تلاحم.

ولابد للباحث فى تاريخ المصطلح من سلوك سبيل غير سبيل المعاجم العربية المتخصصة. لابد له أولاً، وقبل كل شيء، من إعداد فهرس المصطلحات عند كل واحد من النحويين. ولابد له من إعادة النظر فى الفهرس الذى أعده جيرار تروبول - كتاب سيبويه - أو من إعداد فهرس آخر - لفرز مصطلحاته وتمييزها من الألفاظ العامة، وإكمالها بإعداد ثبت بالمصطلحات المركبة، وتطويرها بحد المصطلح دون الاكتفاء

(١١) انظر مثلاً شواهد، مصطلح الأداة التى قد تطلق على حرف من حروف المعانى، أو على كلمة لا تتغير بنيتها، أو على كلمة لا تلحقها حركات الإعراب، أو على كلمة غير واضحة الاشتقاق (ص ٨).

(١٢) انظر مثلاً شواهد مصطلح الفعل؛ فقد خصص له ٢٤ صفحة، وجعل له أربعة معانٍ حد الأول منها بقوله: «فعل ١: ج أفعال، أفاعيل a finite verb»، ثم أتبع هذا الحد بأربع عشرة صفحة من القطع الكبير لشواهد (٥٧٧ - ٥٩١).

بترجمته، وتدارك نواقصها بذكر الإحالات مهما كانت درجة تواتر المصطلح. ولا بد من تدارك هفوات الفهرس الذى أعده نفتالى كينبرغ لمصطلحات الفراء بفصل المعانى المختلفة للمصطلح الواحد، وحذف الشواهد الكثيرة التى لا تقدم جديداً، ويتخصيص كل معنى بشواهد.

لا بد للباحث من كل هذا من أجل تكوين المادة الأولى لعمل معجمى تاريخى (١٣).

حين يُستخدم الحاسب فى إعداد الفهارس فإن ذلك يفترض أن يسمح للدارس الذى يبحث عن مصطلح ما، نحويّاً كان أم مترجماً، أن يجد هذا المصطلح ومجموع الخصائص التى تميزه، وأماكن وروده، وسياقاته، والعلاقات التى تربطه بغيره من المصطلحات التى تنتمى إلى شجرة واحدة، فيستطيع أن يفتح - إن شاء - على شاشة الحاسب نافذة أو عدداً من النوافذ، فى كل واحدة منها نوع معين من المعلومات، وأن ينتقل من نافذة إلى نافذة، أو أن يفتح النوافذ فى وقت واحد فيرى ما يحتاج إليه من حد المصطلح أو من سياقه أو من خصائصه أو من علاقاته بغيره من المصطلحات.

يرى فرديناند دى سوسير (١٤) أن عناصر النظام لا تتميز بذاتها، بل بالعلاقة التى تربط كل واحد منها بغيره، فتكون العلاقة هذه أهم وأجدى

(١٣) يقوم عدد من طلبة الدكتوراه بجامعة ليون ٢ بالعمل على تحقيق بداية هذا المشروع بإشراف كاتب هذا المقال، وقد أنجز جزء منه فى رسالتى دكتوراه عن الأخفش والفراء لأحمد التيجانى جالو ومحمد بدوى، وتناقش رسالة ثالثة عن المصطلح المركب فى كتاب سيويه فى الأشهر القليلة القادمة.

14 - Cours de linguistique générale, 162, 164, 166; Fuchs et Le Goffic: Les linguistiques contemporaines, 19 - 20.

فى تميزه من خصائصه الذاتية. لابد من أن تكون هذه الفكرة حاضرة فى دراسة المصطلح. وسوف أقدم مثلاً واحداً عليها فى دراسة تطور التراث النحوى العربى، هو مصطلح «التمييز».

فى التراث النحوى العربى مصطلحان راسخان باقيان إلى أيامنا هما مصطلحا «الحال» و«التمييز». غير أنه تكفى العودة إلى الثبت الذى أعده جزار تروبو لكتاب سيبويه لملاحظة وجود مصطلح «الحال» فيه وغياب مصطلح «التمييز» الذى يبدو أنه ابتدع بعد سيبويه^(١٥)؛ فيمكن لمن يلاحق تطور المصطلح إذن أن يقرر مطمئناً ثبات مصطلح «الحال» وابتداع مصطلح جديد هو مصطلح «التمييز»، وأن يبحث عن المفهوم الذى يعبر عنه هذا المصطلح الجديد. غير أن النظر التاريخى إلى المسألة من هذه الزاوية ينطوى على خلل منهجى فاضح؛ فمصطلح «التمييز» الجديد لا يأتى ليسد فراغاً، وليملاً مكاناً شاغراً فى شجرة المفاهيم فتبقى المفاهيم الأخرى - ومنها مفهوم «الحال» - على حالها، بل لابد لهذا الوافد الجديد من أن يخلخل مواقع العناصر الأخرى التى كانت موجودة قبله فى البناء، وأن يعيد تشكيل العناصر التى ترتبط به، فلا يمكن حينذاك أن يكون «الحال» عند سيبويه مساوياً «للحال» عند النحويين اللاحقين لأن دخول «التمييز» فى البناء لا يمكن له أن يترك «الحال» على حاله.

ويمكن لهذا الأمر أن يطبق على مصطلحات كثيرة أخرى فىرى الباحث أن ملاحقة تطور مصطلحات النحو العربى لا تكون برصد

(١٥) لم يرد مصطلح «التمييز» فى معانى القرآن للفراء، ولا فى معانى القرآن للأخفش، وإنما ورد مرة واحدة بالمعنى المعجمى فى معانى القرآن للفراء (١، ٣٨٩). وقد ورد مصطلح «التمييز» صريحاً بعد سيبويه بنحو قرن من الزمان فى «باب التبيين والتمييز» فى المقتضب للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ للهجرة (المقتضب، ٣، ٣٢).

المصطلحات التي ماتت، والمصطلحات التي ولدت فحسب، بل تكون برصد أثر هذا الموت وتلك الولادة على المصطلحات الباقية التي تبدو في ظاهرها، كأنها ثابتة لا تغيير فيها. وفي هذه المسألة بالذات، لا في المسألتين الأوليين، تكمن صعوبة التأريخ للمصطلح.

ثمة أمر تعود عليه القراء والباحثون في معاجم المصطلحات النحوية العربية: إنها تأخذ المصطلح ثابتاً قائماً بمرور الزمان. لا أعنى بهذا القول أن المعاجم العربية لا تهتم بالتأريخ لموت بعض المصطلحات القديمة ولوضع بعض المصطلحات الجديدة فحسب، وإنما أعنى أيضاً - وربما أعنى قبل ذلك - أنها لا تهتم بتأريخ المصطلحات التي ما زالت حية متوارثة منذ القديم، فهذه المصطلحات في المعاجم العربية الحديثة جامدة باقية على حالها، قل أن تتغير مفاهيمها. يمر الزمان فلا يترك بصماته عليها، ولا تفتن المعاجم العربية في العادة، إلى أن المصطلح نفسه قد يتغير معناه بين المتقدمين والمتأخرين، وغالباً ما تغرى وحدة المصطلح بالقطع بوحدة المفهوم، ف«المسند» عموماً في معاجم المصطلحات هو المسند من سيبويه إلى أيامنا هذه، لا يتغير مفهومه، و«المسند إليه» هو المسند إليه عند سيبويه وعند النحاة المتأخرين، و«الاشتغال» عند سيبويه نفس الاشتغال الذي في كتب النحاة المتأخرين، فكأنه لا يمكن أن يكون بداهة إلا واحداً عند جميع النحويين العرب من نشأة النحو إلى أيامنا هذه لأن اللفظ واحد.

وليس هذا من سداد المنهج في شيء؛ فوجود مصطلح ما في التراث النحوي العربي عند متقدمي النحاة ومتأخريهم لا يعنى بالضرورة، أن المفهوم الذي جاء هذا المصطلح تعبيراً عنه واحد عندهم. وسوف أتوقف قليلاً أمام هذين المثالين:

– المسند والمسند إليه: ليس المسند في كتاب سيبويه «المتحدث به، أو المحكوم به، أو المحمول، أو الخبر»، وليس المسند إليه في كتاب سيبويه «موضوع الكلام، أو المتحدث عنه، أو المحكوم عليه»؛ فهذان صورة للمحمول والموضوع في القضية المنطقية، وهما بعيدان كل البعد عما في كتاب سيبويه، وإن زعم المتأثرون بالمنطق اليوناني أنهم إنما يعودون إليه في هذا المفهوم. هذه التعريفات هي ما تقدمه معاجم المصطلحات بعبارات متفاوتة^(١٦)، فإن ذكر المعجم حد سيبويه للمسند والمسند إليه عاد فأدخل في روع القارئ أن المفهوم واحد عند النحويين العرب؛ فالمسند «هو اللفظ الذي لا يستغنى عن المسند إليه، ولا يجد المتكلم منه بدا كما يقول سيبويه، وهو في عرف النحاة: الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، فالمسند في الجملة الفعلية هو الفعل، وفي الجملة الاسمية هو الخبر» (معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١٠٧). أما في كتاب سيبويه فليست العلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة حديث وإخبار، وليس المسند محدثاً به، والمسند إليه محدثاً عنه، وإنما المسند الركن الأول مبتدأ كان أو فعلاً، والمسند إليه الركن الثاني خبراً كان أو فاعلاً؛ فهو يجمع إذن بين المبتدأ والفعل من جهة والخبر والفاعل من جهة ثانية، وليست العلاقة بين الركنين علاقة قائمة على الإخبار، بل علاقة نحوية قائمة على الاقتضاء المتبادل^(١٧).

(١٦) إميل يعقوب: موسوعة الصرف والنحو والإعراب، ٨٢؛ وفي معجم الخليل لعبد المسيح وتابري أن المسند هو الشيء المثبت، أو المنفي، أو المطلوب حصوله «وأنه يسمى المحكوم به، والأول، والعمدة، والمحدث به، والمحدث»، وأن المسند إليه «اللفظ الذي نسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه، أو طلب منه ذلك» وأنه يسمى أيضاً المحكوم عليه، والثاني، والمعمول له، والعمدة، والمحدث عنه (٣٨٤ – ٣٨٥).

(١٧) حسن حمزة: «عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه»، صص ٢٥ – ٣٢.

ـ «الاشتغال»: يقال عن الاشتغال في معاجم المصطلحات ما يلي:
«هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل منشغل بضميره، أو بملا بـه بحيث لو تفرغ هذا الفعل أو ما في قوته لذلك الاسم لنصبه لفظاً أو محلاً»^(١٨). وليس هذا المعنى إلا واحداً من معان كثيرة للاشتغال في كتب المتقدمين؛ فالاشتغال عند سيبويه أوسع بكثير من الاشتغال عند الذين لا يرون فيه إلا اشتغال الفعل عن الاسم بضميره المتقدم عليه^(١٩) لأنه يشمل عنده إلى جانب ذلك (الكتاب، ١/٨١) اشتغال الفعل بفاعله سواء فيما سمي بالفعل التام أو في ما سمي بالفعل الناقص (٢/٢٦٧؛ ١/٤٧)، واشتغال الحرف مثل (إن) بالاسم (٣/٧٢)، وفي مثال: زب رجل وأخيه (٢/٥٦) (٢٠). وهذا شبيه بما يمكن أن نراه عند الفراء في معانيه من استخدام الاشتغال لاشتغال الفعل بفاعله (١، ١٣).

هذه الأمثلة، وغيرها كثير، مما ينبه إلى ضرورة إنشاء المعجم التاريخي للمصطلحات، وهو المعجم الذي يسمح بمعرفة نشوء المصطلح النحوي وتطوره واختلاف المفاهيم التي يعبر عنها باختلاف الأزمنة.

(١٨) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١١٧؛ وانظر تعريفات مشابهة في معجم النحو: ٢٨، وفي الخليل: ٧٧، وفي موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٨٦.

(١٩) تحد معاجم المصطلحات الاشتغال كما حده ابن عصفور بقوله:
«الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه. ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم أو في موضعه» (شرح الجمل. ١/٣٦١).

(٢٠) انظر: Hassan Hamzé: "Le syntagme prépositionnel en arabe", á paraître dans les travaux de l'équipe Rhema, Université Lyon 2

المصادر والمراجع

بالعربية:

* إبراهيم مصطفى: «في أصول النحو»، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد الثامن، السنة ١٩٥٥، صص ١٣٦ - ١٤٦ .

* ابن عصفور الاشبيلي: شرح جمل الزجاجي، الجزء الأول، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، العدد ٤٢، السنة ١٩٨٠/١٤٠٠ .

* الأخفش الأوسط، معانى القرآن، تحقيق فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٩٨١/١٤٠١ .

* إميل يعقوب: موسوعة الصرف والنحو والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩١ .

* جورج عبدالمسيح وهانى تابرى: الخليل، معجم مصطلحات النحو العربى، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠/١٤١٠ .

* حسن حمزة: «عودة إلى المسند والمسند إليه فى كتاب سيبويه»، مجادلة السائد فى اللغة والأدب والفكر، أعمال ندوة «مجادلة السائد»، لعام ١٩٩٦ بإشراف توفيق بن عامر، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، السلسلة ٧، المجلد ١٢، ٢٠٠٢، صص ٢١ - ٤٧ .

- * حسن حمزة وسلام بزى - حمزة: «الصرف بين سيبويه والفراء»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٣، السنة الحادية والعشرون ١٩٩٧/١٤١٨، صص ٦٥ - ٨٣.
- * الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق مهدى المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
- * الخوارزمي (محمد بن أحمد بن يوسف): مفاتيح العلوم، إدارة الطباعة المنيرية مطبعة الشرق، صورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٢ للهجرة.
- * الزبيدي (أبو بكر): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤.
- * الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩/١٣٩٩.
- * سيبويه (أبو بشر): الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧١ - ١٩٧٩.
- * السيرافي (أبو سعيد): أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥/١٤٠٥.
- * الشافعي، محمد بن إدريس: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٥٨ هـ/ ١٩٣٩ م.
- * الشيباني، محمد بن الحسن: كتاب الأصل المعروف بالمبسوط،

تحقيق أبو الوفاء الأفعاني، عالم الكتب، ط ١،
١٤١٠ هـج / ١٩٩٠ م.

* عبدالسلام هارون: فهارس كتاب سيبويه. انظر سيبويه: الكتاب.

* عبدالغنى الدقر: معجم النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة
الرابعة، ١٩٨٨ / ١٤٠٨.

* عبدالقادر المهيري: «على هامش المصطلح النحوي»، حوليات
الجامعة التونسية، عدد ٢٧، سنة ١٩٨٨، صص ٢٤ - ٣٠.

* عبدالقادر المهيري: أعلام وآثار من التراث اللغوي، دار الجنوب
للنشر، تونس، ١٩٩٣.

* فاروق مهنى: المصطلحات فى الكتاب، كتاب سيبويه، دار حراء،
المنيا، ١٩٩٣.

* فاروق مهنى: المصطلحات فى معانى القرآن للفراء، دار حراء،
المنيا، ١٩٩٣.

* الفراء: معانى القرآن، تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف
نجاتى، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣ هـج / ١٩٨٣ م.

* مالك بن أنس: الموطأ، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب،
ط ٣، ١٤١٦ هـج / ١٩٩٦ م.

* المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم
الكتب، بيروت، د. ت.

* محمد خير الحلوانى: المفصل فى تاريخ النحو، الجزء الأول،
مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ / ١٣٩٩.

* محمد عبدالخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٥/١٩٧٥.

* محمد سمير نجيب اللبدى: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة - دار الفرقان، بيروت - عمان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩/١٩٨٨.

بغير اللغة العربية:

* Badawi, Mohamed: La terminologie d' al-Farra', thèse de doctorat de l' Université Lumière-Lyon 2, sous la direction de M. H.Hamzé, 1999.

* Goguyer, A.: La Alfilyyah d'Ibnu Malik, Librairie du Liban, 2ème éd., 1995.

* Diallo, Amadou Tidiane : La théorisation et la terminologie grammaticales d' al Akhfash al- 'awsat, thèse de doctorat de l'Université Lumière-Lyon 2, sous la direction de M. H.Hamzé, 1997.

* Fuchs, Catherine et Le Goffic, Pierre: Les linguistiques contemporaines, Hachette, 1992.

* Hamzé, Hassan: "Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe", in: L.Basset et M. Perennec: Les classes des mots, Traditions et perspectives, PUL, 1994, pp. 93-115.

* Hamzé, Hassan: "La transitivité et le syntagme prépositionnel

dans l'analyse des grammairiens arabes anciens", à paraître dans les travaux de l'équipe Rhêma, Université Lyon 2.

* Kinberg, Naphtali: A lexicon of al-Farrâ's terminology in his Qur'ân commentary with full definitions english summaries, éd. E. J. Brill, 1996.

* Pellat, Charles: Le milieu basrien et la formation de Jâhiẓ, Librairie d'Amérique et d' Orient, Adrien Maisonneuve, Paris, 1973.

* Saussure, Ferdinand de: Cours de linguistique générale, édition préparée par Tullio de Mauro, Payot, Paris, 1985.

* Troupeau, Gérard: Lexique-index du Kitâb de Sîbawayhi, Klincksieck, Paris, 1976.

الباب الثاني

المصطلح النحوي في مرحلة النشأة

أ.د/ عصام نور الدين

أستاذ العلوم اللغوية بالجامعة اللبنانية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الفرع الأول

تطور المصطلح النحوي حتى الخليل بن أحمد الفراهيدي

لا تنشأ مصطلحات أى علم من العلوم مرة واحدة، ولا تولد «ناضجة»، أو «محتركة»، كما ظن بعض الذين كتبوا فى النحو العربى وتاريخه؛ لأننا نذهب إلى أن النحو العربى «قد نشأ، فى أول الأمر، نشأة عربية خالصة، تلبيةً لحاجات المجتمع العربى الإسلامى، وتعبيراً عن حركة تطوره الفكرية، والثقافية، والحضارية، والدينية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية... إلخ، فكان طبيعياً أن ينبثق منهج الدرس اللغوى العربى من مادة الدرس العربية؛ من أصواتها، وكلماتها، وتراكيبها، وأساليبها، الحاملة نظرة العرب إلى أنفسهم، وإلى الآخرين، وإلى الطبيعة والكون كله... وأن يعبرَ، فى الوقت نفسه، عن حالة العرب الحضارية والثقافية، والدينية، والعقلية... إلخ، فجاء هذا المنهج، فى البداية، وصفاً حسيّاً... وكانت مصطلحاتهم اللغوية من بيئتهم الطبيعية

والإنسانية والفكرية،^(٢٠) على الرغم من أن هذه المصطلحات قد وضعت، في البداية، وضعاً اعتباطياً arbitraire^(٢١)، أو عفوية، أو غير مصمم سلفاً، وإن كان يصدر عن منهج ضمني كامن في عقول الذين كتبوا في النحو وعنه، وذلك كمصطلح «النحو» نفسه، الذي أطلق على هذا العلم، عندما قال الإمام علي بن أبي طالب، عليه السلام، لتلميذه أبي الأسود الدؤلي «انح هذا النحو»^(٢٢)، وأضف إليه ما وقع إليك، ثم أثني على جهده بقوله: «ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت، فلذلك سمي النحو نحواً»، ما جعل ابن جني يعرف النحو، بعد ذلك، بأنه: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع، والتحقيق، والتكسير،

(٢٠) عصام نور الدين: أزمة المصطلح اللغوي بين الأصالة والمعاصرة، بحث ألقى في جامعة تشرين - اللاذقية، في مؤتمر «قضايا المصطلح: اللغة العربية في مواكبة العلوم الحديثة»، من ٢٨ - ٣٠ نيسان ١٩٩٨، ونشر في كتاب صدر عن جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بعنوان: قضايا المصطلح: اللغة العربية في مواكبة العلوم الحديثة: أبحاث المؤتمر (٢٨ - ٣٠ نيسان ١٩٩٨)، ص: ١١٩ - ١٢٧.

21- F. de Saussure, Cours de linguistique générale, Paris: Paythèque (1980) L, arbitraire de signe linguistique" ص: ١٠٠ وما بعدها حيث تكلم على «اعتباطية الدليل اللغوي»، وص: ١٠٦ وما بعدها حيث تكلم على «اعتباطية الدلائل، عند «وتني، Whitney، وص: ١١٠، حيث تكلم على الاعتباطية المطلقة والاعتباطية النسبية، وص: ١٨٠ وما بعدها حيث تكلم على الصيغ القياسية، وص: ٢٢١ وما بعدها.

(٢٢) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد: مكتبة الأندلس، الطبعة الثانية (١٩٧٢م)، ص: ١٨. وانظر كتاب أبي الطيب اللغوي: عبدالواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق الدكتور محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية (١٩٧٢م)، ص: ٢٦، حيث يقول إن أبا الأسود الدؤلي قال بعدما سمع رجلاً يلحن في قراءة القرآن: «لا أظن يسعني إلا أن أضغ شيئاً أصلح به نحو هذا؛ أو كلام هذا معناه. فوضع النحو».

وانظر كتابنا: تاريخ النحو العربي: المدخل - النشأة والتأسيس، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٩٥)، ص: ٢٨ - ٢٧٠.

والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع؛ أى: نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم^(٢٣). فابن جنى لم يستطيع التخلص من المعنى اللغوي لمصطلح النحو، فجعله «انتحاء سمت كلام العرب»، وقال إنه «مصدر شائع: أى نحوت نحواً»، وقارنه بالقصد، «كقولك: قصدت قصداً»، ثم التفت إلى معناه ووظيفته في الاصطلاح فقال: «ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم».

وقد أضاف ابن السكيت استنتاجاً آخر لتسمية علم النحو بهذا الاسم، فقال: «نحا نحوه ينحوه: إذا قصده»، «ونحا الشيء ينحاه وينحوه: إذا حرَّفه، ومنه سمي النحوى؛ لأنه يحرِّف الكلام إلى وجوه الإعراب»^(٢٤)، فهو، كما يلاحظ القارئ، لم يعتمد «النحو» بمعنى القصد، إنما اعتمد «النحو» بمعنى التحريف، وقد يأتى باحث آخر ويقول إن «النحو» أخذ، أيضاً، من معنى: «المثل» أو «المقدار»، أو «النوع»... إلخ؛ لأن المعنى اللغوي لكلمة «نحو» يتفرع إلى سبعة معانٍ، جمعها بعضهم بقوله^(٢٥):

(٢٣) ابن جنى: الخصائص، تحقيق محمد على النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (د.ت)، ص: ٣٤/١.

(٢٤) الأزهرى (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة، تحقيق الدكتور عبدالله درويش، ومراجعة محمد على النجار، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة ص: ٥/٢٥٢.

(٢٥) الخضرى (محمد الدمياطى)، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصر: المطبعة الأزهرية، الطبعة السادسة (١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م)، ص: ١/١٠، والذي جمعها هو الإمام الداودى.

لنحو سبع معانٍ قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كَمَلَا
قصد، ومثل، ومقدار، وناحية، نوع، وبعض، وحرف، فاحفظ المثلَا
ومع ذلك لا يمكن أن يفهم هذا المصطلح إلا بتقايبه مع بقية
مصطلحات العلوم العربية والإسلامية التي نشأت يومذاك، أو بتعارضه
معه (٢٦).

* * * *

إن المصطلحات النحوية التي نستعملها اليوم قد لا تكون هي الأولى
في الوضع، ولذلك نرى أن اعتماد منهج مركب من ثلاثة محاور أساسية
متداخلة ومتتامة من أجل دراستها، قد يقرب الباحث من مقارنة قضية
نشوء المصطلحات النحوية وتطورها، وهذه المحاور هي:

١- رصد المصطلحات اللغوية في مظانها التاريخية أو العلمية، مع
الالتزام بتسلسلها التاريخي ما أمكن الباحث ذلك.

٢- دراسة المصطلح دراسة لغوية بغية التأكيد على اعتبارية
المصطلحات النحوية في مرحلة النشأة الأولى.

٣- وضع المصطلح في مقابلة مع بقية مصطلحات هذا العلم على
شبكة المصطلحات زمن الوضع الأول، ما قد يسم مثل هذا العمل

(٢٦) Cours de linguistique générale، ص: ١٢٥ - ١٢٦ حيث يشبه ما يقدمه
اللسان langue بلعبة الشطرنج؛ ويقول إن كل قطعة من قطع الشطرنج، بالنسبة إلى
بقية القطع، هي رهينة موقعها من رقعة الشطرنج، كما أن كل عنصر من عناصر
اللسان يتحدد قيمته بتقايبه مع جميع العناصر الأخر.

(٢٧) المصدر نفسه، ص: ١١٧.

بالوصفي، السانكروني، synchronique^(٢٧) حسب تعبير «فردينان دي سوسير، Ferdinand de Saussure، ثم دراسة تطور هذا المصطلح دراسة تطورية «دياكرونية، diachronique^(٢٨)؛ لأننا نزن، مثلاً، أن مصطلحات الماضي والمضارع والأمر قد لا تكون هي الأول في الوضع، بل جاءت متأخرة بعدما رسخ الدرس اللغوي مناهجَه، بعدما سار المصطلح النحوي سيراً تطورياً، انطلاقاً من اللغوي / الحسي، إلى المتخصص / المجرد، كما يفهم من نص للخليل بن أحمد الفراهيدي، يؤكد فيه أن الأفعال^(٢٩):

«فعل له

معهود،

ومشهود،

وموعود،

قال:

مشهود : هو الساعة،

والمعهود: ما كان أمس،

والموعود: ما يكون غداً.

ويقرر الأزهرى أن النحاة يقولون للفعل المستقبل: مضارع، لمشاكلته الأسماء، فيما يلحقه من الإعراب (...) وهو «الفعل الآتي» والحاضر^(٣٠).

(٢٨) المصدر نفسه، ص: ١١٧.

(٢٩) ابن منظور: لسان العرب، بيروت: دار صادر، مادة «عهد»، ص: ٣١٤/٣.

(٣٠) لسان العرب، مادة «ضرع»، ص: ٢٢٣/٨.

إن دراسة تاريخ النحو العربى تشير إلى أن وضع المصطلحات النحوية لم يحدث مرة واحدة، كما ذكرنا، بل حدث ذلك متتابعاً متتابعاً يسيراً، ما يمكن الباحث من «تقسيم» هذه المصطلحات على واضعيها تقسيماً أولياً، ينسب إلى كل من النحاة بعض المصطلحات؛ لأن ما أصله الأولون قد وصل إلى التالين، فأخذوه عنهم؛ فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومدّ القياس، وفتق من المعانى، وأوضح من الدلائل، وبين من العلل» (٣١). ويستطيع الباحث تقسيم هذه البدايات إلى مراحل، يأخذ بعضها برقاب بعض، أو تتداعى فينبثق التالى من رحم السابق فى ولادة طبيعية، تجعل قراءة بعض المصطلحات المنسوبة إلى مرحلتين متتاليتين كأنهما مرحلة واحدة، فتشترك المرحلة الثانية مع الأولى، والثالثة مع الثانية، والرابعة مع الثالثة... إلخ، وهذه المراحل هى:

١ - المرحلة الأولى، وهى المرحلة التى تصدى فيها الإمام على ابن أبى طالب، عليه السلام، إلى هذه القضية، بعدما سمع لحناً كما يقول المؤرخون، وعندما أدرك أهمية النحو فى دراسة النص القرآنى، وفى استخراج الأحكام الشرعية التى تنتظم حياة المسلمين، فوضع أصولاً، وكتبها فى صحيفة، وألقاها إلى أبى الأسود الدؤلى ليحتذى بها، فكان الإمام بذلك أول من تكلم على «النحو»، والعربية، واللحن، والكلمة، والاسم، والفعل، والحرف، والظاهر، والمضمّر، وما ليس بظاهر ولا مضمّر، وحروف النصب (إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن، ولكن)، كما

(٣١) الزبيدى (أبو بكر محمد بن الحسن)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية، ص: ١١ - ١٢.

تُكلم على الرفع والجر^(٣٢)، كما رسم لأبى الأسود الدؤلى - بالإضافة إلى

(٣٢) راجع كتابنا: تاريخ النحو، ص: ١٩ وما بعدها، حيث ناقشنا كل الروايات، ورددنا على الذين شككوا بوضع الإمام على بن أبى طالب النحو ومصطلحاته الأول، وتقسيمه الكلمة إلى اسم وفعل وحرف... حسب رواية ابن قتيبة، (المتوفى سنة ٢٧٦هـ، فى كتابه: الشعر والشعراء، القسطنطينية (١٢٨٢هـ)، ص: ١٧١) الذى قال: «إن أبا الأسود أول من عمل كتاباً فى النحو بعد على بن أبى طالب»، وحسب رواية أبى العباس المبرد، (المتوفى سنة ٢٨٥هـ، فى كتابه: الفاضل، تحقيق عبدالعزيز الميمنى، مصر: دار الكتب المصرية (١٩٥٦م). فإن أبا الأسود أجاب من سأله عمن فتح له الطريق إلى الوضع فى النحو وأرشده، فقال: تلقيته عن على بن أبى طالب، وفى حديث آخر قال: ألقى على أصولاً احتذيت عليها، وحسب رواية الزجاجى، المتوفى سنة ٣٣٧هـ، فى كتابه: الأمالى، (تحقيق عبدالسلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة)، ص ٢٣٨-٢٣٩، حيث يقول إن أبا الأسود قال: «دخلت على أمير المؤمنين على بن أبى طالب، فرأيتَه مطرقاً مفكراً، فقلت له، فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحنأ، فأردت أن أضع كتاباً فى أصول العربية. فقلت: إن فعلت هذا أحيتنا، وبقيت فينا هذه اللغة. ثم أتيتَه بعد ثلاث، فألقى إلى صحيفة، فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلمة: اسم وفعل وحرف، فالاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثم قال: تتبعه، وزد فيه ما وقع لك، واعلم، يا أبا الأسود، أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء فى معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر. قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء، وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن، ولم أذكر «لكن»، فقال لى: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها. فقال: بل هى منها، فزدها فيها، وحسب رواية أبى الطيب اللغوى (المتوفى سنة ٣٥١هـ، فى كتاب: مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار النهضة، ص: ٢٤)، الذى يقول إن أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين على، عليه السلام، لأنه سمع لحنأ، فقال لأبى الأسود: اجعل للناس حروفاً، وأشار له إلى الرفع، والنصب، والجر، وحسب رواية أبى الفرة الأصفهانى (المتوفى سنة ٣٥٦هـ، فى كتابه: الأغاني، مصر: دار الكتب المصرية، ص ٢٩٨/١٢-٢٩٩)، وحسب رواية أبى سعيد السيرافى (المتوفى سنة ٣٦٨هـ، فى كتابه أخبار النحويين البصريين، ص: ١٥) ... إلخ.

(باب إن) - (باب الإضافة) و(باب الإمالة) (٣٣)، بعدما بلغته قصة بنت خويلد الأسدى، التى دخلت على معاوية، وقالت له: «إن أبوى مات وترك مالاً، بإمالة (مال) فاستقبح منها معاوية ذلك» (٣٤).

٢- المرحلة الثانية وتتمثل بتلميذه أبى الأسود الدؤلى، الذى وصفه ابن سلام الجُمحى، المتوفى سنة ٢٣٢ للهجرة، بأنه: «أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها» (٣٥)، فوضع «أبواباً» من النحو، و«أصل» له «أصولاً»، وأثبت عدداً من المصطلحات التى اخترعها - أو أخذها عن الإمام على بن أبى طالب -، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم» (٣٦) وباب التعجب (٣٧) الذى قال فيه ابنه: أبو حرب: «أول باب رسم أبى من النحو باب التعجب» (٣٨) وأكد السيرافى فى إيراد قصته مع ابنته حين أرادت أن

(٣٣) السيوطى (جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر): كتاب الإقتراح فى علم أصول النحو، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه الدكتور أحمد سليم الحمصى والدكتور محمد أحمد قاسم، لبنان، طرابلس: جروس برس، الطبعة الأولى (١٩٨٨)، ص: ١٣٠.

(٣٤) زاده (طاش كبرى المولى أحمد بن مصطفى): مفتاح السعادة ومصباح السيادة، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد دكن، الطبعة الأولى (١٣٢٨هـ)، ص: ١٢٤/١-١٢٥.

(٣٥) طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدنى (د.ت)، ص: ١/١٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص: ١/١٢، والزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص: ١١-١٢.

(٣٧) الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص: ١٢، مع ملاحظة أن الزبيدى قد جعل هذا العمل من إنتاج أبى الأسود وتلميذه: نصر بن عاصم، وعبدالرحمن بن هرمز، ولكنه أثبت فضل سبق وشرف التقدم لأبى الأسود.

(٣٨) القفطى: إنباه الرواة، ص: ١/١٦.

تتعجب من حسن السماء، فقال لها قولي: «ما أحسن السماء»^(٣٩)، وافتحى فمك»^(٤٠)، أو من شدة الحر»^(٤١)، فقال لها قولي: «ما أشد الحر، بالنصب»^(٤٢)، وباب الإمالة، وباب الجرب «لولا»^(٤٣).

(٣٩) السيرافي أخبار النحويين البصريين، ص: ١٩، في قولها لأبيها: «يا أبت ما أحسن السماء؟ قال: أي بنية نجومها، قالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها، قال: إذن قولي: ما أحسن السماء، فحينئذ وضع كتاباً.

(٤٠) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص: ١/١٢٥.

(٤١) السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص: ١٩، وأبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، مصر: دار الكتب المصرية، ص: ٢٩٩/١٢، في قولها لأبيها: «ما أشد الحر؟» - ورفعت أشد - فظنها تسأله، وتستفهم منه: أي زمان الحر أشد؟ فقال لها: إذا كانت الصقعاء من فوقك والرمضاء من تحتك، أو قال لها: «شهر ناجر - يريد شهر صفر - فقالت: يا أبت: إنما أخبرتك ولم أسألك، أو قالت: إنما أردت أن الحر شديد، فقال لها: فقولي: ما أشد الحر.

(٤٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص: ١/١٢٥.

(٤٣) ابن عبدربه (أبو عمر أحمد بن محمد): العقد الفريد، شرحه وضبطه أحمد أمين وآخرون، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية (١٩٥٦م)، ص: ٢٨٥/٢، حيث قال: إن أبا الأسود الدؤلي قال: من العرب من يقول: لولاي لكان كذا وكذا، وقال الشاعر:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى
وقال سيبويه: «لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع (...)»
والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع قال الشاعر يزيد ابن الحكم:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى
وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس، وانظر الكتاب، ص: ٣٧٣/٢ - ٣٧٤/٢، فنسب القول بجر الضميرين الياء والكاف بعد لولا إلى الخليل ويونس ولم ينسبه إلى أبي الأسود، ثم يقول (ص: ٣٧٦/٢) وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، جعلوا لولاي موافقة للجر، ونى موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه ردى لما ذكرت لك.

وكان أبو الأسود أول من ضبط النص القرآني كله ضبطاً إعرابياً
فيما عرف بنقط أبي الأسود أو بنقط الإعراب، ما يمكن أن يعد
- الخطوة الأولى في حفظ النص القرآن إعرابياً من جهة،

- وفي تكريس قراءته وفاقاً لقراءة الإمام علي بن أبي طالب التي
تلقاها أبو الأسود عنه على الأرجح من جهة ثانية.

وقد أجمع الرواة على أن أبا الأسود هو الذي وضع نقط الإعراب،
عندما أتى له بكاتب من عبدالقيس فلم يرضه، فأتى بآخر، وكان كاتباً
لقناً، فقال له أبو الأسود:

- إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه.

- إن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف،

- وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف،

- فإن أتبعته شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين» (٤٤)،

ويعنى بالغنة، هنا، التنوين (٤٥).

فنقط أبي الأسود ليست إلا ضبطاً للنص القرآني، أو لقراءته قراءة
نحوية على القراءة القرآنية التي تلقاها أبو الأسود عن الإمام علي، وهو
بذلك قد تكلم على الضم والفتح والكسر والغنة، كما تكلم على علامات
الإعراب التي هي نقطة فوق الحرف، أو تحته، أو بين يديه، أو نقطتان،
وحدد موقع الكلمة في التركيب اللغوي ووظيفتها في هذا التركيب،
انطلاقاً من منهج حسي وصفي «سانكروني»، أي أنه درس النص القرآني

(٤٤) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص: ١٦.

(٤٥) تاريخ النحو: المدخل - النشأة والتأسيس، ص: ٢٨.

المنطوق كما هو لحظة ضبطه، فأسهم في حفظ هذا النص المنطوق وفهمه... وهذا المنهج الوصفي يشير إلى أصالة الدرس النحوي عند العرب؛ لأنه انبثق من المادة العربية، وبمنهج عربي، وعلى أيدي العرب أنفسهم، ثم انتقل من الإمام علي بن أبي طالب إلى أبي الأسود الدؤلي، ومنه إلى تلاميذه ومعاصريه، وإلى التابعين.

٣ - المرحلة الثالثة، وتتمثل في جهود تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، وأهمهم: عطاء بن أبي الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر العدواني. وقد استطاع هذا الرعيل من الدارسين إضافة مصطلحاته عدة إلى الدرس اللغوي العربي، أهمها:

— «نقطة الإعجام» لإزالة العجمة عن الحروف المشتبهة، ويقال إن نصر بن عاصم و/أو يحيى بن يعمر العدواني أول من نطقا المصاحف للناس، فوضعا النقط أفراداً وأزواجاً، وخالفاً بين أماكنها بتوقيع بعضها فوق الحروف وبعضها تحت الحروف»^(٤٦)، وجعلوها بلون الكتابة نفسها، بينما بقيت نقط أبي الأسود الإعرابية باللون الأحمر^(٤٧)، وكان هذا النقط على هيئة نقط مدورة، وقد يكون أول ما أحدثوا فيه النقط على الياء والتاء^(٤٨).

ولم يقف إسهام هذه الفئة من الدارسين عند حدود نقط الإعجام؛

(٤٦) العسكري (أبو أحمد) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي (١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م)، ص: ٢.

(٤٧) المحكم في نقط المصاحف للداني، ص: ٥ - ٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ص: ٥ - ٦.

لأننا نقرأ أن نصر بن عاصم - الذي كان يفلّق بالعربية تفليقاً - استعمل مصطلح «التنوين» بدل مصطلح أستاذه «الغنة»^(٤٩).

وهذا يحيى بن يعمر العدواني قد استعمل مصطلحي الرفع والنصب أو الوضع، في قصته مع الحجاج بن يوسف الثقفي، عندما قال له: «ترفع» أحبّ «وهو منصوب»^(٥٠)، أو: «أحبّ» فتقروّها «أحبّ» بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر «كان»^(٥١)، أو: «فإنك ترفع ما يوضع، وتضع ما يرفع»^(٥٢)... فيحيى بن يعمر العدواني يتابع استعمال مصطلحات أستاذه أبي الأسود، مثل الرفع والنصب، ولكننا نقرأ له مصطلحاً جديداً هو «الوضع» ويعنى به «النصب» وهو ما يشير إلى أن المصطلح النحوي لم يستقر حتى ذلك الوقت^(٥٣)، كما نقرأ له مصطلحاً جديداً آخر هو «النصب على خبر كان»، وطبيعي أن يتكلم من يقرر «النصب على خبر كان» على «الرفع على اسم كان» وعلى «كان وأخواتها»... وهذا يعني أن رحلة بناء النحو وانبثاق مصطلحاته قد سارت سيراً حثيثاً منذ أن وضع لبناتها الأول الإمام على بن أبي طالب، فتطورت على أيدي التلاميذ والمريدين أولاً، وشهدت مصطلحات جديدة

(٤٩) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص: ٢٠ - ٢١، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص: ٢٧.

(٥٠) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص: ٢٣.

(٥١) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص: ٢٨.

(٥٢) القفطي، إنباه الرواة، ص: ٤/٢٠.

(٥٣) انظر في عدم استقرار المصطلح النحوي استقراراً نهائياً حتى عند سيبويه دراسة

حسن حمزة وسلام بزي حمزة: «الصرف بين سيبويه والفراء»، الأردن: مجلة مجمع

اللغة العربية الأردني، السنة (٢١)، ذو القعدة ١٤١٧هـ - ربيع الآخر ١٤١٨هـ (تموز

- كانون الأول ١٩٩٧م)، العدد (٥٣)، ص: ٥٦ - ٨١.

زادها التلاميذ وأضافوها إلى المصطلحات الأولى ثانياً، ما يعنى أن حركة ولادة المصطلحات النحوية، وحركة موت بعضها، وثبات بعضها الآخر، وتوسع حقل بعض المصطلحات دلاليّاً أو حصريّاً، قد استمرت من دون توقف.

٤ - المرحلة الرابعة وتتمثل بتلاميذ تلاميذ أبى الأسود الدؤلى، وأهمهم: عبدالله بن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفى، وأبو عمر بن العلاء.

فعبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى أسهم إسهاماً كبيراً فى تثبيت ما أخذه عن الأولين، وفى تطويره، وفى استنباط مصطلحات جديدة، ومناهج جديدة، حتى قال ابن سلام إنه «كان أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل»^(٥٤)، وحتى قال فيه يونس بن حبيب بعدما سأله والد ابن سلام عن علمه: «هو والنحو سواء»، وعندما سأله المقارنة بين علمه وعلم معاصريه (أى بعد خمس وستين سنة؛ لأن ابن أبى إسحاق توفى سنة ١١٧ هجرية، وتوفى يونس سنة ١٨٢ هـ) قال: «لو كان فى الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحك به، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظر نظرهم، كان أعلم الناس»^(٥٥). وواضح أن هذا النصّ يشير إلى التطور الكبير فى الدراسات اللغوية والنحوية مادةً (ولو كان فيهم من لا يعلم إلا علمه يومئذ)، ومنهجاً وأسلوب بحث (ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظر نظرهم) يركز على «باب من النحو يطرد وينقاس»^(٥٦)، ما يعنى أن مصطلح «النحو» أصبح من المسلمات المستعملة من غير تردد،

(٥٤) طبقات فحول الشعراء، ص: ١٤.

(٥٥) المصدر نفسه، ص: ١٥.

(٥٦) المصدر نفسه، ص: ١٥.

كما يعنى أن منهج الدرس قد تجاوز جمع المعلومات فى القضايا المتناثرة،
التي لا يجمعها جامع منهجى، إلى اعتماد منهج درس لغوى يركز على
الاطراد والقياس، ويتجاوز ملاحظة الظواهر اللغوية الأولية المتناثرة
كالرفع والنصب والجر والجزم والتنوين إلى البحث عن أسباب الرفع
والنصب والجر والجزم والتنوين والحذف، كما يفهم من الحوارات التي
كانت تدور بين ابن أبى إسحاق والفرزدق.

فهو يقول للفرزدق، بعدما سمعه ينشد:

مستقبلين شمال الشام - تضربنا بحاصب كنديف القطن منشور
على عماننا يلقى وأرحلنا - على زواحف تزجى مخها رير
يقول له: أسأت ! إنما هي «مخها رير»، وكذلك القياس فى هذا
الموضع! (٥٧).

أو أنه قاله له: أسأت ! موضعها رفع، وإن رفعت أقوى (٥٨).
ثم عاد وقاله له: «الخفض فى (رير) جيد، وتقديره: «على زواحف
رير مخها تزجى» (٥٩).

فهجاه الفرزدق قائلاً:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

(٥٧) طبقات فحول الشعراء، ص: ١/١٧.
(٥٨) خزانة الأدب، ص: ١/٢٣٨. لكن يونس بن حبيب - وهو تلميذ ابن أبى إسحاق - قد
رد على أستاذه قائلاً: «والذى قال الفرزدق حسن جائز»، كما جاء فى طبقات فحول
الشعراء، ص: ١/١٧.

(٥٩) خزانة الأدب، ص: ١/٢٣٩. ولعله قال ذلك بعدما قال الفرزدق: «أما وجد هذا
المنتفخ الخصيين لبيتى مخرجاً فى العربية»، أو: «أين الذى يجر خصيه فى المسجد؟
ألا يصلحه! - يعنى ابن أبى إسحاق». الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص: ٣٣.

فقال له ابن أبي إسحاق بعدما سمع البيت: «لحنت في هذا البيت، حيث حركت «موالياً» في الخفض» (٦٠).

وقال للفرزدق: «بم رفعت: «أو مجلف؟» عندما سمعه ينشد:
وعض زمان، يا ابن مروان، لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلفاً» (٦١)

ونحن لن نصدر، هنا، حكماً على آراء ابن أبي إسحاق النحوية في أشعار الفرزدق؛ لأننا فرغنا من مناقشة هذه القضايا في كتابنا: «تاريخ النحو» (٦٢)، ولكن الذي يلفتنا هو عبارات ابن أبي إسحاق ومصطلحاته التي

(٦٠) المصدر نفسه، ص: ٢٣٨/١. ذهب ابن أبي إسحاق إلى أن الفرزدق قد أخطأ في إجرائه كلمة «موال» المضافة مجرى الممنوع من الصرف، إذ جعل الشاعر الفتحة علامة الجر، وكان ينبغي له، في رأي ابن أبي إسحاق، أن يصرفها قياساً على ما نطقت به العرب، في مثل: «جوار»، و«غواش»، إذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع، كما قال سيبويه (الكتاب، ص: ٣١٢/٣ وما بعدها... وقد فات ابن أبي إسحاق أن الفرزدق قد جاء بكلمة «موالياً» على الأصل ضرورة (الكتاب، ص: ٣١٢/١ أو ٣١٥/١)، أو على لغة بعض العرب الذين لم تصل لغتهم إليه. «خزانة الأدب، ص: ٢٣٥/١.

(٦١) الفراء، معاني القرآن، ص: ١٨٢/٢، وخزانة الأدب، ص: ١٤٥/٥ يرى عدد من أهل العربية أن الفرزدق قد رفع آخر البيت ضرورة، وأنه قد أتعب أهل الإعراب في طلب العلة أو الحيلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يرتضي، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه، كما قال ابن قتيبة (الشعر والشعراء، ص: ١١ - ١٢)، وينشد ابن جني البيت بقوله:

وعض زمان، يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلفاً
فقال: لم يدع - بكسر الدال - بمعنى: لم يثبت، وجعل: أو مجلف «المرفوعة معطوفة على: «مسحت» المرفوعة، أيضاً، على أنها فاعل للفعل: لم يثبت، والجملة بعد «زمان» في موضع جر، لكونها صفة له، والعائد منها محذوف للعلم بموضعه، وتقديره: لم يدفع فيه أو لأجله من المال إلا مسحاً أو مجلفاً (الخصائص، ص: ١/٩٩ - ١٠٠)، كما أن بعضهم قال: التقدير في قول الفرزدق: أو هو مجلف، أو «أو مجلف هو».

(٦٢) ص: ١٢٦ وما بعدها.

جابه الفرزدق بها، كقوله: «قياس النحو»، و«موضعها رفع»، و«الخفض»، و«لحنت»، و«بم رفعت أو مجلف؟»، ما يعنى أن عباراته كانت تشير إلى ثبات المصطلح النحوى، أو إلى ثبات عدد من المصطلحات فى استعمال العلماء، وفهم المثقفين العاديين والأدباء والشعراء هذه المصطلحات المتخصصة، بدليل هذه الحوارات الساخنة بين ابن أبى إسحاق والفرزدق... ويلفتنا سؤال ابن أبى إسحاق الفرزدق: «بم رفعت أو مجلف؟»، وهو ما يعنى انتقال الدرس اللغوى مادةً ومنهجاً ومصطلحات من الملاحظة البسيطة للقضايا المتناثرة، ومن محاولة جمع المتشابهات، ومن بعج النحو، وإطلاق القياس ومده، إلى قضية جديدة، ومعقدة نسبياً، على الدرس النحوى، ألا وهى نظرية «العامل»؛ لأن ابن أبى إسحاق لم يكتف بالملاحظة والوصف وقوله للفرزدق: أسأت، أو لحنت، أو موضعها رفع، أو نصب، أو خفض، إنما خرج عن هذا المستوى ليفاجئ الفرزدق - ومعه الدرس اللغوى كله - بسؤاله: بم رفعت؟ أو بأى شىء رفعت؟ أى: بأى «عامل» لفظى أو معنوى رفعت «أو مجلف؟»، ولكنه لم يصرح بلفظ «العامل»، بل استعمله، أو استعمل معناه وحقله الدلالى المصطلحى. وطبيعى أن لا يستطيع الفرزدق إجابته إجابة علمية نحوية قاطعة، فرد عليه بقوله: «على ما يسوءك وينوءك. علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا»^(٦٣)، أو: «على أن أقول وعليكم أن تحتجوا»^(٦٤)، وهو ما دفع النحاة إلى تأول تراكيب الفرزدق، والاحتجاج له، والحكم بصحة هذه التراكيب

(٦٣) الفراء، معانى القرآن، ص: ١٨٢/٢ وما بعدها، وخزانة الأدب، ص: ١٤٥/٥.

(٦٤) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، قسطنطينية، الطبعة الأولى (١٢٨٢هـ)، ص: ١١-١٢،

وكأنه يقول له - كما جاء فى حاشية الخضرى، ص: ١١/١-: «إن العرب لفطرتهم

على الفصاحة كان النطق بالإعراب سجية فيهم من غير تطبع، كما قال:

ولست بنحوى يلوك لسانه ولكن سليقى أقول فأعرب

التي لم يستطع قياس ابن أبي إسحاق الإحاطة بها^(٦٥)، ولكنه استطاع أن يطلق شرارة نظرية «العامل»، الذي يعمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، غير ملتفت إلى أن الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو من عمل المتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا «عامل» لفظي أو معنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، حسب تعبير ابن جني^(٦٦)، ولكن انطلاقاً من قواعد اللغة الضمنية الكامنة فيها، ومن سليقة ابن اللغة، وحسه اللغوي، وقدرته، التي تمكن ابن اللغة من الحكم على صحة التراكيب أو خطئها، والتي تسمح له بفهم ما لا خصر له من التراكيب التي لم يسمعها من قبل، كما تمكنه من التلطف بتراكيب لا حصر لها، ولم يسبق له أن تكلم بها أو سمعها من أحد من قبل، حسب نظرية تشومسكي^(٦٧).

إن سؤال ابن أبي إسحاق الفرزدق: «بم رفعت أو مجلف؟ أو «على أى شيء رفعت أو مجلف؟ كان شرارةً مجنحة؛

(٦٥) كتابنا: تاريخ النحو، ص: ١٣١ وما بعدها.

(٦٦) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مصر: الهيئة المصرية العامة، الطبعة الثالثة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ص: ١١٠/١-١١١.

67- Noam Chomsky (1957):

- Structures syntaxiques, traduction de Michel Braudeau. Paris, Editions du Seuil 1969.
- Aspects de la théorie syntaxique (1965) traduction de Jean - Claude Milner, Paris, Editions du Seuil 1971.
- La linguistique cartésienne suivi de La nature formelle du langage (1966), traduction de E. Delannoe et D. Sperber, Paris, Editions du Seuil, 1969.
- Questions de sémantique (1972), traduction de Bernard Cerquiglini, Paris, Editions du Seuil, 1975.

— فأطلق الكلام على العوامل من جهة،

— وحضّ النحاة كابن جنى^(٦٨) وابن مضاء القرطبي^(٦٩) على

التصدي لنظرية العامل من جهة ثانية.

* * * *

تطور المصطلح النحوي، إذاً، تطوراً ملحوظاً على أيدي عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء؛ لأنهم استعملوا مصطلحات القدامى، مسبغين عليها صفة الثبات أو الديمومة، وأوجدوا مصطلحات جديدة نتجت عن دراساتهم ومناقشاتهم ومحاوراته ومدّ أقيستهم، وما زلنا نستعمل بعضها حتى اليوم، مثل مصطلحات: «النداء»، و«الإضمار»، و«العطف على موضع المنادى»، التي تلفظ بها عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء، عندما درسا التركيب اللغوي في قوله -ع-: «يا جبال أوبي معه والطير»^(٧٠)، فإنهما قد اتفقا على نصب كـ «سير»، ولكنهما اختلفا في التأويل؛

فذهب عيسى بن عمر إلى أنها منصوبة على «النداء»، كقولك: «يا زيد الحارث» لما لم يمكنه: «يا زيد يا الحارث»؛ أي أنه منصوب بالعطف على موضع المنادى، نحو: «يا زيد الطريف»... ولا بد أن نلاحظ، أيضاً، استعمال عيسى بن عمر مصطلح «العطف على موضع المنادى» أو محله.

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى القول: «لو كانت منصوبة على النداء

(٦٨) الخصائص، ص: ١١٠/ - ١١١.

(٦٩) كتاب الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، مصر: دار المعارف.

(٧٠) سورة سبأ ١٠/ ٣٤.

لكانت رفعاً، ولكنها منصوبة على إضمار (فعل): «وسخرنا الطير»، لقوله على إثرها: (ولسليمان الريح)^(٧١)؛ أي: سخرنا الريح^(٧٢).

ونستطيع القول إن عبدالله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبا عمرو بن العلاء قد عالجوا كثيراً من القضايا اللغوية والنحوية، وقد حفظت لنا بعض المصادر آراءهم واجتهاداتهم ومحاوراتهم ومصطلحاتهم، التي صرحوا ببعضها حيناً، والتي حاموا حولها حيناً آخر، من غير أن تنشأ على أيديهم فاقترص عملهم فيها على التعريف بها، أو على شرحها، من غير أن يتبلور المصطلح على أيديهم أو يولد، ولكنهم مهدوا بذلك للنحاة التاليين كيونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، للفوز بشرف اكتشاف المصطلحات وإطلاقها.

إن أهم المصطلحات التي أطلقوا أسماءها، أو حاموا حولها هي: المفعول به، والمفعول معه، والمفعول المطلق، والحال، والتمييز، والاستثناء، والمنادي، واسم إن، ولا النافية للجنس، و(ما) الحجازية، والتوابع من نعت، وعطف، وتوكيد، وبدل، كما تكلموا على كسر همزة (إن) وفتحها، وعلى (رب)، والنعت السببي، والعطف على المحل، وعمل اسم الفاعل غير المنون، ونصب الفعل المضارع، والممنوع من الصرف، والنسب، والهمز، والوقف، والأعلام، والأفعال الخمسة، وضمير الفصل أو العماد، ونصب المصدر الواقع موقع الفعل، والتصغير أو التحقير، وصيغ الأفعال وتصريفها، والإعلال، وإضمار الفعل، وإضمار الحرف، والنصب على الظرفية، والاشتغال... إلخ.

(٧١) سورة سبأ ١٢/٣٤.

(٧٢) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص: ١/٢٠، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص: ٤١.

إن دراسة هذه المصطلحات في كتاب سيبويه، وفي مؤلفات النحاة، تثبت نسبة بعضها إلى هؤلاء الثلاثة نسبة صريحة، كما تثبت أنهم قد اشتغلوا ببعضها الآخر، وألحوا إليه، ولكنهم لم يهتدوا إلى إطلاق المصطلح المناسب، فبقى عملهم يصف الحالة اللغوية أو النحوية أو التركيبية من دون أن يطلق عليها اسماً أو مصطلحاً، ومع ذلك فقد كانت أعمالهم علمية بمقياس الزمن الذي عاشوا فيه؛ لأن الأساس في العلم المنهج وليس النتائج على أهميتها.

إن المصطلحات النحوية، وضعاً واستعمالاً ودراسةً، لم تقف عند هؤلاء المؤسسين بدءاً بالإمام علي بن أبي طالب، وتلميذه أبي الأسود الدؤلي، وتلاميذ أبي الأسود، وأهمهم: نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر العدواني، وعطاء بن أبي الأسود، وتلاميذ هذه الطبقة، وأهمهم: عبدالله ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، بل نمت، وتطورت على أيدي يونس بن حبيب والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، تطوراً قريباً من الكمال.

ومصطلحات النحو الخيلية مبثوثة في «كتاب العين»^(٧٣)، وفي بعض الكتب المنسوبة إلى الخليل بن أحمد، إن صحت نسبتها، مثل كتاب «الجمال في النحو»^(٧٤)، و«كتاب في الحروف»^(٧٥)، ومثبتة في «الكتاب»

(٧٣) حققه الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

(٧٤) حققه الدكتور فخر الدين قباوة، ونشرته مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٥م. وفي نسبته للخليل شك منهجي قوي.

(٧٥) صدر بعنوان: «ثلاثة كتب في الحروف»، للخليل بن أحمد، وابن السكيت، والرازي، حققه الدكتور رمضان عبدالنواب، ونشرت مكتبة الخانجي في القاهرة ودار الرفاعي في الرياض، سنة ١٩٨٢م.

لسيبويه، وفي «مفاتيح العلوم للخوارزمي»^(٧٦). وسنحاول ذكر بعضها، مؤكداً أن وضعها قد خضع لعاملين متكاملين، وهما:

١- متابعة مصطلحات القدامى وتطورها، كما فعل الخليل مع «نقط أبي الأسود، أو «نقط الإعراب»، عندما أخذها، ونظر إليها على أنها أبعاد الحروف (الألف، والواو، والياء)، فجعل:

- الفتحة (—) ألفاً صغيرة ممالة فوق الحرف، بعدما كانت عند أبي الأسود نقطة حمراء فوق الحرف.

- والكسرة (—) ياء صغيرة تحت الحرف، بعدما كانت عند أبي الأسود نقطة حمراء تحت الحرف.

- والضممة (—) واواً صغيرة، فوق الحرف، بعدما كانت عند أبي الأسود نقطة حمراء بين يدي الحرف.

ثم وضع علامات للهمزة، والتشديد، والروم، والإشمام^(٧٧).

وقد نقل سيبويه عن الخليل قوله:

- «إن الفتحة والكسرة والضممة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به».

- «والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه،

(٧٦) حققه إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م)، ص: ٥٦ - ٦٦.

(٧٧) الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص: ١٦، وانظر كتابنا: تاريخ النحو، ص: ١١٨ - ١١٩، حيث ناقشنا رواية سعيد الأفغاني، في كتابه تاريخ النحو، ص: ٣٦، والتي يزعم فيها أن نصر بن عاصم هو الذي ألغى نقط أبي الأسود الدؤلي، مستبدلاً به الشكل الحالي، الذي هو بعض الحروف (أ. و. ي)، كما بينا سبب هذا الزعم وأهدافه.

– «الفتحة من الألف،

– «الكسرة من الياء .

– «الضمة من الواو .

«فكل واحدة شيء مما ذكر لك» (٧٨) .

إن تتبع مصطلحات الخليل في مظانها يشير إلى أنه قد بدأ يتعامل مع المصطلحات اللغوية والنحوية تعامل المقتدر، الذي يأخذ المعنى اللغوي ويطوره، ليخصصه، فينتقل به من المعنى العام إلى المعنى التخصصي الذي لا يفهم إلا في شبكة المصطلحات العلمية لهذا العلم، وإلا في تقابله، أو تعارضه، مع بقية المصطلحات منفردة ومجموعة، والدليل على ذلك قوله، مثلاً:

«فالرفع نقيض الخفض» (٧٩) وكذلك «الخفض نقيض الرفع» (٨٠)، و«النصب ضد الرفع في الإعراب» (٨١) .

إن هذه العبارة النحوية المصطلحية تعيدنا إلى الكلام على المصطلح النحوي، المنسوب إلى الخليل، في كتب منسوبة إليه، وفي «الكتاب» لسيبويه، الذي نقل عن الخليل في (٣٣٢) في اثنين وثلاثين وثلاث مئة موضع، فإذا أضيف إلى هذا العدد المرات التي لم يصرح فيها باسم الخليل، أصبح عدد اقتباساته عنه قرابة (٣٨٠) ثمانين وثلاث مئة، ويرجح أحد الباحثين أن يكون للخليل في كتاب سيبويه آراء وأقوال كثيرة،

(٧٨) الكتاب، ص: ٢/٣١٥ .

(٧٩) كتاب العين، مادة (ع ر ف) وتقليباتها، ص: ١٢٥ .

.. (٨٠) كتاب العين، مادة (ح ص ف) وتقليباتها، ص: ٤/١٧٨ .

(٨١) كتاب العين، مادة (ن ص ب) وتقليباتها، ص: ١٣٥/٧ .

بل أكثر مما نسبته سيبويه إليه، وهو مبثوثة في الكتاب، بل لا يستثنى من الكتاب شيئاً إلا ما نقله عن يونس بن حبيب في (١٨٠) في ثمانين ومئة موضع ليس غير، والآراء المنسوبة إلى عيسى بن عمر، وعبدالله بن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم، وما كان لسيبويه من آراء خاصة عارض بها الخليل أو رجع بها مذهباً على مذهب^(٨٢)، بل إن باحثاً آخر قد جمع جملة نقول سيبويه عن السابقين فكانت / ٨٥٧ / سبعاً وخمسين وثمانى مئة مرة، منها: / ٥٢٢ / اثنتان وعشرون وخمس مئة مرة عن الخليل بن أحمد، و / ٢٠٠ / مئتا مرة عن يونس بن حبيب، و / ٤٧ / سبع وأربعون مرة عن أبي الخطاب الأخفش، و / ٤٤ / وأربع وأربعون مرة عن أبي عمرو بن العلاء، و / ٢٢ / اثنتان وعشرون مرة عن عيسى بن عمر، و / ٩ / تسع مرات عن أبي زيد الأنصاري، و / ٥ / خمس مرات عن هارون بن موسى، و / ٤ / أربع مرات عن عبدالله بن أبي إسحاق، و / ٤ / أربع مرات عن الكوفيين^(٨٣).

إننا نستطيع القول إن الخليل من أحمد قد استفاد من تراكم المصطلحات اللغوية التي خلفها السابقون، كما استفاد من ملاحظاتهم ومناهج البحث التي اعتمدها، ومن أقيستهم وعللهم وأسئلتهم، واستطاع أن يستفيد من هذا التراكم أكثر من الآخرين نظراً لما يتمتع به من ذكاء، وعقل رياضي قل مثيله، وثقافة متخصصة وجامعة، وقدرة على التنظيم والتفكير وإعادة التركيب، والبحث عن الأسباب والعلل وربط بعضها

(٨٢) مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، بيروت: دار الرائد العربي، الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)، ص: ٢١٩.

(٨٣) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، مصر: عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م)، ص: ١٠٢.

ببعض من أجل تجاوز القضايا اللغوية المتفرقة إلى شمولية القضية اللغوية أو النحوية، وصولاً إلى التجريد واستنباط القوانين والقواعد والأسباب والعلل، في اجتهاد حرص الخليل على إيقائه مفتوحاً، بل مشرعاً أمام الباحثين.

إن تطور المصطلح النحوي قد اتخذ على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي بُعدَه المصطلحي المتخصص، ولذلك فإن دراستنا القادمة ستكون عن المصطلح النحوي بكل شعبه، في نصوص الخليل؛ لأننا نذهب إلى أن المصطلح قد تخلص على يديه من غموضه، أو عدم دقته، أو عدم تخصصه، وأصبح متميزاً داخل التخصص الواحد، وعلى المستويات الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والأسلوبية، والدلالية، والشعرية، وهذا لا يعني إغفال جهود السابقين واجتهاداتهم ومصطلحاتهم ومناهج بحثهم، بدءاً بالإمام علي بن أبي طالب، مروراً بأبي الأسود الدؤلي وتلاميذه؛ نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر العدواني، وعطاء بن أبي الأسود، وتلاميذ التلاميذ؛ عبدالله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، فكان كل واحد منهم قد بدأ حيث انتهى سابقه.

* * *

مصادر البحث ومراجعته

١- القرآن الكريم.

- ١ - أحمد (الخليل بن ... الفراهيدي):
- كتاب العين، تحقيق الدكتور مهدى المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
- كتاب الجمل في النحو، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت: مؤسسة الرسالة (١٩٨٥ م).
- «كتاب الحروف»، صدر ضمن كتاب: «ثلاثة كتب في الحروف» للخليل بن أحمد، وابن السكيت، والرازي، تحقيق الدكتور رمضان عبدالقواب، مصر: مكتبة الخانجي، والرياض: دار الرفاعي (١٩٨٢ م).
- ٣ - الأزهرى (أبو المنصور، محمد بن على)، تهذيب اللغة، تحقيق الدكتور عبدالله درويش، ومراجعة محمد على النجار، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ٤ - الأفغانى (سعيد)، من تاريخ النحو، بيروت: دار الفكر (د. ت).
- ٥ - ابن الأنبارى (عبدالرحمن بن محمد)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد: مكتبة الأندلس، الطبعة الثانية (١٩٧٢ م).

- ٦ - أبو المكارم (على):
- تاريخ النحو العربى حتى أواخر القرن الثانى الهجرى، القاهرة:
مطبعة القاهرة الجديدة، الطبعة الأولى (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- الظواهر اللغوية فى التراث النحوى: الظواهر التركيبية، القاهرة:
مطبعة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ - ١٩٦٨).
٧ - الأصفهاني (أبو الفرج) الأغاني، مصر: دار الكتب المصرى.
٨ - البغدادي (عبدالقادر بن عمر)، خزانة الأدب ولب لباب لسان
العرب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، دار الكاتب العربى
(١٣٨٧هـ - ١٩٦٧).
٩ - حجازى (محمود فهمى)، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مصر:
مكتبة الغرب (د. ت).
١٠ - ابن جنى (أبو الفتح، عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد على
النجار، مصر: الهيئة المصرية العامة، الطبعة الثالثة (١٤٠٦هـ -
١٩٨٦م).
١١ - الخضرى (محمد الدمياطى)، حاشية الخضرى على شرح
ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصر: المطبعة الأزهرية،
الطبعة السادسة (١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م).
١٢ - الدانى (أبو عمرو، عثمان بن سعيد)، المحكم فى نقط
المصاحف، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق: منشورات
وزارة الثقافة والإرشاد القومى (١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م).
١٣ - زادة (طاش كبرى، المولى أحمد بن مصطفى)، مفتاح

السعادة ومصباح السيادة، الهند: مطبعة دائرة المعارف
النظامية بحيدر آباد دكن، الطبعة الأولى (١٣٢٨ هـ).

١٤ - الزبيدي (أبو بكر، محمد بن الحسن الأندلسي)، طبقات
النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر:
دار المعارف، الطبعة الثانية (د.ت).

١٥ - الزجاجي (أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق):

- أمالي الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، مصر: المؤسسة
العربية الحديثة، الطبعة الأولى (د.ت).

- الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، القاهرة:
دار العروبة (١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م).

١٦ - ابن سلام الجمحي (محمد)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق
محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني (د.ت).

١٧ - سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: دار
الكاتب العربي (١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م).

١٨ - السيرافي (أبو سعيد، الحسن بن عبدالله)، أخبار النحويين
البصريين، اعتنى بنشره وتهذيبه: فريتس كرنكو، بيروت،
المطبعة الكاثوليكية (١٩٣٦ م).

١٩ - السيوطي (أبو بكر، جلال الدين، عبدالرحمن بن أبي بكر):

- الاقتراح في علم أصول النحو، قدم له وضبطه وشرحه وعلق
حواشيه وفهرسه الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد
أحمد قاسم، طرابلس (لبنان): جروس برس، الطبعة الأولى
(١٩٨٨ م).

– بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا: المكتبة العصرية (د.ت).

٢٠ – أبو الطيب اللغوى (عبدالواحد بن على)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، الطبعة الثانية.

٢١ – ابن عبدريه (أبو عمر أحمد بن محمد)، العقد الفريد، شرحه وضبطه أحمد أمين وآخرون، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية (١٩٥٦م).

٢٢ – العسكرى (أبو أحمد)، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق عبدالعزيز أحمد، مصر: مطبعة مصطفى البابى الحلبي، الطبعة الأولى (١٩٦٣م).

٢٣ – الفراء (أبو زكريا، يحيى بن زياد)، معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٠م).

٢٤ – ابن قتيبة، الشعر والشعراء، قسطنطينية، الطبعة الأولى (١٢٨٢هـ).

٢٥ – القفطى (على بن يوسف)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م).

٢٦ – المبرد (أبو العباس)، الفاضل، تحقيق عبدالعزيز الميمنى، مصر: دار الكتب المصرية (١٩٥٦م).

٢٧ - القرطبي (ابن مضاء)، كتاب الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، مصر: دار المعارف.

٢٨ - المخزومي (مهدى)، الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، بيروت: دار الرائد العربي، الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

٢٩ - ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر (د. ت.).

٣٠ - ناصف (على النجدي)، سيبويه إمام النحاة، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).

٣١ - نور الدين (عصام):

- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الثانية (١٩٩٧ م).

- تاريخ النحو: المدخل - النشأة والتأسيس، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٩٥ م).

المراجع الأجنبية

29 - Nom Chomsky,

- Structurs syntaxiques (1957), traduction de Michel Braudeau.
Paris, Editions du Seuil 1969.

- Aspects de la théorie syntaxique (1965), traduction de
Jena-Claude Milner, Paris, Editions du Seuil 1971.

- La linguistique cartésienne suivi de La nature formell du

langage (1966), traduction de E. Delannoe et D. Sperber.
Paris, Editions du Seuil, 1969.

- Questions de sémantique (1972), traduction de Bernard
Cerquiglini, Paris, Editions du Seuil, 1975.

30 - F. de Saussure, Cours de linguistique générale, Paris,
Payothèque, 1980.

أبحاث نشرت في المجلات والدوريات

١ - حمزة (حسن) بالاشتراك مع الدكتورة سلام بزي - حمزة
الصرف بين سيبويه والفراء، الأردن: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني،
السنة (٢١) (ذو القعدة ١٤١٧ هـ - ربيع الآخر ١٤١٨ هـ) (تمور - كانون
الأول ١٩٩٧ م)، العدد ٥٣.

٢ - نور الدين (عصام).

- واضع علم النحو، بيروت: مجلة الغدير، العدد (٢)، ربيع الأول
(١٤٠١ هـ) كانون الثاني (يناير ١٩٨١ م)، ص: ٨٩ - ٩٥.

- نشأة علم النحو العربي، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة
(٢٤)، العدد (٥): آذار (مارس) ١٩٨٨، ص: ٣٩ - ٥٣.

- أزمة المصطلح اللغوي بين الأصالة والمعاصرة، بحث ألقى في
جامعة تشرين السورية - اللاذقية، في مؤتمر «قضايا المصطلح: اللغة
العربية في مواكبة العلوم الحديثة»، من ٢٨ - ٣٠ نيسان ١٩٩٨ م، ونشر في
كتاب احتوى أبحاث المؤتمر، بعنوان: قضايا المصطلح: اللغة العربية في
مواكبة العلوم الحديثة، سوريا: جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم
الإنسانية (٢٨ - ٣٠ نيسان ١٩٩٨ م)، ص: ١١٩ - ١٢٧.

قراءة في مصطلح سيبويه

(تحليل ونقد)

أ.د. علي توفيق الحمد

جامعة اليرموك - إربد - الأردن

قسم اللغة العربية

المصطلح اسم مفعول من الاصطلاح؛ والاصطلاح هو الاتفاق والتواضع، فيكون المصطلح - بالمعنى اللغوي - : ما تواضعت عليه جماعة من أهل الاختصاص واتفقت عليه، دالاً على مفهوم معين من مفاهيم علمهم، وقد يكون ذلك المصطلح من وضع - اقتراح - أحد العلماء أو بعضهم؛ فمتى تلقاه أهل الاختصاص بالقبول، أخذ شرعيته، وشاع بينهم وأدى غرضه بالدلالة على مفهومه أو مدلوله؛ فحينما يستخدمه أحدهم تفهم الجماعة دلالاته ومعناه.

وحينما نقيّد المصطلح، موضوع الدراسة بنسبته - أو إضافته - إلى سيبويه؛ يكون موضوع بحثنا تلك المصطلحات التي استخدمها سيبويه في كتابه، وهي مصطلحات خاصة بعلوم العربية التي عرضها سيبويه للدلالة على مفاهيم معينة خاصة بمسائل تلك العلوم وموضوعاتها.

والمصطلحات التي نجدها في كتاب سيبويه، قد تكون من وضعه واقتراحه هو؛ وقد تكون من وضع شيخه الخليل، وقد تكون - أيضاً - أسبق من كليهما، تلقاها عن المؤسسين الأوائل، منذ أبي الأسود وتلامذته ومن تلاهم، كعبدالله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء،

ويونس بن حبيب، وليس غرض البحث أن يحدد نسبة كل مصطلح إلى واضعه؛ وإنما نعد كل المصطلحات التي حواها الكتاب مصطلحات نضيفها إلى سيبويه؛ ما دام سيبويه قد استخدمها وارتضاها؛ وضمنها كتابه، فبحثنا مختص بمصطلحات سيبويه، أي المصطلحات المدونة في كتابه.

وسيكون موضوع بحثنا - تحديداً - جمع أمثلة من مصطلحات سيبويه^(١)؛ ثم توزيعها على مجموعات، وبعدئذ يتناول تلك المصطلحات بالتوثيق والتحليل، وبالتقييس المصطلحي والنقد؛ غرضه من ذلك استيعاب جانب من فكر سيبويه اللغوي والمصطلحي، ودقة مصطلحاته في دلالتها واستيعابها.

ولعل أدق تعريف اصطلاحى للمصطلح: «أنه رمز لغوى محدد لمفهوم واحد، (فيلبر 17, Standardization of Terminology: Felber). فالمصطلح على هذا التوجه يقوم على دعامتين هما: الرمز اللغوى، والمفهوم الذى يدل عليه ذلك الرمز. وعرف فيلبر المفهوم بقوله: «إنه عبارة عن بناء عقلى - فكرى -، يتكون فى الذهن مشتق من شىء معين، (نفسه ١٣، وانظر: بالمر 14, Semantics: Palmer). أقول: هذا البناء العقلى المتكون فى الذهن يصور شيئاً معيناً موجوداً فى العالم الخارجى أو الداخلى.

ولكى نستطيع إبلاغ هذا البناء العقلى إلى الآخرين فى اتصالاتنا، يتم اقتراح - وضع - رمز لهذا المفهوم ليدل عليه.

ويشدد البحث على أن يكون المصطلح رمزاً محدداً لمفهوم واحد

(١) لا يزعم الباحث أنه سيعطى مصطلحات سيبويه كلها، فهى تزيد على ألف بالتأكيد.

محدد أيضاً؛ وكلما أمكن أن يكون المصطلح واحداً ومحدداً، دالاً على مفهوم واحد أيضاً كان ذلك أدق وأدل؛ فنتجنب عيبين في آن واحد هما: الترادف بين مصطلحات متعددة، والاشتراك اللفظي في الدلالة على مفاهيم متعددة بلفظ واحد؛ وهما نقيضان للوضوح والدقة اللذين هما هدفان مهمان في وضع المصطلحات ودلالاتها.

وإطلاق الرمز اللغوي (الرمز الواحد) على غير مفهوم - على مفاهيم متعددة - يوقع في اللبس، ويجعل قضايا العلم عرضة للتداخل والتشويش والاضطراب؛ وقد يؤدي إلى إطلاق اللفظ نفسه للتعبير عن مفاهيم مختلفة بلا تمييز، (أحمد الأخضر: المنهجية، ٢٦، ٢٤)، وقد يؤدي هذا الاشتراك - أيضاً - إلى تناقض وفوضى دلالية ومعجمية؛ «لها أثر على [كذا!] تنظيم علومنا الناشئة، وعلى تفكيرنا العلمي، (الحمزاوي: العربية والحداثة، ٨٥).

ويرى الباحث أن الشرط الأساسي لعملية الاصطلاح الناجحة الموفقة، هو توافر علاقة التطابق بين المصطلح ومفهومه، ثم تفرد ذلك المصطلح في الدلالة على مفومه؛ بمعنى أن يتفرد مصطلح واحد مطابق في دلالاته لمفهوم واحد. فالاصطلاح إذن: هو اتفاق أهل الاختصاص على التعبير برمز واحد على معنى أو مفهوم واحد؛ بل أضاف د. محيي الدين صابر توضيحاً أكثر حينما قال: «إنه عنوان عن - على - فكرة، أو مفهوم، أو مجال». (محيي الدين: التعريب والمصطلح، ١٦، ١٣).

وقد يكون المصطلح الدال على مفهوم واحد معين رمزاً - من غير تقييد -؛ أي لا يشترط أن يكون لغوياً، فقد يكون رمزاً رياضياً، أو حرفاً مختصرة من عدد من الكلمات؛ ولها دلالة فنية على مفهوم، أو مؤسسة،

أو نظرية، أو شيء معين؛ كما أن بعض المصطلحات قد تستعار من أسماء علمائها؛ فتكون أسماء أعلام معينين. ويذكر د. عبدالصبور شاهين أن المصطلح يجب ألا يدل على معنى واحد؛ وأن دلالاته على الحقيقة العلمية دلالة تطابقية؛ سواء تكون هذا المصطلح من لفظ أو من عبارة، أو من حروف مختصرة، أو من حرف رمز، أو من رقم حسابي، أو حتى من اسم شخص علم^(٢) (عبدالصبور: العربية، ٢٣٥).

ولما كان مجال بحثنا هو المصطلحات النحوية - اللغوية -؛ فإن من الطبيعي أن تكون هذه المصطلحات رموزاً لغوية، أعنى ألفاظاً لغوية، مجالها اللغة، ومدلولاتها أو مفاهيمها مسائل اللغة وأبوابها وأحكامها المختلفة.

وقد يكون من المفيد أن نوضح الفرق بين ثلاثة مصطلحات نسمعها، وهي: الكلمة (اللفظة)، والمصطلح، وكلمة القاموس، لأن لها صلة بدراسة مصطلحات سيبويه.

فالكلمة: لفظ يمكن أن يأخذ عدة معانٍ، أو ظلال معانٍ غير محددة، ويمكن استخدامها في تسمية الأشياء والدلالة عليها، وتعتمد في ظهور معناها على السياق. وقد تستخدم الكلمة استخداماً علمياً؛ وهو استخدام يرفض تعدد المعاني التي تدل عليها الكلمة، ومعلوم أن من سمات اللغة العلمية الدقة، والتقرير، والتحليل أو التركيب، والتجرد من الذاتية. وقد تستخدم استخداماً أدبياً تختلف فيه دلالاتها من فرد إلى فرد،

(٢) المصطلح المكون من لفظ واحد، أو من عبارة معروف، والمكون من حروف مختصرة مثل: UN، أو: M16 ج.م.ع. (جمهورية مصر العربية، أو (م١٦): البندقية الأمريكية المشهورة، أو قنبلة ملز - من اسم علم، و: كلاشنكوف، من اسم علم دال على البندقية الروسية.

ومن موقف إلى آخر، نتيجة تغير المشاعر والأحاسيس والظروف؛ وهذا هو التأثير بالذاتية. (عبدالصبور، ٩٧، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٥ - بتصرف).

أما المصطلح: فرمز لغوى محدد لمفهوم معين محدد - كما أسلفنا -، أى أن معناه هو المفهوم الذى يدل عليه هذا المصطلح؛ وتعتمد درجة وضوح معناه على دقة موضع المفهوم ضمن نظام المفاهيم ذات العلاقة. (فيلبر، ١٥، ٢ - بتصرف).

وأما كلمة القاموس (أو الخزانة اللغوية): فغالباً ما تكون مصطلحاً أو اسماً يستعمل لاسترجاع المعلومات، أو فهرستها فى نظام خاص، وتستند هذه الأسماء إلى مسمياتها المنفردة لا إلى منظومة المفاهيم. (نفسه: ١٧، وبالمر: ١٧ - ٣٢، ٢٤). ويقصد بالمسميات: (الأشياء الحقيقية المحسوسة الموجودة فى العالم الخارجى أو الداخلى)، أما المفاهيم فهى الصور الذهنية لتلك الأشياء.

فالكلمة لها دلالة لغوية؛ وتتسم هذه الدلالة بالعرف العام؛ أما الدلالة الاصطلاحية: فدلالة فنية خاصة تتسم بالعرف الخاص بين المتخصصين فى علم معين، وقد نبه د. عبدالصبور شاهين على الفرق بين الكلمة والمصطلح فى دلالة كليهما؛ فذكر أن اللفظ الذى يستعمل بمعناه الأصلى فى اللغة هو الكلمة؛ أما المصطلح فهو اللفظ (الرمز اللغوى) الذى يخرج عن معناه الأصلى إلى معنى اصطلاحى (مجازى). (عبدالصبور: ١٢٤ - ١٢٥). حتى أنه ذكر أن كل مصطلح قد يدل على معنيين؛ أحدهما قديم أصلى، والآخر حديث مجازى (نفسه: ١٣٠) وذكر فى موضع آخر: أن المصطلح هو ذلك الرمز اللغوى الذى يستخدم للدلالة على مفهوم علمى أو عملى أو فنى، أو أى موضوع ذى طبيعة خاصة (نفسه: ١٢١)،

أى أن المفهوم الذى يدل عليه المصطلح: علمى، أو عملى، أو فنى، أو خاص، فهو إذن مميز من المفهوم العام الذى تدل عليه الكلمة، أو من المعنى العام الأصلى القديم - السابق - الذى كان يدل عليه المصطلح حينما كان لفظة عامة قبل اقتراضها فى الاصطلاح.

وتمّ مصطلحات ثلاثة أخرى يهمننا أيضاً أن نتبين العلاقة القائمة بينها وهى: المصطلح، والمفهوم، والحد (أو التعريف)؛ وهى كلها حاضرة فى مصطلح سيبويه، ولا بد من جلاء العلاقة بينها، حتى تكون معالم دراسة مصطلحاته واضحة.

فالمصطلح: - واضح مما سبق - أنه رمز محدد لمفهوم معين محدد. والمفهوم: - كما سبق أيضاً - بنا عقلى (فكرى)، يتكون فى الذهن، مشتق من شىء معين، أو معنى معين موجود فى الخارج والواقع، وقد يطلق عليه التصور الذهنى أو العقلى أيضاً. والعلاقة بين المصطلح ومفهومه منطقية، وهى ليست كذلك بين الاسم والمسمى^(٣).

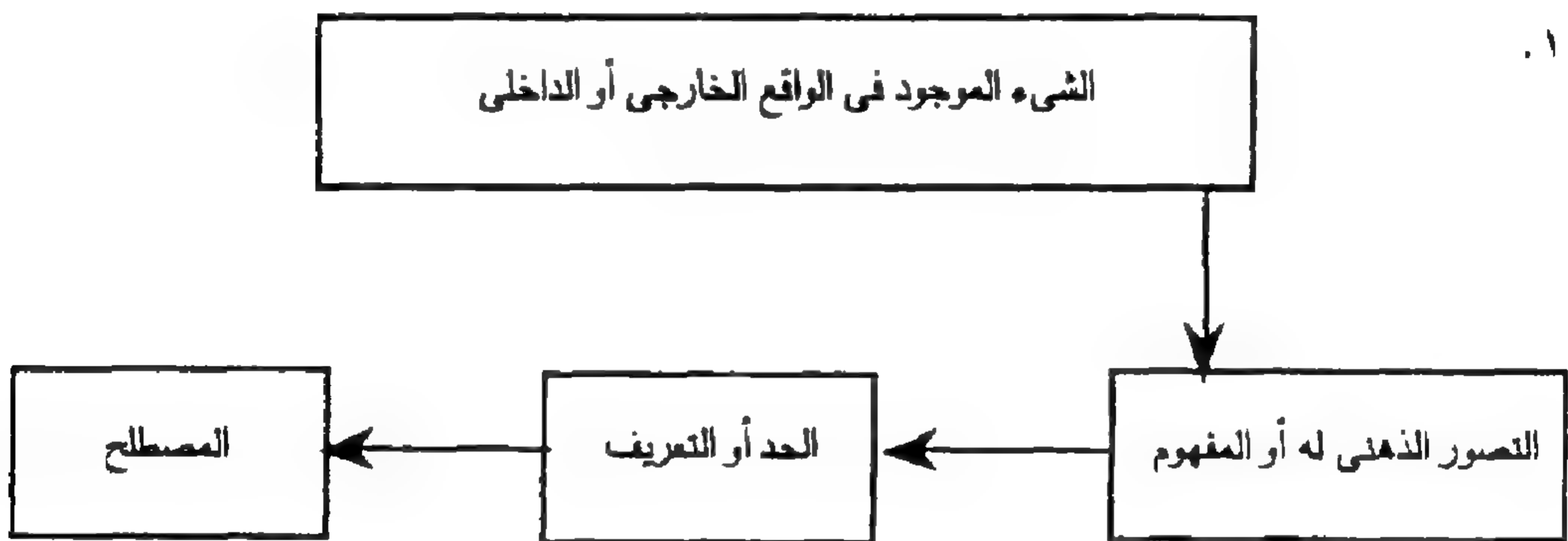
أما الحد أو التعريف: فهو وصف كلامى لفظى لمفهوم ما (محمد حلمى: خطوات ٨، ٧)؛ ولا بد أن يكون جامعاً لماهية الشىء المحدود (المعرف)، وأن يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز. (الشريف: التعريفات ٧٣، والمعجم - حدد). وتمّ متطلبات وسمات

(٣) أقول: لا بد أن تكون العلاقة قائمة بين المصطلح - الرمز - ومفهومه؛ لأن المفهوم يجب أن يكون ضمن نظام محدد متجانس من المفاهيم التى يشترك معها فى مجموعة واحدة، والمصطلحات التى تطلق على كل مفهوم منها ذات صلة متجانسة أو متقاربة، تدل على التجانس أو التقارب بين مفهوماتها بالضرورة. أما العلاقة بين الاسم والمسمى فليست منطقية أو ضرورية، فقد يكون اسم شخص ما «كريم»، وهو ليس كذلك.

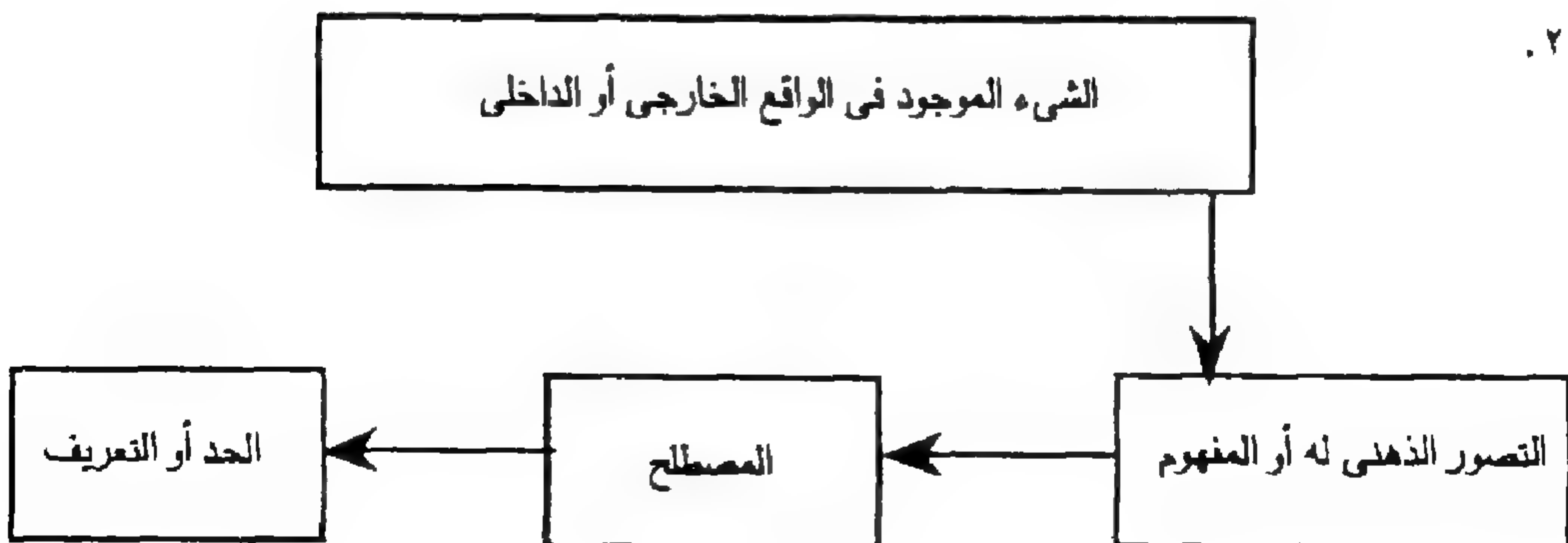
أساسية لا بد من توافرها في الحد (التعريف) العلمي، وهي الدقة، والوضوح، وتجنب الحشو والإسهاب، واشتماله على خصائص المفهوم المحدود (المعرفة)، فلا بد والحال هذه أن نستخدم اللغة العلمية بخصائصها وسماتها المعروفة.

وهذه المصطلحات الثلاثة (المصطلح والمفهوم والحد) كلها تتضافر للتعبير عن شيء موجود في الواقع الخارجى أو الداخلى، يريد أن يعبر المتكلم عنه، أو أن ينقل معلومات عنه.

ويتصور البحث العلاقة التدرجية القائمة بين المصطلحات الثلاثة كمايلي:



وقد تتجلى العلاقة بينها بالشكل الآتى:



فالعلاقة بين المصطلحات الثلاثة السابقة قد تكون على طريقتين أو شكلين؛ الأول - ويمثله الرسم البياني الأول - : أن المتكلم المتخصص بعد أن يتكون لديه تصور ذهني - مفهوم - لشيء ما موجود في الواقع قد يحدّه أو يعرفه أولاً، وهي خطوة أولى ومبكرة، توحى بفهم ذلك الشيء الخارجي وتكوين تصور ذهني له؛ لكن المتخصص لم يتمكن بعد من ربط ذلك المفهوم بمجموعة مفاهيم مجانسة أو مقارنة، ثم اختيار رمز دال عليه؛ وعندئذ أن هذه المرحلة هي المرحلة الأولى السابقة لمرحلة النضج والتمثل التام لذلك المفهوم؛ ثم تأتي مرحلة النضج الفكري، فيطلق عليه مصطلحاً - رمزاً - خاصاً.

والثاني: - ويمثله الرسم البياني الثاني -؛ يعني أن المتخصص حينما يتكون لديه تصور ذهني لشيء ما تمثله وفهمه جيداً، فإنه يستطيع ربطه بمجموعة المفاهيم المماثلة أو المقاربة، فيطلق عليه مصطلحاً خاصاً؛ وقد يحتاج الأمر إلى تعريفه أو حده أيضاً؛ توضيحاً له وبياناً للآخرين. ووجدنا في كتاب سيبويه الطريقتين كلتيهما في التعبير عن المفاهيم اللغوية؛ وهما:

١ - الوصف الكلامي أو التعريف أو الحد؛ والاكتفاء بالتعبير عن بعض المفاهيم بالتعريف، مثل تعبيره عن اسم الآلة (سيبويه، ٩٤/٤)، والاسم المركب تركيباً مزجياً (سيبويه، ٣٧٤/٣)، ومواضع كثيرة أخرى (عوض: المصطلح النحوي: ١٣٠ وما بعدها)، ويعزود حسن عون ذلك إلى عدم وضوح المصطلح في الدلالة على المفهوم وضوحاً يطمأن إليه. (حسن: تطور، ٤٥)؛ وهذا تفسير مقبول؛ لأن كتاب سيبويه أول كتاب وصل إلينا في فنه، ولم يكن قد نضج هذا العلم بمرور أجيال من المتخصصين عليه.

٢ - إطلاق مصطلح دال على المفهوم المعين، وقد يعبر عن ذلك المفهوم بالتعريف أو الوصف الكلامي أيضاً؛ كتعبيره عن المفعول له (سيبويه ٣٦٧/١، ٣٦٩)، وكذلك عن الحال المصدر (سيبويه ٣٧٠/١)، زيادةً في البيان، وتعزيزاً لدلالة المصطلح.

وربما أُطلق على المفهوم الواحد غير مصطلح، أو مصطلحات متعددة؛ بما يوحي بأن المصطلحات النحوية لم تنضج أو تستقر بعد، بل كانت لا تزال في مرحلة البداية والوضع والمراجعة، ومثل ذلك ما أطلقه سيبويه على المفعول المطلق: الحدث أو اسم الحدثان (سيبويه ٣٤/١)، أو المصدر (سيبويه ٢٢٨/١، ٢٢٩، ٢٣١)، وما في كتاب سيبويه يؤكد أنه بقدر ما تكون التصورات (المفاهيم) محددة واضحة في ذهن الإنسان تكون تعريفاتها موفقة ودقيقة، ومن ثم تأتي مصطلحاتها دقيقة وصائبة، إذا ما أمكن سلك المفهوم في موضعه ضمن المفاهيم التي تتفق معه في دلالاتها، كوضع أى مفعول ضمن المفعولات الخمسة، (انظر مثلاً/ الشريف: التعريفات ٢٠٠) ويكون التعريف - الحد - وصفاً كلامياً لذلك المصطلح ومفهومه، باستخدام مصطلحات مفاهيم أخرى معروفة لنا سابقاً، ويجب في هذا التعريف أن يكون محدداً ودقيقاً، وأن يشتمل على الخصائص التي يتصف بها هذا المفهوم، وأن يساعد على بيان موقع المفهوم الجديد ضمن نظام محدد من المفاهيم التي يشترك معها في مجموعة واحدة، وقد تفيد الإيضاحات (التعريفات) في بيان المفهوم وتوضيحه، لكنها لا تحل محل مصطلحه، ولا يقبل ذلك^(٤). (فيلبر: ١٥ - بتصرف).

(٤) أحببت توضيح هذه الأمور العلمية ذات الصلة بالمصطلح ووضعه، ودلالته، وشروطه، وعلاقته بغيره، وتوضيح المفهوم ومنظومات المفاهيم كما نبه عليها المصطلحيون؛ لنتمكن من النظر في مصطلحات سيبويه على أساس من ذلك نظرة علمية موضوعية.

بعد هذا العرض الذى رأيتُه ضرورياً لدراسة مصطلحات سيبويه، أو أى مصطلحات أخرى، ننتقل إلى دراسة المصطلحات التى وردت فى كتابه؛ وهى المصطلحات التى استخدمها سيبويه، سواء كانت من وضعه هو، أو كانت من وضع غيره ممن سبقوه. ويمكن تقسيم مصطلحات سيبويه - بغرض الدراسة - إلى قسمين:

القسم الأول: مصطلحات جاءت فى كتاب سيبويه، لكنه نسبها بشكل أو بآخر إلى أحد النحويين المتقدمين من طبقة المؤسسين فهى كأنها له؛ لأنه ارتضاها واستخدمها.

القسم الثانى: مصطلحات جاءت فى كتابه واستخدمها، ولم ينسبها إلى غيره، فيميل البحث إلى نسبتها نسبة خالصة إليه؛ وسيتناولها بالدرس والتحليل مضيفاً إليها مصطلحات الخليل، لكثرة الأخيرة، ولتداخلهما معاً فى الكتاب.

القسم الأول:

يقرر الباحثون أن طبقة المؤسسين الذين سبقوا سيبويه وشيخه كانت لهم جهود متفاوتة فى علم النحو؛ فهم وضعوا البدايات لهذا العلم؛ فإن وافقنا أصحاب هذا رأى، وهو - بلا شك - صحيح، فلا بد أنهم أسهموا فى وضع مصطلحات لهذا العلم ومسائله أيضاً؛ ليستطيعوا التعبير عن المفاهيم والتوجيهات. وأحسب أن تلك المصطلحات كانت بدائية وقليلة فى مجملها، كما كانت توجيهاتهم النحوية الأخرى؛ فقد يكونون وفقوا فى بعضها، فوضعوها مصطلحات مقبولة كتبت لها الشيوخ والاستمرار، لأن من خلفهم قبلها واستخدمها، وإن كانت فى بداية أمرها وصفاً حسياً لغوياً، كما صنع أبو الأسود فى وصف ما نسميه اليوم بعلامات الإعراب

(عوض/ المصطلح ٣٢)، وقد يكونون اضطروا إلى التعبير عن مفاهيمهم بكلمات وألفاظ لغوية لم يكتب لها البقاء، واستبدل بها من تبعهم مصطلحات أدق وأدل، كما جاء في كتاب سيبويه عنه وعن شيخه الخليل.

وتكاد تُجمع كتب الطبقات والترجمة على أن تلامذة أبي الأسود تطوروا بأفكارهم واهتدوا إلى وضع بعض المصطلحات، كحالات الإعراب من خفض ورفع ونصب؛ وقد أطلق يحيى بن يعمر على (النصب) مصطلح (الوضع)، وهو استخدام لغوي محض، يقابل الرفع من حيث الدلالة المعجمية، وذكر عوض القوزي أنه وجد هذا المصطلح - يعنى الوضع بمعنى النصب - عند سيبويه. (عوض: المصطلح، ٤٤)، وأقول: إن الباحث قد وهم وتعجل، فما جاء في كتاب سيبويه أنه استخدم «الرفع والوضع» كلمتين لغويتين، ولم يردّ بهما اصطلاحاً، وجاء ذلك تمثيلاً في باب اسم المكان والمصدر اللذين يبنيان بناء المفعول، فهو يقول: «وأما قوله: دَعَهُ إِلَى مَيْسُورِهِ، ودَعَّ مَعْسُورَهُ، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنها قال: دَعَهُ إِلَى أَمْرٍ يَوْسُرُ فِيهِ أَوْ يَعْسُرُ فِيهِ. وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه». (سيبويه: الكتاب ٩٧/٤).

ونرى أن تلامذة أبي الأسود ربما سبقوا ووضعوا بعض المصطلحات القليلة، وهو ما حوته أخبارهم، لكننا لم نجد المصطلحات منسوبة إليهم في كتاب سيبويه، لذلك فلن نسترسل في الحديث عنهم.

وإذا ما تقدمنا خطوة إلى الطبقة التي تلتهم؛ وأعنى طبقة عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء،

وأبى الخطاب الأخفش الأكبر، ويونس بن حبيب، وجدنا جهودهم في علم النحو أوضح وأنضج من سابقهم، ومن ثم يستطيع الباحث أن يتصيد بعض المصطلحات الخاصة التي نسبت إليهم في كتاب سيبويه، وإن كانت عبارة سيبويه ليست صريحة - بشكل كافٍ - في نسبة مصطلح ما إلى أحدهم على سبيل المثال؛ لكن الدارس قد يرجح أن هذا المصطلح - مثلاً - لأحدهم، وقد يحتاج الأمر إلى شيء من الأناة والاستئناس بالقرائن، ومع ذلك فقد يكون الحكم صعباً أو مجانباً للصواب.

فمما روى عن عبدالله بن أبي إسحاق قول سيبويه في توجيهه لأحد الشواهد الشعرية للفرزدق: «جعلوا (غير) صفةً بمنزلة (مثل)، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بدّ من أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي إسحاق». (سيبويه: ٢/٣٤٠). أرى أن هذا النص إن لم يدلّ على أن ابن أبي إسحاق قد عرف مصطلحي الاستثناء والنصب؛ فلا أقلّ من أنه عرف مصطلح النصب، واستخدمه استخداماً علمياً فنياً.

ويقول سيبويه في باب (تسمية المؤنث): «فإن سميت المؤنث بعمر أو زيد لم يجز الصرف؛ هذا قول ابن أبي إسحاق، وأبى عمر، في ما حدثنا يونس، وهو القياس» (سيبويه ٣/٢٤٢). هذا النص يدلّ أيضاً على أن ابن أبي إسحاق قد عرف مصطلح «الصرف» بدلالته الفنية العلمية في النحو واستخدمه؛ وقد يوحى أيضاً بأنه عرف مصطلح «المؤنث» أيضاً.

وإذا ما انتقلنا إلى قطب آخر من رجالات هذه الطبقة، وهو عيسى ابن عمر الثقفي، وجدنا سيبويه يقول: «وكان عيسى يصرف امرأة اسمها (عمر)؛ لأنه أخفّ الأبنية». (سيبويه ٣/٢٤٢)؛ هذا النص قد يدلّ على أن عيسى نفسه عرف مصطلح «الصرف» وما يشتقّ منه بدلالته الفنية النحوية وهي التنوين.

ونجد في سيبويه نصّاً آخر يحمل الدلالة نفسها، وهي أن عيسى ربّما عرف مصطلحاً من المصطلحات النحوية السائرة الشائعة اليوم، وهو النصب ومشتقاته بدلالته المقصودة اليوم، وهو في قوله: «إن شئت نصبت، فقلت: مبروراً مأجوراً، ومصاحباً معاناً. حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما؛ كأنه قال: رجعت مبروراً، واذهب مصاحباً» (سيبويه ١/٢٧١، وانظر أيضاً ١/٣٦٤) (٥).

أرى أن هذا النص يشي بمعرفة عيسى لمصطلح النصب، وأنه استخدمه بدلالته المعاصرة.

وذكر الأخفش الأوسط أيضاً عن عيسى بن عمر أنه عرف مصطلحات أخرى، كالضمّ والتثقيّل، والتخفيف أو التسكين (الأخفش: معاني القرآن ١/١٠٣)؛ وأورد الأخفش خبراً آخر صريحاً عن عيسى بن عمر تضمّن معرفته مصطلح (الخبر) خبر المبتدأ، واستخدمه أيضاً. (الأخفش: معاني القرآن ٢/٤٦٧ - ٤٦٨).

أما النصوص التي أوردها سيبويه وتضمنت إشارات إلى استخدام أبي عمرو بن العلاء مصطلحات نحوية بدلالاتها الفنية الدقيقة فهي أكثر وأوضح، منها على سبيل المثال قوله: «وقال لي - الخليل - قال أبو عمرو: «أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع» (٦) (سيبويه ٣/٢٢٥). ومثله قوله أيضاً: «وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله أيضاً، وهو القياس، أنك إذا قلت: لقيته العام الأول، أو يوماً من الأيام، ثم قلت: غدوة أو بكرة، وأنت تريد المعرفة لم تنون». (سيبويه ٣/٢٩٣).

(٥) يجد الباحث نصوصاً أخرى توحى بأن عيسى بن عمر قد استخدم مصطلحات نحوية فنية في كتاب سيبويه، انظر مثلاً: ١/١٦٩، ٣٤٦.

(٦) سورة فاطر: ١

نجد في هذين النصين ما يدل على معرفة أبي عمرو مصطلحات نحوية فنية بدالاتها الدقيقة المعاصرة، وهي: الصفة، والمعرفة، والتنوين. ولو أردنا تعقب ما نقله سيبويه عن أبي عمرو ومصطلحاته لاستوعبت حيزاً واسعاً من هذا البحث، وهي قد زادت على ثمانية مواضع، حوت مصطلحات مختلفة، كلها مصطلحات نحوية دقيقة^(٧). كما ذكر الأخفش الأوسط نصاً صريحاً في غاية الوضوح عن أبي عمرو تضمن ثلاثة مصطلحات دقيقة، وهي: النصب، ومعطوفاً، وتابعاً، (الأخفش: معاني، ١/٢٦٠).

واحتوى كتاب سيبويه نصوصاً أخرى احتوت مصطلحات منسوبة إلى أبي الخطاب الأخفش الأكبر، منها على سبيل المثال قوله: وسألته - يعني أبا الخطاب - عن (أيهم) هو حرف الاستفهام، لا تدخل عليه الألف، وإنما تركت الألف استغناءً فصارت بمنزلة الابتداء. (سيبويه ١/١٢٦).

فهذا النص واضح أيضاً أنه عبارة أبي الخطاب وقوله المباشر، وقد تضمن أربعة مصطلحات بدلالة فنية دقيقة مستقرة. ونعثر على نصوص أخرى تضمنت مصطلحات للأخفش الأكبر أبي الخطاب، وهي: ابتداءً وأوجب، ومنون، والإضافة بمعنى النسب^(٨).

وأورد الأخفش الأوسط نصين يتضمنان مصطلحين آخرين لأبي الخطاب هما: التثقيل - بمعنى التشديد -، والنصب (الأخفش: معاني، ١/١١٨، ١١٩).

(٧) انظر سيبويه: ١/٤١٧، ٣/٢٤٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٣، ٥٠٦، ٥٤٩.

(٨) انظر سيبويه: ٣/١٢٣، ٢٣١.

كما نجد نصاً في كتاب سيبويه يتضمن خبراً نسبته إلى أبي زيد الأنصاري، وهو قوله - في باب الإضافة وهي النسبة - : «وقال أبو زيد: النسبة إلى محاسن: محاسني؛ لأنه لا واحد له؛ فصار بمنزلة نفر» (سيبويه ٣/٣٧٩).

هذا النص يحتوى مصطلحين استخدمهما أبو زيد؛ أما الأول: فهو مصطلح (النسبة)، وهو مصطلح علمي دقيق الدلالة، كتب له السيرورة والشيوع، وهو المصطلح الغالب الآن، رغم أن سيبويه ارتضى مصطلح (الإضافة)، ولم يستخدم مصطلح النسبة إلا مرتين، هذه إحداهما، والأخرى قوله: «وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة (جعفر) ...» (سيبويه ٣/٣٧٦).

وأما الثاني: فهو قوله - قوله أبي زيد - : «لا واحد له»، وهو يعنى (اسم الجمع)، ونلاحظ على هذا الاستخدام، أنه أطلق لفظاً لغوياً، بدلالة لغوية عامة، وليس استخداماً اصطلاحياً فنياً؛ فالمصطلح الدال على ذلك هو (اسم الجمع)؛ وكذلك فقد رأيناه يورد مثلاً عليه بقوله: فصار بمنزلة (نفر): بياناً له وشرحاً وتوضيحاً؛ كما أن قوله (لا واحد له) مكون من عبارة عدد كلماتها أربع؛ وهذا يجافي وضع المصطلح العلمي الدقيق؛ وهذا الاستخدام يدل دلالة واضحة على عصر البدايات؛ فبدايات وضع المصطلح تكون كما رأينا في: «[جمع] لا واحد له»، قبل تطوره إلى اسم الجمع.

بقي من طبقة المؤسسين الحقيقيين لعلم النحو ومصطلحه علّمان اثنان - قبل سيبويه طبعاً -؛ ألا وهما: يونس بن حبيب والخليل بن أحمد؛ وقد أخرجنا الحديث عنهما: لقوة تأثيرهما في علم النحو ومصطلحه وفي

فكر سيبويه النحوى؛ ولكثرة ورودهما ودورانهما فى كتاب سيبويه؛ ولأنهما - ثالثاً - فاقا الأعلام السابقة إحاطة بهذا العلم ومصطلحه، وشمولاً وانتشاراً فى مصادر النحو ومظانه.

أما يونس بن حبيب: فقد أورد له سيبويه ذكراً وآراء ومصطلحات لا أحسبها تقلّ عن مئة؛ وقد تزيد على ذلك؛ ويدلّ على كثرتها إعراض الأستاذ المحقق عبدالسلام هارون عن ذكر مرات ورود اسمه فى الكتاب فى فهرس الأعلام من الجزء الخامس؛ لكثرة وروده كثرة مفرطة، هو والخليل؛ كما ذكر المحقق نفسه فى حاشية خاصة. (سيبويه: الكتاب، ٥: ١٨١).

والباحث المدقق فى كتاب سيبويه، يجد مصطلحات كثيرة منسوبة إلى يونس أكثرها كان دقيقاً وناضجاً ودالاً، تلقاه سيبويه وغيره بالقبول والاطمئنان، وكتب له الحياة والاستمرار؛ عدا مصطلحات أخرى ربما لم ينسبها سيبويه، كان يونس قد عرفها واستخدمها بدلالاتها العلمية الدقيقة.

فمن مصطلحاته التى نسبها إليه سيبويه بذكر اسمه عند إطلاقها، ما جاء فى قوله خلال حديثه عن الظروف والأحوال المركبة: «والآخر من هذه الأسماء فى موضع جر، وجعل لفظه كلفظ الواحد وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر، وزعم يونس وهو رأيه، أن أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شىء منه ظرفاً أو جالاً». (سيبويه: ٣/٣٠٣). فهذا النص يتضمن مصطلحين متطورين، لهما دلالة فنية دقيقة، وهما لا يزالان يستخدمان بتلك الدلالة. بينما كان سابقوه - ومنهم أبو عمرو - قد أطلق على الظرف مصطلحاً (عبارة لغوية)، وهو: (ما ينتصب من الأماكن والوقت) (سيبويه ١/٤٠٣، وعوض:

المصطلح، ٦٢)؛ وهى عبارة لغوية تدل على طور أولى بدائى فى التعبير عن مفهوم معين، ما لبث أن تطور فى استخدام يونس.

وروى سيبويه ليونس عدداً كبيراً من المصطلحات نسبها إليه صراحة، منها: المعرفة، والتقوين، والرفع، والإضمار، والابتداء، والمصروف، والهمز، والتحقيق (التصغير)، والتكسير، والصرف، والساكن، وغيرها كثير^(٩).

ولأعلام هذه الطبقة - الذين ذكرنا بعضاً من جهودهم وآثارهم المصطلحية - أثر واضح فى مجال الاصطلاح، كما هو فى مجال علم النحو نفسه ومسائله؛ لكن جهودهم بقيت تسير على استحياء، رغم استقرار بعض المصطلحات عندهم، واكتساب الدلالة الفنية لها، ورغم موافقة تلك المصطلحات لشروط المصطلح العلمى الفنية ومواصفاته؛ ولا شك أنها أكثر من مصطلحات الطبقة السابقة - تلامذة أبى الأسود - بشكل واضح، وكانت أدق وأكثر تأثيراً فى استقرار المصطلح النحوى عند من تلاهم؛ وهذه الظاهرة تتفق ومنطق الأشياء وطبيعتها، ذلك المنطق الذى يقضى بالتطور والتقدم مع مرور الزمن، وتمكن العلماء والمتخصصين من هذا العلم؛ وكما لمسنا، فقد تطور الأمر بشكل أوضح على يد يونس بن حبيب.

وأما الخليل بن أحمد؛ فقد ارتقى الفكر النحوى ومصطلحه على يديه بشكل واضح جداً؛ وكتاب سيبويه يطفح بذكر اسم الخليل وآرائه، وعلمه، ومصطلحاته، حتى أن المنصف المدقق قد يرى أن الكتاب تقاسمه الخليل ومؤلفه سيبويه: الفكر، والتوجيه، والاصطلاح؛ ولا شك أن الخليل فاق صاحب الكتاب بسماعه عن العرب، ونقله عن العلماء.

(٩) انظر - أيضاً - سيبويه، الكتاب، ٢٩٣/٣، ٧٧/٢، ٧١، ٢٠٦/٣، ٤٦١، ٥٠٦ وغيرها.

فمن مصطلحات الخليل الكثيرة الغزيرة في الكتاب: الإجناح بمعنى الإمالة (سيبويه ٢٧٨/٣)، والتفسير بمعنى التمييز (سيبويه ١٧٣/٢، ١٨١)، والتبيين - تبين العدد - بمعنى التمييز أيضاً (سيبويه ١٨١/٢)، والاستثناء (نفسه ١٨١/٢)، والتنوين (سيبويه ١٧٢/٢، ١٩٩)، والجار، والألف واللام (سيبويه ١٦٣/٢).

وقد نقرأ مصطلحات للخليل خلط في استخدامها ودلالاتها؛ فقد أطلق مصطلحات الضم، والنصب، والفتح، والكسر، وغيرها من مصطلحات علامات الإعراب والبناء، فقد خلط بين الرفع والضم (سيبويه ١٨٢/٢، ١٨٣)، فقد يطلق واحداً منها علامة للإعراب، ثم يعيده نفسه علامة للبناء. وقد سار على هذا الخلط الكوفيون أيضاً، فخلطوا بين ألقاب البناء والإعراب (الفراء: معاني، ١٢/٢، ٤٦، ١٤٩).

هذه أمثلة قليلة من مصطلحات الخليل في الكتاب^(١٠)، وربما استخدم سيبويه مصطلحات شيخه من غير نسبتها إليه؛ والكتاب يطفح بعلم الخليل ومسائله ومصطلحاته، وآراء الرجلين قد تتداخل، وكثير مما في الكتاب من علم الخليل.

والمدقق في مصطلحات الخليل يراها تختلف عن اصطلاحات سابقه، فبينما كان السابقون كثيراً ما يوردون الاستعمال اللغوي في تعبيرهم عن المفهوم أو الفكرة خلواً من الاصطلاح، كان الخليل يجيء بالمصطلح مقروناً إلى المثال في كثير من الربط والتحديد. (عوض: المصطلح، ١٢١ - بتصرف)، ومثله في ذلك سيبويه؛ لأنها ربما أحسا بغرابة دلالة هذا المصطلح الذي يطلقانه على مفهوم معين؛ لأنه لم يشع أو ينتشر بعد.

(١٠) للاستزادة انظر (مثلاً): عوض القوزي/ المصطلح النحوي ٨٩ - ١٢٢.

وكذا؛ فلم ترد المصطلحات عن الخليل عنوانات لأبواب النحو، مثلما نشاهدها في كتب المتأخرين؛ ففكرة التبويب وإن لم تكن بعيدة عن الخليل، إلا أنها لم تُرو عنه، فهي فجة حتى عند سيبويه....، فلم يدر بخلد أحدهما أن يجعل استعماله لهذه المصطلحات قاعدة راسخة وأمرأ حتمياً؛ (عوض: المصطلح، ١٢١) إلا ما ورد من ذلك قليلاً لدى سيبويه.

وقد يصعب على الباحث حينما ينظر في كتاب سيبويه أن يفرق بين مصطلحات سيبويه ومصطلحات شيخه الخليل، وكذلك بين مسائل كل منهما وآرائه؛ إلا ما نص عليه سيبويه صراحة أنه لشيخه، أو نسبه إليه. وما عدا ذلك فيمكن أن نعه إرثاً مشتركاً محتملاً للشيخ وتلميذه، لطول ملازمة التلميذ لشيخه، ولكثرة الأخذ عنه.

القسم الثاني؛

لعلنا نستطيع الآن الدخول في مصطلحات سيبويه بغرض درسها دراسة تحليلية تقييسية نقدية؛ لمعرفة مدى مطابقتها لشروط المصطلح العلمي الفنية ومواصفاته.

ويحسن أن نتناول مصطلحات سيبويه في مجموعات لكثرتها وغزارتها؛ محاولةً لحصرها - ما أمكن -، وتحليل كل مجموعة وتقييسها، بعد عرض أمثلة توضيحية لها.

وبعد جمع نماذج كثيرة ممثلة ودالة من مصطلحات سيبويه، وبعد توزيعها في مجموعات متميزة، توافرت لنا المجموعات الآتية التي سنقوم بعرضها، وعرض نماذج من المصطلحات المنتمية إليها، ونعقبها بالتحليل والتعليق والتقييس، حتى نخرج بدراسة تحليلية نقدية لمصطلحات سيبويه النحوية كما ينبغي إن شاء الله.

أولاً: مصطلحات جاءت موفقة بدلالة فنية دقيقة وناضجة، استقرت وشاعت، وحظيت بالقبول والسيرورة والشيوع بعده إلى يومنا هذا كما هي، بإجماع على استخدامها.

ولعل مصطلحات هذه المجموعة هي أكثر المصطلحات استخداماً وانتشاراً في كتاب سيبويه، فهي كثيرة كثرة لا تكاد تحصر، ويفيض بها الكتاب، بشكل يوحي أن سيبويه وضع واستخدم معظم المصطلحات النحوية والمعروفة الشائعة اليوم، وذلك دليل على نضج فكره وفكر شيخه النحوي والمعرفي والمنطقي واللغوي في آن واحد؛ لأن وضع المصطلحات الصائبة الدقيقة يدل على التمكن في أنواع من المعارف والعلوم المتعددة، إذ أشار المتخصصون في علم المصطلح إلى ذلك حينما عرفوا هذا العلم بقولهم إنه «العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات (الألفاظ) اللغوية التي تعبر عنها، وهو أيضاً علم مشترك بين اللسانيات (علوم اللغة)، والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق، وحقول التخصص العلمي [لكلّ في مجاله]، وينعته الباحثون السوفييت بأنه علم العلوم». (على القاسمي: مقدمة ١٧ - ١٨، والنظرية العامة ص ١٢٧).

هذا التعريف والوصف لعلم المصطلح يدلان على أن من يوفق في وضع المصطلحات الدقيقة الدالة عالم وموفق في حقول العلوم والمعرفة التي ورد ذكرها في تعريفهم؛ حتى وإن لم يبحث أو يشارك في هذا العلم على المستوى النظري؛ فوضعه أو اقتراحه لمصطلحات ناجحة دقيقة في علم ما يدل على إحاطته ووعيه بكل العلوم والمعارف بدءاً بعلوم اللغة، وانتهاء بحقل تخصصه، ولا يستطيع أحد أن يشكك في علم سيبويه

وشيوخه وعبقريتهما وإحاطتهما، حينما رسّخا واستوعبا مسائل علم النحو ومصطلحاته؛ وأضافا كثيراً إليه، فبصماتهما واضحة مضيئة لا يستطيع أحد إنكارها، وما ذلك إلا دليل على تمكنهما في هذا العلم، واختمار مفاهيمه ونضجها في أذهانهم.

وقد يكون من المفيد عرض أمثلة ونماذج من مصطلحات هذه المجموعة في كتاب سيبويه، والإشارة إلى بعضها الآخر في الكتاب. ومنها ما يلي:

- الضاعل:

ورد هذا المصطلح مرات كثيرة في كتاب سيبويه لا تحصى؛ منها:

«باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول....» (سيبويه ١/٣٣)،

و«هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول....» (سيبويه ١/٣٣)

و«هذا باب الفاعل الذي يتعده فعله إلى مفعول». (سيبويه ١/٣٤)

و«هذا باب الفاعل الذي يتعده فعله إلى مفعولين...» (سيبويه ٣٧)

وقوله: «فإن جعلت زيدا الفاعل قلت: أعبد الله ضرب أخاه زيد؟» (سيبويه ١/١٠٣)

وقد ورد هذا المصطلح بهذه الدلالة عشرات بل مئات المرات. واستخدمه الفراء من الكوفيين وغيرهم بالمفهوم نفسه، كقوله: «فإن كان ما قبل (إلا) فاعلاً كان الذي بعدها خارجاً من الفعل الذي ذكر....»، كما تقول: ذهب الناس إلا زيدا، فـ (زيد) خارج من الذهاب. (الفراء: المعاني، ١/٨٩).

- النكرة:

كما جاء فى قوله: «هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة». (سيبويه ١/٥٤) . وفى قوله: «.....»، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة. (سيبويه ٢/٦) . وفى قوله: «هذا باب بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة». (سيبويه ٢/١٤) . وهذا المصطلح شائع كثير الاستعمال جداً وبالدلالة نفسها.

- المعرفة:

ورد هذا المصطلح كثيراً فى كتاب سيبويه كثرة لا يتسع المجال لتتبعها، أو الإشارة إليها والإحالة على الكتاب، شأنه فى ذلك شأن غيره من مصطلحات هذه المجموعة. ومنها قوله: «هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها». (سيبويه ٢/٥) وقوله: «واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة». (سيبويه ٢/٦) .

- المضاف والمضاف إليه:

كقوله: «وأما المضاف إلى المعرفة، فنحو قولك: هذا أخوك». (سيبويه ٢/٥) . وقوله: «فأما المضاف فنحو: مررت بزيد أخيك». (سيبويه ٢/٦) . وقوله: «والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء، بما أضيف كإضافته.....» (سيبويه ٢/٧) .

- الأسماء المتمكنة:

ويعنى بها الأسماء المعربة، وهو مصطلح يقابل المبنيات؛ وقد جاء هذا المصطلح فى قوله: «وأما قطّ وعنّ ولدن فإنهن تباعدن من الأسماء، ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة». (سيبويه ٢/٣٧٣) ، وانظر ٢٦٥/٣، ٤١/١، ١٥، ١٦، ١٧.....) .

وقد بقي هذا المصطلح شائعاً مستخدماً بالدلالة نفسها والمفهوم الذى عبّر عنه سيبويه، وذكره العلماء المتأخرون، وأطلقوه على الأسماء المعربة، (ابن عقيل: شرح الألفية، ١/٣٥، والشيخ خالد: التصريح، ١/٤٧، والأشمونى ١/٥٠)؛ وعندهم أن الاسم المعرب قسمان متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن.

- الترخيم:

ويعنون به: حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً (سيبويه ٢/٢٣٩)؛ وقد استخدم سيبويه هذا المصطلح، دالاً به على المفهوم المعروف نفسه لدى العلماء إلى حتى عصرنا هذا، وقال - مثلاً -: «واعلم أن الترخيم لا يكون إلا فى النداء، إلا أن يضطر شاعر». (سيبويه ٢/٢٣٩).

- جمع الجمع:

ويعنى جمع تكسير لجمع من جموع القلة، كأنعام: أنواعيم، وأقوال أقاويل، وجمال: جمائل وجماليات؛ إذ جاء هذا المصطلح عنواناً لأحد موضوعات سيبويه وأبواب كتابه، فجاء فيه: «هذا باب جمع الجمع: أما أبنية أدنى العدد فتكسر، منها أفْعلة وأفْعُل على أفاعِل،.... وذلك نحو أَيْدٍ وأَيَادٍ وأَوْطُبٍ وأَوَاطِبٍ....» (سيبويه ٣/٦١٨).

- الساكن، والساكن:

جاء هذا المصطلح فى كتاب سيبويه فى مواضع متعددة كثيرة، ومنها قوله: «وزعم من يوثق به: أنه سمع من العرب من يقول: ثلاثة أربعة، طرح همزة (أربعة) على الهاء ففتحها، ولم يحولها تاء؛ لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير فى الإدراج». (سيبويه ٣/٢٦٥). وقوله أيضاً: «فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هى الأولى، وهى أشد

تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون». (سيبويه ١/٢٠ - ٢١).

وقد شاع استخدام هذا المصطلح لدى كل من اشتغل بالنحو قديماً وحديثاً، ولدى البصريين والكوفيين وغيرهم من اللاحقين، فجاء لدى الفراء قوله: «وأما من قال (عليهم) فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة» (الفراء: معاني، ١/٥، ٦، ٩ (سكون)، ١٨ (يسكن)، ٢٩ (السكون، وغيرها كثير كثير).

- الابتداء والمبتدأ:

ورد هذان المصطلحان عشرات المرات الكثيرة، وربما مئاتها، وعنى بهما المفهومين المعروفين لدينا الآن، وانتشر هذان المصطلحان بالدلالة نفسها التي حملها منذ وضعهما، ومن ذلك قوله في باب المسند والمسند إليه: «فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك..... واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء» (سيبويه ١/٢٣، ٢٤، وانظر: ٢/٧١، ٣٥٩، ٣٦٨).

وقد استخدمه الكوفيون وغيرهم - حتى الآن - في الدلالة على المفهوم نفسه، فنقرأ في معاني القرآن: «.... فيها ثلاثة أوجه؛ أجودها الرفع، والنصب من جهتين: من (وعدها) إذ لم تكن (النار) مبتدأة، والنصب الآخر: إيقاع الإنباء عليها بسقوط الخفض. والخفض جائز؛ لأنك لم تحل بينهما بمانع. والرفع على الابتداء». (الفراء: معاني، ١/١٩٨).

وليس من أهداف هذا البحث استقصاء مصطلحات سيبويه؛ بل الهدف إعطاء أمثلة من مصطلحاته بعد تصنيفها إلى مجموعات، بغرض النظر فيها وتحليلها وتقييسها؛ ففي الكتاب مصطلحات كثيرة كثيرة من

هذه المجموعة، ولعلنا نجد في صفحة واحدة من الصفحات عشرة أو عشرين مصطلحاً نحوياً فنياً، وبخاصة في الصفحات الأولى. (انظر - مثلاً - : سيبويه ١٣/١ - ٢٢ وغيرها كثير).

وقياساً على الأمثلة التي ذكرناها، وعلى ما نجده في أكثر صفحات الكتاب من مصطلحات معظمها شائع تلقاه اللاحقون بالقبول والاستخدام، بالدلالة على المفهوم الذي عناه سيبويه؛ أقول: إن الباحث يستطيع أن يقرر أن النسبة الغالبة من مصطلحاته كانت من جنس هذه المجموعة الأولى. ولعل السر في تقبلها وشيوعها وسيرورتها على السنة المتخصصين حتى الآن، أنها توافر فيها الشروط الفنية للمصطلح العلمي الناضج الدقيق؛ وسنتعرض لذلك في التحليل والتقييس بعد إيراد أمثلة على بقية مصطلحات المجموعات الأخرى.

ثانياً: مصطلحات وردت في الكتاب؛ ولكنه عاد وعبر عن مفاهيمها نفسها بمرادفات اصطلاحية أخرى؛ وهذا الصنيع يدل على عدم استقرار تلك المصطلحات بعد؛ وعلى أن سيبويه كان في حالة من التردد في اختيار مصطلح واحد محدد للتعبير عن مفهوم واحد معين والثبات عليه؛ وهذا يكون فقط في المراحل الأولى من حياة المصطلح ووجوده. ومن الأمثلة على مصطلحات هذه المجموعة:

- المصدر، والفعل، والعمل، والحدث، والحدثان؛

هذه مصطلحات أوردها سيبويه في كتابه، وكلها مترادفة، تعبر عن مفهوم واحد، فمن استخدامه للمصدر قوله: «والأفعال تكون من هذا على ثلاث أبنية: على فعل يفعل، وفعل يفعل، وفعل يفعل، ويكون المصدر فعلاً... وأما فعل يفعل ومصدره: فقتل يقتل قتلًا... وأما فعل يفعل

ومصدره والاسم فنحرو: لَحِسَهُ يَلْحَسُهُ لَحْساً وهو لا حِسَ، (سيبويه ٤/٥) وقد غلب استخدامه لهذا المصدر على غيره من مرادفاته، وتكرر كثيراً.

ومن استخدامه للفعل بمعنى المصدر، قوله: «وهذا شَبَعَ فاحش، إنما تريد الفعل.... كما قالوا: الحلب في الحليب والمصدر. وقد يقولون الحلب وهم يعنون اللبن. ويقولون حلبت حلباً، يريدون الفعل الذي هو مصدر». (سيبويه ٤/٤٢).

ومن استخدامه لمصطلح العمل مرادفاً للمصدر أيضاً قوله: «وأما الوسم فإنه يجيء على (فعال)، نحو: الخباط والعلاط والعراض والجناح والكشاح، فالأثر يكون على فعال، والعمل يكون فعلاً، كقولهم: وسمت وسمّاً، وخبطت البعير خبطاً.. وقد جاء على غير فعال، نحو القرمة، والجرف، اكتفوا بالعمل، يعني المصدر، والفعل فأوقعوهما على الأثر (سيبويه ٤/١٣ - ٤)».

وأما استخدامه المصطلحي الحدث والحدثان مرادفين للمصدر أيضاً فقوله: «واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث.... وذلك قولك: ذهب عبدالله الذهاب الشديد، وقعد قعدة (قعدة) سوء، وقعد قعدتين، لما عمل في الحدث عمل في المرة [منه] والمرتين». (سيبويه ١/٣٤ - ٣٥).

والملاحظ أن سيبويه قد أطلق هذه المرادفات للمصدر متأثراً بدلالاتها اللغوية العامة، أكثر من دلالاتها الاصطلاحية الفنية العلمية؛ كما أن استخدامه لها كان نادراً أو قليلاً موازنة باستخدامه مصطلح المصدر، الذي طغى وذاع وانتشر، وكتب له الحياة والاستمرار بعد سيبويه.

- ألف التانيث، وعلم التانيث، وعلامة التانيث،

أطلق سيبويه هذه المصطلحات مترادفة في مواضع متعددة من كتابه، ليعبر بها عن مفهوم علامة التانيث الألف الممدودة، فمن ذلك قوله: «باب تحقير ما كان على أربعة أحرف، فلحقته ألفا التانيث أو لحقته ألف ونون كما لحقت عثمان، أما ما لحقته ألفا التانيث فخنفساء... ولا تحذف كما تحذف ألف التانيث». (سيبويه ٢٣/٤٣). وجاء هذا المصطلح في مواضع أخرى عديدة منها: (سيبويه ٤٤٠/٣، ٦١٧، ٦١٨).

أما استخدامه علم التانيث، فمنه قوله: «هذا باب ما عدة حروفه خمسة أحرف خامسه ألف التانيث أو ألفا لتانيث،.... وأما ما كان آخره ألفا التانيث وكان على (فاعلاء)، فإنه يكسر على (فواعل)، شبه بفاعلة لأنه علم تانيث، كما أن الهاء في (فاعلة) علم تانيث». (سيبويه ٦١٧/٣-٦١٨). وقد استخدم في هذا النص مصطلحات ثلاثة، وربما يعدها بعضنا اثنين.

وأما استخدامه مصطلح علامة التانيث، فقد جاء في قوله: «ولا يكون على (فعلاء) في الكلام إلا وآخره علامة التانيث». (سيبويه ٢٥٧/٤).

- العطف، والشركة، والإشراك، والاشتراك، والضم،

هذه مصطلحات كلها مترادفة، استخدمها سيبويه، للدلالة على العطف بالحروف، أى عطف النسق.

ويلاحظ الباحث غلبة استخدامه مصطلح الشركة ومشتقاتها، ومصطلح الإشراك، وقلما استخدم الضم والعطف بهذا المعنى. كما يلاحظ

أن مصطلحات: الإِشراك، والشركة، والضم ربما قصد منها الدلالة اللغوية العامة، وإن كان المصطلحان الأول والثاني قد شاعا شيوعاً نسبياً، وبخاصة في العصور السابقة التي تلت سيبويه، لكن الغلبة كتبت في ما بعد لمصطلح العطف، حتى يومنا هذا.

ومن استخدام سيبويه مصطلح العطف قوله: «وأما قوله: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدم، فهو قبيح حتى تقول (هو والعدم)....، فهي هنا معطوفة على المضمرة». (سيبويه ٢/٣١). ومنها قوله أيضاً خلال تعليقه على شاهد شعري لكعب الغنوي: «(ويغضب) معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي». (سيبويه ٣/٤٦).

ومن استخدامه مصطلح الشركة ومشتقاتها قوله: هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمرة في ما عمل.....، وإنما حسنت شركته المنسوب لأنه لا يغير الفعل فيه عن حاله». (سيبويه ٢/٣٧٧، ٣٧٨).

وأما استخدامه مصطلح الإِشراك، فجاء في قوله: «وأما في الإِشراك فلا يجوز، لأنه لا يحسن [الإِشراك] في فعلت وفعلتم إلا بأنت وأنتم». (سيبويه ٢/٣٨٢). وكذا في قوله: «والإِشراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابق شيئاً)». (سيبويه ٣/٥١).

وأما استخدامه مصطلح الاشتراك فهو في قوله: «هذا باب اشتراك الفعل في أن،..... فالحروف الت تشرك: الواو، والفاء، وثم، وأو، وذلك قولك: أريد أن تأتيني ثم تحدثني....» (سيبويه ٣/٥٢).

وأما مصطلح الضم بمعنى العطف فقد جاء في قوله: «هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد مطول، وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو؛ وذلك قولك: واثلثة وثلاثيناه، وإن لم تندب قلت: يا ثلاثة

وثلاثين». (سيبويه ٢/٢٢٨) وفي قوله أيضاً: «وإذا قلت: والله لآتينك ثم لأضربنك الله، فأخرته، لم يكن إلا النصب؛ لأنه ضم الفعل إلى الفعل، ثم جاء بالقسم على حديثه». (سيبويه ٣/٥٠٢).

ومن باب إطلاق المترادفات: إطلاقه مصطلحات: الكثير (سيبويه ٣/٤٠١)، وبناء الأكثر (٣/٥٧٩)، والبناء الذي هو لأكثر العدد (٣/٥٧٠-٥٧١)، وكلها ترادف المصطلح الذي كتب له الانتصار والشيوع، وهو مصطلح جمع الكثرة.

ويلاحظ القارئ أن هذه المصطلحات المرادفة للمصطلح المشهور أقرب إلى الدلالة اللغوية العامة منها إلى الدلالة الاصطلاحية، علاوة على أنها مركبة من كلمتين أو أكثر، وبخاصة المصطلح الأخير، فهو من جملة مكونة من أكثر من خمس كلمات؛ وهذا أمر أعاق اشتغاره وانتشاره، وهي سمة سلبية في المصطلح الذي يراد له الغلبة والشيوع؛ إذ إن الإيجاز أحد شروط شيوع أي مصطلح (فيلبر ٢٢).

ومن أمثلة المصطلحات المترادفة أيضاً مصطلحات القسم، واليمين، والحلف، وكلها تدل على مفهوم واحد، وقد ورد القسم في كتاب سيبويه مرات أكثر من غيرها، من ذلك ما جاء في (سيبويه ٣/١٠٤، ١٠٥، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣) أما الحلف فقد أطلقه سيبويه مرات أيضاً، نجده - مثلاً - في (سيبويه ٣/١٠٦، ٥٠٣ وغيرها).

ويستطيع الباحث المتخصص أن يقرر أن القسم هو المصطلح الذي كتب له الشيوع والغلبة، أما مصطلحا اليمين والحلف، فهما أقرب إلى الدلالة اللغوية والاستخدام العام.

ومن المصطلحات المترادفة مصطلح الحذف، وقد استخدمه وشاع

بعده بين المتخصصين، لكن سيبويه استخدم مصطلحاً آخر مرادفاً لم يشع أو يشتهر، وهو الخزل، وجاء ذلك في باب المصادر تنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، فقال: «وخزل الفعل ههنا؛ لأنه بدل من اللفظ بقوله: أسبحك وأسترزقك.....، ولكنهم خزلوا الفعل؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به». (سيبويه ١/٣٢٢).

ورغم شيوع «الحذف» مصطلحاً فنياً، فإن «الخزل» بمعنى الحذف أدل - لغوياً -؛ لأن الخزل هو الحذف، بَدَل اللفظ به مع إرادته.

ومن المصطلحات المترادفة المشهورة عن سيبويه: مصطلحا النسبة (النسب) والإضافة (سيبويه ٣/٣٣٥ وما بعدها)، و(سيبويه ٣/٣٧٦)، (٣٧٩) وقد غلب عليه هو استخدامه مصطلح الإضافة، بينما شاع بعده مصطلح النسب أو النسبة.

ومنها أيضاً مصطلحا التحقير والتصغير (سيبويه ٣/٤١٥ - ٤٩٤)، وقد غلب عليه استخدامه مصطلح التحقير أكثر من مصطلح التصغير؛ لكن الذي انتشر بعده وكتب له الشيوخ والشهرة هو مصطلح التصغير.

ثالثاً: مصطلحات أطلقها على مفهوم معين؛ ثم عاد وأطلقها في موضع آخر للدلالة على مفهوم آخر، وهي من باب المشترك اللفظي.

من هذه المصطلحات: مصطلح الحرف؛ إذ أطلقه سيبويه معبراً به عن مفهوم معين، هو حرف المعنى - قسيم الاسم والفعل من أقسام الكلمة (سيبويه ١/١٢). ثم أطلقه سيبويه بمعنى حرف الهجاء، أو حرف المبنى (سيبويه ٤/١٢٣، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢ وغيرها). وقد استخدمه أيضاً يريد به الكلمة بعامّة، من ذلك ما جاء في (سيبويه ١/٣٨ - ٣٩، ٤٢٠، ١١٠ - ٣/١١١، ١١٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٥). وقد أطلقه أيضاً يريد به

المبنى - البناء - الصرفى بعامة (اسم أو فعل أو حرف) ، وهو فى (سيبويه ٢٤٤/٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ وغيرها) .

وأطلق مصطلح الفعل دالاً به على قسم الاسم والحرف ، (سيبويه ١٢/١ ، ٥/٤ ، ٣٨ ، ٥٥ وغيرها) . ومعنى المصدر (سيبويه ٤٢/٤) .

كما استخدم سيبويه مصطلح الجماع دالاً به على اسم الجمع ، كما جاء فى (سيبويه ٣٧٨/٣ ، ٤٩٣ ، ٤٤٤/٤) ، ومعنى جمع التكسير مرة أخرى (سيبويه ٢٥٧/٤) .

ونستطيع القول أن استخدام المصطلح فى باب المشترك اللفظى ، سببه عدم استقرار المصطلح بدلالته الأولى ، ويكون ذلك فى بدايات وضعه وإطلاقه ، كما أنه يعود إلى إحساس العالم (المتكلم) أن المفهوم الجديد قريب من المفهوم الأول ، وأن هذا المصطلح دال ومناسب للمفهوم الثانى الجديد أيضاً . إلا أن هذا الصنيع يسبب الخلط ، واضطراب السامع أو المتلقى فى تحديد المفهوم المقصود ؛ وهو عيب من عيوب المصطلح ؛ ينبغى التخلص منه .

رابعاً: مصطلحات وردت بمعناها اللغوى ، وهذه المصطلحات يكون وضعها فى مرحلة مبكرة ؛ وربما أطلقت أحياناً مرادفة لمصطلح شائع ؛ وربما أطلقت هذه المصطلحات مراعاة لدالاتها اللغوية العامة ؛ ومن أمثلة هذه المصطلحات: الطَّرَح بمعنى الحذف ، كما فى قوله : «إذا حقرت رجلاً اسمه (قبائل) قلت : قُبَيْلٌ ، وإن شئت قلت قُبَيْلٌ ، عوضاً مما حذف ، والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حية لم تجيء للمد ، (سيبويه ٤٣٩/٣) .

ومنها أيضاً التَّرْك ، كقولك : «فكرهوا أن يحملوا عليه هذا ، وحذف

الياء، وستراه مبيناً في بابه إن شاء الله، فكان تَرَكْ هذه الياء إذ لم تكن متحركة كياء تميم، وخفّ عليهم تركها لسكونها. (سيبويه ٣/٣٧٢) وهذه مرادفة - أيضاً - لمصطلح الحذف.

ومن مصطلحات هذه المجموعة أيضاً مصطلح الملتئب بمعنى المطرد المتواتر، كما في قوله: «أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد، فإذا تحركت اللام منه وهو فعل ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين، فهذا مُتَلَبٌّ في لغة تميم وأهل الحجاز». (سيبويه ٤/١٧٤)، وكذا كما جاء في قوله: «هذا باب ما شذ من المضاعف فشبهه بباب أقمت، وليس بِمُتَلَبٍّ» (سيبويه ٤/٤٢١، وانظر أيضاً ٤/١١٩، ١٤٩).

ومن مصطلحاتها أيضاً مصطلح الحدث واسم الحدثان بمعنى المصدر المفعول المطلق (سيبويه ١/٣٤).

وكذا من هذه المصطلحات أيضاً مصطلح نون النساء بمعنى نون النسوة، وذلك كما في قوله: «اضربن يا نسوة، وهل تضربن، ولتضربن، فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنونات، ولم يحذفوا نون النساء». (سيبويه ٣/٥٢٦).

كما استخدم الجمع الصحيح بمعناه اللغوي بمعنى الجمع السالم، وذلك في قوله: «وتقول: أبو زيد، تريد (أبون) على إرادتك الجمع الصحيح» (سيبويه ٣/٤٠٩)، وقد قصد به هنا جمع المذكر السالم تحديداً.

ومن تلك المصطلحات أيضاً، أنه استخدم مصطلح المنقوص بمعنى المقصور، مخالفاً ما شاع وانتشر بعده في زماننا، وبدلالته اللغوية العامة، وسبب ذلك أنه لاحظ نقصانه حرفاً، وقد جاء ذلك في قوله: «هذا

باب المقصور والممدود،.... فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واؤه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر، (سيبويه ٣/٥٣٦ وما بعدها). وتعريفه هذا وكلامه على ما اشتهر أنه المقصور (وانظر أيضاً سيبويه ٣/٤١٣). وذكر السيرافي أنه يقال للمقصور أيضاً منقوص.... (سيبويه ٣/٥٣٦: حاشية - ١). وفي الكتاب أمثلة ليست قليلة على هذه المجموعة، وربما أصبحت هذه المصطلحات ملتبسة بالمصطلحات ذات الدلالة الفنية، كمصطلح الخبر بمعنى الحال، (سيبويه ٢/٤٩، ٥٠، ٨١، ٢/٨٦)، والصفة بمعنى الحال (٢/١٢٢)، ومثل مصطلح الجار والمجرور بمعنى المضاف والمضاف إليه، كقوله: «ولا يجوز: يا سارق الليلة أهل الدار، إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور» (سيبويه ١/١٧٧) أراد المضاف والمضاف إليه، وقد أكد المحقق ذلك، في حاشية (١) من الموضع؛ نفسه. وكما نرى فإن المعنى اللغوي العام الذي يحتمله هذا المصطلح هو ما عناه سيبويه، فالمضاف جارٌ - وهو أحد العوامل اللفظية القياسية السبعة، وعدّه الجرجاني أحد الأسماء العوامل (عبدالقاهر: الجمل، ٣٠)، والمضاف إليه مجرور طبعاً.

خامساً: مصطلحات تفتقر إلى الإيجاز، ويتكون أحدها من كلمتين أو أكثر، وقد يكون جملة أو أكثر؛ وهذه المصطلحات أقرب إلى التعريف والتوضيح منها إلى المصطلح الفني.

وهذا الشكل من المصطلحات يمثل - فيما أرى - مرحلة مبكرة وبدائية، قبل نضج الصورة الذهنية للمفهوم واختمارها في ذهن المتخصص، وأميل إلى أنها تعريف وتوضيح للمفهوم قبل وضع المصطلح بصورة نهائية ودقيقة.

ومن أمثلة مصطلحات هذه المجموعة ما يلي:-

- بناء أدنى العدد، وبناء أقلّ العدد، ويعنى به (جمع القلة)، ومن ذلك قوله: «فأبنية أدنى العدد (أفعل) نحو: أكلب وأكعب، و(أفعال) نحو: أجمال وأعدال، وأحمال، و(أفعله).... و(فعله)». (سيبويه ٣/٤٩٠ و٥٧٠، ٥٧١، ٦١٨) وكقوله أيضاً: «وسألت الخليل عن تحقيق الدور، فقال: أردّه إلى بناء أقلّ العدد» (سيبويه ٣/٤٩٠)، وأطلق عليه أيضاً بناء الأقل (سيبويه ٣/٤٩٠).

- بناء أكثر العدد، ويعنى به (جمع الكثرة)، وقد جاء ذلك فى قوله: «فكل شىء خالف هذه الأبنية فى الجمع، فهو لأكثر العدد». (سيبويه ٣/٤٩٠). وكقوله أيضاً: «وربما جاء (الأفعال) يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذى هو لأكثر العدد». (سيبويه ٣/٥٧٠ - ٥٧١).

- تكسير الواحد للجمع، وما كسر للجمع، ويعنى بهما (جمع التكسير)، وقد جاء الأول فى قوله: «هذا باب تكسير الواحد للجمع». (سيبويه ٣/٥٦٧) وقوله أيضاً: «هذا باب ما يكسر مما كسر للجمع (لجميع)». (سيبويه ٣/٤٠٧، وانظر ٣/٤٢١، ٤٤٥).

- الفعل الذى لم تمضيه، ويعنى به (فعل الحال أو المضارع)، وقد جاء فى كلامه على الهمزة والياء والتاء والنون، وهو قوله: «هنّ يلحقن أوائل فى كلّ فعل مزيد وغير مزيد، إذا عنيت أن الفعل لم تمضيه» (سيبويه ٤/٢٨٧).

- ما تجىء فيه فعلة تريد بها ضرباً من الفعل، ويعنى (اسم الهيئة) (الرضى: شرح الشافية ١/١٥٢)، كقوله: «هذا باب ما تجىء فيه الفعلة

تريد بها ضرباً من الفعل، وذلك قولك: حسن الطَّعْمة، وقتلته قِتْلَةً سوء... ومثل هذا: الرُّكبة، والجلِسة، والقعدة، (سيبويه ٤/٤٤).

- ما تجيء فيه فعلة، وأردت به المرة الواحدة من الفعل، ويريد به (اسم المرة) الرضنى شرح الشافية ١٥٢/١، ١٧٨)، وقد جاء هذا المصطلح الطويل في الكتاب في قوله: «إذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدأ على فعلة، على الأصل». (سيبويه ٤/٤٥).

- المفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل (سيبويه ١/٤٢)، وهو يعنى (المفعول الذى لم يسم فاعله، أو نائب الفاعل).

- ما كان آخره ياء وقبل الياء حرف مكسور، وجاء هذا المصطلح فى قوله: «اعلم أن كل شىء كانت لامه ياء.... ثم كان قبل الياء.... حرف مكسور فإنها تعتلّ وتحذف فى حال التنوين.... فمن الياءات والواوات اللواتى ما قبلها مكسور قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٍ، وهذه مغازٍ، وهؤلاء جوارٍ» (سيبويه ٣٠٨/٣، ٣٠٩) ويعنى بهذا المصطلح الاسم المنقوص.

- ما كانت الواو والياء فيه لامات، وهو مصطلح يعنى به سيبويه ما يعرف الآن بالفعل الناقص، وقد جاء ذلك المصطلح فى قوله: هذا باب ما كانت الواو والياء فيه لامات... وذلك نحو: غزوت ورمىت. (سيبويه ٤/٣٨١).

- ما كان واحداً يقع للجميع، ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث، لتبين الواحد من الجميع، (سيبويه ٣/٥٨٢، ٥٩٥). وقد مثل عليه بنحو: طلح والواحدة طلحة، وتمر والوحدة تمر، ونخل ونخلة، وصخر وصخرة (سيبويه ٣/٥٨٢)، و: جوز وجوزة

وجوزات، ولوْزة ولوْز ولوْزات. (سيبويه ٣/٥٩٥) ويعنى بهذا مصطلح اسم الجنس الجمعى. (الرضى: شرح الشافية ١٩٦، ٢/١٩٣) ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحدة، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذوذ، إلا أن لفظه من لفظ واحدة، وذلك قولك: ركب وسفر. (سيبويه ٣/٦٢٤ وما بعدها). ويعنى بهذا مصطلح اسم الجمع (الرضى: شرح الشافية ٢/٢٠١).

باب الفاعل الذى لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر. (سيبويه ١/٣٣). وهذا يقابل مصطلح الفعل اللازم.

– باب الفاعل الذى يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدّى إلى الثانى كما تعدّى إلى الأول. (سيبويه ١/٣٧)، ويعنى به مصطلح: المتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، أى أعطى وأخواتها (محمود حسنى: النحو الشافى ٢٦٩).

– باب الفاعل الذى يتعدّاه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر. (سيبويه ١/٣٩) وهذا يقابل مصطلح أفعال القلوب، أو ظنّ وأخواتها، (ابن هشام: شرح الشذور، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٦٤، والأشمونى: شرح الألفية بحاشية الصبّان ١٩، ٢/١٨) وقد أطلق عليها عباس حسن مصطلح ظنّ وأخواتها وقسمها قسمين: أفعال قلبية، وأفعال تحويل. (عباس حسن: النحو الوافى ٢/٣، ١٠).

– باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به، وما كان نحو ذلك. (سيبويه ١/٧٣). وهو يقابل مصطلح التنازع، ووافق المبرد سيبويه فى استخدام هذا العنوان الطويل (المبرد:

المقتضب ١١٢/٣ وما بعدها) ، كما وافقهما الزجاجي أيضاً (الزجاجي: الجمل ١١١) لكن ابن مالك تطوّر نسبياً في إطلاق مصطلح يدل على هذا المفهوم فأطلق مصطلح (باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً) (ابن مالك/ التسهيل ٨٦) . ولكننا عثرنا على المصطلح وقد تطوّر واستقرّ نهائياً لدى السيوطي في مطلع القرن العاشر - مثلاً - ، وأطلق مصطلح (التنازع في العمل) . (السيوطي: الهمع ١٠٨/٢) . وربما أُطلق عليه حديثاً مصطلح (التنازع) إيجازاً واختصاراً (محمود حسني: النحو ٤٧٨) .

- باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدم أو أُخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم . (سيبويه ٨٠/١) ، وهذا يقابل المصطلح الذي عرف فيما بعد واستقرّ وهو الاشتغال ، وكان سيبويه قد مال وأوشك أن يستخدمه ، وذكر أحد مشتقاته ، إذ قال : «.... كما كان الحدّ: ضرب زيد عمراً، حيث كان (زيد) أول ما تشغل به الفعل، (سيبويه ٨٠/١) ، لكنه لم يهتد إليه ، ولم يستخدم لفظ (يشتغل) استخداماً اصطلاحياً، بل هي كلمة عادية أرادها بدلالاتها اللغوية العامة ؛ ولا شك أنها أوحى لمن جاء بعده بالمصطلح الذي ساد واعتمد وشاع .

وتقدّم المبرّد خطوة أخرى جريئة في سبيل الوصول إلى هذا المصطلح ، ولا شك بأنه اقترب جداً من معرفة هذا المصطلح وإطلاقه ، حين قال : «واعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر» . (المبرّد: المقتضب ٧٦/٢) .

وما إن نصل إلى ابن مالك حتى نجده قد أطلق هذا المصطلح ، لكن كان ينقصه الإيجاز ، إذ قال : «باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه» . (ابن مالك: التسهيل ٨٠) .

ثم رأينا السيوطي يستخدم هذا المصطلح استخداماً فنياً دقيقاً، فأطلق عليه المصطلح الذي استقرّ وشاع، بعد أن توافرت له جميع سمات المصطلح الفني الدقيق، وهو الذي لا يزال إلى يومنا هذا، وهو مصطلح الاشتغال (السيوطي: الهمع ٢/١١١).

ونودّ تتبع ما طرأ على مصطلح معين من مصطلحات هذه المجموعة، لنتعرف ما وقع عليه من تهذيب وتعديل في العصور اللاحقة، حتى غدا مصطلحاً سائغاً؛ ذلك المصطلح هو مصطلح العلم الخاص: أطلقه سيبويه على ما يعرف الآن بأحد المعارف، وهو العلم وقد قيّده بوصف (الخاص)، فجاء في الكتاب ما يلي: «فالمعرفة خمسة أشياء، الأسماء التي هي أعلام خاصة...؛ فأما العلامة اللازمة المختصة، فنحو: زيد، وعمرو، وعبدالله». (سيبويه ٢/٥).

وقال: «واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء...» (سيبويه ٢/٦)، وقال أيضاً: «واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم». (سيبويه ٢/١٢).

فهذه النصوص - وغيرها - تؤكد أن سيبويه أطلق هذا المصطلح وقيّده بكلمة (الخاص)، ولكنه أردفه بمصطلح طويل آخر، هو أقرب إلى التعريف والتوضيح، وهو: (العلامة اللازمة المختصة)، وأراد بها المفهوم نفسه؛ وعدم الثبات - هكذا - على مصطلح واحد محدّد وموجز يوحى بأن المتكلم نفسه لم يستقرّ لديه في ذهنه مصطلح واحد مطرد لا يتخلف، وثمّ دليل آخر على أنه غائم في ذهنه، أنه أطلق عليه مرة «علماً»، وأطلق عليه أخرى «علامة»، وهما بمعنى واحد، ودلالة لغوية واحدة، وأقول إن دلالة هذين المصطلحين - بل الكلمتين - لغوية عامة، وليست فنية اصطلاحية، واستخدامه لهما على هذه الصورة يؤكد ما نذهب إليه. ثم إنه قيّد «العلامة» بقوله «اللازمة»، والمختصة، لعلها تكون أكثر وضوحاً.

وخلال القرن الذى تلا سيبويه، نجد المبرد - مثلاً - يطلق على هذا المفهوم «الاسم الخاص» مرة (المقتضب ٢٧٦/٤)، والعلم مرة ثانية، فهو يقول: «وتثنية الأعلام وجمعها مما يردّها إلى النكرة» (المقتضب ٢١/٢)، ويقول ثالثة: «وما كان من الأسماء علماً فهو ينعت بثلاثة أشياء» (المقتضب ٢٨١/٢).

وهذا النص الأخير للمبرد فى المقتضب هو تكرار لنص سيبويه الذى ذكرناه قبل قليل (سيبويه ٢/٦) لا يكاد يختلف عنه إلا باستخدامه مصطلح (ينعت) بدلاً من (يوصف)، وبأمر آخر حول المصطلح الذى يهمنّا هنا، إنه استخدم المصطلح (علماً) مجرداً من غير تقييد بوصف كما جاء على لسان سيبويه؛ وهذا يدلّ على أنّ المصطلح بدأ يتجه نحو الاستخدام الاصطلاحيّ الفنى والاستقرار. صحيح أن المبرد كان يتردد فى إطلاق مصطلح (علم) أو (علم خاص) أو (الأسماء التى هى أعلام خاصة)، (المقتضب ٣٢٤/٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٣). وما ذلك - فى رأيى - إلا لقربه زمنياً وشدة تأثيره بكتاب سيبويه، ومع ذلك فلهذه إرهاصات وإشارات قوية لبداية استقرار المصطلح وثباته على صورة أدقّ وأدلّ وأكثر مناسبة.

وإذا ما وصلنا إلى القرن الثالث الهجرى، وجدنا الزجاجى - مثلاً - يطلق على هذا المفهوم مصطلح الاسم العلم، والأسماء الأعلام (الزجاجى: الجمل، ١٧٨، ٣٣١)، وهنا وجدنا المصطلح بدأ يتأكد استقراره وثباته؛ حتى إذا نظرنا بعد ذلك فى مؤلفات القرن السابع الهجرى مثلاً، وجدنا أن هذا المصطلح قد استخدمه ابن مالك على صورتين مقتاربتين جداً، وهما: الاسم العلم، والعلم، (ابن مالك: تسهيل، ٢١، ٣١، ٣٠ وغيرها).

وإذا ما انتقلنا إلى مؤلفات القرنين الثامن والعاشر، وجدنا العلماء يستخدمون مصطلح «العلم» فقط مجرداً (ابن هشام: شرح شذور، ١٣٨، ١٣٩، والسيوطي: الهمع، ٥٤، ٧٠).

ويطرد استخدامهم لديهم ولدى من تبعهم إلى اليوم بهذه الصورة، (انظر عباس حسن: النحو الوافي، ١/٢١١، ٢٨٦ وما بعدها) وهذا يعنى ثباته بشكل نهائى، وقد تأكدت دلالاته الاصطلاحية الفنية على مفهومه، وأخذ صورة لفظية موجزة، سهلة، واضحة، ملائمة لمفهومه، بلا ترادف ولا اشتراك، كما اكتسب صفات الاطراد والشيوع، وبذا توافرت له الخصائص والسمات الواجب توافرها فى المصطلح المتفق عليه، على المستويات الصرفية أو المعجمية، وإمكانية التوليد أو الاشتقاق، وخلوه من التعقيد والعجمة أيضاً، وهذه أبرز سمات المصطلح المجمع عليه فى نظر علماء المصطلح والمهتمين به (فيلبر ٢٢، والحمزاوى: الفصاحة فصاحات، منهجية تنميط مداخل المعجم، أسسها ومقاييسها، مجلة المعجمية - عدد ١ - ص ٢٠ وما بعدها).

وقد أحببت تتبع هذا المصطلح - العلم الخاص - منذ سيبويه حتى اليوم، كمثال لما يحدث للمصطلحات إن كان قلقة أو غير مستقرة حين وضعها؛ بعكس المصطلحات التى توضع فى أول أمرها موفقة سليمة، فإنها تكتسب شرعيتها وتحظى بالقبول والشيوع والاستمرار.

وهكذا حدث للمصطلحات المختلفة فى كتاب سيبويه أو غيره، فطبيعة المصطلح أنه قد يوضع على صورة سليمة ودقيقة وفق أسس التقويس المعروفة، فيأتى موجزاً، دالاً، سهلاً، ملائماً لمفهومه، خالياً من التعقيد، لم يداخله اشتراك أو ترادف، ومطاوعاً لإمكانية التوليد أو

الاشتقاق، أقول: فإن توافرت هذه السمات في مصطلح ما، فإنه - في الغالب - سيكتب له الشيوع والنجاح، وسيتقبله اللاحقون والمتخصصون قبولاً حسناً، وإن كانت الأخرى، أى إن جاء المصطلح غير موفق، ومخالفاً للأسس المعروفة المذكورة، فإما أن يرفض، وإما أن يخضع للتهذيب والتطوير، حتى يصل إلى شكل معقول ومقبول وفق أسس التقيس المذكورة، وهذا ما لاحظناه على مصطلح «العلم الخاص» لدى سيبويه، وعلى مصطلحات كثيرة أخرى، من مثل: «تكسير الواحد للجمع» إذ أصبح «جمع التكسير»، و«بناء أقل العدد» بمعنى «جمع القلة»، ومصطلح «ما تجيء فيه فعلة تريد بها ضرباً من الفعل» ويعنى «اسم الهيئة»، ومصطلح «ما تجيء فيه فعلة وأردت به المرة الواحدة من الفعل»، ويعنى: «اسم المرة»، وغيرها كثير، لا مجال لحصره هنا.

وهذا التطوير أو التهذيب هو من منطق الأشياء؛ إذ إن المصطلحات التى يحس المختصون اللاحقون بعدم ملاءمتها لأى سبب كان، لا يمكن أن يكتب لها البقاء على حالها، بل سترفض ويستبدل بها غيرها، أو تهذب وتطور حتى تصبح سائغة ومقبولة.

وربما أطلق سيبويه مصطلحاً، وأراد به مفهوماً معيناً، ثم اشتهر هو نفسه دالاً على مفهوم مناقض، كما حدث فى إطلاقه مصطلح المسند على المبتدأ، والمسند إليه على الخبر (سيبويه ١/٢٣)، ثم شاع نقيض ما أراده سيبويه، فأطلقوا المسند على الخبر، والمسند إليه على المبتدأ. وبعد؛ فلم يكن غرض البحث أن يستقصى جميع مصطلحات سيبويه، ولا يزعم أنه قام بذلك أو حاول القيام به؛ بل كان الغرض جمع أمثلة تمثل مصطلح سيبويه وفكره وجهده، ليتاح لنا تصنيفها وتوزيعها على مجموعات؛ حتى يسهل علينا النظر فيها نظرة تحليل وتعليق وتقيس واستنتاج.

فهذه المصطلحات - مصطلحات سيبويه - بمجموعاتها وأشكالها تمثل - فى رأى - مرحلة البداية لوضع المصطلح النحوى، وربما كانت متقدمة خطوة بعد مرحلة المؤسسين، فنستطيع أن نعدّها مكملّة للبدايات؛ هذه ملحوظة عامة سريعة؛ لكن المدقق المتأنى يستطيع أن يخرج ببعض الاستنتاجات من أهمها:

أ. أن سيبويه وُفق فى قسم معقول من مصطلحاته التى اقترحها أو استخدمها؛ وهى المصطلحات التى لاقت قبولاً واستحساناً لدى اللاحقين، وقد توافرت لها عناصر المصطلح الجيد المستساغ وسماته، فكتب لها الشيوخ والسيرورة والبقاء. وهذا جانب إيجابى يحسب له، ويدل على نضج فكره المصطلحى أيضاً، علاوة على نضجه العلمى.

ب. أما القسم الثانى من مصطلحاته، فلدارس المتأنى ملحوظات نستطيع إجمالها فى ما يلى:

١. أن سيبويه كان يورد المصطلح بألفاظ وصور مختلفة، ولعله كان يحس بغموضها وعدم دقتها فى الدلالة على مفهومها، مما يجعله يردفها - أحياناً - بتعريف، أو شرح، أو توضيح، أو وصف، أو تمثيل، حتى يطمئن على تأديتها الغرض؛ وهذا ظاهر فى المصطلحات المطولة، وفى المترادفة أيضاً. ويميل البحث إلى أن سيبويه لم يستخدم فى هذه المجموعة رموزاً لغوية بدلالات اصطلاحية فنية؛ بل كانت ألفاظاً لغوية بدلالات لغوية عامة؛ وهذا أمر مفهوم مسوغ فى مرحلة النشأة والبدايات فى كل علم، ووضع مصطلحات دالة على مفاهيمه.

٢. كان يستخدم رمزاً لغوياً (لفظاً أو كلمة) للدلالة على مفهوم معين، ثم يعود ويطلقه على مفهوم آخر، وهذا ما أُطلق عليه المشترك

اللفظي، وهو عيب من عيوب المصطلح، وقع فيه مصطلحنا الترائي اللغوي؛ وإن كنت أرى عذراً فيه شيء من التسويغ لسيبويه، وهو أن كثيراً من تلك المصطلحات المشتركة، ربما استخدمها لأنه أحس بين مفاهيمها ومدلولاتها علاقة معنوية أو منطقية؛ كإطلاقه مصطلح (الحرف) على حرف الهجاء (المبنى)، وحرف المعنى، والكلمة، والمبنى الصرفي بعامة، وغيرها كما جاء في موضع سابق.

ومع ذلك فقد قرر علماء المصطلح أن أي اشتراك لفظي، أو أي التباس مصطلح بغيره يؤدي إلى اضطراب وخلل في دلالة المصطلح لدى المتلقي، وقد يوقع في الوهم؛ إذ إن التفاهم العلمي يكون ممكناً (غير ملتبس) عندما يقتصر مصطلح واحد على مفهوم واحد، كما أن «إطلاق اللفظ نفسه للتعبير عن مفاهيم مختلفة بلا تمييز، [يؤدي إلى الخلط]، وينتج عن هذا اللاتمييزية الاصطلاحية بين المفاهيم»، (الأخضر غزال: المنهجية ٢٤، ٢٦). وربما أدى هذا الخلط إلى تناقض علاوة على الاضطراب والفوضى الاصطلاحية (عبدالقادر المهيري: من قضايا، ١٤).

٣. أن سيبويه كان يعجز - أحياناً - عن إطلاق مصطلح موجز من لفظ واحد أو اثنين، فيحوم حول المفهوم الذي يريد التعبير عنه؛ ويعمد إلى شرح ذلك المفهوم وتوضيحه، فيبدو وكأنه يضع تعريفاً بدلاً من الاصطلاح، وهذا نجده في مصطلحاته المركبة والجمل، وهذا مسوغ أيضاً في مرحلة البداية، فهو سيتطور ويتعرض للتهذيب والتحديد والإيجاز في المراحل اللاحقة، كما رأينا في مصطلحات التنازع والاشتغال والعلم.

٤. أن سيبويه كان - أحياناً - يحوم حول المصطلح الذى يحس بفجأته وعدم دقته، فيعمد إلى وصفه، أو تصويره، أو التمثيل عليه بالنظير، وأحياناً بذكر النقيض، أو بأشكال مختلفة من التعبير، وقد يعبر عن المصطلح أو مفهومه تعبيراً غير صريح، أو بلفظ غير مألوف (عوض القوزى: المصطلح ١٤٧ وما بعدها)؛ وقد يذكر المصطلح عرضاً، كالأسماء الستة مثلاً (سيبويه ٣/٣٥٩ - ٣٦٠)، وحذف النون لتوالى الأمثال (سيبويه ٣/٥١٩).

٥. يميل البحث إلى أن سيبويه لم يقصد الدلالة الفنية الاصطلاحية فى بعض مصطلحاته، بل قصد التفسير وبيان المفهوم وتوضيحه لغوياً.

٦. يلاحظ الباحث أن سيبويه خلط بين مستويات مختلفة، (المصطلح الفنى، واللفظة اللغوية، والوصف، والتمثيل، والتوضيح، والتعريف).

٧. بعض مصطلحاته قبل وشاع واستقر، كما ذكرنا، بينما هجر بعضها الآخر، أو عدل، أو حدد، أو اختصر، ولكنها بقيت هادية ومرشدة لمن جاء بعده.

٨. كان يذكر بعض مصطلحاته عرضاً خلال الشرح، ولم يضعها عنوانات أو رؤوس موضوعات، أو فى بداياتها.

هذه الملحوظات والاستنتاجات - بصورة عامة - تشي أن مصطلح سيبويه يمثل مرحلة البداية والنشأة، أو تنقيح البدايات؛ فلم تكن جميع مصطلحاته ثابتة مستقرة، كما يرى غير واحد ممن عنوا بدراسته. (على النجدي: سيبويه، ١٦٦). لكننا ينبغي أن نسجل هنا - بوضوح وتأكيد - أن جهود سيبويه وشيخه الخليل كانت جلية واضحة فى مجال وضع

المصطلح النحوى، كما كانت جهودهما معلماً واضحاً فى مجال علم النحو نفسه وتنظيمه؛ وأن كتاب سيبويه يبقى - على كل حال - معلماً وهادياً ومرشداً فى مجال الفكر المصطلحى النحوى.

وأود تأكيد تأثير سيبويه وكتابه على مستوى الفكر المصطلحى النحوى فى غيره من النحويين، وبخاصة الكوفيون منهم، فأقول: إنهم اقترضوا كثيراً من مصطلحات سيبويه والبصريين، كما أن مصطلحاتهم كانت فى مرحلة البداية والنشأة، ويوجه لها ما يوجه إلى مصطلح سيبويه من نقد، لكن العيوب فيها والخلل واسع وأوضح. وهذا الحكم أسوقه هنا مطمئناً، بعدها قمت ببحث مصطلحات الفراء فى كتابه معانى القرآن وجمعتها بشكل أوسع، وإن لم يكن بشكل دقيق مستقص، وقد حاولت عرض مصطلحات الفراء على مصطلحات سيبويه فوجدت بضع مئات منها توافق ما جاء فى كتاب سيبويه؛ ولعل أبرز العيوب التى تبدو للباحث فى مصطلحات الفراء - الكوفيين - أن معظمها أطلق ألفاظاً لغوية وقصد بها الدلالة اللغوية العامة لا الاصطلاحية الفنية؛ كما تظهر آفة الترادف واضحة، وأقل منها آفة المشترك اللفظى.

وإن كان للباحث أن يوصى بشيء بعد هذه الرحلة؛ فهو يوصى بدراسة المصطلح اللغوى العربى التراثى دراسة علمية تحليلية متأنية، تقوم على أسس التقييس والتنميط المشهورة المعروفة لدى علماء المصطلح التى ذكرناها، أو ذكرنا أكثرها، فى ثنايا البحث، وهذا يحقق لنا فوائد جليلية، وذلك لما لضبط المصطلح وتنظيمه وتوحيد استخدامه من أثر فى تنظيم علومنا الناشئة، وفى تفكيرنا العلمى، لأن المصطلحات مفاتيح العلوم؛ ولما لها من أثر فى فهم التراث اللغوى واستيعابه وإحيائه. ودراسة المصطلح

بشكل متأن تتيح لنا التمكن من أدواته والتمرس به، مما سيكون له نفع جلى فى وضع المصطلح العلمى المناسب حين الحاجة إلى ذلك.

كما أن تقييس المصطلحات للحكم عليها عملية لا بد أن يهتم بها المتخصصون فى الدراسات اللغوية ويلتفتوا إليها؛ فشعوراً بأهميتها وضع لها المختصون مبادئ وخطوات، وهى تقوم على جانبين، هما: الجانب المنطقى الذى يتصل بالمفاهيم ومنظوماتها المتألفة أو المتقاربة، وتعريف كل مفهوم منها. والجانب اللغوى: ويهتم بطرق اختيار رمز لغوى دالً على كل مفهوم، وفق شروط أشار إليها البحث فى موضع سابق، وهى شروط المصطلح المقبول من الناحية اللغوية. (محمد حلمى هليل: خطوات، ٥ وما بعدها، وإسماعيل مظهر: تجديد العربية ٦٥، ١١ وما بعدها، ومحمد عيد: المظاهر، ١٣٧).

مصادر البحث ومراجعته

- ١ . إبراهيم مذكور ، لغة العلم المعاصر ، بحث مقدم لمؤتمر التعريب الخامس ، عمان ١٩٨٥ م .
- ٢ . أحمد الأخضر غزال / المنهجية العامة للتعريب والمواكب ، يناير ١٩٧٧ ، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط ، المغرب .
- ٣ . الأخفش الأوسط / معاني القرآن ، تحقيق د . فايز فارس الحمد ، المطبعة العصرية ، الكويت ١٩٧٩ ، ط ١ .
- ٤ . الأزهرى - الشيخ خالد / شرح التصريح ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
- ٥ . إسماعيل مظهر / تجديد العربية ، القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٦ . الأشموني / شرح ألفية ابن مالك (بحاشية الصبان) ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- ٧ . الرضى الاسترأبادى / شرح الشافية ، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- ٨ . الزجاجى / الجمل فى النحو ، تحقيق د . على الحمد ، مؤسسة الرسالة ودار الأمل - إريد ، ١٩٨٤ ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- ٩ . سيبويه / الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، عالم الكتب - بيروت (د . ت) .
- ١٠ . الشريف الجرجانى / التعريفات ، شركة مكتبة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة ١٣٥٧ هـ ، ١٩٣٨ م .

- ١١ . عبدالسلام المسدي / قاموس اللسانيات، تونس، ١٩٨٥ م .
- اللسانيات في خدمة اللغة العربية، سلسلة اللسانيات، عدد ٥
المطبعة العصرية، تونس ١٩٨٣ م .
- ١٢ . عبدالصبور شاهين / العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام
بالقاهرة، ط ٢، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ١٣ . عبدالقادر المهيري / «من قضايا العربية في عصرنا» - بحث
في «مجلة المعجمية»، عدد ١، جمعية المعجمية العربية بتونس،
١٩٨٥ م، ص ٧ .
- ١٤ . عبدالقاهر الجرجاني / الجمل، حققه وقدم له علي حيدر،
دمشق - ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ١٥ . ابن عقيل / شرح الألفية، تحقيق محمد محيي الدين
عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة
وبيروت، ط ١٦، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ١٦ . علي القاسمي / مقدمة في علم المصطلح، (سلسلة الموسوعة
الصغيرة)، بغداد، ١٩٨٥ م .
- «النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح» بحث في
«مجلة اللسان العربي»، العدد ٢٩، سنة ١٩٨٧ م، الرباط -
المغرب .
- ١٧ . علي النجدي ناصف / سيبويه إمام النحاة، مطبعة لجنة البيان
العربي - القاهرة ١٩٥٣ م .
- ١٨ . عوض حمد القوزي / المصطلح النحوي (نشأته وتطوره حتى

أواخر القرن الثالث الهجرى)، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ط١.

١٩. الفراء/ معانى القرآن (ج١-٣) عالم الكتب - بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، طبعة مصورة.

٢٠. ابن مالك/ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة/ ١٩٦٨م، وزارة الثقافة - مصر.

٢١. المبرد/ المتقضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى، القاهرة ١٣٨٦هـ.

٢٢. مجمع اللغة العربية/ المعجم الوسيط، ط٢، ١٩٧٢م.

٢٣. محمد حلمى هليل/ «خطوات نحو تقييس المصطلح اللسانى فى الوطن العربى»، بحث للندوة الدولية الثانية للمصطلح، تونس ١٩٨٢م.

٢٤. محمد رشاد الحمزاوى/ العربية والحدائث أو الفصاحة فصاحات، المعهد القومى لعلوم التربية، تونس ١٩٨٢م./ «منهجية تنميط مداخل المعجم (أسسها ومقاييسها)» بحث فى «مجلة المعجمية»/ عدد ١، جمعية المعجمية العربية بتونس ١٧ وما بعدها.

٢٥. محمد عيد/ المظاهر الطارئة على الفصحى، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٠م.

٢٦ . محمود حسنى مغالسة/ النحو الشافى، دار البشير، عمان - الأردن، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢٧ . محى الدين صابر/ «التعريب والمصطلح»، «مجلة اللسان العربى»، عدد ٢٨، سنة ١٩٨٧م.

٢٨ . ابن هشام/ شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط١٠، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

29 - (Felber): "Standardization In Terminology", Vcm, 1985.

30 - (PALMER) F.R.: SEMANTICS, 2nd Ed. - 1981, Cambridge Univ. Press.

المصطلح النحوى

(النشأة - الخلاف - الجوهر)

أ.د. عبدالحسين المبارك

كلية الآداب - جامعة البصرة - العراق

كلية الآداب ولألسن - جامعة ذمار - اليمن

المقدمة:

اعتاد العربى قبل الإسلام أن يتحدث فيفصح فى القول، ويخطب فى مجالس الرجال فلا يعتري كلامه اللحن، وأن يعرف مواضع الزلل فينبه عليها، ويجدها عيباً إن تكرر من متحدث، فهو والأعجمى بمقياس واحد.

ونحن نقرأ فى تاريخ العربية نجد ذلك اللسان الفصيح والأسلوب المبين. ولكن بعد الإسلام ودخول الأعاجم الدين الجديد خاف العرب المسلمون على لسانهم من أن تشوبه لكنة الغريب الذى جمعهم الإسلام إياه برباط الأخوة، فأراد الغيورون على لغة الضاد أن يكتبوا قواعد لغتهم ويفهموا إخوانهم المسلمين من غير العرب بيانها، لأنهم أصحاب سليقة، ولا يعرف الأعاجم ذلك إلا بعد جهد جهيد. فكان ما كان من نشأة النحو ودروسه، وبيان قواعده التى عرفوها فى اللغة، ولم يعرفوها اصطلاحاً. فجاء بحثنا هذا عودة إلى تأصيل المصطلح النحوى بدءاً بالمفردات الرئيسة: - كالنحو - واللحن، والاسم، والفعل والحرف. وانتهاء بالخلاف الذى نشأ بفعل دراسات الدارسين، وتعصب المتعصبين لهذا المذهب أو

ذاك، من التنويه بأن الخلافات ليست بالعمق الذي نعرفه في الدرس النحوى وبالطريقة التى أفرغ لها الدارسون مصنفات خاصة. فعمدنا إلى ذكر جوهر الخلاف، وثبات المصطلح، وإن اختلف اللفظ. وهو ما نسعى إليه فى هذه الدراسة.

من مصطلحات النحو:-

معنى النحو:

النحو: «هو القصد من نحوت الشيء أنحوه نحواً: إذا قصدته - وكل شيء أُممته فقد نحوته، ومنه (اشتقاق النحو فى الكلام كأنه قصد الصواب) (ابن دريد: الجمهرة ١/٥٧٥)».

وقال ابن السكيت: «ونحنا الشيء ينحاه وينحوه: إذا حرفه، ومنه سُمى النحوى لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب» (ابن منظور - اللسان ٢٠/١٨).

وقال ابن منظور: «النحو إعراب الكلام العربى، والنحو القصد والطريق، يكون ظرفاً ويكون اسماً، نحاه ينحوه وينحاه نحواً، وإنحاه، ونحو العربية منه». (ابن منظور - اللسان ٢٠/١٨).

وعند البلاغيين، كما هى الحال عند السكاكى مثلاً «بأن تنحو كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس منتظمة فى استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ فى التركيب من حيث تلك كيفية» (السكاكى: المفتاح ٣٣).

ويقصد بكيفية التركيب: «تقديم بعض الكلام على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها: المفردة وما هى فى حكمها» (السكاكى: المفتاح ٣٣).

والسكاكى رجل بلاغة وتعريفه للنحو أو مفهومه له لا يخلو من التأثير البلاغى أو تأثير علماء المعانى وهم أقرب إلى المفهوم العام للنحو من غيرهم، ومثل ذلك نجده عند عبدالقاهر الجرجانى (دلائل الإعجاز) فالنحو لغة يعنى: الأم والقصد عند الجمهور (ترزى: فى أصول اللغة والنحو ٩١)، واصطلاحاً «انتحاء سمّت الكلام العربى فى تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغيرها». (ابن جنى: الخصائص ١/٣٤). وكان يطلق عليه العرب «العربية» أو «الكلام» أو «اللحن» أو «الإعراب». وظلت تلك التسميات مستعملة حتى أواخر القرن الرابع للهجرة. (الزبيدى - الطبقات ١٢، ٣٩، ٣٧، ٢٢، ١٣ ود. خديجة الحديثى - المدارس ٥٠).

ومن نص ابن سلام: «وكان لأهل البصرة فى العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية» (ابن سلام: الطبقات ١٢) ندرك أن النحو نشأ فى البصرة، وفيها تطور الدرس النحوى، ومنها انتقل إلى الكوفة فبغداد فبقية الأمصار الإسلامية. فعندما ناول الإمام على بن أبى طالب أبا الأسود الدؤلى أوراقاً أو شيئاً من أصول النحو، استأذنه أبو الأسود الدؤلى أن ينحو نحو ما صنع «فسمى ذلك نحواً». (ابن النديم - الفهرست ٤٥).

وهناك رواية أخرى تقر الريادة فى هذا المصطلح لأبى الأسود وأنه «وضع وجوه العربية وقال للناس انحوا نحوه فسمى نحواً» (ابن منظور - اللسان مادة «نحو»).

ولا نريد هنا الإفاضة وذكر الروايات التى جاءت بها، فهى كثيرة ومتعددة ومذكورة فى كتب الطبقات والتراجم، ومن شاء يرجع إلى

طبقات ابن سلام، وطبقات الزبيدي، وأخبار النحويين البصريين
للسيرافي، وانباه الرواة للقفطي وفهرست ابن النديم، وكتب السيوطي،
وغيرها.

والنحو عربى النشأة فكراً ووضعاً (المبارك: دور البصرة ١٦٥
ومابعدھا) وليس كما زعم بعض المستشرقين أن علم النحو نشأ فى
أحضان اليونان، وأخذہ العرب عنهم عن طريق السريان الذين ورثوا
نحوهم عن اليونان (جرجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية ٢٦٦/١).

ونحن نعرف أن الدافع الذى مهد لنشأة النحو هو الخوف على
نصوص القرآن الكريم من التحريف نتيجة لتوسيع رقعة الدولة الإسلامية
ودخول غير العرب فى الدين الجديد (المبارك: دور البصرة ١٦٥) كما أن
العرب الذين دخلوا الإسلام وشعروا بحاجتهم إلى علم يصون لغتهم،
ويحفظ مقاييس كلامهم، لم يكن لهم سابق عهد بأصول النحو وقواعده
ومصطلحاته، فقد كانوا يعربون على سجيّتهم، ولا يلحنون فى كلامهم.
ودليلنا على ذلك ما رواه الجاحظ عن الربيع بن عبد الرحمن السلمى أنه
قال: قلت لأعرابى: أتهمز إسرائيل؟ قال: إنى إذا لرجل سوء. قال: قلت:
أفتجر فلسطين؟ قال: إنى إذا لقوى. فقد فهم المعنى اللغوى للهمز والجر
ولم يفتن إلى المعنى الاصطلاحي (الجاحظ: البيان والتبيين ٢٢٠/٢).

ونقل ابن جنى عن أبى الحسن أنه سأل أعرابياً عن تحقيق
(الحبارى) فقال: خبرور، وهذا جواب من قصد الغرض، ولم يحفل باللفظ
إذ لم يفهم غرض أبى الحسن، فجاء بالخبرور، لأنه فرخ الحبارى (ابن
جنى: الخصائص ٧٦٦/٢).

ومثل هذا كثير عند العرب الأوائل لأنهم لم يكونوا يعرفون القواعد
اللغوية التى مرت بتطورات كثيرة حتى وصلت إلينا فى مراحلها الأخيرة،
ولعلها لا تقف عند هذا الحد.

الصرف:

لم يكن علماً مستقلاً عن النحو، بل كانت موضوعات النحو والصرف موحدة في جميع كتب النحو حتى جاء المازني فعمل «التصريف» الذي شرحه ابن جني في «المنصف».

وقد اعتادت كتب النحو أن تضع أبواب الصرف بعد موضوعات النحو حتى عصر أبي حيان الأندلسي، الذي بدأ كتابة «ارتشاف الضرب» بأبواب الصرف، وهو محق في ذلك.

والصرف في اللغة والتصريف:

التغيير والتحويل والتقليب (ابن منظور: اللسان «صرف») ومنه تصريف الرياح، أي صرفها من جهة إلى أخرى، وتحويلها من حال إلى حال جنوباً وشمالاً، وشرقاً وغرباً.

أما في الاصطلاح: فهو علم بأصول أحوال أبنية الكلم التي ليست إعراباً ولا بناءً. أي أنه العلم الذي يبحث في دراسة أبنية الكلمة ودراسة حروفها من حيث الزيادة والحذف، والصحة، والإعلال، والإبدال، والقلب، والإدغام، والإمالة.... إلخ.

والصرف، والتصريف بمعنى واحد لاسيما عند علماء العربية المتأخرين، في حين أن المتقدمين يفرقون بينهما، فما ذكرناه قبلاً يطلقونه على الصرف، أما التصريف فيطلقونه على أخذ بناء لم تبنيه العرب منها قياساً على وزنها، كالضرب رب من الضرب على وزن سَفَرَجَل. وغيرها مما تختبر به ملكات الناس.

وقد شاع استعمال مفردة (صرف) أكثر من التصريف لتقابل لفظة

(نحو) ، وهما - كما ذكرنا - علم واحد عند النشوء غير أن النحو هو بحث الجملة، والصرف بحث الكلمة نفسها.

اللحن:-

واللحن مصطلح آخر تردد في الحواضر والبوادي، وهو انحراف في الإعراب، وأول من نبه عليه الرسول الكريم (ص) بقوله: «أنا من قريش، ونشأت في بني سعد، فأني لى اللحن» (أبو الطيب اللغوى: مراتب النحويين ٢٣).

ولقد كان السبب الأساس في نشوء الدرس النحوى «هو شيوع اللحن المجال الذى دارت فيه معظم الدراسات النحوية فقد تركزت هذه الدراسات بشكل رئيسى على ما ينتاب أواخر الكلم من تغيير فى الحركات الإعرابية أو الحروف، وعلى العوامل التى تؤدى إلى هذا التغيير (ترزى: فى أصول اللغة والنحو ١٩٤)، وإن الخلاف فى نشأة النحو، ومعرفة المصطلح النحوى لم يصل إلى نتيجة جازمة فى تحديد الوقت الذى بدا فيه، والوقت الذى أنتج تلك المصطلحات، لأن معرفة هذا العلم وجدت قبل أن يكون نظرية، وقبل أن تتأصل قواعده وتكتب أحكامه «كذلك عرّف العرب لغتهم منطوقةً مُعرّبةً قبل أن يعرفوها معرفةً نظر ودرس» (المبارك: العلة النحوية ٨) ولهذا كانت النشأة مرتبطة بهذا المصطلح (اللحن)؛ فقد قيل إن أبا الأسود أخذَه عن على بن أبى طالب بعد أن سمع لحناً فقال لأبى الأسود: اجعل للناس حروفاً، وأشار إلى الرفع والنصب والجر (أبو الطيب: المراتب ٦).

وفى رواية أخرى: قال أبو الأسود: دخلت على أمير المؤمنين - عليه السلام فرأيتَه مطرقاً مفكراً، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال

سمعت ببلادكم لحناً فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية (القفطى: الإنباه ٤/١) كما وردت لفظة (الحن) في جواب أبي الأسود لابنته حين قالت: ما أشد الحر؟ فقال: الحصباء بالرمضاء. فقالت: إنما تعجبت من شدته. فقال: أو قد لحن الناس؟ (المبرد: الفاضل ٥).

وإذا كان الرسول الكريم (ص) قد نبه على ذلك عندما لحن بعضهم بحضرته بقوله: «أرشدوا أخاكم فقد ضل»، (أبو الطيب المراتب ٢٣)، وإذا كان أبو الأسود تعلم النحو وتعلم للإمام على، فلماذا كان ضئيلاً بما أخذه عن أمير المؤمنين - عليه السلام - كما يذكر ذلك أبو الطيب اللغوى؟ (أبو الطيب المراتب ٢٣).

ولم يكن هناك قصور في معرفة أبي الأسود في تلك الحقبة، ولكن الحاجة إلى تعلمه لم تكن شديدة بالقدر الذى وعيناه من روايات المؤرخين - كما أن الظرف السياسى، والاجتماعى، وحتى الثقافى لم يكن فى اتجاه الاستقرار الذى يسمح بوضع أحكام اللغة أو السير فى تأليف القواعد الخاصة بالضبط والتقييد.

وعندما نقول: إن أبا الأسود الدؤلى المشرع الأول لأبواب النحو وأن الإمام علياً واضع اللمسات الأولى للدرس النحوى بتقسيمه الكلام إلى: (اسم وفعل، وحرف) فإننا نقف عند الحدود الأولى لمصطلحات هذا العلم، وكيف رسمت، وتطورت، واتخذت تسميات مختلفة تبعاً لمفاهيم الدارسين، وتنوع المشارب والأفكار.

فمن مصطلحات الإمام على:

الاسم: ما أنبأ عن المسمى.

الفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى.

الحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

وتقسيم الاسم إلى: ظاهر ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر.

وإنما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر، ويقصد بها السماء المبهمة (الزجاجي: الأماشي ٢٣٨ - ٢٣٩، والقفطي الأنباه ٨-٩).

حركات الإعراب:

وضع أبو الأسود حركات الإعراب التي كانت في صور نقاط سميت نقط الإعراب بقوله مخاطباً الشخص الذي اختاره ليلقنه: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فضع نقطة على أعلاه، وإذا ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف. فإن أتبعته شيئاً من ذلك غنة فاجعل النقطة نقطتين. وهذا هو نقط الإعراب، ومصطلحات: الفتحة، والضمة، والكسرة، والغنة التي هي «التنوين» من المصطلحات النحوية الأولى التي ورد ذكرها مقروناً بأبي الأسود في نشأة النحو، ومعنى ذلك أن نقط أبي الأسود ما هو إلا بداية التفكير في وضع أبواب النحو، (الحديثي: المدارس ٢٧).

وهذه المصطلحات شاعت بين الدارسين من النحاة منذ نشأة النحو وبداية درس النحوي، وما إشارة الإمام علي إلى أبي الأسود التي ذكرناها من قبل «اجعل للناس حروفاً، إلا بيان لهذه المصطلحات الرفع، والنصب، والجر.

وراجابة يحيى بن يعمر العدواني (١٢٩هـ) للحجاج بن يوسف

الثقفي عندما قال ليحيى: أتجدني ألحن؟ بعد المساءلة بقوله: نعم في كتاب الله. وقول الحجاج: ذلك أشنع ففى أى شىء من كتاب الله؟ قال يحيى: قرأت (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم، وأموال أقترفتموها، وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله) فترفع (أحب) وهو منصوب. إلخ (السيرافى: أخبار النحويين البصريين ١٧ - ١٨)، وابن الأنبارى: النزهة ٢٤، وابن سلام: الطبقات ١٣).

فاستعمل لفظتى (مرفوع) و(منصوب) معبراً بهما عن حركتى آخر لفظة (أحب) ولم يستعمل أبو الأسود مصطلحاً خاصاً سوى حركة الشفتين، بقوله: فتحت، وضممت (أبو الطيب: المراتب ٢٩، وأبو المكارم: تاريخ النحو ٨٩).

وكانت علامات الإعراب والبناء من ضم وفتح وكسر، ورفع، ونصب، وجر هى اصطلاحات النحو. وبهذا يكون أبو الأسود قد ولج بعمله أبواب النحو، ومصطلحاته دون أن يكون قاصداً ذلك قصداً. ودون أن تختمر فى ذهنه تلك المصطلحات المتعارف عليها فيما بعد. غير أنه يعد رائداً فى هذا الميدان لأنه وضع اللبنة الأولى فى أساس علم النحو حتى جاء تلامذته فكان لهم شأن آخر فيه. فكان يصف الظاهرة اللغوية - كما أشرنا من قبل - وصفاً لغوياً، ولم يعبر عنها بالمصطلح الذى ساد بعده، لأنه لم يعرف بعد.

عندما نقرأ فى كتاب سيبويه، وهو أول كتاب نحوى وصل إلينا، نجد فيه علماً واسعاً، وإدراكاً للمسائل المعروضة تجعلنا متأكدين من أن النحو قد مر بمراحل كثيرة، وصل بعضها إلى علم سيبويه، وعالج بعضها

بمنظار آخر، غير أننا لا نعدم القول إن النحو في كتاب سيبويه لم يكن مبوياً تبويماً سليماً، فهو نحو المرحلة التي كان فيها سيبويه، لم يُفصل النحو عن الصرف، وكانت غلبة نظرية العامل على تفكيره هي التي أملت عليه هذا المنهج الذي رأيناه في الكتاب. المنهج الذي يقوم على الاستقرار، ووضع الرأي الشخصي إلى جانب آراء شيوخه لاسيما الخليل، وشيوخهم، ومن كان لهم الدور الريادي في نشأة الدرس النحوي.

لقد اتسمت مصطلحات سيبويه بسمات العصر والنشأة، فنجد فيها مصطلحات مثل: البدل، والنعت، والتوكيد، والعطف - ويقصد به عطف البيان، أما عطف النسق فيسميه «الشركة»، وقد يسمى عطف البيان نعتاً، وقد يلجأ إلى ما يدعوه بالصفة، وجعل التوكيد مكرراً وغير مكرر، وأحياناً يدع الباب بلا عنوان مثلما اصطلح عليه من جاء بعده أي أنه يتركه بلا عنوان يحمل اسم ذلك المصطلح مثل: «هذا باب ضربته ضربة، ورميته رمية» ويقصد به اسم المرة. أو «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعلة مثل الذي يفعل به الآخر، ويقصد به «التنازع». وسمى أنواع الإعراب والبناء «باب مجارى أواخر الكلم من العربية».

العامل:

ومن مصطلحات النحو «العامل»، فقد كان سيبويه يرى العامل في المبتدأ هو الابتداء، ويراه الكوفيون الخبر (القطفى: الإنباه ٨٣/٢) كما ذهب النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه لاسيما بعد ظهور المتكلمين، ونقل علوم اليونان إلى العربية، وانتشار الترجمة، وظهور الفلاسفة، وتعليل الظواهر النحوية تعليلاً لا يخلو من أثر المنطق والجدل، كالذي نجده في كتاب «الإيضاح في علل النحو» للزجاجي (٣٣٧ هـ). «فلا تكاد تمر بباب

من أبواب النحو التي استعرضها - أي الزجاجي - إلا تجده يبحث ويعال في أسباب الرفع أو علة النصب، أو البناء أو الإعراب، وغيرها» (الزجاجي: الإيضاح ٤٢).

نجد في كتاب (الإيضاح) مصطلحات لا نجد لها أصلاً في كتب المتقدمين كالبرهان، والصحة، والحجة، والغامض الخفي، والمشكل الملبس، والساكن المتحرك، والمعقول الظاهر، والأجسام والأعراض، والنقض، والشكوك التي لا تدفع الحقائق وغيرها (المبارك: الزجاجي ومذهبه ١٠٢ وما بعدها) كما سماوا باب التنازع بـ (باب الإعمال) وهو توجه عاملين إلى معمول واحد، أحدهما يعمل فيه، والآخر في ضميره. ولا بد أن يكون العاملان قبل المعمول، فلو تأخرا لم تكن المسألة من باب التنازع.

وفي القرن الثالث كانت نظرية العامل محل جدال ومناظرة بين النحاة كالذي وجدناه بين الفراء والجرمي، فقد سأل الفراء الجرمي في قولهم (زيد منطلق) - لم رفعوا زيدا؟ فقال الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ أجابه الجرمي: - تعريته من العوامل اللفظية. فقال الفراء: - فأظهره. فقال: هذا معنى لا يظهر، أي أنه عامل معنوي. فقال له الفراء: فمثله. قال الجرمي: لا يتمثل - قال الفراء: ما رأيت كالיום عاملاً لا يظهر، ولا يتمثل (القفطي: الإنباه ٨٣/٢).

همزة بين بين:

ومن مصطلحاتهم «همزة بين بين» في المسألة التي دارت بين ثعلب والمبرد. ولم سميت بذلك. والإجابة عنها: - أنها إذا خففت فقد جعلت بين الهمزة وما منه حركتها، لا كما أجاب ثعلب عن سؤال المبرد:

أنها لا ساكنة ولا متحركة. ولأنه إن قال: لا ساكنة، فمعنى ذلك أنها متحركة، وإن قال لا متحركة، فمعنى ذلك أنها ساكنة. وبذلك يكون الجواب: - ساكنة لا ساكنة، متحركة لا متحركة.

فعلت وأفعلت:

كما شاع في القرن الثالث مصطلح «فعلت وأفعلت» نتيجة تدنى العربية الفصحى والخلط بين الثلاثي والرباعي عند الاشتقاق، وقد نبه عليه ابن قتيبة في «أدب الكاتب»، وأشار إلى ذلك ابن السيد البطليوسي في «الاقتضاب»، وألف فيه أبو حاتم السجستاني، وفي القرن الرابع الزجاج. وظهرت متابعات في الدراسات الحديثة لهذه الظاهرة، وسببها شيوع اللحن في تلك الحقبة (فك: العربية - ١٣٨ وما بعدها).

وعن شيوع مصطلحي «التنازع» و«الاشتغال» عند النحاة المتأخرين قال الدكتور مهدي المخزومي: وفيهما من صور التعبير الفاسد ما لم تعرفه العربية على لسان أي عربي فصيح أو غير فصيح (المخزومي: - في النحو العربي ٨).

الترخيم:

ومن مصطلحات النحو «الترخيم» ومعناه: التليين، وهو من مصطلحات القرن الثاني، أخذه الخليل عن الأصمعي، قال «أخذ عنى الخليل معنى الترخيم، وذلك لأنه لقيني فقال لي: ما تسمى السهل من الكلام؟ فقلت له: العرب تقول جارية رخيمة، إذا كانت سهلة المنطق فعمل باب الترخيم على هذا» (ابن الأثير: أسد الغابة ٣/١٩٥).

وقد أشار الدكتور فاضل السامرائي (السامرائي: الدراسات

النحوية ٢٦) إلى ذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى (ونادوا يا مالك ليقتض علينا ربك) بقول: «وقرأ على وابن مسعود رضي الله عنهما - يامال، بحذف الكاف للترخيم... وقيل لابن عباس: أن ابن مسعود قرأ: «ونادوا يا مال، فقال ما أشغل أهل النار عن الترخيم».

ولا نريد أن نأتى على جميع مصطلحات النحو العربى فهى كثيرة متعددة. وقد تتعدد التسمية والمقصود بها واحد لاختلاف الواضعين، فهناك مصطلحات نشأت فى أحضان النحو البصرى، وأخرى فى أحضان الدرس الكوفى فى الكوفة، وفى بغداد، وهذه جملة منها، نذكرها للتمثيل لا الحصر:-

المصطلح الكوفى

المصطلح البصرى

الصفة	النعته
البدل	الترجمة، والتبيين، والتكرير والتفسير
الظرف	الصفة أو المحل
الجر	الخفض
حروف الجر	حروف الإضافة، وحروف الصفات
المصرف وغير المصرف	المجرى وغير المجرى
والمنصرف وغير المنصرف	ويجرى ولا يجرى
واو المعية	واو الصرف
ضمير الشأن	ضمير المجهول
حروف الزيادة	حروف الصلة والحشو

ضمير الفصل	ضمير العماد
لا النافية للجنس	لا التبرئة
المضمر أو الضمير	الكناية أو المكنى
التمييز	المفسر، التبيين، المتبين، التفسير
العطف	النسق
النفي	الجحد
المبنى للمجهول	ما لم يسم فاعله
الفعل المتعدى	الفعل الواقع
التنوين	النون
الحال	القطع
الفعل المتعدى واللازم	الواقع وغير الواقع، والمجاوز، والقاصر
التحقير	التصغير
اسم الإشارة	التقريب
اسم الفاعل	الفعل الدائم
لام الابتداء	لام القسم
تاء التانيث	الهاء

وجعل الكوفيون علة النصب في الظرف إذا وقع خبر مثل: (محمد أمامك) ما يسمونه بـ (الخلاف) وعلة نصب المفعول معه (الصرف) كقولنا (جاء محمد وطلوع الشمس). ولا يسمون من المفاعيل إلا المفعول به، وما عداه يطلقون عليها اسم «أشباه مفاعيل».

كما لم يفرق الكوفيون بين علامات الإعراب والبناء. «وقد خالف الكوفيون سيبويه، وسموا الضمة اللازمة رفعاً، والفتحة، والكسرة نصباً وجراً» (ابن يعيش: شرح المفصل ١/٧٢) نجد ذلك عند ابن السكيت مثلاً، فقد قال: -

«والعدد منصوب ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر في الرفع والنصب والخفض» (ابن السكيت: الإصلاح ٢٩٩) والنصب عند ابن السكيت هو البناء على الفتح (ابن السكيت اللغوي: - محيى الدين توفيق ٣١٨).

وشاع عند الكوفيين مصطلح «الخلاف»، وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف الواقع خبراً في مثل (محمد أمامك) بينما يرى البصريون أن الظرف متعلق بمحذوف هو خبر المبتدأ ويقدرونه بمستقر، أو استقر (شوقي ضيف: المدارس ١٦٥).

وكذلك مصطلح «الصرف»، الذي جعلوه علة لنصب المفعول معه في حين ذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو (الفراء: المعاني ١/٣٤) والصرف هو الخلاف، كالذى نراه عند الكوفيين في نصب الفعل المضارع بعد الواو والفاء، في حين يراه البصريون منصوباً بأن مضمرة بعدها.

وسمى الفراء «الإثبات» «الإقرار» كما سمي «الجامد» بـ «الاسم الثابت» وسمى «الحشو» بـ «الصلة» كما استعمل (فعل المستقبل) بدلاً من (المضارع) وهى مصطلحات تخالف ما أستخدم عليه أصحاب المدرستين البصرية والكوفية فى كثير منها.

وقد فعل ذلك المبرد فى «المقتضب» فقد استعمل مصطلحات تفرد بها، ولم تكن بصرية ولا كوفية منها: أنه سمي الحال مفعولاً فيه،

والضمير المنفصل المؤكد صفة، والتوكيد المعنوي نعتاً، والنهي نفياً، وجواب الشرط خبراً، كما سمي الحرف المتحرك الحرف الحى، والحرف الساكن، الحرف الميت.

وقد تأثر الدرس النحوى بعد ذلك بالمناطقه والبلاغيين، كتسمية الفاعل والمبتدأ بالمسند إليه، وتسمية الخبر وما لم يسم فاعله بالمسند (المخزومى: فى النحو العربى ٤٥). وعندما استمر الدرس النحوى بعد الخليل وسيبويه بالاتساع، وظهرت مصطلحات العامل والمعمول، والناصب والجازم، والجار والمجرور، والخفض والإضافة، والإسناد، وفى عصرنا الحاضر ظهور مصطلح «إحياء النحو» و«تيسير النحو»، وقد غزت الدرس النحوى شوائب ليست منه بشيء. فكانت دراسات عن «الإلغاء والتقدير»، و«الحذف»، و«التقديم»، و«التأخير»، و«السماع والقياس»، و«استصحاب الحال»... إلخ.

وجميع هذه الدراسات اهتمت بتطور الدرس النحوى، وما كان من أمر البصريين والكوفيين، وشيوع أحد المذهبين فى الأمصار الإسلامية الأخرى، وانحسار المصطلح الآخر.

ثم توجه الدرس الحديث إلى ما سمي بالخلط بين مصطلحات كان ينبغى للباحث المدقق أن يبحث فى جوهر الخلاف والخلط فيها، فيقوده النظر البعيد إلى ما تعارفنا عليه بالفاعل ونائب الفاعل مثلاً، أو الجملة الفعلية، والجملة الإسمية فى مثل: قام زيد، وزيد قام، فزيد فى الحالين هو المسند إليه، ولكن الجملة الأولى جملة فعلية، والثانية اسمية، وهما شيء واحد، أى أنهما جملة فعلية سواء تقدم الفاعل أو تأخر. ثم إنهم فرقوا بين (كسر محمد الزجاج) و(كسر الزجاج) و(انكسر الزجاج)، ونظروا إلى

المسألة من زاوية البناء للمعلوم والمجهول، دون أن يتذكروا أن الفاعل إما أن يقوم بالفعل مختاراً، أو لا يكون مختاراً، ولكنه يتلبس بالفعل ويتصف به، (المخزومي: في النحو العربي ٤٥)، فالفاعل ونائب الفاعل شيء واحد.

وبعد هذا العرض الموجز عن نماذج من المصطلح النحوي وموقعه في الفكر النحوي نقول: إنه في نهاية القرن الثالث ومطلع القرن الرابع وبعد ذلك خفت حدة التعصب المذهبي بين النحاة، وزالت أسباب التعنت، فاختلط المذهبان البصري والكوفي، وسعى من سعى من النحاة إلى الخلط بين مصطلحات المدرستين، كما فعل الزجاجي في (الإيضاح)، أو التنويه بالمصطلح عند أصحابه البصريين، ومن خالفهم من الكوفيين. وقد يصطنع بعض النحاة مصطلحات إحدى المدرستين دون أن يؤدي دور الجامع للمذهبين كالذي اصطنعه أبو جعفر النحاس (٣٣٧هـ) فقد اصطنع بعض مصطلحات الفراء كالجحد بدلاً من النفي، والتفسير مكان التمييز، ولكن هذا لا يدل على شيء، ولا يجعل منه خالطاً للمذهبين (المخزومي: الدرس النحوي ١٦٣).

وفي العصور المتأخرة لاسيما في العصر العثماني أو ما يسمى بعصر الانحطاط الثقافي والاجتماعي والسياسي كان النحاة يتحاشون الخلافات المذهبية، بل ذهب بعضهم إلى استعمال مصطلحات البصريين والكوفيين في مصنفاته للمسمى الواحد، كما فعل ابن كمال باشا في كتابه (أسرار النحو) وبصورة خاصة في موضوع (الصفة) فقد كان العنوان في باب التوابع (الصفة) وهو مصطلح بصرى، غير أنه بدأ الحديث بتعريفه (النعت) وهو مصطلح كوفي فقال: «النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً» (ابن كمال باشا: أسرار النحو ١٦٣).

والذى نراه أن معظم المصطلحات التى كانت شائعة عند الكوفيين وثبتت فى مصنفاتهم وجدنا لها أصولاً عند الخليل بن أحمد الفراهيدى فقد استعمل الخليل - أحياناً - للمصطلح الواحد أكثر من اسم، شاع واحد منها عند البصريين، وأخذ الآخر الكوفيون، لذا سعى هذا بمصطلح البصريين، وسمى ذلك مصطلح الكوفيين، وجوهر الأمر أنهما من وضع واضح واحد. كالذى وجدناه فى علامات الإعراب والبناء مثلاً، فالرفع والفتح والكسر علامات البناء عند البصريين وهى علامات إعراب عند الكوفيين، وفعل الأمر عند البصريين هو فعل مضارع عند الكوفيين. كما سعى النحو «العربية» وسمى «الإعراب». لكن متى أطلقت هذه التسميات؟ لا أحد يجزم بذلك، كما أن الخلاف فى تسمية المصطلحات فى جوهر الأمر لا يعدو أن يكون تعصباً لإحدى المدرستين، وأساس التسمية واحد كما ذكرنا من قبل، ودليلنا أن سيبويه استعمل للمصطلح الواحد أكثر من تسمية أخذ الكوفيون ما تركه البصريون منها، فقد استعمل البصريون «الصفة»، واستعمل الكوفيون «النعت»، وهما يدلان على شىء واحد. فالخلاف فى النظر الدقيق بعيد عن واقع الأمر بدءاً. واستعمال اسم للمصطلح هو تعصب لأحد الرايين البصرى أو الكوفى فى مواجهة النظر المعاند. وقد قرأنا فى سيرة أبى الأسود الدؤلى (٦٩هـ) يوم بدأ النحو على يديه، وقبل أن يكون الدرس النحوى مشروع خلاف، أن رجلاً سأل أبا الأسود وسأله أبو الأسود وكانت المسألة بسبب معنى لفظه وردت فى حديث الرجل، وأجاب عنها بقوله: «حرف من العربية لم يبلغك» وقول أبى الأسود: «لا خير لك فيما لم يبلغنى منها» (أبو الطيب: المراتب ٢٦). ومعنى ذلك أن لفظة «حرف» تعنى «كلمة»، وليست من مصطلحات النحو. فكيف والأمر بعد استفحال الخلاف، وتشعب المسالك!!

فهل كان الخلاف فى التسمية يدعو إلى مثل تلك الضجة التى افتعلها النحاة فى تعدد الأسماء لمسميات معروفة مثل (النائب عن الفاعل) مثلاً أو (المفعول الذى لم يسم فاعله) ؟ فابن مالك هو صاحب مصطلح (النائب عن الفاعل) ، وكان النحاة قبله يسمونه المفعول الذى لم يسم فاعله ، فقد قال أبو حيان الأندلسى «لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمعروف باب المفعول الذى لم يسم فاعله» (أبو حيان: التصريح على التوضيح ١/٢٨٦) .

وتقسيم النحاة العوامل إلى لفظية ومعنوية ، وتوسع الكوفيين فى العوامل المعنوية ، وتقدير البصريين للعامل اللفظى دليل على أن العلة واحدة ، والأثر واحد ، غير أن النحاة استهوتهم مناظرات الخلاف فاتجه بعضهم إلى العامل المعنوى ، واتجه الفريق الآخر إلى العامل اللفظى (الفراء: المعانى ١/١٣٤ - وابن الأنبارى: الإنصاف مسألة ٣٠) .

وليس من غرضنا هنا أن تستقصى جميع مصطلحات النحو ، ولا أن نعرض لتطور كل منها على حدة ، ولكننا نقول إجمالاً: إن المصطلح بدأ تحديداً لما ينطوى عليه ، وتعريفاً بصفته ، وانتهى بالتعريف الشامل الجامع لما يتدرج فى عمله . أما الخلاف فى التسمية فهو اجتهاد فى الاختيار ، وميل إلى التعصب فى بعض الأحيان ، وربما كان لعامل التطور وحسن الاختيار أثر فى الوضوح ودقة التسمية وبلوغ الدرس النحوى مرحلة النضج والثبوت .

المصادر والمراجع

- ١ - ابن الأنباري - نزهة الألباء - تحقيق د. إبراهيم السامرائي - الطبعة الثانية - مكتب الأندلس - بغداد ١٩٧٠ .
- ٢ - ابن الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٥ .
- ٣ - ابن الأثير - أسد الغابة في معرفة الصحابة .
- ٤ - ابن جنى - الخصائص - تحقيق محمد علي النجار - الطبعة الثانية - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - طبعة مصورة .
- ٥ - ابن دريد - جمهرة اللغة - تحقيق د. رمزي منير البعلبكي - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٧ .
- ٦ - ابن السكيت - اصلاح المنطق - تحقيق عبدالسلام هرون وأحمد محمد شاكر الطبعة الثانية - دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .
- ٧ - ابن سلام - طبقات فحول الشعراء - تحقيق محمود محمد شاكر - مطبعة المدنى بمصر .
- ٨ - ابن كمال باشا - أسرار النحو - تحقيق أحمد حسن حامد - منشورات دار الفكر - عمان .
- ٩ - ابن منظور - لسان العرب - طبعة بولاق - القاهرة .
- ١٠ - ابن النديم - الفهرست - طبعة رضا تجدد .
- ١١ - ابن يعيش - شرح المفصل - نشر إدارة الطباعة المنيرية .

مصر.

- ١٢ - أبو حيان الأندلسي - التصريح على التوضيح.
- ١٣ - أبو الطيب اللغوى - مراتب النحويين - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثانية - مطبعة نهضة مصر ١٩٧٤ .
- ١٤ - الجاحظ - البيان والتبيين - تحقيق عبدالسلام هرون - مكتبة الخانجي مصر - ١٩٧٥ .
- ١٥ - الجرجاني - نشر محمد رشيد رضا - مكتبة القاهرة ١٩٦١ .
- ١٦ - جرجى زيدان - تاريخ آداب اللغة العربية - مطبعة الهلال - مصر ١٩١١ .
- ١٧ - خديجة الحديثي - المدارس النحوية - مطبعة جامعة بغداد ١٩٨٦ .
- ١٨ - الزبيدي - طبقات النحويين واللغويين - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .
- ١٩ - الزجاجي - الأمالي - تحقيق عبدالسلام هرون - الطبعة الأولى - مطبعة المدنى - مصر ١٣٨٢ .
- ٢٠ - الزجاجي - الإيضاح فى علل النحو - تحقيق د. مازن المبارك - الطبعة الأولى - المدنى - القاهرة ١٩٥٩ .
- ٢١ - السكاكى - مفتاح العلوم - المطبعة الميمنية - القاهرة ١٣١٨ .
- ٢٢ - السيرافى - أخبار النحويين البصريين - تحقيق طه الزينى ، ومحمد عبدالمنعم خفاجى - الطبعة الأولى - البابى الحلبي -

مصر ١٩٥٥.

٢٣ - السيوطي - الأشباه والنظائر - تحقيق طه عبدالرؤوف سعد -
شركة الطباعة الفنية - مصر ١٩٧٥.

٢٤ - شوقي ضيف - المدارس النحوية - دار المعارف بمصر
١٩٦٨.

٢٥ - عبدالحسين المبارك «دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية
وتطورها» موسوعة البصرة الحضارية - الموسوعة الفكرية -
كلية الآداب - جامعة البصرة - مطابع دار الحكمة ١٩٩٠.

٢٦ - عبدالحسين المبارك - الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة -
مطبعة جامعة البصرة.

٢٧ - علي أبو المكارم - تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن
الثاني الهجري الطبعة الأولى - القاهرة الحديثة للطباعة
١٩٧١.

٢٨ - فاضل السامرائي - الدراسات النحوية واللغوية عند
الزمخشري.

٢٩ - الفراء - معاني القرآن - تحقيق محمد علي النجار وأحمد
يوسف نجاتي الطبعة الثانية - طبعة مصورة - عالم الكتب -
بيروت ١٩٨٠.

٣٠ - فؤاد حنا ترزي - في أصول اللغة والنحو - مطبعة دار الكتب
- بيروت.

٣١ - القفطي - إنباه الرواه على انباه النحاة - تحقيق محمد أبو

الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .

٣٢ - مازن المبارك - النحو العربي - العلة النحوية - الطبعة الأولى
- دمشق ١٩٦٥ .

٣٣ - مازن المبارك - العلة النحوية .

٣٤ - المبرد - الفاضل - تحقيق عبدالعزيز الميمنى - مطبعة دار
الكتب المصرية ١٩٥١ .

٣٥ - محيى الدين توفيق إبراهيم - ابن السكيت اللغوى - الطبعة
الأولى . مطبعة دار الجاحظ - بغداد ١٩٦٩ .

٣٦ - مهدي المخزومي - فى النحو العربى - الطبعة الأولى بيروت
١٩٦٤ .

٣٧ - مهدي المخزومي - الدرس النحوى فى بغداد - دار الحرية
للطباعة . بغداد ١٩٧٥ .

٣٨ - يوهان فك - العربية - ترجمة رمضان عبدالنواب - نشر
مكتبة الخانجى - مصر ١٩٨٠ .

مصطلح الإعراب

في معانيه المختلفة

أ.د. فخر الدين قباوة

قسم اللغة العربية - كلية الآداب

جامعة حلب - سورية

لقد مضى على لفظ «الإعراب» بدلالاته الاصطلاحية بضعة عشر قرناً، تتداوله الأفهام والألسنة والأقلام، بين الدارسين والباحثين والعلماء، فكان أن ضم في طياته عدة مفاهيم متميزة. وقد انتشرت تلك المفاهيم في التراث النحوي واللغوي، وفي علوم القرآن والحديث وغيرها، بسياقات واضحة الدلالة، مع توظيف دقيق محدد يناسب مقاصد البحث العلمي.

غير أن الزملاء الكرام المعاصرين لنا، في الدرس النحوي، اختلطت لدى بعضهم معالم الدلالات المختلفة، واجتمعت لديهم في ميادين أضيق من ذلك وأقل، وصارت ترد ألفاظ «الإعراب» في عباراتهم أحياناً، وكأنها ذات معنى اصطلاحى واحد. فأصبح من الضروري تحديد أبعاد المقاصد العلمية لهذا المصطلح العلمي، في السياقات المتميزة.

نشوء المصطلح وأصله اللغوي:

عندما حاول الباحثون المعاصرون دراسة تاريخ المصطلح النحوي، اندفع أكثرهم مع مقولات المستشرقين، وجزموا أن المفهوم العلمي للنحو، والإعراب عنصر أصيل فيه، لا بد أن يكون ظهوره ونشوءه في القرن الهجرى الثانى، في أيام النشاط لابن أبى إسحاق الحضرمي (ت ١١٧)،

أو بعد ذلك على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٨٠) (١) وقد وافق عندهم هذا التحديد، تبعاً لما هو سائد بين معظم الدارسين، ما رأوه من غموض في تاريخ العرب والعربية، وما انتهوا إليه من أنه كان قبل الإسلام ببضعة قرون، وما يحيط ذلك لديهم من إبهام، في نشأة علم النحو وتفرعاته المختلفة.

والحق أن الأمة العربية حضارية في القدم، كان لها في الألف الخامسة قبل الميلاد ممالك ولغة حضارية (٢) بين أبناء عاد وثمود وغيرهما من العرب العاربة، في الأحقاف ووادي القرى بالجزيرة العربية. ثم كانت في جنوبي الجزيرة والشمال الشرقي من إفريقية، ولاسيما دولة اليمن والسيادة على مصر قبل عدد كبير من الفراعنة، ممالك وحضارات معروفة، فالهجرة إلى شمالي الجزيرة لتأسيس ممالك المناذرة وغسان.

وقد اكتشفت، في ديار عاد شمالي حضرموت، آثار قديمة جداً عليها كتابة بالخط المسماري (٣) هي أجدر بالبحث والتنقيب مما يعتمده المعاصرون، من آثار قريبة العهد بالإسلام. وكذلك سوف نرى بعض القدم في نشوء المعاني الاصطلاحية للإعراب.

(١) المخرومي مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار المعرفة ببغداد ١٩٥٥، ص ٤٦، والقوزي عوض محمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، بالرياض ١٩٨١، ص ١٦ - ٢١، والدجني فتحى عبداللطيف، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي مكتبة وكالة المطبوعات الكويت ١٩٧٤، ص ١٩ - ٢٤.

(٢) دروزة محمد عزة، تاريخ الجنس العربي في مختلف الأطوار والأدوار والأمصار، المكتبة العصرية بصيدا وبيروت، ١: ٢٥ - ٢٧.

(٣) النجار عبدالوهاب، قصص الأنبياء، دار إحياء التراث العربي ببيروت ط ٣، ص ٥١.

أما الأصل اللغوي لمصطلح الإعراب فقد طاب للنحاة والباحثين والدارسين والمؤرخين للنحو، أن يتباروا في حشد دلالاته المعنوية، فكان أن ذكر بعضهم منها خمساً، وأضاف بعض آخر على ذلك عدداً من الدلالات، ثم استدرك آخرون على الجميع أعداداً أكثر، فإذا هي بضعة عشر معنى بين حقيقى ومجازى، أحدها ورد من غير لغة العرب^(١).

وقد حاول ابن فارس (ت ٣٩٥) أن يرد تلك المعانى الوافرة إلى أصول، تجمع شتاتها وتوحد ما بينها، فرأى أن تكون معانى ثلاثة: أحدها: الإبانة^(٢) والإفصاح، والآخر: النشاط وطيب النفس، والثالث: فساد فى جسم أو عضو. ثم بسط الدلالات الوضعية لتلك المعانى الثلاثة، وما ترتد إليه من دلالات مجازية.

ومن هذا، يبدو أن العلماء غفلوا عن أصل محدد، هو بين أيديهم، يتداولونه فيما يسردون من المعانى المعروفة قديماً. وذلك هو التحسين والإجادة. فقد ذكروا فى معرض أبحاثهم أنك تقول: أعربت الشئ، إذا: حسنته وأجدته. وكلنا يعلم أن همزة «أعرب» مزيدة على الأصل. فإذا أضفنا إلى هذا أن المعنى الوضعى لقولنا «عرب الإنسان» هو: أفصح بعد لُكنة، تبين لنا أن زيادة الهمزة مراد بها المبالغة فى توكيد الإفصاح بعد عجز عن البيان. وذلك على غرار نحو: وفى وأوفى، وطاف وأطاف، وحرق، وأحرق، وشعل وأشعل.

(١) ابن النديم أبو الفرج بن أبى يعقوب الوراق، كتاب الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران ص ٨، والسيوطى جلال الدين، همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨، ١: ١٣ - ١٤.

(٢) ابن فارس أحمد أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مطبعة الحلبي بالقاهرة ١٩٦٩، ٤: ٢٢٩. وفى المطبوعة: الإنابة.

ومن ثم تكون الإجادة للتعبير، مع تحسينه في «أعرب» مصحوبة بالمبالغة والتوكيد أيضاً. فإذا قلت «أعرب الرجل» عنيت أن فصح القول وجوده وحسنه، فكان عرابي اللسان. وهذا النسبة أيضاً تفيد المبالغة، كما هو معلوم. وإنما سُمي أجدادنا القدماء عرباً لأنهم أتقنوا التعبير الفصيح المبين، وجودوا صياغته وأدائه على أحسن ما يكون، وتداولوا بعقولهم وأفواههم أعرب الألسنة وأجود البيان.

وأما لفظ «العرب» فلطالما وقف علماء اللغة والتاريخ عنده، واختلفوا في سبب إطلاقه على هذه الأمة الكريمة، فكانت لهم توجيهات مبنية على الظن والتخمين، أو على مقولات إسرائيلية موضوعة، ليس لها أدلة علمية أو موضوعية ثابتة^(١) والظاهر أن لفظ «عرب» هو مصدر للفعل: عرب يعرب، نقل إلى معنى الصفة المشبهة للمبالغة، وسمي به جنس أجدادنا توكيداً لهذه المبالغة، فصار الصرحاء منهم هم العرب العاربة أو العرياء.

ثم تفتقت بعد الميادين المجازية، في هذه المادة اللغوية الولود الودود المنجبة فكان عنها ما ذكر من: النشاط والصفاء والتحبب والغزل، وطيب النفس والتشذيب والرد عن القبيح، والإقامة في البادية. ثم صدر عن ذلك توسع ضدي، على غرار ما عرف في العربية من تضاد الدلالة لبعض المفردات، صار مضمون مادة «عرب» يدل أيضاً على مثل: التقبيح والورم والفساد والتخمة والتقيح والإفحاش والفجور...

(١) ابن منظور جلال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ببيروت ١٩٨٨، ٩: ١١٣ - ١١٤، وجواد علي، تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين ببيروت ١٩٦٨، ١: ١٤ - ٢٠.

وأما اصطلاح «الإعراب»، فذكر كثير من العلماء أنه مصدر: أعربتُ عن الشيء إذا أوضحت عنه^(١) وقيل: هو من قولهم: أعربتُ أي: أصلحتُ. والهمزة مزيدة للإزالة، إذ الأصل هو قولنا: عَرَبَتِ المَعْدَةُ إذا فُسِدَتْ. والإعراب هو الإصلاح وإزالة الفساد^(٢).

وقد أضاف منصور بن فلاح (ت ٦٨٠) في كتابه «المغنى» معانى ثلاثة، تُحتمل أن يكون الاصطلاح منها. أولها قريب مما مضى، وهو: أعرب أي: أفسد. فالهمزة مزيدة للتعدية، والمراد أن الكلام كان فاسد الدلالة، فأفسد بالإعراب ما فيه من الفساد وأصلح معناه. والثانى أنه منقول من المرأة العُروب، لأن المتكلم بالإعراب يتحبيب إلى سامعه. والثالث أنه من: أعرب الرجل، إذا تكلم بالعربية. والمعنى أن المتكلم بالإعراب موافق للغة العرب^(٣).

المعانى الاصطلاحية للإعراب:

اختلف النحاة كثيراً فى حقيقة الإعراب، وكان لهم مذاهب يرد

(١) ابن جنى أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب الوطنية بالقاهرة ١٩٥٢، ١: ٣٦.

(٢) الجرجانى عبدالقاهر، المقتصد فى شرح الإيضاح، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد ١٩٨٢، ص ٩٨، وأبو حيان الأندلسى محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبى بالقاهرة ١٩٨٦، ١: ٤١٣. والنص مضطرب فى المطبوعة؛

* وانظر ابن أبى الربيع عبيد الله بن أحمد الإشبلى، البسيط فى شرح جمل الزجاجى، تحقيق عياد بن عيد التببى، دار الغرب الإسلامى ببيروت ١٩٨٦، ص ١٧١.

(٣) السيوطى جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر، الأشباه والنظائر فى النحو، دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد ١٣٥٩ ط ٢، ١: ٧٦. وانظر المصطلح النحوى ص ١٤-١٥.

تفصيلها في مطاوى الصفحات القادمة. غير أن اختلافهم هذا لا يحيط بما تضمنته المصادر التراثية، من شذرات تحوى دلالات متعددة، لمفهوم الإعراب. فالدارس يجد نفسه إزاء مصطلح، تجاذبته دلالات نحوية متفرقة ومتباينة، يمكننا حصرها فيما يلي:

١- الاستعداد الإعرابي:

وهو أقدم ما عرف من معنى اصطلاحى فى التاريخ، والمراد به أن الإعراب إنما هو صفة ذاتية، تلبس المفردات قبل التركيب. إنه تهيؤ الكلمة لتغير آخرها باختلاف العوامل عليها^(١). فالأسماء عامة وبعض الأفعال تحمل فى بنيتها اللغوية استعداداً بالقوة، للتأثر بما يصاحبها من عوامل تركيبية، دلالة على الوظائف والعلاقات المختلفة فى التعبير. ثم يكون فى التعبير نشاط وتفاعل، يولد فى الأداء فعلاً ما كان كامناً.

وهذا يعنى أن الإعراب أمر صميمى وضعى، يرافق البنى والصيغ فى طبيعتها، ويكون عنه ما يبدو أو يقدر من أصوات وعلامات ومعان تركيبية. فهو فى حقيقته صفة ذاتية وضعية كامنة، تختص بعض المفردات، ثم تكون فى التركيب ذات وجهين متلازمين، هما اللفظ والمعنى، كالورقة الواحدة، لا ينفصل أحد وجهيها عن الآخر. وإذا قطعتها مِزْقاً فإنما تمزق الوجهين معاً.

وكذلك وظيفة الإعراب عندى فى التركيب اللغوى. إنه تعبير عن الخاصية الكامنة، بعنصرين لفظى ومعنوى فى آن واحد. إذ هو صور صوتيه معينة لمعان تركيبية ومواقع نحوية مخصوصة، تهيأت لها المفردات المعدة لذلك بالقوة.

(١) ابن أبى الربيع عبيد الله بن أحمد الإشبلى، الملخص فى ضبط قوانين العربية، تحقيق على بن سلطان الحكيم ١٩٥٨، ص ١٠٤.

وقد أبدع ابن جنى وكاد يصيب المَفْصِل، حين عرف الإعراب بأنه: الإبانة عن المعانى بالألفاظ^(١) وكان ابن السراج قبل (ت ٣١٦) قد حام حول هذا المحزّ أيضاً، عندما ذكر صوراً مختلفة من التلوين الإعرابى، ثم علق عليها بأن النحاة ميزوا هذا الصنف من التغيير، الذى يقع لفروق ومعان تحدثُ وسموه إعراباً^(٢).

على أن هذه اللّمحات الفذة لم تأخذ مدى التوسعة والتدقيق، عند جمهور النحاة عامة، وبقيت أقوالهم تتردد بين المذهبين المشهورين: اللفظى والمعنوى، وإن كان الأول هو الأظهر. أما وجود الإعراب فعلاً فى الكلمات فلم يقرّوا اعتباره، لأنهم يقولون: لا تعرب الكلمة وهى معربة أصلاً^(٣).

٢- إعراب التعبير:

أى: التعبير عن الوظائف التركيبية والمعانى النحوية، والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام، بالنسق والنمط والصوت صياغة وأداءً، أو بالصوت وحده قراءة. فقد اتضح فى أذهان قدماء أجدادنا أن عروبتهم ولدت الإعراب، أى: البيان. فالتزام ذلك هو العمل بما تقتضيه أساليب القول المقررة، بقدرة وبلاغ.

وهذا - كما ترى - يقوم به المتكلم أو القارىء، وهو معنى قديم

(١) الخصائص ١: ٣٥.

(٢) ابن السراج أبو بكر محمد بن السرى، الأصول فى النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلى، مطبعة النعمان بالنجف ١٧٩١، ١: ٤٤.

(٣) التهانوى محمد بن على الفاروقى، كشاف اصطلاحات الفنون، شركة خياط للكتب والنشر ببيروت، ص ٩٤٤.

للإعراب في تاريخ الاصطلاح، حتى لقد نسب إلى يعرب بن قحطان أنه قال (١):

ولفظك أعربة، بأحسن منطقي فإنك مرهون، بما أنت لافظ
كان نسب إلى النبي ﷺ أنه قال: «من قرأ القرآن بإعراب فله أجر شهيد» (٢)، وإلى أبي بكر الصديق: «لأن أعرب آية أحب إلى من أن أحفظ آية» (٣)، وإلى الفاروق عمر بن الخطاب: «تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه» (٤)، وإلى كثير من الصحابة والتابعين شيء من ذلك القبيل.

وأوضح من هذا، في الدلالة على ما زعمنا، أن عائشة قالت: «ما جمع رسول الله ﷺ بيت شعر قط، إلا بيتاً واحداً:

تفاءل بما تهوى، يكن، فلقلماً يقال لشيء: كان، إلا تحقق
ولم يقل: تحققاً، لئلا يعربه فيصير شعراً» (٥). وهذا نص صريح لا يحتاج إلى تفسير أو بيان. فالمراد إذاً بالإعراب هنا هو الأداء الدقيق، كما تقتضى لغة الفصحاء، إذ الإعراب في الأصل اللغوي هو الإيضاح والبيان.

(١) الهمداني الحسن بن أحمد اليمنى، الإكليل في أنساب حمير وملوكها، تحقيق ملر، ليبسغ ١٨٧٩، ٨: ١٧٧. وانظر فائس، الإعراب، دائرة المعارف الإسلامية، مطبعة الشعب ١٩٣٣، ٣: ٥٤٤.

(٢) ابن أبي جمرة عبدالله بن سعد الأندلسي، بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها، تصحيح إسماعيل الصاوي وصاحبيه، مطبعة الصدق الخيرية بالقاهرة ١٩٣٠، ٤: ٧٤.

(٣) ابن الأنباري محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محي الدين عبدالرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١، ص ٢٣.

(٤) نفس المصدر ص ٣٤ - ٣٥.

(٥) ابن كثير عماد الدين إسماعيل الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، دار الحديث بالقاهرة ١٩٨٨، ٣: ٥٥٦، والشوكاني محمد بن علي، فتح القدير، تحقيق سيد بن إبراهيم، دار الحديث بالقاهرة ١٩٩٣، ٤: ٥٣٥.

ولعل أحمد بن فارس كان يعنى هذا الإعراب، حين ذكر أن العرب^(١) قبل الإسلام بقرون كانوا يعرفون الرفع والنصب والجر، ويتداولون الإعراب، ثم ضعف ذلك، حتى إذا جاء الإسلام جدد له أبو الأسود الدؤلى. لعله أراد هذا، وإن لم يفصح عنه بجلاء، وخلط فى عرضه وبيانه. فليما أراد بالإعراب معناه اللغوى، أى: الإبانة يعنى الإبانة^(٢) عن المعانى بالألفاظ، على غرار أساليب العرب.

٣- الإعراب التركيبى:

أى: علم الإعراب، وقد يطلق مجازاً على علم النحو^(٣) أعنى: «الأصول التى تعرف بها أحوال تركيب كلام العرب». ويقابله علم الصرف قسماً له فى مجموع النحو، وإن كان بعض المعاصرين يظن الصرف قسماً للنحو. وعلم الإعراب هذا تراه منثوراً فى كتب النحاة، لأنه قام على استقرار الكلام العربى عامة، وملاحظة سلوكه وخصائصه فى الجمل والعبارات، واستخلاص القواعد والأحكام الضابطة لأدائه.

وقد ضم فى طياته جميع مفردات اللغة، ولم يخص المعربات فحسب، رغم أن ظاهره الاهتمام بالإعراب. بل لقد شمل أشباه الجمل من ظرف وجار ومجرور، والمصادر المؤولة أيضاً، والجمل بأنواعها ومواقعها،

(١) ابن فارس أحمد أبو الحسين، الصحابى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها، تحقيق مصطفى الشويى، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ببيروت ١٩٦٤، ص ١١ - ١٣.

(٢) الفاكهى عبدالله بن أحمد المكى، شرح كتاب الحدود فى النحو، تحقيق المتولى رمضان أحمد الدميرى، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٨٨، ص ١٥٨.

(٣) الزمخشري جار الله محمود بن عمر، المفصل فى النحو، تحقيق بروخ، خريستيانيا ١٨٥٩، ص ٢ - ٤، وابن يعيش موفق الدين يعيش بن على، شرح المفصل إدارة الطباعة المنيرية، ١: ٨ - ١٨، ودائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٢.

مع أن أكثر هذه العناصر بعيد جداً عن علامات الإعراب الظاهرة والمقدرة، وعن دلالاتها الوظيفية.

وأقدم ما عُرِف من هذا العلم، خلافاً لما يردده المستشرقون وبعض الدارسين العرب، هو قول الإمام علي^(١): «الكلام كله اسم وفعل وحرف. والاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى. والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. والفاعل مرفوع وما سواه ملحق به، والمفعول منصوب وما سواه ملحق به، والمضاف إليه مجرور وما سواه ملحق به». كان هذا قد دَوَّن في «صحيفة، أو «تعليقة، للإمام علي، ثم تَلَّته جهود أبي الأسود (ت ٦٩)، في كتابه «المختصر، وجهود تلاميذه ومن خلفهم، في الآثار الباقية حتى العصر الحاضر^(٢).

والحق أن بذور تلك المقولات قد أنبتت فروعاً متكاثرة، ازدهرت في العقود الأخيرة من القرن الأول، وأثمرت جنى متعدد التوجهات والآراء والأحكام، حتى ضاق بعض العلماء حينئذ بما كان، وعبر عما يمارسه النحويون المتخصصون من تجاوز لحاجيات المهارة اللغوية. فهذا أحد رجالات الحديث، أبو عروة القاسم بن مخيمرة الهمداني (ت ١٠٠) - وهو معلم أيضاً يمارس مهنة التعليم للتلاميذ والطلاب في الكوفة - يقول في ذلك: النحو أوله شغل، وآخره بغي^(٣).

(١) الأشباه والنظائر ١: ٧ - ٨، والكافي محيي الدين، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس دمشق ط ٢، ١٩٩٣، ص ٦٣.

(٢) انظر فخر الدين قباوة، ابن عصفور والتصريف، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٢، ص ٤٠ - ٤٢.

(٣) الشنتريني محمد بن عبد الملك، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب تحقيق معيض بن مساعد العوفى، مطبعة المدنى بالقاهرة ١٩٨٩، ص ٦٦، والقلقشندى أحمد بن على، صبح الأعشى فى صناعة الإنشا المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٢، ١: ١٧١.

إنه يتحدث عن خبرة وتجربة، ويصف ما يعانيه هو وأمثاله من نقل التعقيدات التي أنجزها النحاة في تلك الآونة إلى الأجيال الناشئة، وتحمل تعنتهم في التعقب والإلزام والازدراء، وتبجحهم بالخطورة لما منحوا أنفسهم من تسلط على السنة الناس. وقد فسر القلقشندى نهاية عبارة ابن مخيمرة، بأنها تفيد التعمق في الإعراب، والمبالغة فيه.

ولقد أكد هذه الناحية، مع شيوع التعلق بالأصول والخلافات، والتفكير في الأداء والتحكم، قول الشاعر يزيد بن الحكم الثقفي (ت ١٠٥)، يصف مجالس النحاة وما فيها من خصومات ومشاحنات^(١):

إذا اجتمعوا على ألف، وباءٍ وتاءٍ، هاج بينهم جدالٌ

هذا ما كان في القرن الأول، وأنت معي في أنه ذو دلالة تاريخية حقيقية ظاهرة، تغير كثيراً مما تعارفه المؤرخون المعاصرون لنا، وتفرض إعادة النظر في مقولاتهم المرتجلة.

٤ - الإعراب اللفظي؛

وهو التعبير عن الوظائف التركيبية للمفردات، بأصوات تلحق أواخرها أو تحذف منها. وقد شاع هذا المفهوم للإعراب بين النحاة القدماء والمتأخرين والمحدثين، حتى قيل: إنه مذهب الجمهور، ونسب إلى المحققين. وعلى هذا فالإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل. ولذا يقال: إن الإعراب هو ما اختلف آخر المعرب به. فهو عبارة عما به

(١) ابن جنى أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب تحقيق حسن هندارى، دار القلم بدمشق ١٩٨٥، ص ٧٨٢، والمبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب تحقيق محمد ابن يزيد، المقتضب تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٣، ١: ٣٧١ و ٤: ٤٣. وروى أيضاً في القافية: قتال.

الاختلاف، أى: الحركات والأحرف والحذوف المبيّنة عن معانى اللغة^(١).
ثم نسب أيضاً هذا المذهب إلى سيبويه^(٢)، لأنه قال: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب»^(٣). وأنت إذا تأملت معنى قوله هذا لم تجد فيه ما يوجه أو يشير إلى معنى اصطلاحى للإعراب، وإن كان أقرب إلى الدلالة على التوجه المعنوى الوارد بعد. ذلك لأن ذكره العمليات الإعرابية، دون النص على الحركات وما يشبهها، يفيد الملحظ المعنوى. فالرفع عملية تلبس حرف الإعراب، لا حركة هي الضمة. وكذلك ما ذكره من الجر والنصب والجزم.

٥- الإعراب المعنوي؛

ويراد به أن ظواهر التغير فى أواخر الكلمات المعربة هي معانٍ وظيفية، يتلقاها السامع والقارئ للكلام، وتكون الحركات والسكنات والحروف والحذوف المستخدمة فى ذلك دلائل على تلك المعانى. وهذا مذهب ابن السراج والفارسي والزمخشري وابن معطى، وجماعة من المغاربة والمتأخرين، وهو ظاهر مذهب سيبويه. وقد شاع ذكره كثيراً بين النحاة، وظاهره عدد وافر من المتأخرين والمعاصرين. وهم يعرفون الإعراب بأنه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً^(٤).

-
- (١) الزجاجى أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار العروبة بالقاهرة ٩٥٩، ص ٩١، وكشاف اصطلاحات الفنون ص ٩٤٢.
(٢) انظر الارتشاف ١: ٤١٣. ونسب إليه أيضاً أنه يطلق الإعراب على التعريب، أى: نقل الكلمات الأعجمية إلى لغة العرب. دائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٤ - ٥٤٥.
(٣) سيبويه أبوبشر عمرو بن عثمان، الكتاب، بولاق بالقاهرة ١٩٠٠، ٣: ١.
(٤) الصبان محمد بن على، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١: ٤٨ - ٤٩. وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١: ١١، ومصطفى إبراهيم، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٢٧، ص ٤١ - ٥١.

والحق أن هذا الإعراب، كما ذكرنا من قبل، ليس لفظياً صرفاً ولا معنوياً خالصاً، لأنه في الواقع اللغوي التعبيري محصلة لمجموع المفهومين المذكورين. فهو صور صوتية معينة، لمعان سياقية ومواقع تركيبية مخصوصة، تتحقق في الأداء الكلامي أو الكتابي. وقد كان لها في بنية المفردات قدرات كامنة أطلقها التعبير الناجز.

ثم إن هذا المفهوم من الإعراب له صور مختلفة في التركيب^(١). والأصل فيه أن يكون لفظياً تظهر علاماته في أواخر المفردات الصحيحة الآخر وشبه الصحيحة، نحو: زيد يتفاءل، والمعلمون يكرمون الناجحين. ثم تراه مقدراً للثقل أو التعذر، لا تظهر حركاته في أواخر كثير من غير تلك المفردات، مثل: القاضي يدعو، والفتى يرضى قولى.

وقد يكون الإعراب محلياً اعتباراً. وذلك في الجمل، والمفردات المبنية الآخر التي حقها الإعراب، أو موقعها موقع إعراب، نحو: من جدٌ فقد وجد، وهذا الذى متى جاء فأكرمه، أو محكياً في صورة المفرد أو الجملة. ومن ذلك نحو: «جاء»: فعل، و«ترفع»: كان، الاسم وتنصب الخبر، و«العلم مفيد»: جملة، وتأبط شراً: شاعر جاهل. فالمفردان «جاء» و«كان»، و«جملتنا» «العلم مفيد»، و«تأبط شراً» كل منها في محل رفع على الحكاية: الأول والثالث والرابع بالابتداء، والثاني بالفاعلية.

٦- إعراب الصيغة:

ونعنى به دلالة الصيغة في بنية المفردات، بما تحمله من نمط

(١) كشف اصطلاحات افنون ص ٩٤٤، وجورج متري عبدالمسيح وهانى جورج تابري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربى، مكتبة لبنان ١٩٩٠، ص ٨٩ - ٩١. وزاد فيه: إعراب التوهم.

وحركات وسكون، على المعانى الصرفية التى تتضمنها. فقد ذهب بعض المتقدمين من النحاة إلى أن هذه الظواهر، وما يشبهها من ضوابط، هى إعراب أيضاً. فقولك «مضرب»، مثلاً يختلف معناه بكسر الميم وضمها وفتحها، مع فتح الراء وكسرها. وكذلك لفظ «همزة»، بضم الهاء مع فتح الميم وسكونها، أو فتح الهاء مع فتح الميم وسكونها أيضاً. وفى الأفعال يبدو هذا الاختلاف الدلالى كذلك. فقولنا «علم»، يكون لضبط العين واللام أثر ظاهر فى تغير المعنى، بين صيغ المعلوم والمجهول والتعجب، وكون العلم للغريزة والسجية. ثم إن الفرق واضح بين «يدق»، بكسر الدال وضمها...

ولسوف نرى أن أبا الأسود الدؤلى، حين قام بإعراب القرآن الكريم ونقط المصاحف، ضبط بذلك حركات وأواخر المفردات وما أشكل من حركات بُنيتها أيضاً^(١)، فكان أول من حقق معنى إعراب البنية كما بسطناه. ولما استبدل الخليل بن أحمد الحركات بتنقيط أبى الأسود جعلها شاملة للبنى وللأواخر أيضاً، فكان ذلك تأكيداً لما ذهبنا إليه. وهذا قل من تنبه له^(٢)، من الدارسين المعاصرين، إذ توهم جمهورهم أنه خاص بإعراب أواخر الكلمات، مع أن دلالاته واضحة فى أذهان القدماء والسنتهم، بدليل الروايات التى حملت أبا الأسود على إنجازها.

والنحاة مدركون لهذه الحقيقة العلمية، وهى حاضرة فى أذهانهم عندما يبحثون أو يقررون. هذا أستاذ الكوفة أبو زكرياء الفراء (ت ٢٠٧)،

(١) المنجد صلاح الدين، دراسات فى تاريخ الخط العربى، دار الكتاب الجديد ببيروت ١٩٧٢، ص ٦٥ و ٦٧ و ٧٢.

(٢) ينظر أبو الأسود الدؤلى ونشأة النحو العربى ص ١٨٩ - ١٩٠.

تراه يعرض للآية الكريمة (١): ﴿وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تَعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾، فيعلق عليها بأن الذين قرؤوا «تلوا» أرادوا «تلؤوا». فيهمزون الواو لانضمامها، ثم يتركون الهمز، فيتحول إعراب الهمزة إلى اللام، فتسقط الهمزة (٢). لقد جعل حركة الهمزة إعراباً - كما ترى - وهي ليست مما يُسمى كذلك، ثم عبّر عنها بالاسم نفسه، مع أنها أصبحت لفاء الكلمة وكانت من قبل لعينها.

وقريب من هذا ما تجده في تعليقه على «معونة»، حيث يذكر أن العرب نقلوا إعراب الواو - وهو ضمة - إلى العين، وهي فاء الفعل (٣) وأوضح منه، في الدلالة على ما ذهبنا إليه، قول أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨): «وقال أهل الإعراب: الحجة: السنة والحجة: الفعلة من الحج» (٤) فقد كان صريحاً أن اختلاف حركة الفاء هو من الإعراب.

وكذلك ما أورده أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠) عن الزجاج، وهو أن «من» إعرابها الوقف، ولكنها تفتح لالتقاء الساكنين. وأما إعراب «عن» الناس، فلا يجوز فيه إلا الكسر (٥) ومثل هذا التعبير، وما مضى قبله، بعيدان جداً عما يتداوله الناس بين المتأخرين والمعاصرين، من مفهوم

(١) الآية ١٣٥ من سورة النساء.

(٢) الفراء أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٣، ١: ٢٩١.

(٣) الخطيب التبريزي يحيى بن علي، تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ببيروت ١٩٩٩، ص ٣٠٤.

(٤) النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح القصائد التسع، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية ببغداد ١٩٧٣، ص ٣٠٣.

(٥) الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالحليم النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٤، ٣: ٣١٧.

الإعراب. إلا أنهما - بلا شك - ذوا دلالة معنوية أو صوتية أحياناً لا يستهان بها.

ثم إنك واجد ما هو أبعد وأدق، في البيان عما نزعناه من إلحاح النحاة على إعراب البنية. أعنى ما تقف عليه لدى أبى على الفارسي (ت ٣٧٧)، من عنوان عقده^(١) لـ «الإعراب»، ثم عرض تحته ما استغرق تسع صفحات، في بحث الصيغة الصرفية للفعل «آمن». فهي تحتل في الظاهر أن تكون على وزن: أفعل، أو فاعل. ولكل منهما دلالة معنوية خاصة بها، إذ هي في الأول بمعنى: صدق وانقاد. هذا على حين أن المعنى للوزن الثاني هو: شارك غيره في الأمن.

وكي يحدد الصيغة الحقيقية، لهذا الفعل في الآية الكريمة المعنوية، لجأ إلى السبر والتقسيم، فوضع الافتراضات المحتملة، واستعان بضوابط الإعلال والإبدال، في نحو: آدم وآوى وآتى وأجر، ثم استدل بالمضارع: يؤمن، مهموزاً أو ممدوداً بالواو، وجواز الهمز وغيره في مثل: يؤس ومؤسى واثمن ورؤيا وؤهب، وما يكون من صور مختلفة من الإعلال والإدغام والإظهار والإمالة.

ومن ثم انتهى، بعد تلك الجولات التصريفية المتطاولة، إلى أن الفعل «آمن» وزنه: أفعل، ليتحمل معنى التصديق والانقياد. وقد أكد حضور هذا المعنى الإعرابي في أذهان النحاة تلميذه ابن جني (ت ٣٩٢)، حين بحث الموضوعات الصرفية الخالصة، للصيغ والبنى والتحويلات الصوتية، في كتاب عنوانه «سر صناعة الإعراب».

(١) الفارسي أبو على الحسن بن عبدالغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون بدمشق ١٩٨٤، ١: ٢٣٥ - ٢٤٣. وانظر منه ص ٣٢٤ - ٣٢٩.

٧- الإعراب التحليلي:

اعتاد أكثر النحاة، وهم يضعون القواعد النظرية للإعراب، أن يقدموا نماذج من التراكيب، يبينون فيها وجوه الإعراب وانطباق القواعد عليها، لتوضيح النظريات وتحقق المقال بالمثال. وقد استقر هذا في التاريخ النحوي، واتسعت مقاصده وصوره وأساليب التعبير عنها، حتى عصرنا الحاضر.

وكان لى، بعون الله تعالى، أن اكتشف أبعاده فيما وصل إلينا من الإجراءات العملية التطبيقية، وأعرفه بأنه «تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت، لفظاً أو تقديراً أو محلاً»^(١).

وهذا الضرب من الإعراب يتناول عناصر التركيب بالتحليل، فيبين وظائفها فيما حولها من الكلام، ومعانيها السياقة، وعلاقات بعضها ببعض، من تأثر وتأثير، وإعراب ظاهري أو محلي أو مقدر أو محكى، مع دراسة تحليلية للصيغ الظاهرة والمقدرة، وما تحتمله ضمن التعبير، وللدلالات الصرفية، ولمعاني الأدوات وعملها في العناصر اللفظية. وهو لا يقتصر أيضاً على معرب الكلمات، بل يضم المبنيات منها، ويتناول أشباه الجمل، والمصادر المؤولة، ثم يستغرق الجمل التي لها محل أو ليس له محل من الإعراب، وهي مركبات تعبيرية ولا تحمل شيئاً من الرموز الإعرابية.

وكان قد سبق جهود المنظرين والباحثين من النحاة وقائع بين أبناء العربية، تحمل صوراً من هذا التحليل، شهدتها المجالس واللقاءات الجدلية،

(١) قباوة فخر الدين، المورد النحوي الكبير، دار طلاس بدمشق ١٩٩٨، ص ٨ - ١٢.

وجهود المفسرين . وأقدم ما وصل إلينا من ذلك يتصل بعهد النبوة قبل الهجرة .

فقد روى أنه، لما نزلت الآية الكريمة (١): ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ ، وتلاها النبي ﷺ في مكة، اعترضه عبدالله بن الزبير، محتجاً بأنها تشمل أيضاً الأنبياء الذين عبدتهم أقوامهم، والملائكة التي يعبدها بعض العرب، فضج المشركون بنشوة الظفر وقوة الاحتجاج، فقال له النبي ﷺ: «يا غلام، ما أجهلك بلغة قومك! فإنني قلت: وما تعبدون. وهي لما لا يعقل. ولم أقل: ومن تعبدون» (٢).

ثم شاعت بوادر هذا الضرب من الإعراب، في العقود الأولى من سني الهجرة، إذ تعرض كثير من الصحابة والتابعين لتحليل مواقع بعض العناصر اللفظية، وتحديد وظائفها ومعانيها وعلاقاتها، مع بيان شيء من الأدلة الواقعية. فالصحابي الجليل عبدالله بن مسعود (ت ٣٢) كان له عدة مقولات محفوظة، منها ما ذكره في التعليق، على قوله الله تعالى (٣): ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ ، من أن «الشهداء» معطوف على «الصادقون»، والكلام متصل. يعنى أن ذلك من عطف المفردات (٤). وإنك لتقف على عبارات للإمام على رضي الله عنه (ت ٤٠)، من

(١) الآية ٩٨ من سورة الأنبياء.

(٢) الآلوسی شهاب الدین محمود، روح المعانی فی تفسیر القرآن العظیم، دار الفكر بیروت ١٩٩٤، ١٧: ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) الآية ١٩ من سورة الحديد.

(٤) أبو حیان الأندلسی محمد بن یوسف، تفسیر البحر المحیط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزیع بیروت ط ٢، ١٩٨٣، ٨: ٢٢٣.

هذا القبيل، كالذى جاء فى تفسير هاتين الآيتين^(١): ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (٣) ثم كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿، إذ روى عنه أنه قال فى معنى ذلك: كَلَّا سوف تعلمون فى القبور، ثم كَلَّا سوف تعلمون فى البعث. غاير بينهما بحسب التعلق، وتبقى «ثم، على بابها فى الزمان»^(٢). أما حبر الأمة عبدالله بن عباس (ت ٦٨) فقد كثرت عنه مقولات الإعراب التحليلي، حتى لیتعذر على الباحث استيعابها. فهو عندما كان يفسر قول الله عز وجل^(٣): ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾، سأله أحد المسلمين: لِمَ رَفَعَ الأولُ وَنَصَبَ الثانى؟ فقال: أى هو الحقُّ وأقولُ الحقُّ^(٤).

وفى تفسير الآيتين الكريميتين^(٥): ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ (٧٨) سلامٌ على نوحٍ فى العالمين ﴿، تسمعه يقول: مفعول «تركنا» محذوف، تقديره: ثناءً حسناً جميلاً فى آخر الدهر^(٦). وهو يقف أيضاً على قول الله سبحانه: ﴿ذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٧)، مبيناً سبب النصب للأرجل بعد معطوف عليه مجرور، بقوله: عاد الأمر إلى الغسل^(٨).

ثم تجد لأبى الأسود الدؤلى (ت ٦٩) شذرات من التحليل الإعرابى،

(١) هما الآيتان ٣ و ٤ من سورة التكاثر.

(٢) تفسير البحر ٨: ٥٠٨، والسمين الحلبى أحمد بن يوسف، الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد خراط، دار القلم بدمشق ١٩٩٣، ١١: ٩٧.

(٣) الآية ٨٤ من سورة ص.

(٤) شرح قواعد الإعراب ص ٦٣ - ٦٤. وانظر معانى القرآن للفراء ١: ١٥٥ و ٢: ٤١٢.

(٥) هما الآيتان ٧٨ و ٧٩ من سورة الصافات.

(٦) تفسير البحر المحيط ٧: ٣٦٤.

(٧) الآية ٦ من سورة المائدة.

(٨) الطبرى أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن تحقيق محمود شاكر، دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٧، ١٠: ٥٥.

تمثل الصور العملية وحدود بعضها في نصوص مختلفة، وتقرب إلينا البوادر المتوالية، وما ينبني عليها من تطور ونماء. فقد روى عنه أنه قال: «من العرب من يقول: لولاي لكان كذ وكذا. وقال الشاعر (١):

وَكَمْ مَنْزِلَ لَوْلَايَ طَحْتَ، كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ، مُنْهَوَى!
وكذلك: لولا أنتم ولولاكم. ابتداء وخبره محذوف» (٢).

وروى أن معاوية أرسل إليه من يسأله عن تردده بالتعبير الشرطي، فيما قال من محبته للنبي ﷺ وأهل البيت (٣):

فَإِنْ يَكُ حُبُّهُمْ رُشْدًا أَصْبَهُ وَلَسْتُ بِمُخْطِئٍ، إِنْ كَانَ غِيَا
فقال له المرسل: أشككت - يا أبا الأسود - في حبهم أرشد هو أم غي؟

فأجابه أبو الأسود: قل له (أى: لمعاوية): ما كنت أحب ألا تعلم أنى متحقق متيقن في حبهم أنه رشد. فإن الله - عز وجل - قال (٤): ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾. أفيرى الله - عز وجل - شك في ضلالهم؟ ولكنه حققه بهذا عليهم.

وقد كان لأبى الأسود جهود تعليمية، في موضوعات مختلفة من النحو، حتى إن عمر بن الخطاب طلب، من أبى موسى الأشعري وإلى

(١) البيت ليزيد بن الحكم. القالى أبو على إسماعيل بن القاسم، كتاب الأمالى، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٦، ١: ٦٨ - ٦٩.

(٢) ابن عبدريه الأندلسى أبو عمر أحمد بن محمد، كتاب العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين وصاحبيه، دار الكتاب العربى ببيروت ١٩٦٥، ٢: ٤٨٥.

(٣) اليعمورى أبو المحاسن يوسف بن أحمد الحافظ، كتاب نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق رودلف زلهام، دار النشر فرانكس شتاينر بفيسبادن ١٩٦٤، ص ٩ - ١٠.

(٤) الآية ٢٤ من سورة سبأ.

البصرة، أن يقوم أبو الأسود هذا بتعليم الأعاجم والموالي فيها ما يوجه أسنتهم إلى فصاحة العربية^(١) وقد مارس المهمة زمناً، ثم تصدر لتحليل النصوص القرآنية، لغة ودلالة وإعراباً. وحقق ذلك فيما اخترعه من تنقيط الإعراب، حيث ضبط مفردات القرآن الكريم، بما ييسر لفظها المتقن، ويبين الصيغ والعلاقات والوظائف النحوية.

وهذا «حر بن عبدالرحمن النحوى القارىء»، سمع أبا الأسود، وعنه طلب إعراب القرآن أربعين سنة^(٢) ولو كان ذلك الطلب مقصوراً على مجرد النقط المشهور، لما احتاج عالم نحوى قارىء إلى هذا الزمن لضبطه وتعلمه. فلا بد أنه كان مع تلك الإشارات دراسة وتحليل وحوار وبيان، لبعض الوظائف والمعانى والعلاقات، مع ذكر الأدلة المناسبة يومذاك.

ولقد شارك أصحاب ابن عباس وأبى الأسود، ومن أخذ عنهم أيضاً، فى توسعة هذا الميدان، فكان لهم تحليلات إعرابية غفيرة للنصوص. فأبو مالك (ت ١٠٨) - وهو من تلاميذ ابن عباس - يحلل «لولا» من قول الله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ﴾، فيذكر أن «لا» زائدة، والتقدير: لو نزلت وهذا يعنى أن «لو» للتمنى، وزيادة «لا» للتوكيد والمبالغة فى المعنى.

(١) القفطى أبو الحسن على بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٠، ١: ١٦.

(٢) السيوطى جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر، بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابى الحلبي بالقاهرة ١٩٦٤، ١: ٤٩٣.

وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ (ت ١١٧) - وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي الْأَسْوَدِ - رَوَى عَنْهُ، فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ^(١): ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾، أَنَّ الظَّرْفَ مُتَعَلِّقٌ بِـ «يَتِيهُونَ»، فَيَكُونُ التِّيَهُ مُؤَقَّتًا وَالتَّحْرِيمُ مُطْلَقًا^(٢).

أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ (٣٠ - ١١٧) فَقَدْ كَانَ، عَلَى رَغْمِ قَدَمِهِ، مِنْ أَصْحَابِ تَلَامِيذِ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَكَثُرَ عَنْهُ التَّحَدُّثُ فِي الْمَشْكَلَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَلَا سِيَّمَا مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشُّعْرَاءِ. فَهُوَ يَسْأَلُ الْفَرَزْدَقَ عَنْ إِنْشَادِ هَذَا الْبَيْتِ:

وَعَيْنَانِ، قَالَ اللَّهُ: كُونَا، فَكَانَتَا فَعُولَانِ، فِي الْأَلْبَابِ، مَا تَفَعَّلَ الْخَمْرُ^(٣)
فَيَقُولُ الْفَرَزْدَقُ: كَذَا أَنْشَدَهُ، أَيْ: «فَعُولَانِ».

قَالَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ^(٤): مَا كَانَ عَلَيْكَ لَوْ قُلْتَ: فَعُولَيْنِ؟ فَأَجَابَ الْفَرَزْدَقُ: «لَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَبِّحَ لَسَبَّحْتُ»، وَانْصَرَفَ مِنَ الْمَجْلِسِ، فَلَمْ يَعْرِفْ أَحَدٌ مَا أَرَادَ. قَالَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: لَوْ قَالَ «فَعُولَيْنِ» لَأَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُمَا وَأَمَرَهُمَا. وَلَكِنَّهُ أَرَادَ: هُمَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفَعَّلَ الْخَمْرُ. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الرَّفْعَ بِالْخَبَرِيَّةِ لِمَبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ وَ«كَانَ» فَعْلٌ تَامٌ، وَالنَّصْبُ بِالْخَبَرِيَّةِ لـ «كَانَ» عَلَى أَنَّهُ فَعْلٌ نَاقِصٌ.

(١) الْآيَةُ ٢٦ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

(٢) رُوحُ الْمَعَانِي ٦: ١٦١.

(٣) الْبَيْتُ لِذِي الرِّمَّةِ غِيلَانَ بْنِ عَقْبَةَ دِيَوَانَ شَعْرَ ذِي الرِّمَّةِ، تَحْقِيقُ كَارْلِيلِ هَنْرِي هِيسِ مَكَارْتْنِي، مَطْبَعَةُ كُلِّيَّةِ كَمْبَرِيَج ١٩١٩، ص ٢١٣.

(٤) الزَّجَاجِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، مَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ، تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ، التَّرَاثُ الْعَرَبِيُّ بِالْكُوَيْتِ ١٩٦٢، ص ٨٥ - ٨٦، وَالْخَصَائِصُ لِابْنِ جَنَى ٣: ٣٠٢.

والظاهر من هذا كله أن بعض مصطلحات الإعراب أصبحت متداولة، بين رجالات العلم والمعرفة، في تلك الآونة، حتى رأيناها تطرح في مجالس البحث، ضمن عبارات السؤال والإجابة، ويتقبلها جمهور السامعين، على ما فيها من مفاهيم علمية خالصة.

ولقد ورد شيء من ذلك في مجالات بعيدة جداً عن ميدان النحاة، كالذى روى عن إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦) - وهو من الحفاظ والقراء والفقهاء المجتهدين في الكوفة - أنه قال: «التكبير جزم، والتسليم جزم». يعنى أنهما لا يمدان ولا تعرب أواخر حروفهما، ولكن تسكن فيقال: الله أكبر، والسلام عليكم ورحمة الله^(١).

ثم أصبح للتحليل النحوى مجالس خاصة، في المؤسسات العلمية. فهذا ابن أبى إسحاق الحضرمي، كان له في المسجد الجامع بالبصرة حلقة طلاب، إلى جانب حلقة محمد بن سيرين الفقيه المشهور (ت ١١٠)، الذى يبغض النحويين ويذمهم. وكأنه حصل بينهما من الوقائع ما حمل ابن سيرين، على التصريح بالقول: «لقد بغض إلينا هؤلاء المسجد».

ثم بلغ ابن أبى إسحاق أنه يعيب عليه تفسير الشعر، ويقول: «ما علمه بإرادة الشاعر؟ فقال: «إن الفتوى في الشعر لا تحل حراماً، ولا تحرم حلالاً. وإنما نفتى فيما استتر من معانى الشعر، وأشكل من غريبه

(١) ابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزرى، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوى وزميله، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦٣، ١: ٢٧٠، والزمخشري جار الله محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبى الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابى الحلبي بالقاهرة، ١: ٢١٢. وانظر الخليل بن أحمد الفراهيدى، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة ط ٥، دار الفكر بدمشق ١٩٩٥، ص ٢٢٦.

وإعرابه، بفتوى سمعناها من غيرنا، أو اجتهدنا فيها آراءنا. فإن زللنا أو عثرنا فليس الزلل في ذلك كالزلل في عبارة الرؤيا، ولا العثرة فيها كالعثرة في الخروج عما أجمعت عليه الأئمة من سنة الوضوء، وكرهته الجماعة من الاعتداء في الطهور^(١).

ولما بلغ ذلك القول ابن سيرين أقصر عما كان عليه من الإفراط في الوضوء، وأصبح إذا جاءه الرجل يسأله عن الرؤيا يقول: «هات حتى أظن لك». وصار ابن أبي إسحاق، بعد أن بلغته مقولة ابن سيرين، يقول: «أظن الشاعر أراد كذا، واللغة توجب كذا». ولا شك أن ذكر الإعراب في هذه الحادثة يعنى التحليل الذى نبسط بيانه الآن، وإن كان حينئذ في صور بسيطة مختزلة، وعبارات هلامية فضفاضة غير موحدة.

ويفسر هذا الجانب ما ورد بعد في المصادر التراثية، عن تحليل النصوص القرآنية وغيرها، تحليلاً فيه لمسات من الإعراب الذى نحن بصدده. فقد روى الهيثم بن عدي^(٢) أن زهيراً الفرقبى (ت ١٥٠) - وهو نحوى كوفى أخذ عن تلاميذ أبى الأسود ويلقب بالكسائى - كان يجتمع عليه الناس، ويسألونه عن القراءات والعربية، وهو يجيبهم ويحتج على ما يقوله بأشعار العرب. فهذه النصوص المتكاثرة مهما كان فيها، من المبالغة والتزيد، تحمل أدلة قاطعة فيما قد ذكرنا من التحليل.

٨- الإعراب الصوتي؛

وهو «الإبانة عن المعانى بالألفاظ»، كما قال ابن جنى، أى: تلوين

(١) إنباه الرواة ٢: ١٠٦ - ١٠٧.

(٢) المصدر نفسه ٢: ١٨.

(٣) الخصائص ١: ٣٥. وانظر دائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٣.

أواخر الكلمات المعربة بما يناسب التركيب، من رفع ونصب وجر وجزم، أو تغيير هذه الأواخر للدلالة على الوظائف التركيبية لها، تبعاً لمتطلبات التعبير. وقد اختلف النحويون في هذا اللون الإعرابي: ألفظى هو أم معنوى؟ وعندى أنه يضم الجانبين، كما ذكرت غيره مرة، لأنه لفظ مخصوص يدل على وظيفة تركيبية وموقع نحوى.

ولا شك أن العرب كانوا يجرونه في كلامهم شعراً ونثراً، وفي كتاباتهم قبل الإسلام، خلافاً لما يدعيه بعض المستشرقين والمستغربين، ثم نزل القرآن الكريم فزاده وضوحاً وتحقيقاً واستعمالاً. حتى إنه قد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «أعربوا القرآن، والتمسوا غرائب»، (١).

وقد قيل: إن الإعراب هنا هو تعرف بدائع القرآن ودقائقه، أو معرفة معانى الألفاظ (٢). وهذا تفسير بعيد جداً عن معنى السياق للحديث، ودلالة الأمر بالإعراب. ويؤيد ما ذكرنا أنه قد روى حديث آخر مع ذاك، جاء فيه: «أعربوا الكلام، كي تعربوا القرآن»، ثم قيل في تفسير الجملة الثانية منه: لتنطقوا به سليماً من اللحن (٣).

(١) الحاكم النيسابورى محمد بن عبدالله، المستدرک على الصحيحين فى الحديث، تحقيق هاشم الندوى وزميليه، مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد ١٩٢٣، ٢: ٤٣٩. وقال الحاكم فيه: «هذا حديث صحيح الإسناد، على مذهب جماعة من أئمتنا». ورواه البيهقى فى شعب الإيمان وابن أبى شيبه فى مصنفه. وزاد فى آخره بعض الرواة: «فإن الله يحب أن يعرب أى القرآن». الورقة ٢٢٣ من المنخل فى إعراب شواهد المفصل. وانظر إيضاح الوقف والابتداء ص ١٥ - ١٦، وتنبيه الألباب ص ٧٥، وفيض القدير ١: ٥٥٨. وقيل: إن الحديث موضوع لا أصل له. الذهبى شمس الدين محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٥، ٢: ١٠٣.

(٢) مصطفى محمد عمارة، مختصر شرح الجامع الصغير للمناوى، دار عيسى البابى الحلبي بالقاهرة، ١: ٧٥، والسيوطى جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر، الإتيقان فى علوم القرآن، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٧، ٢: ١١٣ و ١٧٥: ٢.

(٣) الجامع الصغير ١: ٧٥ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٢٢.

والدليل على هذا أيضاً ما روى عن أبي بكر الصديق، من قوله^(١) :
«لَتَعْلَمُ إعراب القرآن أحبُّ إلى من تعلم حروفه»، وعن عمر بن الخطاب
أيضاً أنه قال^(٢) : «تعلموا إعراب القرآن، كما تتعلمون حفظه». فالمراد أن
يكون التعلم مقروناً بالضبط السليم، بعيداً عن اللحن والاضطراب.

ثم تتبع أبو الأسود الدؤلى مظاهر هذا الإعراب، فى ممارساته
التدريسية والتعليمية خلال عشرات السنوات، ورصد صورها وأشكالها
المختلفة، وشرع يثبتها فى المصحف الشريف، بمدينة البصرة على عهد
واليها زياد بن أبيه (٤٥ - ٥٣). قال^(٣) : «رأيت أن أبدأ بالقرآن».

ولتحقيق ذلك اختار من يثق به من نبي عبد القيس، وأمره بقوله :
«خُذْ المصحفَ وصبِغاً يخالف لونَ لمداد. فإذا فتحتْ فانقط واحدة فوق
الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما
فاجعل النقطة فى أسفله، فإن أتبعْتُ شيئاً من هذه الحركات غنةً فانقط
نقطين». فابتدأ بالمصحف من أوله حتى أتى على آخره بذلك، ثم صنف
كتابه الذى سمي «المختصر» يبسط فيه الأصول والفروع التى تبنت له
من تنفيذ ذلك العمل الكريم.

(١) تنبيه الألباب ص ٧٦. وانظر إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٠ و ٢٣.

(٢) النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازى زاهد، عالم
الكتب، ١٩٨٥، ١ : ١١٦. وقد أورد النحاس هذا القول على أن المراد به التحليل
الإعرابى. والظاهر خلاف ذلك.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١، والدانى أبو عمرو عثمان بن سعيد المحكم فى نقط
المصاحف، تحقيق عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد دمشق ١٩٦٠، ص ٧. والزعمر
بأن هذا النقط كن يعرفه العرب قبل صنيع أبي الأسود، أو أنهم أخذوه عن السريان،
هو ادعاء باطل عاجز عن البرهان، وتقول مردود بإجماع الروايات المتواترة والأخبار
الصحيحة الموثقة. وكان أبو الأسود يعلم تلاميذه بعض ذلك منذ عشرينات القرن
الهجرى الأول، كما مر بنا فى ذكر الحر بن عبد الرحمن النحوى قبل قليل.

ولابد من الإشارة ههنا إلى أن الإعراب الذى نفذه أبو الأسود، فى المصحف الشريف، لم يكن مقصوراً على أواخر الكلمات المعربة، كما يقرر كثير من الدارسين للنحو فى العصر الحديث، بما صرحوا فى كتب ومقالات ومحاضرات ومؤتمرات وندوات. وإنما شمل جمهور الحروف المكونة للكلمات، من دون تمييز بين معرب ومبنى، فضبطها كما قال، وكان فيه تحقيق لما ذكرنا فى إعراب البنية قبل.

وهذا ما تنبّهت إليه، بفضل الله جل وعلا، وقل من ذكره من النحاة القدماء والمعاصرين، مع أن أصحاب علوم القرآن كانوا على إدراك له صريح، وبيان لأبعاده بدقة ووضوح. فأبو عمرو الدانى (ت ٤٤٤) مثلاً، حين عرض لنقط أبى الأسود، قال: «فإذا ضبطت قوله، عز وجل: (الحمد لله) جعلت الفتحة نقطة بالحمراء فوق الحاء، وجعلت الضمة نقطة بالحمراء أمام الدال، وجعلت الكسرة نقطة بالحمراء تحت اللام وتحت الهاء. وكذلك تفعل بسائر الحروف المتحركة بالحركات الثلاث»^(١).

وقد انتقلت هذه الظاهرة الإعرابية إلى مصاحف ذلك العهد، بصور مختلفة من الاستيعاب، فكان بعض النساخ يتخفون فى النقط، وآخرون يتوسطون، كما ترى فى النماذج الثلاثة المصورة هنا. غير أن من خلفوا بعد ذلك، من النحاة واللغويين، استطاعوا تمييز هذا النوع المخصوص من الإعراب، حين اكتشفوا من الألفاظ ما يلزم آخره صورة واحدة من الضبط، مهما تغيرت وظائفه فى التركيب التعبيري.

(١) الدانى أبو عمرو عثمان بن سعيد، المقنع فى معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر بدمشق ١٩٨٣، ص ١٢٦. والصواب أن هذا الكتاب فيه مصنفان: الهجاء فى المصاحف، والنقط. وكلاهما لهما عنوان واحد هو المقنع. انظر ص ١٣ من مقدمته وص ١٢٢ - ١٢٥ منه.

ولذلك أصبح لديهم فى المفردات ما هو مُعَرَّب، أى: متعدد أوجه الضبط بحسب مواقعه فى السياق، وما هو مَبْنَى، أى: محتفظ بصورته دائماً أو غالباً حيثما وقع من التعبير. ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدى، فهذب أسلوب الدؤلى فى الضبط، بوضع الحركات المتعارفة الآن، مع زيادة صور للسكون والهمز والتضعيف والتخفيف والمد والروم والإشمام..

* * *

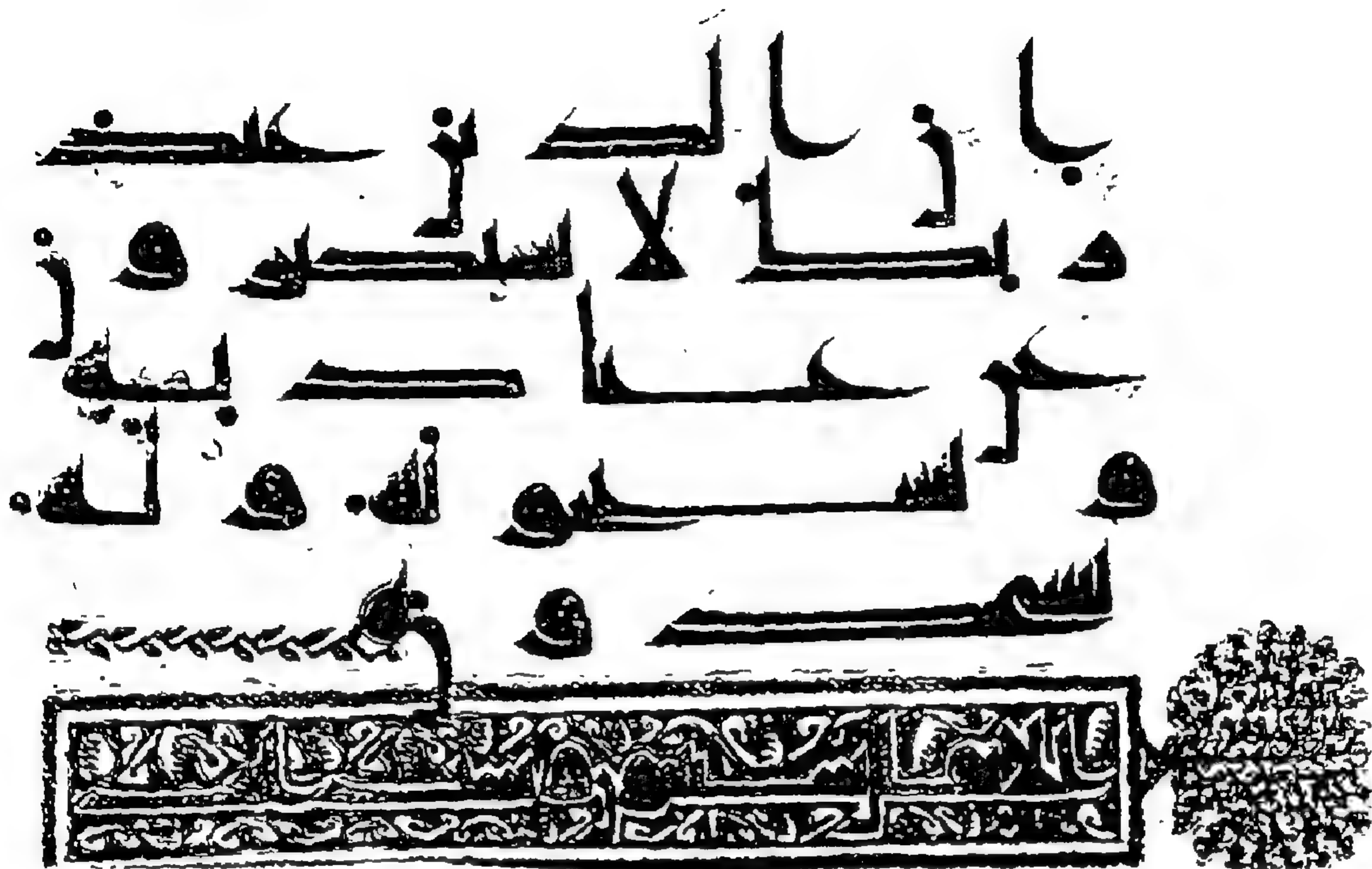
تلك هى المعانى المختلفة لمصطلح الإعراب، فى مفاهيمه العلمية، عرفها القدماء والمتأخرون، وتداولوها فى المجالس والكتب والرسائل، يعبرون بها عن المقاصد الوظيفية المناسبة، بيسر ودقة وطلاقة وأمانة. ثم غابت تلك المعالم لدى بعض المعاصرين، فكان اختلاط فى الفهم والتعبير والتوظيف والنقد والتوجيه.

الدوم مع مع فاد
 لوم لالا د د
 هم من لالا د د
 اللوم لالا د د
 لالا د د لالا د د
 قل و من لالا د د
 ملك لالا د د

صححت من القرآن الكريم ، الخط الكوفي المستعمل على طريقة أبي الأسود . الروم مي
 أدنى الأرض ، وهم من بعد عليهم سيعلون ، مي نصع سين . للآدم من قل ومن
 بعد . ويومئذ يفرخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا
 لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا
 أَنْهَدَانَا
 وَمَا كُنَّا لَنَهْتَدِيَ
 لَوْلَا أَنْهَدَانَا
 وَمَا كُنَّا لَنَهْتَدِيَ
 لَوْلَا أَنْهَدَانَا

صفحة رق غزال من المصحف المسكوب إلى الإمام علي ، في مائة الروضة الحيدرية بالمحفة ،
 وبها الخط التوقيعي الشكول سقط أي الأسود بسم الله الرحمن الرحيم والسماوات المروج .
 واليوم الموعود ، وشاهد



آمر سورة الأعراف ، حطاً كومي مستنول على طريقة أبي الأسود إن الدين عند ربك
 لا يستكبرون عن عبادتي ، ويسبحونك وله يسجدون (وفي الدليل توضيحاً لسورة الأعراف)

المصادر والمراجع

- ١ - الألوسى شهاب الدين محمود، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم، دار الفكر ببيروت ١٩٩٤ .
- ٢ - ابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزرى، النهاية فى غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوى وزميله، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦٣ .
- ٣ - الأزهرى أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالحليم النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٤ .
- ٤ - ابن الأنبارى محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل، تحقيق محيى الدين عبدالرحمن رمضان مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ .
- ٥ - التهانوى محمد بن على الفارقى، كشف اصطلاحات الفنون، شركة خياط للكتب والنشر ببيروت .
- ٦ - الجرجانى عبدالقاهر، المقتصد فى شرح الإيضاح تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد ١٩٨٢ .
- ٧ - ابن أبى جمرة عبدالله بن سعد الأندلسى، بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها، تصحيح إسماعيل الصاوى وصاحبيه، مطبعة الصدق الخيرية بالقاهرة ١٩٣٠ .
- ٨ - ابن جنى أبو الفتح:

الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب الوطنية
القاهرة ١٩٥٢ .

سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم بدمشق
١٩٨٥ .

٩ - جواد علي، تاريخ العرب قبل الإسلام، دارالعلم للملإيين
ببيروت ١٨٦٨ .

١٠ - جورج مري عبدالمسيح وهاني جورج تابري، الخليل معجم
مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان ١٩٩٠ .

١١ - الحاكم النيسابوري محمد بن عبدالله، المستدرك على
الصحيحين في الحديث، تحقيق هاشم الندوي وزميليه، مجلس
دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد ١٩٢٣ .

١٢ - أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد
النماس، مطبعة النسر الذهبى بالقاهرة ١٩٨٦ .

تفسير البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
ببيروت ط ٢ .

١٣ - الخطيب التبريزي يحيى بن علي، تهذيب إصلاح المنطق،
تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ببيروت ١٩٩٩ .

١٤ - الداني أبو عمرو بن سعيد:

المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزة حسن، وزارة الثقافة
والإرشاد بدمشق ١٩٦٠ .

المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب

- النقط، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر بدمشق ١٩٨٣ .
- ١٥ - الدجنى فتحى عبداللطيف، أبو الأسود الدؤلى ونشأة النحو العربى، مكتبة وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٧٤ .
- ١٦ - دروزة محمد عزة، تاريخ الجنس العربى فى مختلف الأطوار والأدوار الأمصار، المكتبة العصرية بصيدا وبيروت .
- ١٧ - الذهبى شمس الدين محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٥ .
- ١٨ - ابن أبى الربيع عبيدالله بن أحمد الإشبلى:
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى، تحقيق عياد بن عيد التبيثى، دار الغرب الإسلامى ببيروت ١٩٨٦ .
- الملخص فى ضبط قوانين العربية، تحقيق على بن سلطان الحكمى ١٩٥٨ .
- ١٩ - ذو الرمة غيلان بن عقبة، ديوان شعر ذى الرمة، تحقيق كارليل هنرى هيس مكارتنى، مطبعة كلية كامبرديج ١٩١٩ .
- ٢٠ - الزجاجى أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق:
- الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩ .
- مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، التراث العربى بالكويت ١٩٦٢ .
- ٢١ - الزمخشري جارالله محمود بن عمر:

الفائق في غريب الحديث، تحقيق على محمد البجاوى ومحمد
أبى الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابى الحلبي بالقاهرة .
المفصل في النحو، تحقيق بروخ، خريستيانيا ١٨٥٩ .

٢٢ - ابن السراج أبو بكر محمد بن السرى، الأصول في النحو،
تحقيق عبدالحسين الفتلى، مطبعة النعمان بالنجف ١٧٩١ .

٢٣ - السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم
الكتاب المكنون، تحقيق أحمد خراط، دار القلم بدمشق
١٩٩٣ .

٢٤ - سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، بولاق القاهرة
١٩٠٠ .

٢٥ - السيوطى جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر:

الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٧ .
الأشباه والنظائر في النحو، دائرة المعارف النظامية بحيدآباد
١٣٥٩، ط ٢ .

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبى
الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابى الحلبي بالقاهرة ١٩٦٤ .

٢٦ - الشنترينى محمد بن عبدالملك، تنبيه الألباب على فضائل
الإعراب، تحقيق معيض بن مساعد العوفى، مطبعة المدنى
بالقاهرة ١٩٨٩ .

٢٧ - الشوكانى محمد بن على، فتح القدير، تحقيق سيد بن إبراهيم،

دار الحديث بالقاهرة ١٩٩٣ .

٢٨ - الصبان محمد بن على، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

٢٩ - الطبرى أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٧ .

٣٠ - ابن عبدريه الأندلسى أبو عمر أحمد بن محمد، كتاب العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين وصاحبيه، دار الكتاب العربى ببيروت ١٩٦٥ .

٣١ - عمار مصطفى محمد، مختصر شرح الجامع الصغير للمناوى، دار عيسى البابى الحلبي بالقاهرة .

٣٢ - عوض محمد القوزى، المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى، الرياض ١٩٨١ .

٣٣ - ابن فارس أحمد أبو الحسين:

الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها، تحقيق مصطفى الشويمى، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ببيروت ١٩٦٤ .

معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مطبعة البابى الحلبي بالقاهرة ١٩٦٩ .

٣٤ - الفارسى أبو الحسن بن عبدالغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجى وبشير جويجاتى، دار المأمون بدمشق ١٩٨٤ .

٣٥ - الفاكهى عبدالله بن أحمد المكى، شرح كتاب الحدود فى النحو، تحقيق المتولى رمضان أحمد الدميرى، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٨٨ .

٣٦ - فايس، «الإعراب» دائرة المعارف الإسلامية، مطبعة الشعب ١٩٣٣ .

٣٧ - الفراء أبو زكرياء يحيى بن زياد، معانى القرآن، تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتى، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٣ .

٣٨ - الفراهيدى خليل بن أحمد، الجمل فى النحو، تحقيق فخر الدين قباوة ط٥، دار الفكر بدمشق ١٩٩٥ .

٣٩ - القالى أبو على إسماعيل بن القاسم، كتاب الأمالى، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٦ .

٤٠ - قباوة فخر الدين:

ابن عصفور والتصريف، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٢ .

المورد النحوى الكبير، دار طلاس بدمشق ١٩٩٨ .

٤١ - القفطى أبو الحسن على بن يوسف وإنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٠ .

٤٢ - القلقشندى أحمد بن على، صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٣ .

- ٤٣ - الكافيحي محيي الدين، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس بدمشق ط٢، ١٩٩٣ .
- ٤٤ - ابن كثير عماد الدين إسماعيل الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، دار الحديث بالقاهرة ١٩٨٨ .
- ٤٥ - المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٣ .
- ٤٦ - المخزومي مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار المعرفة ببغداد ١٩٥٥ .
- ٤٧ - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٢٧ .
- ٤٨ - المنجد صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي، دار الكتاب الجديد ببيروت ١٩٧٢ .
- ٤٩ - ابن منظور جلال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ببيروت ١٩٨٨ .
- ٥٠ - النجار عبدالوهاب، قصص الأنبياء، دار إحياء التراث العربي ببيروت الطبعة الثالثة .
- ٥١ - النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد:
- إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب ١٩٨٥ .
- ٥٢ - ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب الوراق كتاب الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١ .

- ٥٣ - المهذاني الحسن بن أحمد اليمني، الإكليل في أنساب حمير وملوكها، تحقيق ملر، ليبسيغ ١٨٧٩ .
- ٥٤ - ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية.
- ٥٥ - اليعموري أبو المحاسن يوسف بن أحمد الحافظ، كتاب نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق رودلف زلهام، دار النشر فرانكس شتاينر بفيسبادن ١٩٦٤ .

مصطلح الفعل فى كتاب دقائق التصريف

لابن المؤدب

د. يحيى عباينة

الأردن - الكرك - جامعة مؤتة

قسم اللغة العربية

تمهيد

تحتاج دراسة المصطلح العلمى فى كتب القدماء إلى عناية فائقة، ولا سيما إذا كان الكتاب الذى نريد البحث فى مصطلحه من الكتب التى تمتاز بالفرادة، ولم تعتمد فى توليد المصطلحات على مصادر أخرى معروفة سبقتها، أو أنه من الصعب أن نصل إلى مصادرها، وذلك ككتاب المصطلح النحوى والصرفى والصوتى فى كتاب سيبويه مثلاً، فهو من الكتب الرائدة والفريدة فى توليد المصطلح بالنظر إلى الوقت المبكر الذى وضع فيه الكتاب، لأنه لم يكن مسبقاً بتأليف آخر فى بابه، وليس صعباً على أى باحث ينظر فى الكتاب أن يكتشف أن وضع المصطلح نفسه يحتاج إلى وقت طويل حتى يستقر وتتوضح معالمه، فقد كان المصطلح فى الكتاب، مصطلحاً وصفيّاً طويل العبارة فى أغلب الأبواب، وليس فى هذا منقصة للكتاب أو مذمة له، بل إنه السبيل الطبيعى لتوليد المصطلحات.

ولعل المشكلة التى ينبغى على الباحث أن يتنبه إليها هى أن قضية المصطلح ودراسته دراسة دياكرونية (تاريخية تتبعية) ليست مستحيلة أو

صعبة إلى الحد الذى يمكن أن يعجز عنها البحث الجاد، فقد سار على درب دراسة المصطلحات النحوية والصرفية والصوتية عدد من الباحثين، الذين كتبوا بحوثاً ورسائل فى هذا الباب، وجاءوا بالشىء الحسن، ولكن المشكلة تصبح أكثر تعقيداً حين نجد كتاباً يكاد يكون منقطعاً عن السياق العام للكتب التى فى عمره من حيث التأليف، ولا نملك عنه الكثير من المعلومات، ولكنه يفاجئنا بمصطلح ناضج بعيد عن الوصفية، وما نعنيه بالمنقطع هنا، هو أننا قد لانجد للمصطلح النحوى أو الصرفى سياقاً تاريخياً يسهل علينا تتبع المصطلح تتبعاً دياكرونياً، كما قد لا نجد دراسات تالية عليه، استعملت المصطلح نفسه، حتى نحكم على المصطلح من حيث نشأته أو استمراره، فهو مصطلح معلق، فى كتاب معلق فى حدود ما نصل إليه، ولكن تعليقه لا يصل إلى حد الضعف، وإلا ما كان يستحق الدراسة أو الالتفات، بل هو ثابت، وله سند لغوى ليس هيناً، وهذا ما نجده فى أحد الكتب الصرفية العربية القديمة، وهو كتاب (دقائق التصريف) للقاسم بن محمد بن سعيد المعروف بابن المؤدب، وهو كتاب يمكن أن يوصف بالفرادة فى بابه، من حيث موضوعاته وطريقة معالجته ومصطلحه.

ونشير هنا إلى أن دراسة المصطلح الصرفى فى هذا الكتاب النادر تحتاج إلى كثير من التوسع والتفصيل الذى لا تتسع له صفحات بحث قصير كهذا، ولكن لما كان هذا الكتاب قد احتل موقعه المتميز على رفوف المكتبات، وصار بين أيدي العلماء والباحثين، ولما خلت دراساتنا المعاصرة من دراسة للمصطلح عنده، ما عدا تلك الإشارة اليسيرة التى نجدها عند

الدكتور حاتم الضامن^(١)، أحد الذي تصدوا لتحقيق الكتاب، فقد رأيت أن أضع بين أيدي الدارسين هذا الجهد المتواضع الذي من الممكن أن يمهد لدراسة وافية للمصطلح عن ابن المؤدب، تكشف غوامضه الكثيرة، فلعل أحد المهتمين يتصدى لهذا العمل الصعب.

وقد أثرت أن اكتفى بالحديث عن باب الأفعال، ومصطلحات ابن المؤدب في هذا الباب، حيث لا يحتمل هذا البحث مصطلحات الأبواب جميعها، كما أن مصطلح الفعل في هذا الكتاب فيه كثير من التداخل الذي ينبغي تفصيله على الرغم من الاتساق المنهجي العام لهذا الباب، وقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى الأقسام الآتية:

أولاً: التقسيم الزماني:

ويشتمل هذا القسم الفروع الآتية:

١- الفعل الماضي

وفيه حديث عن التقسيم الدلالي، والتقسيم الزماني، وما يتفرع عنهما من مصطلحات.

٢- الفعل المستقبل. ٣- فعل الأمر.

٤- الدائم.

ثانياً: الفعل من حيث الصحة والاعتلال:

وفيه حديث عن الأمور الآتية من حيث المصطلح:

(١) ذكر الدكتور حاتم الضامن محقق الكتاب شيئاً يسيراً عن كتاب دقائق التصريف، وأشار إلى غرابة المصطلح عنده، وأدرج شيئاً عن المؤلف ومصادر الكتاب وشواهد، زيادة على بعض المصطلحات، انظر: حاتم الضامن، بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص، منشورات جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٢٩ - ٣١٠.

- | | |
|-------------|-------------|
| ١ - الصحيح | ٥ - الملتوى |
| ٢ - السقيم | ٦ - المفكوك |
| ٣ - المضاعف | ٧ - الموائى |
| ٤ - المثال | ٨ - المنقوص |
| ٩ - اللفيف | |

ثالثاً: الفعل الرباعى

رابعاً: المبنى للمجهول

خامساً: أقسام الفعل من حيث التعدى واللزوم.

وأود أن أشير هنا إلى أن هذا التقسيم جاء ليوافق منهج ابن المؤدب فى معالجة المواد الصرفية فى كتابه^(١)، وفيما يلى تفصيل لهذه الأبواب.

أولاً: التقسيم الزمانى للأفعال

لم يلتزم ابن المؤدب تقسيم العلماء العرب المؤلف فى هذا الباب، حيث التجأ إلى الجانب الدلالى والجانب الزمانى، فالماضى عنده من حيث الدلالة ثلاثة أقسام:

١- النص

ومعناه عند ابن المؤدب ما وافق لفظه لفظ الماضى، ومعناه معناه (ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص ١٧) وقد مثل له بقوله تعالى:

(١) كتاب دقائق التصريف لابن المؤدب، حققه كل من الدكتور أحمد ناجى القيسى، والدكتور حاتم الضامن، والدكتور حسين تورال، وهو من مطبوعات المجمع العلمى العراقى، بغداد، ١٩٨٧.

«ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً، [النحل/٧٥]، فكلمة (ضرب) فعل ماضٍ، ودلالته المعنوية: أن الله سبحانه ضرب هذا المثل قديماً في حالة معينة بلفظ الماضي، ويشير معنى الفعل ودلالته إلى الزمن الماضي أيضاً، وهذا المعنى يتفق مع المعنى اللغوي الذي يفيد مصطلح (النص)، لأنه في اللغة ما لا يحتمل إلا معنى واحداً، (أبو البقاء الكفوي، ص ٨٥٢)، كما يمكن أن يكون مأخوذاً من الاستقصاء والمنتهى، إذ إن معنى (نص) هو السؤال عن شيء حتى يستقصيه السائل، ومنه يقال: نص الرجل، أى: سأله عن شيء حتى يستقصى ما عنده، ونص كل شيء: منتهاه، والنص: مبلغ أقصى الأشياء، والنص في السير إنما هو أقصى ما تقدر عليه الدابة. (ابن منظور، لسان العرب، «نصص»، ٩٨/٧).

٢- الممثل

الممثل ما كان لفظه لفظ الماضي، ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه، (الدقائق، ص ١٧)، وذلك كقول الله تعالى: «أتى أمر الله فلا تستعجلوه» [النحل/١] حيث إن الفعل (أتى) فعل ماضٍ من حيث لفظه، وأما دلالته، فتقيدنا أنه لم يحدث بعد، لأنه لمستقبل الزمان، فكأن الله سبحانه يقول: يأتي أمر الله قريباً، وهو أمر مؤكد، أى يوم القيامة، وقد جاء هذا المعنى للرد على الكفار الذين كانوا يستعجلون ما وعدوا به من قيام الساعة أو نزول العذاب بهم يوم بدر استهزاء وتكذيباً بالوعد، ف قيل لهم، أتى أمر الله، الذي هو بمنزلة الآتى الواقع، وإن كان منتظراً، لقرب وقوعه. (الزمخشري، الكشاف، ٤٠٠/٢، وانظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٢٩٥).

ومن الأمثلة عليه أيضاً:

- فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ [فاطر/٩] أى: فنسوقه، وقد ذكر الزمخشري لهذه الآية معنى بلاغياً، وهو ما يسمى بالعدول، أى أنه قد عدل بلفظ (فسقنا) عن لفظ الغيبة، إلى ما هو أدخل فى الاختصاص، وأدل عليه، (الزمخشري، الكشاف، ٣/٣٠٢).

- وفى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة/١١٦] أى: وإذ يقول؛ لأن هذا الأمر لم يحدث بعد، وإنما سيحدث يوم القيامة، عندما يسأل الله سيدنا عيسى عن هذا الأمر الذى هو محمول الآية فى هذا السياق (ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٢٩٥)، ويعلل ذلك بأن الذى يقع فى علم الله، لا بد من وقوعه، كما لا يجوز لأى إنسان أن يطلق لفظ الماضى، ويريد به غير الماضى؛ لأن الفعل عند الإنسان لا يدل إلا على صفته ومعناه.

وهذا الحكم الذى ذكرناه، لا ينسحب على جميع أنماط الممثل بالقياس إلى بنى البشر، فيمكن أن نقول غفر الله لك، وسامحك الله، ويعود السبب فى قبول هذه الأنماط، إلى أننا عندما نقولها وما أشبهها، فإننا نسند هذه الأفعال إلى لفظ الجلالة، على سبيل الدعاء، فعندئذ يكون الماضى بمعنى المضارع من هذه الطريق.

٣- الراهن

الراهن فى اللغة هو المقيم على حالة واحدة لا ييارحها (الدقائق، ص ١٩، وانظر ابن منظور، لسان العرب، رهن، ١٣/١٩٠)، أى أنه لا يتغير من حالٍ إلى أخرى، وهذا المعنى اللغوى يعنى أن إطلاق هذا المصطلح، ينبغى أن يكون على فعل لا يتغير بالنسبة إلى فاعله، فهو دائم عليه لا يتحول عنه.

ومن أمثلة الراهن في دقائق التصريف، قوله عز وجل: «وكان الله على كل شيء قديراً» [الأحزاب/ ٢٧] أى: وكان الله دائماً على حالة واحدة، فالفعل (كان) فعل ماضٍ من حيث لفظه ودلالته، ولكن دلالاته إلى البقاء، حيث استعمل في هذه الآية ليدل على أن القدرة من الله سبحانه وتعالى كائنة فيه في الماضي، ومستمرة إلى اليوم، وقائمة في المستقبل، فقدرته تعالى غير مرتبطة بزمن معين، أو وقت محدود بحدود زمانية معينة.

وقد اختلف العلماء في قوله تعالى السابق: «فذهب ابن قتيبة إلى أن (كان) ملغاة في هذا التركيب، وذلك لأنه أول هذه الآيات كما لو لم تكن (كان) موجودة فيه، أى: الله على كل شيء قدير (ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٢٩٥) وأما ابن المؤدب، فقد رجح الرأي الذى يذكر أن معنى (كان) هنا هو الجزاء، وهى فى معنى (يكون)، فتقدير الكلام الذى يراه، شبيه بتقدير (يكون) فى قوله «كيف نكلم من كان فى المهد صبياً» [مريم/ ٢٩] أى: يكون، أى أن معنى الجزاء تضمن فى التركيب اللغوى للنمط الكلامى كاملاً. (الدقائق، ص ٢٠، ص ٣٨٦).

وعلى هذا، فإنه يمكن القول بأن هذا التقسيم الذى قال به ابن المؤدب، تقسيم دلالى معنوى لا يتطرق فيه إلى المعنى الزمانى للفعل، ويكاد ابن المؤدب يتفرد بغرابة هذا التقسيم، ولا يكاد يشبهه فى هذا إلا النحوى اليمنى على بن سليمان الحيدرة، فتقسيماته تتوافق مع بعض تقسيمات ابن المؤدب، فهو يقول فى كتابه «كشف المشكل»: «فالماضى ينقسم على ثلاثة: ماض فى اللفظ والمعنى، مثل: قام زيد، وقعد عمرو وماض فى اللفظ دون المعنى، مثل: إن قمت غداً، فلفظه لفظ المضى،

ومعناه الاستقبال، وماضي في المعنى دون اللفظ: لم يقم، ولما يقم أمس، فلفظه لفظ المستقبل، ومعناه المضى، (على بن الحيدرة، كشف المشكل، ٢٠٠/١) أى أنه تابع التقسيم من حيث دلالاته، وإن كان لم يستعمل المصطلحات نفسها.

وأما العلماء السابقون، فلم أقف على مثل هذا التقسيم فى مصنفاتهم، إلا إذا جاءت عرضاً، ولم يشيروا إلى ما يشبهه، قال سيبويه: «وأما الفعل، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى، فذهب وسمع، وأما بناء ما لم يقع، فإنه قولك أمراً: «اذهب، ومخبراً: يذهب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت» (سيبويه، الكتاب، ٢/١).

وعلى هذا، فإن سيبويه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة، ماضٍ ومستقبل وكائن فى وقت النطق، وهو الزمان الذى يقال فيه إنه الفاصل بين ما مضى ويمضى (الحال).

ويقول السيرافى فى شرحه لكتاب سيبويه: «وأما الماضى، فإنه يختص مثلاً واحداً، والحال والمستقبل الذى ليس بأمر، يختصان ببناء واحداً، إلا أن يدخل عليه حرف يخلص له الاستقبال، وهو سوف والسين». (السيرافى، شرح كتاب سيبويه، ١٢/١)، كما نجد مثل هذا عند ابن يعيش الذى قال فى شرحه للمفصل: «... والضرب الثانى من الأفعال: ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضى، (ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/٧).

ولا يكاد هذا الذى عرضناه يختلف عند نحوى آخر من المتأخرين عن ابن يعيش، فكانهم جميعاً تابعوا نص سيبويه السابق، وأما ابن المؤدب

فقد تفرّد بهذا المصطلح تفرّداً ميّزه عن الآخرين، وإن شاركه ابن الحيدرة في الموضع السابق في دلالات التقسيم دون المصطلح.

التقسيم الزماني للفعل الماضي

كانت المصطلحات السابقة (النص والراهن والممثل) لا تحمل دلالات زمنية تشير إلى زمن حدوث الفعل، فقد كان استعمالها موافقاً للدلالة المعنوية التي تؤديها، وأما المصطلحات التي استعملها ابن المؤدب حاملة دلالة زمانية فهي كثيرة، ندرجها في السطور الآتية:

١ - الماضي

علل ابن المؤدب سبب تسمية الماضي بهذا المصطلح بأنه سمى ماضياً؛ لأنه فرغ منه ولوقوعه في الزمن الماضي. (الدقائق، ص ٢٧).

ومعنى قوله: «فرغ منه»: انقضاء الحدث في وقت الكلام، وهو معنى عام مطروق عند جميع العلماء الذين سبقوا ابن المؤدب، والذين جاءوا من بعده^(١).

٢ - الواجب

استعمل ابن المؤدب مصطلح الواجب، وأطلقه على الفعل الماضي، لأنه وجب، أي: سقط، وفرغ منه، وهذه الدلالة الزمنية مأخوذة من

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ٢/١، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه ١٢/١، وابن يعيش، شرح المفصل ٤/٧ والزجاجي، الجمل في النحو، ص ٧، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١٢٧/١ - ١٢٨، ورضي الدين الاسترأبادي، شرح الكافية، ٢٢٣/٢، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٨/١، وشرح شذور الذهب، ص ٢٠... إلخ.

معنى مادی محسوس، من قولهم: وَجِبَ عَلَيْنَا الحائِطُ إذا سقط، أو من الموت؛ لأن معنى وجب الرجل وجوباً: مات (ابن منظور، لسان العرب، «وجب» ٧٩٤/١)، ووجبت الشمس: غابت، وقد يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: وجب البيع إذا تم وانعقد. (الدقائق، ص ٢٧، وانظر استعمال المصطلح في ص ٢١١، ٣٨٦، وانظر ابن منظور، لسان العرب، (وجب) ٧٩٣/١).

ويمكن القول إن ابن المؤدب أسقط هذه الدلالات المعجمية عن المصطلح، فانتقلت الدلالة من هذه المعانى المادية المحسوسة بالحواس، إلى دلالة زمانية محضة، وهى دلالة الماضى، وهذا مما يمكن أن نطلق عليه مصطلح: انتقال الدلالة.

٣ - العائر

وهذا المصطلح مأخوذ من دلالة مادية محسوسة بالحواس أيضاً، فقد ذكر ابن المؤدب أنه سمى (عائراً)؛ لأنه (عار)، أى: ذهب، ومنه قيل لحمار الوحش: عَيْر، لركوب رأسه، ذاهباً فى الفلاة يمينه ويسرة. (الدقائق، ص ٢٧، وانظر: ص ٩٠، ١٨٥).

وجاء فى لسان العرب: «عار الفرس والكلب، يعيرُ عياراً: ذهب كأنه منفلت من صاحبه يتردد، ومن أمثالهم: كلب عائر خير من كلب رابض، فالعائر: المتردد، وبه سمى العير؛ لأنه يعير، فيتردد فى الفلاة، وعار الفرس، إذا ذهب على وجهه وتباعد عن صاحبه» (ابن منظور، لسان العرب، «عير»، ٦٢٢/٤).

ومن أوجه استعماله عند ابن المؤدب قوله فى حديثه عن أصول المضاعف وفروعه: «والوجه الثانى: فَعَلَ يَفْعُلُ، بنصب العين من العائر،

وخفضها من الغابر، نحو فَرَّ يَفِرُّ (الدقائق، ص ١٨٥) وقوله في الحديث عن الهمز في الرباعي: «وفى عائره للعرب اختلاف، فمنهم من يقول: رأى بإثبات الهمزة، وهو اللغة العالية المشهورة، ومنهم من يقول: را، بحذف الهمزة». وقد استشهد على هذا الاستعمال بقول الشاعر:

من را مثل سعدان بن ليلى إذا ما التسع طال عن المطية
من را مثل سعدان بن ليلى إذا هبت شامية عريه^(١)

٤ - المعرى

أوشك أن أقول إن إسقاط الدلالة الزمانية على هذا المصطلح من الناحية اللغوية أمر غاية في الصعوبة، وإن فعل هذا ابن المؤدب، فقد سمي هذا الفعل (مُعَرَّى) لأنه عَرِيَ من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسى، أى أن التعرية هنا جاءت ذات دلالة صرفية محضة، ولهذا فقد يجوز أن يكون بعيداً عن الزمان، وقد جاء في لسان العرب، أن المعرى هو الجمل الذى يرسل سدى، ولا يحمل عليه، والناقة التى عريت هى التى أُلقيَ عنها الرحل، والعراء من الأرض المستوية المصحرة، وليس بها شجر ولا جبال ولا آكام ولا رمال^(٢).

٢ - الفعل المستقبل

وهو الفعل الذى يبدأ بأحد حروف المضارعة، قال ابن المؤدب: «إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المستقبل، قلت: يَفْعَلُ، بنصب أول حرف منه،

(١) الدقائق، ص ٤٢١، وانظر ص ٤٢٢، وانظر الشاهد فى: لسان العرب (رأى)، ٢٩١/١٤، بلا عزو، وفيه شواهد أخرى، ليست قليلة على إسقاط الهمزة على هذه الهيئة.

(٢) الدقائق ص ٢٧، والحوادث والكواسى تعنى حروف المضارعة، وانظر: الدقائق، ص ١٥، ٢٩، ٣٨، وانظر: ابن منظور: لسان العرب، (عرا) ٤٩/١٥.

للعلة التي ذكرتها في نصب أول الفعل المضارع، وسُكِّنَت الفاء منه كراهة
توالى الحركات، وحُرِّكَت العين إلى النصب؛ ليتصَرَّفَ الصرفُ على
وجوه، ورفعت اللام؛ لأنَّ الفعل صار موصوفاً بها،^(١).

وأما عند غير ابن المؤدب، فقد عبر عنه سيبويه بأنه الفعل
المضارع للأسماء، (سيبويه، الكتاب، ٥/٣) وهو ما نجده عند السيرافي،
(السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١/١٤٤). وابن السراج (ابن السراج،
الأصول في النحو، ٣/١٥٦)، وغيرهم مع اختلاف في العبارة.

ولعل مصطلح الفعل المستقبل لم يظهر دلالة واضحة على المضارع
أكثر مما هو عليه عند ابن المؤدب، بمعنى أن شخصية هذا المصطلح
اللفظية بدت قوية واضحة في استعمال ابن المؤدب أكثر من غيره، ولعل
السبب في هذا يعود إلى أنه كان ينظر في استعماله للمصطلح الصرفي
نظرة زمانية في غالب الأمر، كما أنه من الجدير بالذكر، أن ابن المؤدب
قسم الفعل المستقبل كما فعل مع الأفعال الماضية تقسيماً دلالياً، إلى نصٍ
وممثل، فقال: «المستقبل نوعان: نصٌ وممثلٌ. فالنصُّ ما وافق لفظه لفظ
المستقبل، ومعناه معناه، نحو: يضرب زيد غداً عمراً، والممثل: ما كان
لفظه لفظ المستقبل، ومعناه لماضي الزمان وعائره، وذلك نحو قولك:
سرت أمس حتى أدخلها، أي دخلتها. (الدقائق، ص ٢٨) وقد استعمل ابن
المؤدب مصطلح (المستقبل) في مواضع كثيرة، (الدقائق، ص ٢٠٨،
٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٦٢....) مما يدل على ثبوته على هذا المصطلح،
وأما عند غيره، فقد استعمل على قلة، ولا سيما عند علماء البصرة الذين

(١) الدقائق، ص ٢٨، والنصب هنا يعني تحريك الأول بالفتح، وانظر استعمال المصطلح
في الدقائق ص ٢٩، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٦٢.

فضلوا عليه المصطلح الدلالي (المضارع)، وربما قسموه أحياناً إلى حال واستقبال، ولكن ابن المؤدب تفرد في تفريعاته الداخلية الدلالية والزمانية عن سبقه، ولا أعلم أن نحويّاً واحداً استعمل مثل هذه المصطلحات التي نجدها عنده.

ـ الغابر:

وقد استعمل هذا المصطلح في دقائق التصريف، في باب الفعل المضارع، وهو مما انفرد به ابن المؤدب في حدود ما وصلنا إلى رصده من مصطلحات ما عدا تلك الإشارة التي أوردها ابن منظور عن الليث في قوله: «ولا يستعمل (نَكَرَ) في غابر ولا أمر ولا نهى» (ابن منظور، لسان العرب، «نكر»، ٢٣٣/٥) فربما كان من مصطلحات الخليل بن أحمد، وإن لم يشع استعماله في الأوساط البصرية.

وقد استعمله مرات كثيرة في كتابه هذا، مما يدل على نضجه عنده، قال في موضع: «حكم جامع في الأمر، الوجه الأول منه نحو: اضرب وانصرف واشرب، فدخل الألف منبهاً لسكون الحرف الثاني في الغابر^(١) وإنما خصت هي بالزيادة من بين سائر الحروف؛ لتواضعها لله عز وجل^(٢) ولأنها أخفُ الزيادات وإحكاماً للصوت، وكسرت لأنها لينّة، وسميت ألف وصل؛ لخفائها عند الاتصال بما قبلها، (الدقائق، ص ٩٩).

وقال في حديثه عن حروف المضارعة: «والياء علامة التأنيث في أمر المرأة، وعلامة التذكير في الغابر، (الدقائق، ص ٣٨٩).

(١) أي: يَضْرِبُ وَيَنْصَرِفُ وَيَشْرِبُ.

(٢) لا نقر هذه العلة التي ذهب إليها ابن المؤدب، أفليست الحروف الأخرى متواضعة لله جل ذكره؟!

والذى نود الإشارة إليه فى هذا المقام، هو أن ابن المؤدب قد استعمل مصطلح الغابر فى مواضع كثيرة جداً من كتابه (الدقائق، ص ٢٨، ٩٠، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٧، ١٨٥، ١٩٧، ٢١١، ٢١٦، ٣٣٣... إلخ)، وإن كان المصطلح ليس وحيداً فى بابه عنده، فقد رأيناه متردداً بين استعمال مصطلحات المستقبل والغابر والمستأنف (الدقائق، ص ٨٦)، فكما لم يفرق بين مصطلحي الماضى والعائر، فإنه لم يفرق بين المستأنف والغابر والمستقبل، فكأن الفرق بين مصطلح الماضى (رد) عنده، ومصطلح العائر (فر) يكمن فى المعنى المعجمى أو الدلالة المعجمية للفاعلين، دون المصطلحين المستعملين للتعبير عنهما.

٣ - فعل الأمر

من الأمور اللافتة للانتباه فى هذا الكتاب، هذا التقسيم الذى تبناه صاحبه لفعل الأمر، ولم نجد له نظيراً فى الدراسات الصرفية القديمة، وهو تقسيم دلالى بالدرجة الأولى، حيث قسم هذا النوع من الأفعال إلى تسعة أوجه: وهى:

١ - فعل الأمر على الصيغة المعهود، مثل اضرب. (الدقائق، ص ٩٩).

٢ - أمر الواحد والاثنين والجماعة، بلفظ الاثنين، فنقول فى أمر الجماعة: اضربا يا رجال، وعليه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق/٢٤] كما حمل عليه قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل^(١)

(١) ديوان امرئ القيس ص ٨، والتبريزى، شرح القصائد العشر، ص ٤، والقرشى، جمهرة أشعار العرب، ص ٩٥.

وقول الشاعر:

زورا بنا اليوم سئى أيها النفر ونحن لما يفرق بيننا القدر^(١)

٣ - الأمر بلفظ المصدر، كقولنا: ضرباً يا زيد وشتماً يا عمرو، تريد به اضرب، واشتم، (الدقائق، ص ١٠٥) وعليه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد/٤] وقوله: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد/٤].

كما ساق عليه شاهداً من القراءات الشاذة، وهى قراءة أبى بن كعب: «قال بل سولت لكن أنفسكم أمراً، فصبراً جميلاً، بالنصب على معنى: فاصبر صبراً جميلاً». (وهو فى سورة يوسف/١٨، بالرفع، انظر: ابن خالويه، مختصر فى شواذ القرآن، ص ٦٣، والقراءة فيه لعيسى بن عمر).

٤ - الأمر بلفظ الغائب، كما يقال: ألا يخرج، وألا اذهب، وكقوله تعالى ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، [النمل/٢٥] على الرغم من أن بعضهم فسّره على الحذف، فكأنه قال: يا هؤلاء اسجدوا، فاقتصر عليها دون (هؤلاء)، (الدقائق، ص ١٠٧، وانظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف، «م ١٥»)، وقد فسّرها مكى بن أبى طالب على أن المنادى محذوف، وبقيت (يا) تدل عليه، ووصف مكى هذا الاستعمال بأنه جائز فى لغة العرب، فى الشعر والكلام العادى، وتقدير المنادى (هؤلاء)، فكأنه قال: يا هؤلاء اسجدوا لله^(٢).

(١) الدقائق ص ١٠٤ - ١٠٥، والشاهد غير منسوب لقائل.

(٢) مكى بن أبى طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١٥٧/٢ -

٥٨، وانظر فى المبسوط فى القراءات العشر، لأبى بكر الأصبهاني، ص ٣٣٢،

والعنوان فى القراءات السبع، لأبى طاهر الأندلسى، ص ١٤٤.

٥ - الأمر المعدول عن وجهه إلى وجه آخر، وهو استعمال اسم الفعل في اصطلاح البصريين، كقول العرب: ضراب زيداً وشتامه، ودراك إيلك، تريد اضرب زيداً واشتمة، وأدرك إيلك. وقد علل ابن المؤدب كسر آخره بأنه معدول عن وجهه، فجعل الكسر أمانة للعدل، (أى: علامة عليه)؛ لأنهم لو تركوه حين عدلوه عن وجهه على حاله الأولى، فإنهم سيجمعون بين الساكنين، وكأن العدل هنا تحويل في صيغة الأمر وعدول عنها إلى صيغة اسم الفعل، وقد رأى ابن المؤدب هنا أن الكسر في آخره ثابت لا يتحول عنه في تثنيه أو جماعه، وإن كان بعض العرب يفتح آخرها، ويقول دراك، وذكر ابن المؤدب أن هؤلاء هم الذين يفتحون نون المثني أيضاً. (الدقائق، ص ١٠٩).

٦ - الأمر باللام المكسورة عند المغايبة، كما في قول العرب: ليضرب زيد، ومنه قول الله عز وجل: ﴿فليأتوا بحديث مثله﴾ [الطور/ ٣٤]، ومثل هذا الأسلوب الأمرى، لا يجوز في الخطاب العادى عند ابن المؤدب إلا في الشذوذ (الدقائق، ص ١١١)، وذلك كما في قراءة الحسن البصرى «فبذلك فلتفرحوا» (١).

٧ - الأمر بحرف الإغراء، وذلك كقولنا: عليك زيداً، ودونك عمراً، (الدقائق، ص ١١٢) وعليه قول الله جل وعلا: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم﴾ [المائدة/ ١٠٥].

٨ - الأمر بالنون الثقيلة أو الخفيفة، وذلك نحو: اضربن وما إلى ذلك من أمثلة تخص المخاطب في جميع سياقاته اللغوية، في الأفراد والتثنية والجمع. (الدقائق، ص ١١٥).

(١) الدقائق، ص ١١٢ والآية من يونس/ ٥٨ وانظر ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص ٥٧، وقد نسبها إلى النبي ﷺ، ورواها زكريا بن وردان عن الكسائي، وتروى عن يعقوب وزيد بن ثابت وأبى جعفر المدني وأبى النجاج، وقراءة الجمهور بالياء..

٩ - الأمر بلفظ الخبر، وذلك كقولك: كذب عليك الحج، وكذب عليك الغزو، وكذب عليك العمرة، ثلاثة أسفار كذبن عليك، أى: عليك بهن، ومنه قول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لرجل شكاه إليه النقرس: كذبتك الظهائر، أى: عليك بها^(١).

وقد زاد الأمر غرابة أن ابن المؤدب قسم الأمر فى القرآن الكريم . خاصة، إلى ثلاثة وعشرين وجهاً، ولكل وجه من هذه الوجوه مصطلح خاص به، وهذه الأوجه هى:

١ - أمر الوجوب، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة/٤٣].

٢ - أمر الوعيد، كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت/٨٤].

٣ - أمر الاعتبار، كقوله: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾ [النمل/٧٩، والعنكبوت/٢٠، والروم/٤٢].

٤ - أمر الترغيب، كقوله: ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الجمعة/١٠].

٥ - أمر الإبانة، كقوله: ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس/١٠١].

(١) الدقائق، ص ١١٧ وفيه (ثلاثة أسقاب) وهو تحريف، وفى لسان العرب (كذب) ٧٠٩/١: «وفى حديث عمر رضى الله عنه: كذب عليكم الحج، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد، ثلاث أسفار كذبن عليكم، قال ابن السكيت: كأن (كذبن) هنا إغراء، أى: عليكم بهذه الأشياء الثلاثة، قال: وكان وجهه النصب على الإغراء، ولكنه جاء شاذاً مرفوعاً، وقيل: معناه: وجب عليكم الحج؛ وقيل: معناه الحث والحض، وقد أورد ابن منظور شواهد أخرى على هذا النمط الاستعمالي، انظر لسان العرب (كذب)، ٧١٠/١.

- ٦ - أمر الإباحة، كقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة/٢].
- ٧ - أمر المهدد، كقوله: ﴿قُلِ اسْتَهِزُّوا﴾ [التوبة/٦٤].
- ٨ - أمر التنبيه، كقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾ [الأنعام/٤٧].
- ٩ - أمر الأدب، كقوله: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور/٦١].
- ١٠ - أمر الانتهاز، كقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا﴾ [الأنعام/٩١].
- ١١ - أمر الشهادة، كقوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة/٨].
- ١٢ - أمر اللطف، كقوله: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء/٩٣].
- ١٣ - أمر التخويف، كقوله: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة/٩٤].
- ١٤ - أمر المسخ، كقوله: ﴿قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [الأعراف/١٦٦].
- ١٥ - أمر التحذير، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء/٧١].
- ١٦ - أمر التكوين، كقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل/٤٠].

١٧ - أمر الابتهاال، كقوله: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ﴾ [آل عمران/٦١].

١٨ - أمر الاستبسال، كقوله: ﴿فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ﴾ [التوبة/٨٣].

١٩ - أمر الاستغفار، كقوله: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح/١٠].

٢٠ - أمر التعوذ، كقوله: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ [المؤمنون/٩٧].

٢١ - أمر التوبيخ، كقوله: ﴿قُلْ بَشِّرْهُمَا بِأَمْرِكُمْ بِهِ إِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة/٩٣].

٢٢ - أمر الانزعاج، كقوله: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنْ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ﴾ [الإسراء/٦٤].

٢٣ - أمر الدعاء، كقوله: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر/٦٠].

وقد أرجع ابن المؤدب نفسه هذا التقسيم الغريب (الدقائق، ص ١١٨ - ١٢١)، إلى نوعين اثنين، الأمر من الله سبحانه وتعالى، يأتي عباده حكماً كالمحبوب والمكروه، والغنى والفقر ونحوهما، وأمر يأتيهم تعبدًا، كأمره لهم بالطاعات ونهيه لهم عن المعاصي. (الدقائق، ص ١٢١).

كما انفرد ابن المؤدب باستعمال مصطلح وصفى طويل العبارة في هذا الباب أيضاً، وهو قوله: «بناء الأمر على الغابر» (الدقائق، ص ١٠١) وهو استعمال وصفى أكثر من أن يكون مصطلحاً قابلاً للتداول، وعنى به فعل الأمر الذى يأتي على صورة المضارع.

ويلاحظ على هذا التقسيم، التجاء ابن المؤدب المباشر إلى الدلالة المعجمية للكلمة، واتكاؤه عليها، زيادة على الدلالة السياقية التي قد تصل إلى حد المباشرة، كما في مصطلح أمر الشهادة، وأمر المسخ، وأمر التحذير، وأمر الاستغفار، وأمر التعوذ، وغيرها.

٤- الدائم

ينسب مصطلح الدائم إلى الكوفيين في العادة، فقد استعمله علماءهم للتعبير عن نوع من الأفعال التي انفردوا بعدها أفعالاً، وأما عند البصريين، فهو اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم في سياقات صوتية تركيبية معينة، ويمتاز الكوفيون بأنهم خصوا هذا الفعل بهذه الدلالة، أي الدلالة على اسم الفاعل. في حين أطلقه بعض النحويين على الفعل المضارع الدال على الحال. (د. محمد عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص ٢٣٢).

وأما ابن المؤدب، فقد تابع الكوفيين في استعمال مصطلح الدائم بدلالته التي نجدها عندهم، وكان استعماله له سوياً راسخاً، مما يدل على ميله القوى نحو مذهبهم، قال في موضع: «فمعنى قوله ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء/٩٦]: كائن الله غفوراً رحيماً أبداً، ولم يزل كذلك، وصلاح الماضي في موضع الدائم، كما كان المعنى مفهوماً. (الدقائق، ص ٢٠، وانظر: ص ٢٦٤).

وقال أيضاً: «فإذا بُنى الدائم على المستقبل قيل: هندٌ حائضة، وجملٌ طالقة، على معنى: تحيض وتطلق، (الدقائق، ص ٦٨، وانظر ص ٢٧٢).

وقد ساق مثلاً عليه من شعر الأعشى، وهو قوله:

يَا جَارَتِي بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَايَ وَطَارِقَةٌ

(الأعشى، الديوان، ص ١١٧).

ثانياً: الفعل من حيث الصحة والاعتلال

فى هذا القسم حديث عن المصطلحات الآتية:

١- الصحيح

استعمل ابن المؤدب مصطلح «الصحيح» عدة مرات، ليدل به على دلالة لا تختلف عما عند الآخرين، قال فى موضع: «والصحيح على ثلاث أجناس: صحيح سالم ظاهر، وصحيح مضاعف، وصحيح مفكوك، وسمى الصحيح صحيحاً لسلامة ماضيه، وصحته من الحروف المعتلة، وهى الواو والياء والألف، (الدقائق، ص ١٥٠).

وقال فى حديثه عن قول الله تعالى: ﴿وَعَتُوا عُنُونًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان/ ٢١]. «فجاء بالواو والياء، وإنما قيل بالياء؛ لأن الأسماء قد تَجُمُعُ على (فُعُول)، فيستوى المصدر وجمع الاسم، فيقال فى الصحيح: قَعَدْتُ قَعُوداً، فهذا مصدر، ثم يجمع القاعد: قَعُوداً، والراقِد: رَقُوداً، (الدقائق، ص ٣١١) وقد جاء استعمال هذا المصطلح فى مواضع أخرى من الكتاب، (الدقائق، ص ٤٥، ٣٦٠، ٣٦٧، ٤٢٨، ... إلخ).

٢- الثلاثى الظاهر:

وهو مصطلح شكلى، عبر به عن الفعل الصحيح السالم، وسمى ظاهراً؛ لظهور أصوله أو حروفه بتعبير ابن المؤدب، فقد قال: «والثلاثى الظاهر، نحو: عَقَرَ، ألا ترى كيف ظهرت حروفه الثلاثة؟»، (الدقائق، ص ٣٩٦).

٣ - الثلاثى المدغم:

استعمله ابن المؤدب للدلالة على الفعل الثلاثى المضعف فى حال

فك التضعيف، وقد مثل له بالفعل (عق) ، وعند إدغام القاف في القاف، فإن الفعل يصير (عَقْ) ، والقاف فيه شديدة، أى: مشددة، (الدقائق، ص ٣٩٦) ، ودلالة المدغم هنا دلالة صوتية، تنظر إلى الأصل المفكوك، فهو على ثلاثة أحرف في أصله، وقد حذفت الحركة التي تفصل بين المتماثلين، فالتقتا، مما أوجب حدوث عملية الإدغام.

٤ - الفعل المنوى:

وهو الفعل المضممر، الذى ينوب عنه المصدر، وقد مثل له ابن المؤدب بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حَجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان/٢٢]، قال: والحِجْرُ لا يَنْصِبُ الفول، إنما يعمل فيه المضممر الذى ترتيبه: وتقول الملائكة: حَجَرَتِ الرَّحْمَةُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةَ حَجْرًا، فَنَابَ الْحِجْرُ عَنِ الْحَجَرِ، وكفى من الفعل المنوى، (الدقائق، ص ٤٦٦).

٥ - السقيم:

وهو مصطلح بمعنى (المعتل)؛ فالسقم والاعتلال: وهنَّ يعتري الشيء، ولما كانت الأفعال التى تسمى معتلة أو سقيمة يعتريها الضعف فى تصريفاتها المختلفة، فتسقط منها بعض الأصوات، فقد أُطْلِقَ عليها اسم المعتل أو السقيم، والمصطلح الأخير، كان أثيراً عند ابن المؤدب، حيث استعمله فى مواضع مختلفة من كتابه، فمن ذلك ما جاء فى قوله: «وإذا أردت المرة الواحدة من جملة الأفعال الثلاثية، صحيحة كانت أو سقيمة، كانت المرة الواحدة منها على (فَعْلَه) منصوبة الفاء، ساكنة العين»، (الدقائق، ص ٤٥).

وقال فى موضع آخر: «ويلزم أول (فَعْلَى) الضم، لأنها على مثال لا يكون الفعل منه فى الصحيح ولا فى السقيم إلا مضموماً، فزادته هذه

الضمة اللازمة بُعداً، من إظهار الواو؛ لأنهم يستثقلون الواو مع الضمة، وجرى الكلام على ذلك لا اختلاف فيه، (الدقائق، ص ٣٠٢) وقد جعل ابن المؤدب هذا المصطلح عنواناً لباب أطلق عليه لفظ (حكم المهموز من جمع الأبواب الصحيحة والسقيمة، وذكر فروعها) (الدقائق، ص ٤٢٨).

٦ - المضاعف:

وهو ليس من المصطلحات التي انفرد بها ابن المؤدب، بل هو من المصطلحات الشائعة في كتب الصرف العربي، وأما عن تسميته بهذه التسمية، فقد قال ابن المؤدب في أحد المواضع: «وسمى مضاعفاً لتكرر الحرفين المثليين من جنس واحد عند سكون اللام من الفعل، (الدقائق، ص ١٥١)، وهو أحد أقسام الأفعال الصحيحة، ونشير إلى أنه عبر عنه في بعض المواضع الأخرى، بالثلاثي المدغم، وقد ذكرناه سابقاً.

٧ - المستأنف

وهو مصطلح أطلقه ابن المؤدب على الفعل المضارع المضعف، وذلك في قوله: والوجه الثالث من: فَعَلَ يَفْعُلُ، بكسر العين في الماضي، ونصبها من المستأنف، نحو: مَسَّ يَمَسُّ. (الدقائق، ص ١٨٥) وقال في موضع آخر: «والعرب تختلف في حركات أواخره، فما كان منه برفع العين في مستأنفه، كان لهم في آخره الرفع والنصب والخفض، وهو لغة قيس فيما زعم سيبويه، نحو رَدَّ، رَدَّ، رَدَّ، (الدقائق ص ١٨٧).

٨ - المثال:

وهو مصطلح شائع أيضاً من حيث استعماله عند غير ابن المؤدب، فقد استعمل عند من سبقوه، كالخليل وسيبويه وغيرهما ليعبروا به عن

الفعل المعتل الفاء، وعلل ابن المؤدب سبب تسميته تعليلاً مغايراً لتعليل الآخرين فقال: «لدخول بعضه في شبه بعض باب المنقوص، نحو الأمر من (وزن يزن زن) ومن (زان يزين زن) ومن (وقل يقل قل) ومن (قال يقل قل) ونحو استواء الخبر عن نفسك منه، والخبر عن نفسك من باب المنقوص» (الدقائق، ص ٢١٨، وانظر المصطلح في: ص ٣٤٨، ٤٢٦، ٤٣١).

وعلى هذا، فإن ابن المؤدب يرى أن سبب التسمية يعود إلى التشابه الذي يكون في الأمر من المثال مع الأمر من الأجوف.

وزيادة على هذا فقد قسم ابن المؤدب المثال إلى ذوات الواو بتعبيره كوعد يعد وعداً وعدة، وذوات الياء نحو يفع الغلام ييفع فهو يافع ويسر ييسر يسراً فهو ياسر، (الدقائق، ص ٢١٨ - ٢٢٠).

وقد أشار في موضع آخر إلى وجه شبه آخر بين المثال ونوع آخر من الأفعال، فقال: «وحكم هذا الباب (١) وباب المثال الذي وقعت الواو والياء منه موقع الفاء من الفعل سواء في سقوط الواو وثباتها، فكل موضع سقطت الواو منه للعلل التي ذكرناها فيه، سقطت في هذا الباب لتلك العلل بأعيانها، ألا ترى أنك تقول: وقى يقى، وولى يلى، فتجد الواو فيها ساقطة مثل سقوطها في (وعد يعد) و(ومق يمق) لخروج نعتها على معيار فاعل». (الدقائق، ص ٣٤٧).

كما نجد أيضاً أن ابن المؤدب فصل الحديث في سقوط واو المثال في المضارع، حيث نقل آراء السابقين في هذه المسألة، وقول الخليل بن أحمد

(١) يتحدث في هذا المقام عن نوع من الأفعال، أطلق عليه مصطلح الفعل الملتوى، وسيأتى الحديث عنه بعد قليل.

الفراهيدي: «سقطت الواو؛ لأنها خرجت ساكنة، وخلفتها الضمة، والعرب تكره الكسرة بعد الضمة، إلا فيما لم يسم فاعله، فأسقطوها كراهية ضمة بعدها كسرة» (رضي الدين الاسترأبادي، شرح الشافية، ١٠/١) ومع ذلك، فإن ابن المؤدب قد رجح رأى الكوفيين في هذه المسألة، وهو أن هذه الواو قد سقطت حيث سقطت لخروج الدائم منه على ميزان (فاعل)، نحو يزع فهو وازع، ولوقوعه على المفعول به أيضاً.

وعلى هذا، فإنه يمكن القول إن مصطلح المثال لم يكن مصطلحاً خاصاً بدقائق التصريف، ولكنه مصطلح شائع عند غيره أيضاً، حتى عند المتأخرين عنه (أبو البقاء الكفوي، الكليات، (مثل)، ص ٨٥٢).

وأما عن سبب التسمية، فيبدو رأى الفراء، رأياً معقولاً من وجهة نظر وصفية؛ لأن معنى (المثل) لغة، مأخوذ من أن حسن التمثيل هو أن يكون على وفق الممثل له من الجهة التي تعلق بها التمثيل. (الدقائق، ص ٢٢٣)، ويعزز هذا ما ذكر سابقاً من أن ابن المؤدب كثيراً ما كان يشتق مصطلحاته من دلالات الألفاظ المعجمية والسياقية اللغوية.

والحقيقة التي أود الإشارة إليها، هي أن ابن المؤدب وإن كان يستعمل مصطلحات جديدة غريبة عن سياق المصطلح الصرفي الشائع، فإنه قد استعمل مصطلحات شائعة قد تدل على مصادره العلمية كهذا المصطلح وغيره مما سيأتي.

٩ - الملتوى

وهو مصطلح استعمله قاصداً إلى معنى اللفيف المفروق الذي لم يرد في كتاب دقائق التصريف، ولم يرد لفظ قريب منه فيه، فهو عنده الملتوى، قال: «وما كان من الباب الذي يسمى ملتوياً، كان الاسم والمصدر

منه بالفتح، نحو: المَوْقَى والمَوْعَى، وما أشبهها، قال الله عز وجل: ﴿لَبَسَ
الْمَوْلَى وَلَبَسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج/١٢] وقال عز وجل: ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾
[النجم/١٥] وهكذا الكلام على ذوات الأربعة، وإنما فعلوا هذا مخافة
اللبس، ألا ترى أنه لو قال: مَوْعَى ومَوْقَى من وعى يعى ووقى يقى،
لأشبه المفعول عند الوقفة، فافهم مذاهب العرب، (الدقائق، ص ١٢٦).

وقد علل سبب تسميته بالملتوى بقوله: «سمى ملتوياً، لالتواء
الحرفين بحرف صحيح، (الدقائق، ص ٣٤٦) وهذا يعنى أن التسمية
مأخوذة من الالتواء والإحاطة، وهذا ناتج عن وجود الصوت الصحيح
حاجزاً بين (الحرفين المعتلين)، كوشى وولى ووجى، ويتراءى لى أن هذا
المصطلح قد اكتسب دلالة فى كتاب دقائق التصريف حسب، فقد كانت
الكتب الأخرى تبحثه تحت باب اللفيف المفروق (رضى الدين
الاسترأبادى، شرح الشافية، ١/٣٢).

١٠ - المفكوك

ربما كان هذا المصطلح خاصاً بابن المؤدب، فقد أطلقه على نوع
من الأفعال، تكون فاؤه ولامه متشابهتين، وذلك نحو: حرج يخرج،
وسلس يسلس من الصحيح ووقى من المعتل الآخر، وقد سمي مفكوكاً كما
ذكر ابن المؤدب؛ لأنه فكٌ بين الحرفين المتجانسين بحرف يخالفهما.
(الدقائق، ص ٣٥٩) وقد أشار فى موضع آخر إلى أن المفكوك فرع على
المنقوص (الأجوف) ويستعمل استعماله، ومثل له بالفعل (داد الطعام)
(الدقائق، ص ٣٦٠).

وأما ابن القطاع فقد أطلق عليه مصطلح (المعتل)، وهو تعميم
استعمال للمصطلح العام فى مقام استعمال الخاص، قال: (باب المعتل:

داد، وداد الطعام يداد ويدود دوداً، صار فيه الدود). (ابن القطاع، الأفعال، ٣٦٩/١).

وما أقوله هنا، هو أنني لم أتمكن من الوقوف على هذا الاستعمال في كتب الصرف التي عدت إليها، فلعل أحداً لم يستعمله، أو أنني لم أصل إلى الذين استعملوه، ولم أصل إلى مؤلفاتهم له.

١١ - الموائى:

وهو مصطلح خاص باشتقاق واحد، وهو الفعل (وأى) بمعنى (وعد) ومنه يقال: وأيت على نفسي أن أذكر من ذكرني إذا ضمنت عدة عليها بهذا الأمر، وقد فصل أصحاب المعاجم في اشتقاق هذا الفعل، (ابن منظور، لسان العرب، (وأى)، ٣٧٦/١٥ - ٣٧٨) ولكن أحداً منهم لم يسمه (الموائى)، وقد أرجع ابن المؤدب سبب التسمية إلى أنه اشتق من لفظه، كما سميت القطاة من لفظها؛ لأنها تطير فتصيح: قطا. (الدقائق، ص ٣٥٤، وانظر: ص ٣٥٧) وهو سبب غير مقنع، لأنه لو كان كذلك لسمى كل فعل من لفظه، ولكنني أعتقد أن سبب التسمية عائد إلى شهرة هذا الفعل في العملية التعليمية، حيث اجتمع فيه الواو والياء والهمزة، وكان هذا الاجتماع وما يتبعه من صعوبة في اشتقاقه، سبباً لجعله مظهراً تعليمياً يقيس براعة اللغوى ومتعلم اللغة منذ أقدم الأزمان، فقد كان من ضمن الأسئلة التي وجهها الفراء إلى سيبويه في مقدمة النزال المعروف الذي حدث بين سيبويه والكسائي، فيما يعرف بالمسألة الزنبورية، (أبو البركات الأنباري، الإنصاف، «م ٩٩»).

١٢ - المنقوص:

استعمل ابن المؤدب مصطلح المنقوص استعمالات متباينة، فقد

أطلقه في عدة مواضع على الفعل الأجوف، قال تحت عنوان: حكم في جميع أصول المنقوص وفروعه: «وسمى منقوصاً؛ لنقصان الواو منه في الأمر، نحو قل، وفي الخبر عن نفسك^(١) والمخاطبة، نحو: قلت وقلت، (الدقائق، ص ٢٥٤، وانظر المصطلح في ص ٣٦٠، ٣٦٧، ٣١١).

كما استعمله للتعبير عن الناقص (معتل اللام)، كما في قوله: «واعلم أن الاسم إذا كان من هذا الجنس منقوصاً، كان مبنياً بالياء، نحو: لغو، وثبو، تقول في جمعها: لُغِيٌّ وَثُبِيٌّ». (الدقائق، ص ٣١٦).

وعبر به أيضاً عن المعتل الفاء، وذلك كما في قوله: «ويجوز كسر الثاء في (ثبي) ورفعها، كما جاز ذلك في (الدلي) وإن جمعت منقوصاً أوله مكسور، مثل (عدة) و(زنة) و(مائة) و(فئة) على هذا الجمع، كسرت أولها، ولو رفعتها على التوهم أنه من الفعل (فعلول) لجاز». (الدقائق، ص ٣١٧).

١٣ - اللفيف:

جعل ابن المؤدب مصطلح اللفيف، عنواناً لباب من أبواب الكتاب، وهو باب (حكم في أصول اللفيف وفروعه) مما يدل على نضجه في الكتاب، ولا غرابة في هذا النضج، فهو ليس من مصطلحاته التي انفرد باستعمالها، ولكنه مصطلح شائع في مؤلفات السابقين واللاحقين، وقد علل ابن المؤدب سبب تسميته باللفيف بقوله: «وسمى لفيفاً؛ لأنه التف فيه حرفان معتلان، بحرف تقدمهما صحيح». (الدقائق، ص ٣٣٥، ص ٣٤٣)، أي أنه أطلقه على ما يسمّى اللفيف المقرون فقط، وأما

(١) مصطلح (الخبر) هنا يعني الفعل الماضي المسند إلى تاء المتكلم وتاء المخاطبة.

المفروق فلم يستعمله، إذ استعمل في مكانه مصطلح الملتوى كما قدمنا سابقاً.

ثالثاً : الفعل الرباعي ومصطلحاته

قسم ابن المؤدب الفعل الرباعي على أربعة أقسام وهي : (الدقائق، ص ١٨٣).

١ - الرباعي مختلف الحروف، مثل قرطس ودحرج، فحروف هذين الفعلين أصول في الفعل وغير مكروية.

٢ - الرباعي المولد: وهو الرباعي المبني من الثلاثي، إلا أننا استخرجنا حرفاً من حرف، فصار رباعياً، مثل رهشش وضريب.

والمولد في اللغة هو المحدث من كل شيء، ومن هذا المعنى، المولدون من الشعراء، وسموا بذلك لحدوثهم. (ابن منظور، لسان العرب، «ولد» ٤٦٩/٣).

ويبدو هذا المعنى أقل قوة وقبولاً إذا حاولنا التوفيق بينه وبين مصطلح المولد الذي نحن بصددده، والأقرب أنه مأخوذ من معنى الولادة؛ لأننا ولدنا من الفعل الثلاثي حرفاً آخر، ونقلناه من الماضي الثلاثي إلى الماضي الرباعي، فزاد بزيادته معنى لا يحتمله الثلاثي، فالفعل (قعد) بمعنى (جلس)، وهو عكس القيام، وأما (قعدد) فلا يحمل هذا المعنى، فالرجل القعدد هو للثيم الحسب، وربما أطلق على علاقة القرابة. (ابن منظور، لسان العرب، «قعد» ٣٦١/٣ - ٣٧٢).

٣ - الرباعي المضاعف، هو يعنى الفعل الذي بُنى من مقطعين مكررين، مثل: قعقع وصلصل، (الدقائق، ص ١٨٣).

٤ - الرباعي المحدث المبني من الثلاثي، ويقصد به الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة، مثل (حَسَن) الذي يصير (أحسن) حيث أُحْدِثت عليه الهمزة لتغير معناه. (الدقائق، ص ١٨٣).

نخلص من هذا العرض إلى أن ابن المؤدب في تقسيمه للفعل الرباعي لم يفرق بين ما كان من الحروف أصلاً كالنوع الأول (قرطس ودحرج) وما كان زائداً على الأصل مثل، (ضرب وأحسن)، فأصل (ضرب) هو (ضرب) وأصل (أحسن) هو (حسن) فأدرجها تحت عنوان واحد وهو ما أسماه (باب حكم في الرباعي)، وعلى هذا يمكننا القول: إن الوجه الأول هو الماضي الرباعي. وأما الأوجه الثلاثة الأخرى، فهي من الثلاثي المزيد لأغراض ومعانٍ ودلالات جديدة حادثة، فالهمزة في (أحسن) تفيد في التعدية، وإذا بنيتها على الاسم، فستحمل دلالة اسم التفضيل، وهذا يعني أنه كان على ابن المؤدب أن يفصل بين هذه الأوجه الأربعة، بسبب اختلاف أصولها.

وقد ذكر ابن القطاع مصطلح الرباعي الصحيح، ومثل له بالفعل الرباعي (دملج)، (ابن القطاع، الأفعال، «دملج»، ص ٣٧٨) والمصطلح (الرباعي الصحيح) أكثر وضوحاً من (الرباعي المختلف) الذي استعمله ابن المؤدب.

مصطلحات أخرى في باب الرباعي

١ - الرباعي المؤلف

ويعنى به بعض الأفعال المشتقة من أسماء الأصوات، قال في موضع: «والرباعي المؤلف، نحو قولك: صه، ثم تضاعفه فتقول:

صَهْصَهْ، تؤلف من كل حرف حرفاً، حتى يتمكن الكلام من التصريف، فإذا أردت أن تصرفه قلت: صَهْصَهْ يَصْهْصُهْ صَهْصَهْ، (الدقائق، ص ٣٩٧).

٢ - أولاد الأربعة

ويعنى به الثلاثي المزيد بحرف المضارعة، وقد جعله عنواناً للباب بقوله: (حكم في جميع أصول أولاد الأربعة وفروعها) وعلل هذه التسمية بقوله: «وإنما سمي (أولاد الأربعة) لوقوع الحرف المعتل رابع الحروف من غابره، نحو: يدعو ويبكي، وقيل: بل سمي (أولاد الأربعة) لاستواء حروفه بحروف (فعلت)، مع اعتلال موضع اللام منه، وأهل البصرة يسمون هذا الباب ثلاثياً؛ لأنهم يعتبرون فيه البناء، (الدقائق، ص ١٨٣، وانظر ٣٣٦، ٣٤٧، ٣٥١، ٤٢١...)(١).

وفي هذا النص إحياء بأن أصحاب هذا المصطلح هم الكوفيون، ذلك أنه أشار إلى اختلاف أهل البصرة معه في هذا المصطلح، وهذا يعني أنه يقف في الصف المقابل، أي أنه في صف الكوفيين، في أغلب ظني.

كما أنه أُطلق على هذا الباب أيضاً مصطلح ذوات الأربعة» (الدقائق، ص ١٢٦) وهو مصطلح قريب مما نحن بصددده. وأما مصطلح (الرباعي) عنده، فهو يعني في بعض دلالاته الرباعي الذي تكون أصوله الأربعة بعيدة عن الزيادة، (الدقائق، ص ١٨٣)، وهو شكل من أشكال الاضطراب التي تدل على عدم استقرار المصطلح في هذا الكتاب في بعض المواضع، وهو أمر قد لا يعد منقصة، إذ كان تأسيساً لمصطلح صرفي في الغالب.

(١) نشير هنا إلى أن ابن المؤدب قد استعمل مصطلح (أولاد الثلاثة) للدلالة على الفعل الثلاثي، انظر: الدقائق، ص ٤٣٣، ٤٢٤.

رابعاً: المبنى للمجهول

إذا كان ابن المؤدب قد استعمل مصطلح (الظاهر) للتعبير عن الفعل المبنى للمعلوم؛ فإنه استعمل مصطلح (المضمر) للتعبير عن الفعل المبنى للمجهول، فمن ذلك جاء في تعليقه على قول الشاعر:

... .. لو عَصَرَ منه البان والمسك انعصر^(١)

فقد قال: «وهذا التسكين معروف عندهم في الفعل المضمر والظاهر والصفات» (الدقائق، ص ٢٠٧).

وقال في موضع آخر: «والعرب تقول: عذيرك من فلان، فيحملون العذير على العذر، وينصبونه بالفعل الذي لا يستعمل مظهراً» (الدقائق، ص ٤٦٧، وانظر استعمال مصطلح المظهر في ص ٢٨ أيضاً).

وأما مصطلح (المضمر)، فقد استعمله مرات كثيرة، مما يوحى بأنه المصطلح الأثير لديه، وهو الأكثر شهرة، بين مصطلحاته الأخرى في هذا الباب، قال في موضع: «فإذا أخبرت عنه^(٢) بالفعل المضمر، قلت: فعل، برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر، وخفِضت العين، فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة (فعل)، نحو: عمر، وزفر، وقثم، وما أشبهها، ونصبت اللام من الفعلين جميعاً، لتعريفهما من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي، وهي الياء والتاء والنون والألف». (الدقائق، ص ١٥، ٢٨).

(١) الشاهد لأبي النجم العجلي، وانظر التعليق عليه في: رمضان عبدالنواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٢٩٤.

(٢) أي عن المفرد المذكور، وعبر عنه ابن المؤدب بـ (الرجل).

وأدخل على هذا المصطلح شيئاً من التغيير في موضع آخر، مما يدل على عدم ثبوت المصطلح عنده في هذا الباب، فقد سماه: (الباطن المضمّر)، وأعتقد بأنه قد أدخل لفظ (الباطن) على نوع الفعل، بالنظر إلى المثال الذى ساقه هنا وهو (رَعِبَ) (الدقائق، ص ١٤٧)، وهو فعل من أفعال الباطن التى لا تدرك بالجوارح، والذى يؤكد هذا الاعتقاد أنه عاد إلى المصطلح الأصلى فى موضع تالٍ من الكتاب، على الرغم من أن الفعل الذى مثل به هو الآخر من أفعال الباطن، قال: وتقول فى الفعل المضمّر منه: أُحِبُّ بانضمام الألف: لأنّ هذا فعلٌ تضمن اسمين اثنين، فاعلاً ومفعولاً، فضموا أوله، لتكون الضمة دالة على اسمين. (الدقائق، ص ٢٠٥).

كما استعمل ابن المؤدب مصطلحاً شائعاً للدلالة على المبنى للمجهول، وهو مصطلح ما لم يسم فاعله، وهو مصطلح كثير الإستعمال عند غيره^(١)، قال فى موضع: «فإذا بنيت هذا الفعل بناء ما لم يسم فاعله، قلت ابْيُوعَ اقْوُولَ، بترك الادغام فيهما معاً؛ لأنهما مدّة، كما تقول: اغْدُودِنَ». (الدقائق، ص ٢٨٠) وقال فى موضع آخر: «وقد قيل: مرضو، فبنى على الأصل، لما ظهرت الواو فى (الرضوان)؛ علم أنّها من الواو، ولا يجوز أن يقول فى (دُعيت) مدعى، لأنه بنى على الأصل و(دعيت) داخل ليس بأصل؛ لأن ما لم يسم فاعله داخل على كل شيء من (فعلت) من الفعل» (الدقائق، ص ٣٢٠) كما عبر عن نائب الفاعل تبعاً لهذا بمصطلح: اسم ما لم يسم فاعله. (الدقائق، ص ٤٥٥).

(١) المبرد، المقتضب، ٥٠/٤، وابن النحاس، إعراب القرآن، ١٠٣/١، ٢٢٨/١، ٢٣٥/١، والزجاجى، الجمل، ص ٨٠، وابن جنى، الخصائص، ٢١٩/٢، والزمخشري، المفصل، ص ٢٥٩.

خامساً: الفعل من حيث التعدي وال لزوم

كثرت المصطلحات في هذا الباب كثرة لافتة للنظر في الكتب النحوية^(١)، وأما ابن المؤدب، فقد استعمل أيضاً عدة مصطلحات في هذا الباب، ندرجها فيما يأتي:

١- الممتنع

أطلقه ابن المؤدب على الفعل اللازم، فقد قال في حديثه عن سبب سقوط الواو من الفعل المثال المزيد بالهمزة على زنة (افعل): «لكثرة استعمال تعديه إلى المفعول به؛ وذلك أن المتعدي إلى المفعول به أكثر استعمالاً من الممتنع عنه». (الدقائق، ص ٢٢٣).

٢ - الموصول:

أطلقه على الفعل اللازم، قال: «ومن هذه الأفعال ما يكون متعدياً، ومنها ما يكون لازماً وموصولاً، ومعرفة اللازم من المتعدي هو أن تقيس فعلك بالهاء، فكل ما حسنت فيه الهاء فهو متعدٍ، وما لم تحسن فيه فهو لازم». (الدقائق، ص ١٤٨).

(١) استعمل سيبويه مصطلح التعدي على نحو واع في كتابه، انظر سيبويه، الكتاب ٩/٣ كما استعمله بعده المبرد في المقتضب ٧١/١، ٩١/٣، ١٢٨/٢، ١٨٨، وابن جني: اللمع في علم العربية، ص ٣٣، والزمخشري المفصل، ص ٢٥٧. وأما مصطلح اللازم، فينظر فيه: الكتاب ٣٣/١، ٤١/١ والمقتضب ٧١/١، ١٨٧/٣، واللمع، ص ٣٤، والمفصل، ص ٢٥٧ وقد استعمل المبرد مصطلح الفعل الحقيقي، المقتضب، ١٨٧/٣، كما استعمل المبرد نفسه مصطلح الممتنع، المقتضب ١٢٨/٢، وتزخر الكتب النحوية في بداية نشأة النحو العربي بمصطلحات وصفية أخرى، لا مجال لذكرها في هذا المقام.

وزاد الأمر توضيحاً عندما قال بعد هذا القول مباشرة: «والموصول: الذى لا يقال منه مفعول إلا بالصلة، نحو صفح عنه، فهو صافح، والمفعول مصفوح عنه، قال الله عز وجل: «فاصفح عنهم وقل سلام» [الزخرف/٨٩]، والتثنية والجمع فيه يقع على الصلة». (الدقائق، ص ١٤٨).

وقال فى حديثه عن نوع من الأفعال يكون لازماً مرة، ومتعدياً مرة أخرى: «وقد يجىء منه ما يكون موصولاً مرة ومتعدياً مرة أخرى، نحو الشكر والكفر، تقول: شكرت له وشكرته...» (الدقائق، ص ١٤٩).

٣ - المجاوز:

وهو نوع من الأفعال المتعدية يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، قال: «والمجاوز من الأفعال الذى ينفذ إلى مفعولين، ولا يحسن الاقتصار على الأول منهما، نحو قولك: كسوت زيدا ثوباً، وأعطيت محمداً درهماً». (الدقائق، ص ١٥٠).

٤ - الواقع:

وهو الفعل المتعدى، قال: فإن قيل: لم أثبتت الواو فى (يودُّ) والفعل واقع، تقول: يودُّك؟ فقل: لأن الإدغام علة، وسقوط الواو من (يعد) علة، وكرهوا أن يجتمع^(١) على (يودُّ) سقوط الواو مع علة الإدغام». (الدقائق، ص ٢٢٣).

المراجع

- ١ - الاسترأبادى، رضى الدين، شرح الشافىة، تحقيق محمد نور الحسين ومحمد محى الدين عبد الحميد ومحمد الزقزاف، دار الكتب العلمىة، بىروت، ١٩٧٥ .
- ٢ - الاسترأبادى، رضى الدين، شرح الكافىة، دار الكتب العلمىة، بىروت، ١٩٨٢ .
- ٣ - الأصبهانى، أبو بكر، المبسوط فى القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمى، مطبوعات مجمع اللغة العربىة، دمشق، ١٩٨٦ .
- ٤ - الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرحه وقدم له مهدى محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمىة، بىروت، ١٩٨٧ .
- ٥ - امرؤ القيس، ديوان امرؤ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة (د.ت) .
- ٦ - الأنبارى، أبو البركات، الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار الفكر، بىروت (نسخة مصورة)، (د.ت) .
- ٧ - الأندلسى، أبو طاهر، العنوان فى القراءات السبع، حققه وقدم له الدكتور زهير زاهد، والدكتور خليل العطىة، عالم الكتب، بىروت، ١٩٨٥ .

- ٨ - التبريزي، الخطيب، شرح القصائد العشر، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة محمد صبيح، القاهرة، ١٩٦٢ .
- ٩ - ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، (د.ت) مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٠ - ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت) .
- ١١ - ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، نشره المستشرق برجشتراسر، دار الهجرة، طهران، (د.ت) .
- ١٢ - الدكتور رمضان عبدالقواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٥ .
- ١٣ - الزجاجي، أبو إسحق، الجمل في النحو، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مكتبة الأمل، إربد، ودار الرسالة، بيروت، ١٩٨٤ .
- ١٤ - الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، (د.ت) .
- ١٥ - الزمخشري، المفصل في علم العربية، نشره محمد بدر الدين النعساني الحلبي، دار الجيل، (ط٢) . بيروت، (د.ت) .
- ١٦ - ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥ .

- ١٧ - سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعرفة، بيروت، (د.ت) (مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).
- ١٨ - السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق الدكتور رمضان عبدالقواب، والدكتور محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٩.
- ١٩ - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الثقافة العربية بغداد، (د.ت).
- ٢٠ - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١.
- ٢١ - القرشي، أبو زيد، جمهرة أشعار العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- ٢٢ - ابن القطاع، أبو القاسم السعدي، كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٣.
- ٢٣ - الكفوي، أبو البقاء، الكليات، تحقيق عدنان درويش وزميله، دمشق، ط ١، ١٩٧٤.
- ٢٤ - ابن المؤدب، دقائق التصريف، تحقيق حاتم الضامن وأحمد ناجي القيسي وحسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧.
- ٢٥ - المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩ هـ.

- ٢٦ - محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف،
والعروض، القافية، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- ٢٧ - مكى بن أبى طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها
وحججها، تحقيق الدكتور محيى الدين رمضان، مؤسسة
الرسالة، بيروت، ١٩٨٧.
- ٢٨ - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥.
- ٢٩ - ابن النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق الدكتور زهير
غازى زاهد، مطبعة العانى، بغداد، ١٩٧٧.
- ٣٠ - ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك، تحقيق محمد
محيى الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- ٣١ - ابن هشام، شرح شذور الذهب، فى معرفة كلام العرب،
تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية
الكبرى، القاهرة، ١٩٦٠.
- ٣٢ - ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، عالم
الكتب، بيروت، (د.ت).

في تطور المصطلح النحوي العربي

بين كتب التراث والكتاب المدرسي

عبد الحميد التاغوتي

جامعة ليون ٢ - فرنسا

قسم الدراسات العربية

رائق أن نشهد مدى ما بلغه المصطلح النحوي العربي من استقرار خلال هذه الحقبة الزمنية الأخيرة. ولعل أفضل فضاء يتجلى فيه هذا الاستقرار كتب النحو المدرسية ومن ورائها المؤسسة التربوية برُمتها. ويكفي للتحقق من هذا معاينة ما يقع بين أيدينا من هذه الكتب العديدة المعتمدة من قبل مختلف وزارات التربية والتعليم. بيد أن هذا المآل الذي بدأت معالمه تتحدد منذ التراث المتأخر لم يأت من باب الصدفة، وإنما هو نتاج تغيرات وتطورات طالت المصطلح النحوي عبر تاريخه قبل أن يستقر على الشاكلة التي هو عليها اليوم. غير أن هذا المصطلح الجديد المستقر لا يمكن له أن يمثل مرحلة أخيرة ونهائية، وذلك نظراً لسنة التطور والتغير.

لقد لفت انتباهي غياب لفظ «عامّة» من باب التوكيد في جميع كتب التراث المتقدمة التي رجعت إليها بالنظر ككتاب سيبويه وأصول ابن السراج وجمل الزجاجي ولمع ابن جنى ومقدمة الجزولي وتقريب أبي حيان ومزهر السيوطي وغيرها؛ لاسيما وأن هذا اللفظ يحظى بإجماع النحاة الآن، كما يتجلى ذلك في كتب النحو الحديثة والكتب المدرسية وحتى في العديد من كتب التراث المتأخر.

فهذا ابن جنى مثلاً يحدد عدد ألفاظ التوكيد بتسعة دون ذكر

«عامّة» من بينها:

«والأسماء المؤكد بها تسعة، وهى: نفسه، وعينه، وكله، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمع، وكلا، وكلتا».

(اللمع فى العربية، ص ١٤١)

أما جمل الزجاجى وتقريب المقرب للجزولى فهما يقدمان أسماء التوكيد حسب توكيدها للمفرد أو المثنى أو الجمع مع المذكر أو المؤنث، ويمكن لنا بالتالى عرضها حسب الجدول التالى:

مؤنث	مذكر	
كلها - نفسها - عيها - جمعاء، أكتعاء، بصعاء	كله - نفسه - عينه - أجمع، أكتع، أبصع	مفرد
كلاهما - أنفسهما - أغينهما - جمعاء، كتعاوان، بصعاوان	كلاهما - أنفسهما - أعينهما - أجمعان، أكتعان، أبصعان	مثنى
كلهن - أنفسهن - أعينهن - جمع، كتع، بصع	كلهم - أنفسهم - أعينهم - أجمعون، أكتعون، أبصعون	جمع

وبالتالى يمكن القول بأن كتب التراث القديمة، حتى وإن تعرض بعضها لكلمة «عامّة» فقد اعتبرها حالاً تأتى للوصف، وذلك على غرار ما جاء فى كتاب سيبويه:

هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم
وذلك قولك: مررت بهم جميعاً، وعامة وجماعة، كأنك قلت:
مررت بهم قياماً.

(الكتاب ١، ص ٣٧٦)

ونحن إذ نسجل اختفاء بعض ألفاظ التوكيد من كتب النحو الحديثة، كتلك التى ترد بعد لفظ «أجمع»، فإننا نؤكد مقابل ذلك على اعتمادها لفظ

« عامة » كواحد من بين الأسماء التي يؤكد بها. وهذه على سبيل المثال بعض العينات مما جاء في الكتب المدرسية في هذا الشأن:

«... [توكيداً] معنوى ويكون بسبعة ألفاظ: النفس، العين، وكل، وجميع، وعامة، وكلا، وكلتا».

(النحو النموذجي، ج ٢، ص ٢٨٠ - المغرب)

«... توكيد معنوى وأشهر ألفاظه: نفس، عين، كلا، كلتا، جميع، كل، عامة، وأجمعون».

(القواعد، ج ٢، ص ٢٢١ - سورية)

«والمعنوى ما تم بإلحاق المؤكد بإحدى الكلمات: نفس وعين وكلا وكلتا وكل وأجمع وجميع وجمع وجمعاء وعامة».

(كتاب اللغة، ج ٢، ص ٢٧٨ - تونس)

وفي نطاق الرائز الذي قمت به، قدمت لمجموعة من الدارسين عدداً من الجمل التي تحوى توكيداً معنوياً وطلبت منهم شطب الجمل التي تبدو لهم خاطئة. فكانت النتيجة أن رفض أربعة أخماس المجموعة أى ما يعادل نسبة ٧٩,٥١٪ الجمل التي تحوى توكيداً بـ: أبصع، أكتع، أبتع، بينما آقد ٩٠,٠١٪ منهم صحة الجملة التالية التي تحوى توكيداً بـ «عامة»:

نجح التلاميذ عامتهم في الامتحان

وخلاصة القول أن هذا المثال يجسم نوعاً من التطود الحادث على المصطلح النحوى العربى والمتمثل فى اختفاء بعض ألفاظ التوكيد وبروز البعض الآخر مثل لفظ «عامة»، و- لم لا - «كافة»، وربما «قاطبة».

١ - مصطلحات تطورت واستقرت

١. ١. المثال الأول: «لا، النافية للجنس»:

إن التراث النحوى العربى يتناول هذه المسألة على حدة؛ لذلك نرى

كتب التراث تخصص لها باباً مستقلاً أو أكثر؛ والأهم من ذلك أنها تقدمها لنا تحت تسميات ومصطلحات مختلفة. ومجمل القول أنها تبدو مترددة حول ثلاث تسميات، وهى: ١ لا النافية للجنس ١ و ١ الا العاملة عمل إن ١ و ١ لا للتبرئة ١. ولعل المصطلح الذى يشد أكثر من غيره انتباه القارئ هو الأخير، أعنى بذلك «لا التبرئة». فهذا المصطلح الذى لم يعد متداولاً اليوم يمثل مذهب عدد من نحاة التراث. ونذكر من بين هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر، الزمخشري (١١٤٣١٥٣٨) الذى أورد بالصفحة ٧٥ من مفصله عبارة «التبرئة»، معنواً الباب الذى خصصه لهذه المسألة كما يلى: «اسم لا التبرئة». ومن نحاة المغرب العربى نذكر الجزولى (١١٦٠٧/١٢١٠ - ١١) الذى يقول فى مقدمته ما يلى:

«باب لا التبرئة

شرط وجوب بناء الاسم مع لا التبرئة ألا يتكرر وألا يفصل بينهما وأن يليها وهو نكرة غير مضاف ولا مشبه بالمضاف».

(المقدمة الجزولية، ص ٢١٨)

كما نذكر أيضاً نحويّاً ثانياً من أصل مغاربى قد أورد هذه العبارة، ألا وهو أبو حيان الأندلسى الذى جاء فى تقريبه هذا الكلام:

«يرفع الاسم بشرط عطفية... وينصب مفعولاً به... واسم لا لتبرئة»

(تقريب المقرب، ص ٤٤)

وأخيراً وليس آخراً نذكر نحويّاً يفوق سابقيه شهرة، ألا وهو ابن هشام (١٢٧٣١٧٦١) الذى استعمل بدوره هذا المصطلح حيث قال:

«حذف لا التبرئة

حكى الأخفش «لا رجل وامرأة» بالفتح وأصله ولا امرأة، فحذفت لا وبقي البناء للتركيب بحاله»

(مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٧٣٢)

وبالتالى فإنه يتبين لنا من خلال هذه الأمثلة أن تواجد مصطلح «لا التبرئة» فى التراث النحوى العربى ليس بالأمر العارض. ونحن إذ نؤكد على أهمية هذا التواجد فإننا نسوق على خلفيته بعض الملاحظات:

- أولها أن عدداً كبيراً من نحاة التراث لم يتعرض لهذا المصطلح، ونذكر بالخصوص سيبويه (١٨٠ ٧٩٦١) الذى عنون الباب المخصص لهذه المسألة على النحو التالى: «باب النفى بلا». كما نذكر أيضاً الزجاجى (٩٤٩١ ٣٣٧) وابن جنى (١٠٠٢١ ٣٩٢) اللذين لم يستعملا هذا المصطلح. - ثانيها أنه وقع التعبير عن هذه المسألة بعدد من المصطلحات. ولعل هذا المقتطف من كتاب: الكواكب الدرية يلخص أهمها:

«فصل فى الكلام على لا العاملة عمل إن وتسمى لا التبرئة ولا النافية للجنس ولا المحمولة على إن».

(الكواكب الدرية، شرح متممة الأجرومية، ص ١٣٠)

- ثالثها وآخرها أن عدداً من النحاة المتقدمين وحتى المتأخرين يستعمل المصطلحين «لا التبرئة» و«لا النافية للجنس» معاً. ونذكر من المتقدمين ابن السراج (٩٢٨١ ٣١٦ - ٢٩) الذى تعرض فى أصوله وبالتحديد فى باب النفى بلا، مرتين إلى مصطلح «الجنس» ومرتين إلى مصطلح «التبرئة». أما فيما يتعلق بالتأخرين فلا بد لنا من الإشارة إلى أنهم يضعون فى المقدمة مصطلح «لا النافية للجنس»، وهم إن أثاروا مصطلح «لا التبرئة»، فإنما ذلك على سبيل الإشارة والتذكير وزيادة الفائدة. فهذا مثلاً الغلايينى يقول متحدثاً عن لا النافية للجنس:

«وتسمى «لا» هذه «لا التبرئة» أيضاً لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس وتنزيهه إياه عن الاتصاف بالخبر».

(جامع الدروس العربية، ج ٢، ص ٣٣٣)

هذا عن التراث. أما الآن، وكما تؤكد ذلك كتب النحو المدرسية،

فإن المصطلح المتداول والمتعارف عليه هو «لا النافية للجنس». وبالتالي فإن مختلف التسميات التي جاءت في التراث النحوي العربي استقرت كلها حول هذا المصطلح الأخير، أعني «لا النافية للجنس».

وفي حقيقة الأمر، وأنا أراوح بين تعدد المصطلح وتردده في التراث وبين استقراره وتفردده في الكتاب المدرسي وبالتالي في المقاربة الآنية، لفتني أمر ثان لا يقل أهمية عن الأول؛ ألا وهو الإطار المكاني أو بالأحرى الموضوعي الذي ورد فيه هذا المصطلح. فبينما نرى كتب التراث تخصص له باباً مستقلاً أو أكثر، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً، فإن الكتب المدرسية، أغلبها إن لم نقل جميعها، تورد «لا النافية للجنس» كواحدة من بين أخوات «إن» في إطار باب إن وأخواتها. وهذه على سبيل المثال بعض العينات لما يمكن أن نقرأه في مثل هذه الكتب:

«النواسخ الحرفية هي: إن - أن - كأن - ليت - لعل - لكن - ولا النافية للجنس».

(كتاب اللغة، الأول ثانوي، ص ٣٢٢، تونس - طبعة ١٩٨٩)
«من أخوات إن لا النافية للجنس ويشترط لعملها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون اسمها متصلاً بها، وألا تسبق بحرف جر».
(التدريبات اللغوية، الثالث ثانوي، ص ٣٢، مصدر - طبعة ١٩٩٣-٩٢)

«لا النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات إن ينصب الاسم ويرفع الخبر».

(القواعد، الأول ثانوي، ص ٢٣، سورية - طبعة ١٩٨٤ - ٨٣)
وخلاصة القول أن (لا) هذه، إلى جانب استقرار مصطلحها حول الناسخة للجنس، أصبحت تعد واحدة من أخوات إن، وإن كانت تميزها عنها بعض الخصوصيات.

١ ، ٢ . المثال الثانى : نائب الفاعل :

لئن برز مصطلح لا النافية للجنس من بين عدد من المصطلحات الأخرى فأصبح هو المتعارف المتداول، فإن مصطلح نائب الفاعل لم يكن نتيجة اختيار أو انتقاء لمصطلح من بين عدد من التسميات المتواجدة، وإنما كان قد وضع وضعاً استجابة لحاجة إليه .

إن هذا المصطلح الذى ألفناه اليوم واستأنسنا به ورد فى التراث المتقدم تحت تسميات عدة قد تبدو لنا طويلة معقدة وربما يكتنفها بعض الغموض إن نحن اكتفينا بإلقاء نظرة سطحية إليها ولم نحاول التمعن فى معانيها وسبر أغوارها . وأذكر أول ما أذكر من بين هذه التسميات ما ورد فى كتاب سيبويه :

«المفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر» .

(الكتاب، ج ١ ، ص ٣٣)

وللتعرف على مدى قابلية فهم المتعلمين لهذه التسميات وإدراكهم لكنها، طرحنا على بعض التلاميذ والطلبة والمدرسين^(١) السؤال التالى :

ما هو المفهوم النحوى الذى يقصده سيبويه من خلال التسمية التالية :

— المفعول به ☐ إجابة ١

— نائب الفاعل ☐ إجابة ٢

(١) أ: ٢٠ طالبا بالسنة الثانية والثالثة، قسم العربية، جامعة ليون الثانية .

ب: ١٨ مدرساً تونسياً للغة والحضارة الأصلية بجهة ليون (فرنسا) .

ج: ٢٠ تلميذاً بالسنة السادسة من التعليم الابتدائى بإحدى مدارس تونس .

د: ٣٧ تلميذاً بالسنة التاسعة (الأخيرة) بأحد معاهد تونس .

س: ٢٠ طالباً فى الأدب العربى بالسنة الثانية بإحدى جامعات تونس .

– الفاعل ☐ إجابة ٣

– لا إجابة ☐ إجابة ٤

فكانت النتيجة، تماماً كما توقعناها، تنم عن قصر في إدراك مدلول هذه التسمية. وأنا أبينها من خلال الجدول التالي:

الإحصاءات	أ	ب	ج	د	س	المجموع	النسبة %
١ – المفعول به	٦	٢	٤	٤	٣	١٩	١٥,٩٦
٢ – نائب الفاعل	١	٥	٧	١٢	٧	٣٢	٢٦,٩
٣ – الفاعل	١	١	١٠	٣	٠	٥	٤,٢
٤ – لا إجابة	١٠	١٠	٠	١٧	١٦	٦٣	٥٢,٩

إن نسبة الذين أدركوا أو يدركون هذا المفهوم لا تتجاوز ٢٦,٩ % من مجموع المستجوبين.

وهذا يعنى أن الأغلبية الساحقة أى بالتحديد نسبة ٧٣,٠١ %، لم تهتدِ إلى استيعابه.

ثم إننى، فى مرحلة ثانية، أردفت سؤالى هذا بثان يتعلق بمصطلح أخصر من الأول وأكثر منه تداولاً، وهو «ما لم يسم فاعله»، إلا أن النتائج، رغم أنها كانت أفضل بكثير من الأولى، قد أكدت صعوبة إدراك المسألة المقصودة وأظهرت أن ما يقارب ٤٠ % من المشاركين لم يوفقوا إلى الإجابة الصحيحة.

إلى جانب هذين المصطلحين يطالعنا التراث بتسميات أخرى عدة شديدة التشابه، والتقارب نذكر منها ما ورد فى أصول ابن السراج حول «باب المفعول الذى لم يسم من فعل به»، أو الزجاجى الذى خصص فى

جملة بابين لهذه المسألة سمى الأول: «باب ما لم يسم فاعله» والثاني: «باب من مسائل ما لم يسم فاعله». وأخيراً أذكر ابن جنى الذى اختار العنوان التالى: «باب المفعول الذى جعل الفعل حديثاً عنه وهو ما لم يسم فاعله».

والواقع أن الأمثلة فى هذه المسألة ليست مما يعوز الباحث عنها؛ إلا أننا نلاحظ فى كل مرة طولها ونقف على تعقد صياغتها ونلمس كلفتها، وهى أشبه بوصف وبشرح منها بمصطلحات أو بتسميات. ويؤيد كلامنا هذا حسن حمزة إذ يقول:

«قد يكون المفهوم ضمناً، وقد يعبر عنه تلميحاً لا تصريحاً، وقد يشرح قبل أن تتاح فرصة التعبير عنه بالمصطلح... وكتاب سيبويه حافل بالشروح التى استقرت مصطلحاتها فيما بعد. وفى قراءة أبواب كتابه كفاية؛ فالتنازع هو باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك (٧٣، ١)، والفعل اللازم هو باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول (٣٣، ١)، ونائب الفاعل هو المفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر (٣٣، ١)، إلخ».

(عودة إلى المسند والمسنود إليه فى كتاب سيبويه، ٢٢ - ٢٣)

إن استعمال الموصولين «ما» و«الذى» مشفوعين بفعلين مبنيين للمجهول (ما لم يسم فاعله والذى جعل الفعل حديثاً عنه) ينم، فى تقديرى، عن صعوبة فى التعبير عن هذا المفهوم النحوى بمصطلح فنى يكون قصيراً مناسباً عملياً. وبالتالى فإنه يمكننا القول إن هذه التسميات ليست مؤاتية لتكون مصطلحاً وذلك بالرغم من أنها تعبر تعبيراً أميناً عن المفهوم النحوى المقصود. وأغلب الظن أن هذه الصعوبة فى صوغ المصطلح كانت وراء ظهور مصطلح جديد، ألا وهو: نائب الفاعل الذى

حل محل جميع الشروح والتسميات السابقة. بقى لنا أن نتساءل عن تاريخ ظهوره وعن صاحبه أو، إن شئنا، واضعه محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل نحوى عاش فى القرن الثالث عشر للهجرة وصاحب مؤلف فى النحو يدعى «الكواكب الدرية» يتناول فيه بالشرح متممة الأجرومية للشيخ محمد بن محمد الرعينى الشهير بالخطاب، يفصح لنا عن معلومة على قدر كبير من الأهمية وردت بالصفحتين ٨٢ - ٨٣ من متممة الأجرومية وتتعلق بواضع مصطلح «نائب الفاعل»؛ يقول المؤلف:

«باب المفعول الذى لم يسم فاعله

وهو الاسم المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله وأقيم هو مقامه... ويسمى أيضاً النائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك وهى أحسن وأخصر».

وتعقيباً على ما جاء فى هذا النص نسوق ملاحظتين:

- الأولى أن محمد بن أحمد الرعينى الخطاب، رغم تعداده لمحاسن هذا المصطلح الجديد، يواصل استعمال العبارة الأولى «المفعول الذى لم يسم فاعله»، التى يبدو أنها كانت لا تزال قيد الاستعمال.

- الثانية - وهى التى تهمنى بدرجة أولى - أن واضع مصطلح نائب الفاعل هو النحوى ابن مالك (المولود سنة ٦٠٠ ١٢٠٣ - ٤ والمتوفى سنة ٦٧٢ ١٢٧٣ - ٤).

ويؤكد الأهدل فى شرحه هذه المعلومة التى جاءت فى كتاب الخطاب قائلاً:

«و[يسمى أيضاً] المفعول الذى لم يسم فاعله [النائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك] قال أبو حيان: و لم أرها لغيره. قال المؤلف كابن هشام [وهى أحسن] لأنها أوضح فى بيان المراد [وأخصر] من الأولى».

(الكواكب الدرية، ج ١، ص ٨٢)

وقد أشار ابن مالك فعلاً إلى نيابة المفعول به عن الفاعل في البيت
التالى من ألفيته:

«ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كنيل خير نائل»

(ألفية ابن مالك فى النحو والصرف، ص ٢٣)

يبدو إذن أن هذه «النيابة» استقرت فى شكل مصطلح «نائب
الفاعل»:

«ينوب مفعول به عن فاعل ← المفعول الذى ينوب عن الفاعل

← المفعول النائب عن الفاعل

← النائب عن الفاعل

← نائب الفاعل

ثم أن المصطلح الجديد سرعان ما استولى على الاستعمال فصار هو
المتداول كما يظهر ذلك من خلال ابن هشام الذى أشار إليه الخطاب فى
نصه السابق:

«واختلف فى الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا»

(مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٤٩١)

٢- بروز مصطلحات جديدة فى الكتاب المدرسى:

٢، ١ بروز مصطلح «المركب» فى كتب النحو المدرسية التونسية
الأخيرة وأهميته:

لقد شد أكثر ما شد اهتمامنا بروز لفظ «المركب» وبدرجة أقل لفظ
«المكون» فى آخر مولود من كتب النحو المدرسية التونسية: «النحو
العربى، كتاب اللغة». فهذا المصطلح الذى اعتمد منذ السلسلة السابقة
(كتاب اللغة) اكتسب أهمية خاصة فى هذه السلسلة الأخيرة المعتمدة حالياً

من قبل وزارة التربية في المدارس التونسية . فهو يمثل العمود الفقري لمادة الكتاب . فلا نكاد نجد باباً واحداً يخلو منه . وهكذا نقرأ من بين عناوين الكتاب الأول : المكون الفعلي ١ والمكون الاسمي ١ ونقرأ من بين عناوين الكتاب الثاني : ١ المركب الاسمي والمركب الفعلي والمركب الحرفي ١ ، المركب الموصولي ١ ، المركب الإضافي ١ ، المركب العطف ١ ، المركب الجرا ، المركب التوكيدي ١ ... إلخ . وبالتالي فنتساءل عن سبب إدراج هذا المصطلح والفائدة الحاصلة من ذلك ؟

ويجبنا محمد الدلال ، وهو أستاذ بكلية الآداب بسوسة (تونس) ، عن سؤالنا هذا قائلاً :

« فالمحدثون قد أضافوا مبدأ أساسياً هو الاستقلالية . الجملة لا تكون جملة حتى تكون مستقلة بنفسها : فلا تكون جزءاً من جملة أكبر منها (لا تملأ محلاً نحوياً من جملة أم) ولا تكون خاضعة لمبدأ التعليق .

إن التعديل فرضية الحد المتصل بالجملة أدى بالضرورة إلى تعديل بعض المنوالات أثناء تحليل الجمل . فالجملة الواقعة خبراً أو نعتاً أو فاعلاً أو حالاً أو صلة موصول ... لم تعد جملة لأنها ليست مستقلة بذاتها ، بل أصبحت مركباً اسنادياً فعلياً أو اسمياً .

(نهج النحو ، ص ٣٣)

إن هذه الإجابة التي قدمها الدلال والتي حاول من خلالها بيان أسباب اختيار المحدثين لمصطلح « المركب » تطرح مشكلة تعريف الجملة والمركب في نفس الوقت . أما فيما يتعلق بتعريف الجملة فإننا نلاحظ أن مبدأ الاستقلالية الذي أثاره الدلال كثيراً ما تردد في التعاريف التي وردت في معاجم اللسانيات . ونذكر على سبيل المثال واحداً من بين التعاريف التي ذكرها « جورج مونان » والذي لا يكاد يختلف عما أشار إليه الدلال :

« هي جزء من سلسلة الكلام مستقل نحوياً (شكل لغوي مستقل غير

مدج، بموجب بنية نحوية ما، في شكل لغوى ما أكبر منه»
(BLOOMFIELD معيدا MEILLET). ويتعبير آخر، الجملة («مكون ليس
مكوناً لمكون أوسع») هي أكبر وحدة للوصف النحوى.

(Georges Mounin, Dictionnaire de la linguistique, phrase.

p262)

لا شك في أن مؤلفى «النحو العربى كتاب اللغة» هم من بين هؤلاء
المحدثين الذين ذكرهم الدلال والذين أضافوا بعداً ثالثاً إلى الجملة (إلى
جانب شرطى الإفادة والإسناد) ألا وهو الاستقلالية. وبالتالى فإن الجملة
الصغرى المتعلقة بجملة أم تملأ محلاً نحوياً منها والتي أصبحت لا
تستجيب لمبدأ الاستقلالية، لم تعد جملة بل صارت مركباً.

ولعله يجد بنا فى هذا السياق، التوقف ولو للحظات، لمحاولة استقرار
دلالة هذا المصطلح ومفهومه. وفى حقيقة الأمر لا يقدم مؤلفو «النحو
العربى كتاب اللغة» حذاً صريحاً لمصطلح المركب إلا أننا نقرأ فى
خلاصاتهم وتعريفهم عدة شروح وتماثيل تصلح أن تكون عناصر لبناء
حد لهذا المصطلح نذكر منها ما يلى:

– تكون مكونات الجملة مفردة وتكون مركبة وبالتالى فإن المركب
يتطلب تواجد أكثر من لفظ.

– من أنواع المركبات: المركب الفعلى والمركب الاسمى والمركب
الحرفى.

– المركب الفعلى يتكون من حرف وفعل، وتدخل الحروف على
الفعل فتحور معناه وتكون معه مركباً فعلياً. وهذه الحروف هى: لم ولن
ولما ولا وما والسين وسوف وقد ولام الأمر ولا الناهية.

– المركب الاسمى يتكون من اسم وعنصر ثان يخصصه،
والمركبات الاسمية هى: المركب الإضافى والمركب النعتى والمركب

التوكيدى والمركب البدلى والمركب بتمييز المفردة والمركب بحال المفردة ومركب العطف والمركب بالاستثناء والمركب شبه الإسنادى .

– المركب الحرفى يتكون من حرف ومكون آخر يتعلق به ،
والمركبات الحرفية هى : المركب بالجر والمركب بواو المعية والمركب بالحصر والمركب بواو الحال .

كما يطلق مؤلفو «كتاب اللغة النحو العربى» نفس المصطلح على المسند والمسند إليه ، فيعرفون المركب الإسنادى بأنه مركب يتكون من النواة الإسنادية مع ما يمكن أن يتصل بها من متممات ، وهو يحتل محلاً من المحلات الوظيفية فى الجملة . وينقسم إلى نوعين :

– مركب إسنادى فعلى : هو ما كانت نواته الإسنادية نواة فعلية .

– مركب إسنادى اسمى : وهو ما كانت نواته الإسنادية نواة اسمية .

٣- مصطلحات ثبتت رغم التباسها وتعدد دلالاتها :

٣ ، ١ . مثالا التوكيد والتمييز :

بدهى أن نتصور وجود علاقة دلالية قوية بين الدال والمدلول لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بالمصطلح النحوى . إلا أن هذه العلاقة قد تخرج أحياناً عن هذا الإطار فتغلب الدلالة المعجمية الدلالة الاصطلاحية . وتتعلق الإشكالية هذه بعدد من المسائل والمواضيع منها التوكيد والتمييز .

ففيما يتعلق بالتوكيد ، مثلاً ، نحن نعلم أنه يكون إما بالتكرار أو بإضافة لفظ من ألفاظ التوكيد كالنفس والعين والجميع والكل ... وبالتالى لابد من ثلاثة معطيات لتحقيقه : الكلمة المؤكدة واللفظ المؤكد وعلاقة التوكيد بينهما . وعملية التوكيد إنما هى فى تواجد هذه العوامل الثلاثة معاً . إلا أننا نرى لفظ «التوكيد» المتعلق بعملية التوكيد برمتها والمحدد للعلاقة بين المؤكد والمؤكد ، ينتحى شكلاً ثانياً فيطلق على اللفظ المؤكد

الذى يؤدي الوظيفة النحوية. وبالتالي فإن نفس المصطلح يطلق على العلاقة المتمثلة في عملية التوكيد وعلى اللفظ المؤكد. وكان من الأجدر أن يسمى المراد توكيده «مؤكدًا» (اسم مفعول) واللفظ المستعمل لهذا الغرض «مؤكدًا» (اسم فاعل) والعلاقة بينهما «توكيدًا» (مصدر).

كذلك مصطلح التمييز فهو، على غرار مصطلح التوكيد يخلط بين العملية واللفظ، وقد انتقل منذ البداية من الدلالة على كل العملية إلى الدلالة على اللفظ المؤدى للوظيفة النحوية.

والواقع أننا عندما نحكم على كلمة ما بأنها تمييز فإن تفكيرنا يذهب إلى الكلمة المميزة نفسها قبل كل شيء، حتى وإن كان المفهوم المتمثل في العلاقة بين المميز والمميز حاضراً ضمناً في لواعينا الجماعى. ويظهر هذا جلياً في تعاريف التمييز التى نقرأها فى كتب النحو، لاسيما الكتب المدرسية التى تساوى بين العملية من جهة والعنصر الذى يقوم بها من جهة ثانية. وهذه بعض الأمثلة منها:

«التمييز اسم جنس نكرة منصوب أو مركب بحرف الجر

«من»».

(النحو العربى، كتاب اللغة ١، ص ١٦٦)

«التمييز اسم جامد نكرة...»

(كتاب اللغة ٢، ص ٢٦٥)

«التمييز لا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا منصوباً، ولا يتقدم على

المميز منه».

(الجمل فى النحو)

ما من شك فى أن نحاة التراث، شأنهم فى ذلك شأن واضعى كتب النحو المدرسية، يرومون اللفظ المميز وعملية التمييز فى نفس الوقت، عبر استعمالهم مصطلح «تمييز» لتعيين اللفظ المميز وها هو ابن جنى يعبر كأحسن ما يكون التعبير دقة وأداء عن هذا المعنى من خلال قوله:

«ومعنى التمييز: تخليص الأجناس بعضها من بعض. ولفظ المميز: اسم نكرة يأتى بعد الكلام التام، يراد به، تبين الجنس. وأكثر ما يأتى بعد الأعداد والمقادير».

(اللمع فى العربية، ص ١١٩)

٣ ، ٢ . مثال المستثنى :

خلافاً لمصطلحي التوكيد والتمييز، يتعلق مصطلح المستثنى (اسم فاعل) فعلاً بالبعض الذى أخرج من حكم مقرر للكل. إلا أن الإشكالية تتمثل فى إطلاق هذه التسمية على شيئين ذوى بعددين مختلفين هما: الاستثناء (الوظيفي) النحوي والاستثناء (الدلالي) بالمعنى المعجمي اللغوي. ولمزيد من التوضيح والتمثل نورد هذا المقتطف من الكتاب المدرسي التونسي «كتاب اللغة» :

«أ - ينصب المستثنى بإلا وجوباً إن وقع فى تركيب تام مثبت أو منفى ويعرب مستثنى.

ب - ينصب المستثنى بعد عدا وخلا وما عدا وما خلا فى تركيب مثبت أو منفى ويعرب مستثنى.

ج - يجر المستثنى بغير وسوى ويعرب مضافاً إليه.

د - يعرب المستثنى بحسب وظيفته فى الجملة إذا وقع فى تركيب يدل على الحصر».

(كتاب اللغة ٢ ، ص ٣٦٩)

يبدو جلياً من خلال قراءة هذا المقطع أن أصحاب كتاب اللغة يتحدثون، لا عن مستثنى واحد، بل عن مستثنين اثنين مختلفين. فالمستثنى الذى يذكرونه فى البدايات ليس من نفس طينة المستثنى الذى يذكرونه فى النهايات؛ وإلا لما احتاجوا فى كل مرة، للتأكيد على أنه يعرب كذا أو كذا. فالاستثناء الأول مستخدم بالمعنى اللغوي المعجمي

والثاني مصطلح دال على الوظيفة النحوية. والدليل على ذلك أن أصحاب كتاب اللغة يقولون في «أ» و«ب» إن «المستثنى» يعرب مستثنى؛ ولو كان الأمر يتعلق بنفس المفهوم لما احتاجوا لإعادة كلمة «مستثنى». ويؤكد ما جاء في «ج» و«د» وجهة نظرنا هذه إذ يعرب «المستثنى» مضافاً إليه في الحالة الأولى وحسب وظيفته في الجملة في الحالة الثانية.

ثبت المصادر والمراجع

- ١ - ابن جنى: اللمع فى العربية. تحقيق حامد عبد المؤمن. بيروت، مكتبة النهضة العربية. الطبعة الثانية، ١٩٨٥/١٤٠٥.
- ٢ - ابن السراج: الأصول فى النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨/١٤٠٨.
- ٣ - ابن عبد الأهدل البارى: شرح الكواكب الدرية على متممة الأجرومية لمحمد بن محمد الرعنى. الطبعة الثانية. مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأبنائه. مصر ١٩٣٧/١٣٥٦.
- ٤ - ابن مالك: ألفية ابن مالك. تحقيق محمد على بيضون. بيروت، دار صادر. (د.ت).
- ٥ - ابن هشام: مغنى اللبيب. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت ١ صيدا، ١٩٩١/١٤١١.
- ٦ - الأندلسى، أبوحيان: تقريب المقرب. تحقيق عفيف عبد الرحمان، بيروت، دار المسيرة، الطبعة الأولى ١٩٨٢/١٤٠٢.
- ٧ - الجزولى: المقدمة الجزولية فى النحو. تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد. الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٨/١٤٠٨.
- ٨ - حمزة حسن: عودة إلى المسند والمسند إليه فى كتاب سيبويه، فى أشغال ندوة مجادلة السائد فى اللغة والأدب والفكر، إشراف توفيق بن عامر، منشورات كلية الآداب والعلوم

الإنسانية بتونس، ٢٠٠٢، المجلد ١٢، الجزء الأول، صص ٤٧-٢١.

٩ - الدلال، محمد: نهج النحو، المجلد الأول. طبع مكتبة العلم. سوسة (تونس). طبعة حديثة (د.ب).

١٠ - الزجاجي: الجمل في النحو. تحقيق على توفيق الحمد. بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧/١٩٨٦.

١١ - الزمخشري: المفصل. تحقيق كمال جابر أمين. دار الجيل، بيروت، ط ٢.

١٢ - الغلاييني: جامع الدروس العربية. طبعة مشتركة: بيروت اصيدا (المكتبة العصرية) والدار البيضاء (دار الثقافة) ١٩٨٥/١٤٠٦.

كتب النحو المدرسية:

١ - التدريبات اللغوية، وزارة التربية والتعليم بمصر (الكتاب ١ طبعة ١٩٩٣ - ٩٤، الكتابان ٣ و ٤ طبعة ١٩٩٢ - ٩٣).

٢ - كتاب اللغة، تونس، المركز القومي البيداغوجي، (الكتابان ١ و ٢ طبعة ١٩٨٩، الكتاب ٢ طبعة ١٩٩٠).

٣ - القواعد، وزارة التربية، مديرية المطبوعات والكتب المدرسية بسورية (الكتاب ١ طبعة ١٩٨٤ - ٨٥، الكتاب ٢ طبعة ١٩٦٨ - ٦٩، الكتاب ٣ طبعة ١٩٧٨ - ٧٩، الكتاب ٤ طبعة ١٩٨٣ - ٨٤).

٤ - النحو العربي، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، (طبعة ١٩٩٨).

٥ - النحو النموذجي، المغرب، مكتبة الرشاد (الكتاب ٢ طبع في لبنان ١٩٦٩).

٦ - النحو الواضح، (طبعة مشتركة)، دار المعارف بمصر، دار المعارف بلبنان (الكتب ١ و ٢ و ٣ طبعة ١٩٨٥).

التأويل: دراسة في المصطلح

د. علي محمد هندأوى

كلية الآداب - جامعة عين شمس

التأويل فى التراث العربى:

يتعلق بأصل المادة اللغوية لهذا اللفظ (أول) معان لا بد من أنها أثرت فى اشتقاق التأويل واتخاذ مصطلحاً؛ ولعل من أهم تلك المعانى الرجوع، من آل يثول أولاً، وأول إليه الشئ (بالتضعيف): رجعه، وألّت عن الشئ ارتدّت^(١)، وفى الحديث: من صام الدهر فلا صام ولا آل، أى لا رجع إلى خير. وقيل سُمى الأيل والأيل من الوحش لماله إلى الجبل يتحصن فيه؛ وأول الكلام وتأوله: دبره وقدره، وقيل فسره، وقوله عز وجل ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلَهُ﴾ [يونس: ٣٩]، أى لم يكن معهم علم تأويله.. وقيل: معناه لم يأتهم ما يثول إليه أمرهم فى التكذيب من العقوبة. وفى حديث ابن عباس: اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل^(٢)، قال ابن الأثير: هو من آل الشئ يثول إلى كذا أى رجع وصار إليه؛ أما معنى الرجوع الذى يتردد ذكره فى المعاجم، فإن له صلة فيما نظن، بلفظ الأول المقابل للآخر، فالأول من أسماء الله تعالى، وهو الذى ليس قبله شئ، وكذلك ﴿لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [الحديد: ٥]، أى إليه المرجع يوم القيامة، فيحكم فى خلقه بما يشاء^(٣)، ومعنى التأويل فى حديث ابن عباس، الذى يصاحبه دعاء له بالتفقه فى الدين يرتبط كذلك بمعنى الرجوع إلى الأصول الأولى. وقريب من هذا الوادى ذلك

الاستخدام المجازي المبكر للمصدر الصناعي (الأولية) بمعنى مفاخر الأجداد التي يرجع إليها من شاء الفخر كبيت ذي الرمة^(٤):

وما فخر من ليست له أولية تعدّ إذا عدّ القديم ولا ذكر

وقول الشاعر يمدح هرما:

قضى هرم يوم المريرة بينهم قضاء امرئ بالأولية عالم

قال ابن عباس في قوله ﴿الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] يقول الله: أنا الأول، فلم يكن لي سابق من خلفي، وأنا الآخر، فليس لي غاية ولا نهاية. قال الحكيم: قيل له الأول؛ لأنه لم يزل قبل كل شيء، فأحدث الأشياء بعد أن لم تكن، وإذا كان هو قبلها لم يزل، وكانت الأشياء بعده محدثة، دل بأوليته على أنه لم يزل، فلما دل على أنه لم يزل دل على أنه لا يزال، لأن الذي لا أول لا آخر له، فلما دل على أنه لم يزل ولا يزال، دل على حدوث كل شيء سواه.

وفي العربية الجنوبية القديمة (ت أول): رجع، عاد، وفي الآرامية اليهودية >aula: بداية^(٥) وقد ورد في المعجم الكبير أربعة معان رئيسية للجزر (أول) هي:

١ - التخرُّ والتجمُّع

٢ - الرجوع

٣ - التدبير والسياسية

٤ - ابتداء الأمر وانتهائه.

ويقال: آل النبات، وآل البول، وآل الشراب، خثر، وبلغ منتهاه من الإسكار، وآل القطران: انعقد بالنار، وآل الشيء نقص، وآل جسم الرجل: نحف، وآل لحم الناقة ذهب فضمرت، قال الأعشى:

أذللتها بعد المرا ح قَالَ مِنْ أَصْلَابِهَا

وَال دهن أنتن .. ويقال ما له يئول إلى كَتَفَيْهِ؟ إذا انضم إليهما واجتمع، وآل صار إلى الشيء، وآل الشيء رده، وآله جمعه وأصلحه، وأول يأول أولاً: سبق، وقال ابن هرمة:

إِنْ دَافَعُوا لَمْ يَعْْبَ دَفَاعُهُمْ أَوْ سَابَقُوا نَحْوَ غَايَةِ أَوَّلُوا

وتأول الأمر: دبره وقدره وقال الشنفرى:

تَخَافُ عَلَيْنَا الْعَيْلَ إِنْ هِيَ أَكْثَرَتْ وَنَحْنُ جِيَاعٌ أَيْ أَوَّلٍ تَأَلَّتْ^(٦)

وتأول الشيء: تحراه وطلبه، وتأوله تأثره وأخذ منه، وعن عائشة رضي الله عنها: كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم وبحمدك (اللهم اغفر لي)، يتأول القرآن. والأول مبتدأ الشيء، يقول البحتري:

وَأَزْدَقُ الْفَجْرَ قَبْلَ أَبْيَضِهِ وَأَوَّلَ الْغَيْثِ طَلًّا ثُمَّ يَنْسَكِبُ

ويقترب لفظ التأول والتأويل من الاصطلاح في استعمالهم إياه بمعنى التدبير والتقدير في قول الأعشى:

أَوَّلُ الْحُكْمِ عَلَى وَجْهِهِ لَيْسَ قَضَائِي بِالْهَوَى الْجَائِرِ

وقولهم: أَوَّلُ الْكَلَامِ: فسرّه، وأوله: عدل بألفاظه عن نهجها المستقيم دون دليل، وبه فسر قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧]. وأوله: رده إلى الغاية المرادة منه، وبه فسر قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، وعليه دعاء الرسول المذكور لابن عباس.

وكان لفظ التأويل والتأول ينتقل تدريجياً من المعنى الحسى

الخالص، وهو الرجوع، إلى شيء من المجاز، باستعماله في الرجوع باللفظ إلى أصل أولى نبع منه، وإن خالف ذلك كان من قبيل العدول به عن نهجه المستقيم دون دليل، وهو تطور في الدلالة يرصده المعجم الكبير، ويفسر به دعاء الرسول ﷺ لابن عباس في الرجوع باللفظ إلى أصل أولى نبع منه، وإن خالف ذلك كان من قبيل العدول به عن نهجه.

ويلاحظ بعض الباحثين ثراء المادة ورحابة دلالات الكلمة وتشعب المعطيات المعنوية والحسية لها على نحو يصعب معه الرجوع إلى جذر لغوي واحد نبتت منه، إلا أننا نستطيع بعد استبعاد بعض الدلالات الحسية واستخلاص ما يعنينا من دلالات الكلمة أن نشير إلى أن أهم معانيها الرجوع والتفسير والسياسة والجمع^(٧).

فإذا ما انتقلنا من هذا المستوى الإفرادي إلى مستوى السياقات التركيبية التي استخدمت فيها الكلمة فإن أهم ما يمكن الرجوع إليه في هذا المقام هو القرآن الكريم، إذ إن القرآن الكريم هو النص الذي تم بواسطته تثبيت دلالات الألفاظ في اللغة العربية ليس على مستوى الدلالات اللغوية فحسب بل على مستوى الدلالات الاصطلاحية كذلك، إذ إن أصحاب كل علم أو فن كان لابد لهم في صياغة مصطلحاتهم من عرضها بداية على القرآن الكريم رغبة في عدم الانشقاق والابتعاد باللفظة عن دلالاتها القرآنية^(٨).

وقد ذكرت كلمة تأويل في القرآن سبع عشرة مرة كانت لها فيها دلالات عدة ومفاهيم مختلفة؛ إلا أننا نستطيع تقسيم دلالات الكلمة في هذه المواضع إلى أربعة سياقات:

أ - (١) قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي

الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرَّسُول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴿ [النساء: ٥٩] ﴾ وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴿ [الإسراء: ٣٥] ﴾ .

في مثل هذا النسق القرآني تبدو كلمة التأويل بوصفها ركيزة في تركيب فرعي يكمن تناغمه م التركيب الأساسي في أنه نتيجة له أو علة للأمر به ويؤكد الموقع النحوي للكلمة ما نتصوره، إذ إنها قد وقعت تمييزاً في الآيتين والتمييز فضلة وليس عمدة كما يقول النحاة . أما عن دلالة الكلمة في مثل هذا النسق فهي لا تعدو الثواب أو الجزاء أو العاقبة؛ فقد جاء في تفسير ابن كثير للآية الأولى [النساء: ٥٩] ﴿ ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ أن التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله والرجوع إليهما في فصل النزاع خير وأحسن تأويلاً أي وأحسن عاقبة ومآلاً، وقال مجاهد: وأحسن عاقبة وهو قريب^(١) كما جاء في تفسير الآية الثانية [الإسراء: ٣٥] ﴿ وأحسن تأويلاً ﴾ أي وأحسن مآلاً ومنقلباً في آخرتكم، قال سعيد عن قتادة: أي خير ثواباً وأحسن عاقبة .

ب - (١) قال تعالى ﴿ وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم وإسحاق إن ربك عليم حكيم ﴾ [يوسف: ٦] قال تعالى ﴿ وقال الذي اشتراه من مصر لامراته أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولذا وكذلك مكنا ليوسف في الأرض ولنعلمه من تأويل الأحاديث والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ [يوسف: ٢١] .

(٣) قال تعالى ﴿ قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأكما بتأويله قبل أن

يَأْتِيَكُمَا ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴿٣٧﴾ [يوسف: ٣٧].

(٤) قَالَ تَعَالَى ﴿٣٨﴾ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ ﴿٣٩﴾ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٠﴾ [يوسف: ٤٥].

(٥) قَالَ تَعَالَى ﴿٤١﴾ وَرَفَعَ أَبْوِيَهُ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبْتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٤٢﴾ [يوسف: ١٠٠].

(٦) قَالَ تَعَالَى: ﴿٤٣﴾ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿٤٤﴾ [يوسف: ١٠١].

يتباين بروز كلمة تأويل في هذا النسق من النظم القرآني مع النسق السابق في أنها تظهر هنا بوصفها كلمة مركزية في السياق الأصلي، لذا تباينت أيضاً مع الآيات السابقة في موقعها النحوي فقد وقعت خبراً مرة واحدة ﴿٤٥﴾ هذا تأويل رؤياي ﴿٤٦﴾ واسماً مجروراً بعد فعل ينصب أكثر من مفعول إلا أنه لم يستوف سوى مفعول واحد أو قل إنها تقع بعد مفعول أول لفعل يحتاج أكثر من مفعول (ويعلمك من تأويل الأحاديث، ولنعلمه من تأويل الأحاديث، نبأكما بتأويله).

﴿٤٧﴾ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ ﴿٤٨﴾ أَى يَخْتَارُكَ لِنُبُوته ويعلمك من تأويل الأحاديث قال «مجاهد» وغير واحد يعنى تعبير الرؤى» (١٠).

والحق أن السياق الكلى الذى وردت فيه الآية لا يحتم فيما يتصور الباحث حصر دلالة التأويل فى تعبير الرؤى بل يمكن أن نمثد بدلالته إلى حسن الفهم والفطنة وبراعة التفسير كما يقول ابن كثير فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ قال مجاهد والسدى : وهو تعبير الرؤيا^(١١) ، إلا أن الدلالة هنا أيضاً يمكن أن تنصرف إلى ما هو أوسع من تعبير الرؤى والأحلام ، إذ إن التمكين فى الأرض وهو المعطوف عليه أعظم كثيراً من تعبير الأحلام وهو المعطوف^(١٢) ، وقال ابن كثير فى تفسير الآية (٤٤ من سورة يوسف) ﴿ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ ﴾ « أى لو كانت الرؤيا صحيحة لما كان لنا معرفة بتأويلها وتعبيرها . فالدلالة هنا تصدق على تعبير الرؤى ؛ ولا تبتعد دلالات التأويل فى مثل هذا النسق المتمركز فى سورة يوسف عن هذه الدلالات ، ولا يتجلى تفسير الحلم هنا بوصفه استكناها للرموز وإزاحة لكل آيات المستوى الظاهر للكشف عن المحتوى الكامن للحلم عن طريق العودة إلى مكبوتات اللا شعور ، بل يظهر التعبير الرؤيوى بوصفه ربطاً حدسياً إشراقياً تنبؤياً بين معطيات الحلم وما يمكن أن يحدث فى المستقبل ، ولا نجد فارقاً بينا فى قبول التعبير بين الرؤى والأحلام ، فحلم يوسف والملك والسجينين جميعاً أحلام أو رؤى قابلة للتعبير أو التفسير .

ج - ١) قال تعالى ﴿ قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٧٨].

٢) ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٨٢].

وجاء في تفسير ابن كثير للآية الأولى ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ أى هذا تفسير ما ضقت به ذرعاً ولم تصبر حتى أخبرك به^(١٤).

إن دلالة التأويل في هذه السياقات لا تعدو الكشف عن حقيقة ما غمض من الأفعال الحاضرة التي يأتى بها الإنسان الكامل بردها إلى أهميتها في المستقبل عن طريق ما يتأتى للإنسان الكامل من فيوضات وإشراقات، واستشراق وتجاوز للحجب المادية والستر الشهوانية لتحقيق بذلك المعرفة اللدنية الحققة^(١٥).

د - ١) ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران: ٧].

٢) ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (٥٢) هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل قد خسروا أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون ﴾ [الأعراف: ٥٢ - ٥٣].

(٣) ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ٣٩].

والحق أن دلالة الكلمة هنا مشكلة إشكالاً بيننا، إذ إن السياق في هذا النمط يتسم بالرحابة، وعدم التحدد، والسعة، كما أن السياق يجعل كلمة التأويل هنا هي الكلمة المفتاح، فعلى المستوى النحوى يتردد موقعها بين الفاعل والمفعول به، والمضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله^(١٦)؛ إلا أن الإشكال الحقيقي في هذا النمط يأتي على مستوى الدلالة^(١٧)؛ فقد جاء في تفسير ابن كثير لآية سورة يونس «بل كذب هؤلاء بالقرآن ولم يفهموه ولا عرفوه ولم يأتهم تأويله، أى لم يحصروا ما فيه من الهدى ودين الحق إلى حين تكذيبهم به جهلاً وسفهاً»^(١٨) إن معنى التأويل فى مثل هذا التفسير يصرف إلى حصر وإدراك ما فى القرآن من دلائل الهدى والحق، وهذه بلا شك دلالة خاصة مغايرة لما كان فى أنماط التعبير الأخرى من دلالات، كتعبير الرؤى أو المرجع والمصير أو الكشف والإشراقى.

كما جاء فى تفسير ابن كثير لآية الأعراف «هل ينظرون إلا تأويله»، أى ما وعدوا من العذاب والنكال والجنة والنار، وقال مالك: ثوابهم، وقال الربيع: لا يزال يأتى من تأويله أمر حتى يتم يوم الحساب حتى يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار»^(١٩).

إن دلالة التأويل فى مثل هذا التفسير تنصرف إلى تأكيد انفتاح النص القرآنى واستمرار عطائه اللانهائى، وعلى الرغم مما فى هذا الفهم من تباين مع بعض البديهيّات الدينيّة الأساسيّة مثل إلزام الحجة المترتبة بالضرورة على فهم الخطاب وإدراك مراميه فإنه يكشف لنا عن الرحابة الدلالية لكلمة التأويل فى مثل هذا النمط التعبيري.

أما آية ال عمران فلا شك في أنها آية الباب، وهي أكثر الآيات التي أثير حول فهمها وتفسيرها خلاف؛ وسر هذا الخلاف يعود فيما نتصور إلى عدم نظر بعض المفسرين في السياق الكلى الذى ترد فيه الكلمة^(٢٠)؛ فقد جاء في تفسير ابن كثير لهذه الآيات «وابتغاء تأويله»، أى تعريفه على ما يريدون، وقال مقاتل بن حيان والسدى: يبتغون أن يعلموا ما يكون وما عواقب الأشياء من القرآن، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم، اختلف القراء فى الوقف ههنا، فقل على الجلالة^(٢١)، فتصبح الواو استئنافية، والراسخون مبتدأ، وجملة يقولون خبره، وفى مثل هذا الفهم يغدو التأويل أمراً خطراً محظوراً منهياً عنه، وكل ما يجب أن يقوم به خاصة العلماء هو التسليم المطلق والإيمان المستكين.

ومنهم من يقف على قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، وتبعهم كثير من المفسرين أهل الأصول^(٢٢)، وتصبح الواو حينئذ عاطفة وجملة يقولون فى موضع نصب حال، ولا شك أن هذا الفهم أكثر انحيازاً للإنسان، وأكثر انسجاماً مع منطق الثواب والعقاب الإسلامى القائم على أسبقية الفهم وأولوية الإدراك.

ومن العلماء من اتخذ موقفاً وسطاً بين هاتين النزعتين، ورأى أن «التأويل يطلق ويراد به فى القرآن المعنيان، التأويل بمعنى حقيقة الشيء، وما يثول أمره إليه، فإن أريد بالتأويل هذا فالوقوف على الجلالة لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه على الجلية إلا الله عز وجل، وأما إن أريد بالتأويل المعنى الآخر، وهو التفسير والبيان والتعبير عن الأشياء، فالوقوف على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، لأنهم يعلمون ويفهمون ما خطبوا به وإن لم يحيطوا علماً بحقائق الأشياء^(٢٣).

وعلى الرغم مما يظهر في هذا الرأي من لأدريّة ونزوع إلى نفى إدراك حقائق الأشياء، فإنه لا يخلو من وجاهة وتعقل، ويطول المكث إن نحن حاولنا تفصيل القول في دلالات كلمة تأويل في القرآن، إلا أن الوقفة الموجزة غاية الإيجاز التي قمنا بها لتؤكد أن التجليات المتعددة للكلمة في القرآن الكريم قد أفضت إلى تثبيت الكلمة في المعجم اللغوي^(٢٤).

ويرد الشوكاني الأمر في اختلاف الناس حول معنى التأويل في آية آل عمران إلى اختلافهم في تفسير المحكمات والمتشابهات على أقوال؛ فقل إن المحكم ما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل، ومن القائلين بهذا جابر بن عبدالله والشعبي وسفيان الثوري، قالوا: وذلك نحو الحروف المقطعة في أوائل السور؛ وقيل: المحكم ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً والمتشابه ما يحتمل وجوهاً، فإذا ردت إلى وجه واحد وأبطل الباقي صار المتشابه محكماً؛ وقيل إن المحكم ناسخه وحرامه وحلاله وفرائضه وما نؤمن به ونعمل عليه، والمتشابه منسوخه وأمثاله وأقسامه وما نؤمن به ولا نعمل به، روى هذا عن ابن عباس؛ وقيل: المحكم الذي ليس فيه تحريف ولا تحريف عما وضع له، والمتشابه ما فيه تحريف وتحريف وتأويل، قاله مجاهد وابن اسحق؛ وقيل: المحكم ما كان قائماً بنفسه لا يحتاج إلى أن يرجع فيه إلى غيره، والمتشابه: ما يرجع فيه إلى غيره. قال النحاس: هذا أحسن ما قيل في المحكمات والمتشابهات^(٢٥).

والأولى عند الشوكاني أن يقال: إن المحكم هو الواضح المعنى الظاهر الدلالة، إما باعتباره نفسه أو باعتباره غيره، والمتشابه ما لا يتضح معناه، أو لا تظهر دلالاته لا باعتباره نفسه ولا باعتباره غيره، والخلاف

الذى تقدم ليس كما ينبغي، فيما يرى الشوكانى، «وذلك لأن أهل كل قول عرفوا المحكم ببعض صفاته، وعرفوا المتشابه بما يقابلها»^(٢٦).. واعلم أن هذا الاضطراب الواقع فى مقالات أهل العلم أعظم أسبابه اختلاف أقوالهم فى تحقيق معنى المحكم والمتشابه^(٢٧)، ويذهب الشوكانى إلى ضرورة مراعاة السياقات التى يرد فيها اللفظ لنستعين بها على فهمه؛ ذلك «أنه قد ورد فى الكتاب العزيز ما يدل على أنه جميعه محكم ولكن لا بهذا المعنى الوارد فى هذه الآية، آية آل عمران، ومن ذلك قوله تعالى ﴿كِتَابٌ أَحْكَمْتَ آيَاتِهِ﴾ [هود: ١]، وقوله ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، والمراد بالمحكم بهذا المعنى أنه صحيح الألفاظ قويمة المعانى فائق فى البلاغة والفصاحة على كل كلام، وورد أيضاً ما يدل على أنه جميعه متشابه لا بهذا المعنى الوارد فى هذه الآية - آية آل عمران - ومنه قوله تعالى ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، والمراد بالمتشابه بهذا المعنى أنه يشبه بعضه بعضاً فى الصحة والفصاحة والحسن والبلاغة»^(٢٨).

التأويل والتفسير:

يتقارب مصطلحا التأويل والتفسير عند بعض العلماء، حتى إنهما ليكادان يكونان مترادفين، على حين يميز فريق آخر بين المصطلحين؛ فشيخ الإسلام ابن تيمية يرى التأويل عند السلف على معنيين^(٢٩) :
أحدهما:

تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره، أو خالفه . فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربين أو مترادفين^(٣٠) وهذا ما عناه مجاهد من قوله: إن العلماء يعلمون تأويله، يعنى القرآن، وما يعنيه ابن جرير

الطبرى بقوله فى تفسيره : القول فى تأويل قوله تعالى كذا وكذا، ويقول :
اختلف أهل التأويل فى هذه الآية، ونحو ذلك فإن مراده التفسير .

وثانيهما :

هو نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس
الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به (٣١) .

وفى تعقيبه على كلام ابن تيمية يقول الدكتور الذهبى « وهذا فى
نظر ابن تيمية هو لغة القرآن التى نزل بها، وعلى هذا يمكن إرجاع كل ما
جاء فى القرآن من لفظ التأويل إلى هذا المعنى الثانى، (٣٢) .

وبصورة عامة يمكن القول إن هناك اتجاهين فى شأن الجمع بين
مصطلحي التأويل والتفسير، فيما يتعلق بدلالاتهما عند تناول القرآن الكريم
بخاصة :

الأول : مذهب أبى عبيدة وجماعة، وعندهم أن التأويل والتفسير
بمعنى (٣٣) .

وقال الزرقانى بمثل ذلك (٣٤)، واستأنس لذلك بقوله « ومنه قول
مجاهد : إن العلماء يعلمون تأويله - أى القرآن - وقول الطبرى : القول فى
تأويل قوله تعالى كذا، واختلف أهل التأويل فى هذه الآية .

ويذكر ابن تيمية أن من السلف من يجعل التفسير والتأويل
متساويين، كما يستدل هؤلاء بدعاء الرسول ﷺ لابن عباس بالتفقه وعلم
التأويل .

غير أن ما يورده السيوطى فى الإتيان من روايات تتعارض على
إفراد التفسير بما يمكننا فهمه، ويشمل ذلك الزجر والأمر والحلال والحرام،

والأمثال، والحكم، «فأحلوا حلاله وحرّموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتم عنه واعتبروا بأمثاله واعملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه، وقولا آمنا به كل من عند ربنا» (٣٥).

وأورد السيوطي كذلك ما أخرج ابن جرير عن ابن عباس مرفوعاً: أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى سوى الله فهو كاذب.. وأخرج أيضاً عن عائشة قالت: كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمتشابهه ولا يعلمونه، وأخرج أيضاً عن أبي الشعثاء وأبي نهيك قالا: إنكم تصلون هذه الآية، وهي مقطوعة (٣٦)، بل إن ثم من يرى أن الرسوخ في العلم صفة تجدر بمن استقامت قلوبهم، لأن الرسوخ لا يحصل إلا بعد التثبت العام والاجتهاد البليغ، في مقابل من في قلوبهم زيغ، وهم من يحاول تأويل ما اختص بعلمه الله تعالى، إذ لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتبعه أهل الزيغ فيبطلون تأويله ولا يبلغون كنهه فيرتابون فيه فيفتنون (٣٧).

الثاني: مذهب من ينكر الجمع بين التفسير والتأويل في صعيد واحد. ويرى بعض هؤلاء أن بين اللفظين عموماً وخصوصاً، كقول الراغب الأصفهاني: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها. ويذهب غير هؤلاء مذهباً أبعد في تمييز التأويل من التفسير، بقوله إن التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة. وقال أبو طالب الثعلبي: التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً كتفسير الصراط بالطريق، والصيب بالمطر،

والتأويل: تفسير باطن اللفظ، مأخوذ من الأول، وهو الرجوع لعاقبة الأمر، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد والتفسير إخبار عن دليل المراد لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل...، وقال غيره: التفسير يتعلق الرواية، والتأويل يتعلق بالدراية، وقال أبو نصر القشيري: التفسير مقصور على الاتباع والسماع، والاستنباط مما يتعلق بالتأويل. وقال البغوي والكواشي: التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طرق الاستنباط، والتفسير هو الكلام في أسباب النزول للآية وشأنها وقصتها^(٣٨).

ويقول التهانوي: «... وأما عند الأصوليين فقليل هو مرادف التفسير، وقيل هو الظن بالمراد، والتفسير القطع به، فاللفظ المجمل إذا لحقه البيان بدليل ظني كخبر الواحد يسمى مؤولاً، وإذا لحقه البيان بدليل قطعي يسمى مفسراً، وقيل هو أخص من التفسير...»^(٣٩)؛ ونكاد نفهم من ذلك أن التفسير هو ما لا خلاف حوله، وأن التأويل تفسير اختلف فيه.

أما الإمام أبو منصور الماتريدي فإنه يحذو حذو الفريق الثاني فيجعل النسبة بين التفسير والتأويل هي التباين فيقول: «التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنه عني باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به فصحيح، وإلا تفسير بالرأى وهو المنهى عنه والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله»^(٤٠).

وهكذا يفرق الإمام الماتريدي بين التفسير والتأويل، فالتفسير ما كان مرجعه الرواية، والتأويل ما كان راجعاً للدراية، وذلك «لأن التفسير معناه الكشف والبيان، والكشف عن مراد الله تعالى، لا نجزم به إلا إذا ورد عن رسول الله ﷺ ورجعوا إليه فيما أشكل عليهم من معاني القرآن الكريم، وأما التأويل فملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدليل، والترجيح يعتمد

على الاجتهاد^(٤١)، وبالجمله «فإن التفسير مما كان راجعاً إلى الرواية، أو ما كان استنباطه من اللفظ مأتيا بسهولة وبدون جهد قطعاً أو ترجيحاً، أما التأويل فهو ما يكون استنباطه من اللفظ مفتقراً إلى مزيد من جهد، وإعمال فكر، وإمعان نظر»^(٤٢).

ومن مفسرى السنة من اكتفى كما أشرنا بلفظى الرواية والدراية، فيما نظنه اجتناباً لظلال لفظ التأويل وما قد يوحى به؛ فالإمام الشوكانى يؤكد فى صدور تفسيره أنه «غير مشوب بشيء من التفسير بالرأى الذى هو من أعظم الخطر»^(٤٣)، وهو ما يميز عمله بالجمع بين منهجى الرواية والدراية، فهو لا يكتفى بالمروى فى التفسير عن النبى ﷺ وأصحابه، فإن ما كان من التفسير ثابتاً من رسول الله ﷺ، وإن كان المصير إليه متعيناً، وتقديمه متحتماً، غير أن الذى صح عنه من ذلك إنما هو تفسير آيات قليلة بالنسبة إلى جميع القرآن، ولا يختلف فى مثل ذلك من أئمة الشأن اثنان. وأما ما كان منها ثابتاً عن الصحابة رضى الله عنهم، فإن كان من الألفاظ التى نقلها الشرع إلى معنى مغاير للمعنى اللغوى بوجه من الوجوه فهو مقدم على غيره. وإن كان من الألفاظ التى لم ينقلها الشرع فهو كواحد من أهل اللغة الموثوق بعربييتهم. فإذا خالف المشهور المستفيض لم تقم الحجة علينا بتفسيره الذى قاله على مقتضى لغة العرب، فبالأولى تفاسير من بعدهم من التابعين وتابعيهم وسائر الأمة. وأيضاً كثيراً ما يقتصر الصحابى ومن بعده من السلف على وجه واحد مما يقتضيه النظم القرآنى باعتبار المعنى اللغوى. ومعلوم أن ذلك لا يستلزم إهمال سائر المعانى التى تفيدها اللغة العربية، ولا إهمال ما يستفاد من العلوم التى تتبين بها دقائق العربية وأسرارها كعلم المعانى والبيان. فإن التفسير بذلك هو تفسير باللغة، لا تفسير بمحض الرأى المنهى عنه^(٤٤).

ويؤكد الشوكاني إقراره باحتمال القرآن للمعاني، فيورد قول أبي الدرداء: لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً، كما يورد قول علي لابن عباس: اذهب إليهم - يعنى الخوارج - ولا تخصمهم بالقرآن فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة، فقال له: أنا أعلم بكتاب الله منهم، فقال: صدقت، ولكن القرآن حمال ذو وجوه^(٤٥)، كما يضيف الشوكاني: وأيضاً لا يتيسر في كل تركيب من التراكيب القرآنية تفسير ثابت عن السلف، بل قد يخلو عن ذلك كثير من القرآن، وبهذا تعرف أنه لا بد من الجمع بين الأمرين^(٤٦).

وبرغم ما يبدو من استعمال التأويل والتفسير مترادفين في كثير من السياقات، مما دعا فريقاً من العلماء إلى القول به كما أشرنا، فإن مصطلح التأويل انفرد بسياق المختلف والمشكل، على نحو ما نرى عند ابن قتيبة في كتابيه «تأويل مشكل القرآن»، و«تأويل مشكل الحديث»، ومع أن لابن قتيبة كتاباً آخر هو «تفسير غريب القرآن» الذي يعد متماً لكتابه الأول، فإنه ينص في مفتحه على أنه يقول فيه بتفسير غريب القرآن دون تأويل مشكله، وأنه لم يذكر اختلاف العلماء، ولم يقم الدلائل على المختار منها، وأن كتابه هذا مستنبط من كتب المفسرين، وكتب أصحاب اللغة العالمين، لم يخرج فيه عن مذاهبهم، ولم يتكلف في الحروف التي ذكرها إلا اختيار أولى الأقاويل في اللغة، وأشبهها بقصة الآية، وبين أنه نبذ منكر التأويل ومنحول التفسير^(٤٧) أما في تأويل مشكل القرآن، فإن الأمر يجاوز الاستنباط من كتب المفسرين وغيرهم من أصحاب اللغة العالمين، لأن الكتاب منافحة عن الدين الذي اعترض عليه بالطعن ملحدون ولغوا فيه وهجروا، واتبعوا «ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله»، «بأفهام كليله، وأبصار عليلة، ونظر مدخول، فحرفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوه عن

سبله، ثم قضوا عليه بالتناقض، والاستحالة، والحن، وفساد النظم والاختلاف، وأدلوأ في ذلك بعلل، ربما أمالت الضعيف الغمر، والحدث الغر، واعترضت بالشبه في القلوب^(٤٨)... فأحببت أن أنضح عن كتاب الله، وأرمى من ورائه بالحجة النيرة، والبراهين البينة وأكشف للناس ما يلبسون، فألفت هذا الكتاب، جامعاً لتأويل مشكل القرآن، مستنبطاً ذلك من التفسير بزيادة في الشرح والإيضاح، وحاملاً ما لم أعلم فيه مقالاً لإمام مطلع، على لغات العرب، لأرى به المعاند موضع المجاز، وطريق الإمكان، من غير أن أحكم فيه برأى، أو أقضى عليه بتأويل، ولم يجر أن أنص بالإسناد إلى من له أصل التفسير، إذ كنت لم أقتصر على وحى القوم حتى كشفته، وعلى إيمانهم حتى أوضحت، وزدت في الألفاظ ونقصت، وقدمت وأخرت، وضربت لبعض ذلك الأمثال والأشكال، حتى يستوى في فهمه السامعون،^(٤٩).

لا يكاد صنيع ابن قتيبة يختلف عن مذهب الشوكاني، فالإمامان يصطنعان التأويل، الذي فيه كد للروية واستدعاء للعلم بلغات العرب استعانة بها على إدراك ما لم يؤثر عن السلف به علم، والغرض عند ابن قتيبة هو الرد على مزاعم الطاعنين وتفنيده حجج المشككين، غير أنه حريص على أن يبرأ من القول في القرآن برأى، إذ إن ذلك عنده مظنة الفساد والزيغ، وهو يبيح لنفسه فقط أن يتصرف فيما ينقل من آراء من سبقه بشيء من الزيادة أو النقص، والتقديم أو التأخير. ويدل استعمال التأويل عند ابن قتيبة على أن الأمر لا يعدو مراعاة الفروق التركيبية ووجوه القراءة؛ يقول ابن قتيبة: «وقد قال رسول الله ﷺ: لا يقتل قرشى صبرا بعد اليوم. فمن رواه جزماً أوجب ظاهر الكلام للقرشى ألا يقتل إن ارتد، ولا يقتص منه إن قتل، ومن رواه رفعا انصرف التأويل إلى الخبر

عن قریش: أنه لا یرتد منها أحد عن الإسلام فیستحق القتل. أفما ترى الإعراب کیف فرق بین هذین المعنیین، (٥٠).

بین المراجعة والتوسع فی الدلالة:

یتبین من العرض الذی قدمنا أن التأویل فی الثقافة العربیة ارتبط - فی معناه الاصطلاحي، الذی یبرأ من الحسیة القدیمة للفظ، بالنص الدینی، سواء کان استعماله مرادفاً للتفسیر، أو مقابلاً له یرتبطن الكلمات - أو الجمل - التی لا یقدم التفسیر عنها إلا تمهیداً أولیاً، إذا کان یغنی أحياناً، فإنه لا یغنی کل الأحيان.

وإذا قلنا إن بین التفسیر والتأویل عمومًا وخصوصًا، جاز لنا أن نقول مع بعض الباحثین المعاصرین إن تفسیر القرآن الکریم - تأویله، ظل عبر قرون طويلة موجهاً للحركة الثقافية فی آفاقها الفقهیة والکلامیة والفلسفیة خلال تطورها المستمر، بل کان هذا التفسیر یمثل فی أغلب الأحيان سلطة النص النهایة الذی یحاول کل مثقف مسلم أن یدعم به موقفه، سواء کان فی موقف المعارضة أو فی موقف التأیید، لما تطرحه ظروف التطور فی مواجهة الجدید، فالقرآن حمال أوجه، وهذه الأوجه تقوم علی القراءات التعددیة ذات الدلالات المتفتحة، وفقاً لمستویات الاستقبال وحاجة المتلقى؛ ولذلك کان کل امرئ یجد عقائده فی النص المقدس، وکل امرئ یجد فیهِ علی وجه الخصوص ما یطلبه، كما هو الشائع فی کل النصوص المقدسة (٥١).

ویؤكد بعض الباحثین جوهریة التأویل فی الفكر الدینی، فالأدیان تهتم أساساً ببیان المعنی الأول، وتاریخ الأدیان مغامرات دائمة متفاوتة نسب النجاح للوصول إلى هذا المعنی بمحاولات تأویل النصوص المقدسة،

والإسلام بصفة خاصة هو دين يعتمد كتاباً، وما صراعات الملل والنحل إلا شهادات متواصلة عن صعوبة بيان هذه المعانى المستخلصة من كتاب، وإذا كان الكلام البشرى يثير كل ما نعرف من مشاكل، فكيف بالنص الإلهى؟ (٥٢)

ومع أن المفسر/ المتأول للقرآن الكريم لم يكن ليصدر إلا عن عدة يتخذها من العلم بأمور تتصل بالقرآن الكريم، تعرف بعلم القرآن، فإن ذلك لم يمنع الاختلاف حول أمور فيه، كان من أوائلها معنى التأويل نفسه، والمشكلة الأساسية فيما يرى بعض الباحثين هي كيف يتترل الكلام الإلهى إلى المستوى البشرى بلغة البشر (٥٣).

التأويل - إذا - أمر يلزم النص الدينى منذ البدء، و«قراءة النص» هي التي تعطى المفكر المسلم الحق في أن يدعى لنفسه مكاناً وسط هذا النظام الدينى وأن يظل محتفظاً بهذا الموقع (٥٤).

يرتبط التأويل فيما يتعلق بالنص القرآنى الكريم، بأمور من أهمها مسألة الاجتهاد، ومسألة التسامح الدينى فيما بين المذاهب المختلفة، وكذلك فيما بين الأديان. أما مسألة الاجتهاد فإن النص الكريم برحابته وتعدد مستوياته وتراكب طبقاته، وما فيه من المتشابه، يجرى - كما يقول بعض الباحثين - بإمكان القراءة الحية الكاشفة لأبعاد متجددة لواقع النص، فمثل هذا النص الذى يتيح فاعلية القراءة المتجددة، هو الذى يستدعى أكثر من قراءة، لأن قراءاته تتعدد بتعدد مستوياته، وتختلف باختلاف قرائه (٥٥).

وبرغم تأكيد بعض المفسرين على النأى بأنفسهم عن القول فى القرآن برأى - كما لاحظنا عند ابن قتيبة والشوكانى - فإن ترديدهم للمأثور من الروايات فى التفسير، يقوم هو نفسه على اختيار روايات معينة

والترتيب بينها، وترجيح بعضها، وهو ما يمكن أن يكشف - فيما يرى بعض الباحثين - عن ميل ذاتي خاص، واتجاه إيديولوجي مقصود، «وهذا واضح شديد الوضوح حين نقارن مثلاً بين كتب التفسير النقلية عند مفسري السنة، ونظائرها عند مفسري الشيعة، ففي كل منها يتم تصحيح الروايات وفق منهج خاص، ومع ذلك يظل الاختيار بين النصوص ضرورة حتمية تملئها طبيعة عمل المؤلف، فهذا الاختيار يتحكم فيه بالضرورة عدد من العوامل الشخصية التي تتصل بنظرة المؤلف الاجتماعية، وموقفه المذهبي، ورؤاه الجمالية والأخلاقية والفلسفية، وهي في جملتها عوامل ذاتية يصعب الفكك منها، فالموضوعية التامة المطلقة أمر يصعب تحقيقه، وقراءة النصوص الدينية شأنها في ذلك شأن أية معرفة إنسانية تنقل المعطيات المباشرة من مستوى إلى مستوى آخر، أي من لغة النص إلى لغة أخرى هي لغة الشارح، وتخضعها لأشكالها ومقولاتها ومقتضياتها الخاصة، وكأن علة القراءة أن تكشف في النص ما لا ينكشف فيه بذاته، فالقراءة التي تدعى أنها تقول ما يريد النص قوله تماماً ليس هناك ما يبرر وجودها، لأن الأصل أولاً منها، وهو يغنى عنها» (٥٦).

ويقول الدكتور عفت الشرقاوي بالنسبة التأويلية للنص القرآني الكريم، تأسيساً على أن الموضوعية المطلقة في المنهج النقلى الذى يعتمد على مجرد الرواية عن الرسول ﷺ وصحبه متعذرة، وأشد منها تعذراً ما يسمى عند المؤرخين بالتفسير بالرأى أو الاجتهاد؛ الحيدة التامة في قراءة النص القرآنى - إذا - أمر يصعب تحقيقه... وحقيقة النص أن يظل مفتوحاً متجدداً منتجاً يعطى كل مريد ما يريد، بحيث يصير لدينا في التحليل العالى، عدد من التأويلات مساو لعدد القارئین، فالتفاعل بين

النص وقارئه هو مصدر هذه الحركة المتجددة في آفاق النص الرفيع^(٥٧)، ويرى أنه من أجل ذلك فإن موضوعيتنا عند القراءة تتحقق تمام التحقق، حين يقوم كل منا بالكشف عن ذاته في صدق، تعبيراً عن موقفه الجمالي، والأخلاقي والعقدي الخاص، في مطلع تفسيره للنص، ليكون كلامه منسوباً إلى هذا الموقف، ومفهوماً في إطار هذه النسبية التأويلية الخاصة؛ أى أن حقيقة ما يقال في قراءة النص، ليس في واقع الأمر حقيقة مطلقة، معصومة من الانحراف؛ فالأمر نسبي في كل حال، محكوم دائماً بعدد من العوامل الزمانية والمكانية والنفسية والاجتماعية التي تدخل في تحديد حقيقة النسبية فيه، بحيث يرتبط إنتاج النص بهذه العوامل ارتباطاً مباشراً^(٥٨).

بهذه الحقيقة كان النص القرآني من أكثر النصوص في التاريخ إلهاماً وتأويلاً، بوصفه كلمة الله في الناس والوسيط الذي يصل الفاني بالأزلي والأرضي بالسمائي، والوسيط هنا في أصله رمز لهذه العلاقة بين المطلق والمحدود، أو هو تجلي هذا المطلق في المحدود (أى اللغة)، ونحن نبحث في هذا المحدود عن اللامحدود، وقد ندخل فيما لا نهاية له من أنواع التأويل، وسوف يظل الأمر كذلك ما دام هناك قارئ لهذا النص المقدس، وتلك القابلية لتعددية الرؤى لها دلالتها على حيوية التجربة الدينية، وصلاحية هذا الدين للبقاء، ذلك بأن الدين الذي يقدم نفسه على أنه نظام صريح الأجزاء، واضح في كل تفصيلاته كالنظرية الهندسية، قد فض للناس كل ما فيه على مر الأجيال والأزمان لا يتيح، مجالاً لنشاط هذه النسبة التأويلية، وهو بذلك دين مقضى عليه بالموت العاجل، أو التحجر السريع؛ وكلاهما في حقيقة الأمر سواء، فهناك إذا علاقة إيجابية بين حيوية أى دين، وقابليته للنسبية التأويلية، التي تبعد بنصوصه عن المباشرة والسطحية، وظاهر المعنى الواحد.

من أجل ذلك فإن حرصنا على الاحتفاظ بحرية الحوار في التفسير، مع تأكيد مفهوم النسبية التأويلية الذي أشرنا إليه، ينبع من إيماننا بحيوية هذا الدين وجدارته بالبقاء هادياً لكل الناس، وسوف تظل النزاعات المتناقضة في حدة توترها علامة حية على بقاء هذا الدين، وشرطاً ضرورياً لاستمراره^(٥٩).

وبعضد الدكتور عفت الشرقاوى مذهبه هذا بأن إشارة القرآن الكريم إلى الآيات المتشابهات تحمل مغزى خاصاً هو استمرار توتر الحوار فعلاً، وتعدد أساليب القراءة، وذلك - عنده - علامة على الحياة ودلالة على آفاق النسبية التأويلية لهذا الدين^(٦٠).

وينقل الدكتور الشرقاوى أنه: قد أشار بعض المفسرين إلى حكمة ورود هذه المتشابهات في القرآن الكريم، فقالوا بثواب المجتهدين في تأويل المتشابهات لأن الوصول إلى الحق يصير حينئذ أصعب وأشق، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب، قال تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ، وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ، وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾. وفي هذا الصدد يعتبر المفسر القراءة (أى التأويل) جهاداً يقتضى صبراً ويستحق ثواباً وجزاء^(٦١).

ومن جهة أخرى فإن بعضهم يرى الحكمة في المتشابهات من حيث إنها تغرى أصحاب الملل والنحل بقراءة النص وتأويله، وهو ما ينتهى بهم إلى الطريق الصحيح، ذلك بأن القرآن لو كان محكماً بالكلية، لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد، وكان تصريحه مبطلاً لكل ما سوى ذلك المذهب؛ وذلك قد يبعد أرياب المذاهب عن قبوله والنظر فيه؛ فالانتفاع به إنما حصل لما كان مشتملاً على المحكم وعلى المتشابه؛ فحينئذ يطمع صاحب كل مذهب أن يجد فيه ما يقوى مذهبه، ويؤثر مقالته؛ فحينئذ

ينظر فيه جميع أرباب المذاهب، ويجتهد في التأويل فيه كل صاحب مذهب. فإذا بالغوا في ذلك صارت المحكمات مفسرة للمتشابهات؛ فبهذا الطريق يتخلص المبطل عن باطله ويصل إلى الحق،^(٦٢).

وإذا كانت فكرة إغراء أصحاب المذاهب بالتأويل ودعوتهم إلى القراءة الجديدة، ولو لحساب مذهبهم الخاص تبدو عند بعضهم سبباً كافياً لاشتمال القرآن على المتشابهات، فإن بعض المفسرين يرى فيها دعوة إلى الاستعانة بدليل العقل، «وحينئذ يتخلص عن ظلمة التقليد، ويصل إلى ضياء الاستدلال والبيّنة، أما لو كان كله محكماً لم يفتقر الناظر فيه إلى التمسك بالدلائل العقلية، فحينئذ كان يبقى في الجهل والتقليد»^(٦٣).

وربما كان في هذه المتشابهات ما يحملهم على تعلم طرق التأويلات، وترجيح بعضها على بعض؛ وهذا يقتضى تحصيل علوم كثيرة من علم اللغة والنحو وعلم أصول الفقه، والمنطق^(٦٤).

ويؤكد فخر الدين الرازى أن هناك سبباً أقوى في هذا الباب، هو أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص والعوام بالكلية. وطبائع العوام تنبؤ في أكثر الأمر عن إدراك الحقائق، فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما يتوهمونه ويتخيلونه، ويكون ذلك مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح، فالقسم الأول وهو الذى يخاطبون به أول الأمر يكون من المتشابهات، والقسم الثانى وهو الذى يكشف لهم فى آخر الأمر هو المحكمات^(٦٥).

ومهما يكن من أمر، فقد ظل حوار المتأولين فى الفكر الإسلامى مصدر حيوية وعلامة على بقاء هذا الدين هادياً لكل الناس؛ فالتفاعل الحار بين النص وقارئه هو مصدر هذه الحركة المتجددة فى آفاق النص الرفيع، وهذا بعض حكمة المتشابهات فى القرآن الكريم^(٦٦).

وينبه الدكتور عفت الشرقاوى إلى أن هذه النسبية التأويلية لا يجوز لها أن تعرض لأصول مقررة لا يمكن إنكارها أو تأويلها بما يفضى إلى إنكارها، وهذه الأصول ترد إلى ثلاثة فى رأى ابن رشد، وهى الإقرار بوجود الله، والإقرار بالنبوات، والإقرار بالسعادة والشقاء الأخرويين، فمن أنكر أصلاً منها لم يكن مسلماً، ومن أقر بها واجتهد فى تفسيرها لأنه يملك أدوات القراءة والتحليل البرهاني، فهذا حق وواجب عليه^(٦٧).

ويعود الدكتور الشرقاوى ليؤكد محورية هذا المبدأ، وأن الانصراف عن دعائه على امتداد التاريخ الثقافى للأمة، هو الذى أدى إلى ما يدعوه سكونية فكرية تدرجت فى الهبوط والانحراف حتى قبيل العصر الحديث مما أدى إلى أن حلت المقررات الكلامية محل مباحث الفلسفة، واختفت التعددية الفكرية فى الفكر والثقافة، وذهبت جهود المعتزلة وغيرها من الفرق، ولم يبق إلا الصوت الواحد؛ ذلك الصوت الأشعري القادر على التوفيق بين التأويلات المتعارضة، فهبط الفكر الفلسفى، وتحولت التجربة الدينية فى آفاقها الثقافية من حالة التوتر المبدع إلى التقليد الحرفى، حتى كان العصر الحديث، وصدمة الحضارة الجديدة.

خلال هذه القرون من الاسترخاء الفكرى والروحى والسياسى، فقد مبدأ النسبية التأويلية فى الفكر الإسلامى حيويته الخلاقة، واعتمد على ضرب من التوازن بين أطراف الحوار فى معادلة تحاول أن ترضيهم جميعاً؛ وذلك بالاقترصاد فى الموقف بين الجمود على ظاهر النص والانحلال فى التأويل، توفيقاً بين مواقف التفريط والإفراط؛ وبذلك صارت الحلول التوفيقية جاهزة، فخيم على المجتمع المسلم الركون إلى تقليد يقوم فيه الجدل الكلامى بدور الفلسفة العقلية، وتغلق أبواب الاجتهاد

فى وجه الفقيه المسلم، ولم تجد شيئاً محاولات «ابن رشد» المتكررة للدفاع عن حرية التأويل، وعودة التيارات العقلية من جديد، أو الدعوة الجادة إلى الاعتراف بنسبية القراءة وفق مستويات متعددة بحسب أحوال التلقى، أو محاولة فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال على وجه مفيد، يراعى نسبية المصدر، وطبيعة سلطة النص فى كل حال؛ بحيث نقول فى النهاية: إنه على الرغم من أن الحقيقة واحدة لا تتجزأ، فإننا نسعى إليها ونفسرها على أنحاء مختلفة^(٦٨)، وبحيث يصبح اعتقاد قارئ ما بأنه يمتلك وحدة الحقيقة كلها، مصدر كل قمع للحقيقة، ولا بد أن نكرر هنا ما قرره العلماء من قبل من أن هذا التفسير إنما يتم لمن يملك حق التأويل بامتلاكه أدواته؛ فالتأويل واجب، وله أجره مضاعفاً إن أصاب، بل له أجره أيضاً إذا أخطأ فى اجتهاده، فشرعية التأويل فى الإسلام تجيز الخطأ سماحة، بل إنها تثيب عليه، ولا يعنى هذا فتح باب التأويل للعاجزين عن تحقيق شروط المفسر، أو لأصحاب الهوى؛ فمثل هؤلاء المتأولين غير معذورين فى قراءتهم؛ لأنهم مارسوا أمراً هم غير أهل له، «كمن يدعى الطب ويخطئ فى التطبيق فهو آثم، أما إذا أخطأ الطبيب الماهر العالم بصناعة الطب فهو معذور»^(٦٩) ولذلك رأى علماء المسلمين أنه ما من آية فى القرآن إلا ولها أربعة معان، ظاهر وباطن وحد ومطلع؛ فالظاهر التلاوة؛ والباطن الفهم؛ والحد حلالها وحرامها، والمطلع إشراف القلب على المراد بها فقها من الله عز وجل فالعلم الظاهر علم علم؛ والفهم الباطن والمراد به خاص، قال تعالى: ﴿فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً﴾؛ أى لا يفقهون خطاباً^(٧٠).

هكذا يرى المفسرون أن للنصوص ظاهراً وباطناً؛ ومن الظاهر ما يتصل بتلك الأمثال المضروبة للمعانى، وهى تتيح قدراً كبيراً من نسبية

التأويل؛ والباطن يتعلق بالحقائق التي لا يدركها على حقيقتها إلا أهل البرهان، وربما اختلفت مذاهب إدراكهم لهذه المعاني، وفقاً لنسبية التلقى عندهم، على بعد ما بين «ابن رشد» و«ابن عربي» مثلاً، بل إن كثيراً من المفسرين يعتبرون «المحكم» من هذا القبيل، في مقابل «المتشابه» الذي ربما اعتبر محكماً بدوره عند بعض المذاهب، ومثل هذا الاختلاف أباح مجالاً أوسع في ممارسة التأويل انتصاراً لمذهب أو عقيدة، وأباح حرية وحيوية في حوار القارئین تعبر عن قدرة هذا الدين على البقاء والعطاء بتجدد الأجيال^(٧١).

وإذا كانت محاولة ابن رشد لم تجد كثيراً في سبيل انتصار حرية القراءة، كما لم تجد على الجانب الآخر محاولة معاصرة لابن عربي في الدعوة إلى حرية القراءة وفقاً لنسبية مغايرة عنده، فإن محاولة ابن خلدون من بعدها لم تجد هي الأخرى شيئاً في سبيل تحريك الساكن السائد في منهج الأشعرية وأمثالهم من أصحاب المناهج التوفيقية، وفي إضفاء شيء من الواقعية التاريخية على تفسير الظاهرة الدينية، باعتبارها ظاهرة من ظواهر التأثير الفعال المرتبط ارتباطاً نسبياً بمستويات الاستقبال، وطبيعة الاجتماع الإنساني^(٧٢)؛ فقد تختلف قراءة البدوي عن قراءة غيره من حيث طبيعة التلقى، كما يفهم من كلام ابن خلدون: «ولذلك فإن هؤلاء إنما يحصل لهم الملك بصيغة دينية أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة، فقراءتهم للنص تختلف عن قراءة غيرهم، لأنهم أسرع الناس قبولاً للحق والهدى، لسلامة طباعهم من عوج الملكات، وبراءتها من ذميم الأخلاق»^(٧٣).

وإذا استدركنا هاهنا بما يشبه الجملة المعترضة، بحثاً عن تطور المصطلح، نقول إن فرط العناية بالنص، دينياً أو إبداعياً، في الزمن

القريب الممتد، خلف تشابهاً في المصطلح/ المصطلحات المستعملة في درس القبيلين جميعاً، إذ بجانب التفسير والتأويل صرنا نقرأ/ نردد مصطلح «القراءة»؛ تعبيراً عن الدور المأمول من قبل المتلقى أو القارئ/ المتعبد بالنص، في بعث إمكانات هذا النص الذي لا تنقضي عجائبه ولا يخلق على كثرة الرد.

وإذا كانت القراءة/ القراءات القرآنية إشارة مبكرة إلى التعددية في فهم النص الكريم، فإن تلك التعددية حتمها تفاوت لهجات العرب في المعنى الواحد، وقد نص الطبري على أن الأمة أمرت بقراءة القرآن وخيرت في ذلك أن تقرأ بأى تلك الأحرف السبعة شاءت، ثم دعت الحاجة إلى التزام القراءة بحرف واحد مخافة الفتنة في زمن عثمان رضى الله عنه، ثم اجتمع أمر الأمة على ذلك، وهي معصومة من الضلالة^(٧٤)، وهكذا دعت نسبية الموقف التاريخي إلى إجماع الأمة على حرف واحد، حسماً للنزاع بين القراء في عهد عثمان^(٧٥).

نحن بإزاء مفهومين للقراءة؛ المفهوم القديم قراءة ناشئة عن اختلاف اللهجة يمكن أن تؤدي إلى تأويل، والمفهوم الجديد قراءة هي نفسها تأويل، أى أن الأمر بين نص لا بد من توحيد قراءته درءاً لاختلاف الأمة حول لفظه، وقراءة هي فهم المعانى تلك الألفاظ قصداً إلى كشف ما تدل عليه من جوانب النص وأبعاده.

ويمثل التأويل حجر الزاوية في وصف هذا الدين بالتجدد المستمر والقدرة على معاصرة كل عصر، فكل يأخذ منه بقدره، وكل يجد فيه طلبته بقدر إخلاصه في درسه واستكانة ألفاظه وعباراته، إذ إنه باعتباره كياناً لغوياً، لا يمكن بغير قابلية التأويل أن يوصف بالشمول والاستمرار،

مع التوالى القهرى للزمان وامتداد الرفعة المكانية لمعتنقيه، وهو الأمر الذى يشكل تحدياً لتأويلات أزمنة سابقة، إذ تصبح القراءة القديمة فى نسبتها التأويلية الخاصة غير قادرة أحياناً على مواجهة الجديد، وحينئذ تنشأ القراءة المستحدثة عند أعلام مجتهدين يواجهون الظروف الثقافية الجديدة فى شجاعة، حرصاً على دوام تحقيق هذه الشمولية والاستمرارية، وحرصاً على الحركة التأويلية للنص أمام التغير المستمر للحياة؛ وكأن كل قراءة جديدة هى محاولة أخرى لإعادة فهم النص المقدس لتقديمه للناس فى صورته التاريخية الحاضرة التى تجيب عن أسئلتهم المعاصرة؛ لأن «الكلمة» باقية فى الناس، وهى لم تنقطع باكتمال الوحي السماوى وموت الرسول ﷺ، ولأن عناية الله ترعى البشرية دائماً، والإسلام دين باق إلى آخر الزمان، ودعوته مستمرة باجتهاد المجددين من علماء هذه الأمة، وفقاً لنسبية متجددة، تقرر مبدأ الاجتهاد باعتباره مبدأ الحركة فى بناء المجتمع الإسلامى، كما يقول إقبال، وكما جاء فى حديث مجدد المائة^(٧٦)، تأكيداً لحقيقة العناية الإلهية المستمرة بعد موت الرسول واكتمال الوحي.

هذه الاجتهادات المتوالية عبر العصور تشكل فى تراكمها المستمر مابقى بين أيدينا باسم التراث، وهى مصدر أساسى لاجتهاد القراء المحدثين فى الكشف عن آفاق النص القرآنى، غير أن الرضا بالوقوف عند هذه القراءات، أى التأويلات، وحدها فى مواجهة العصر قد يكون نكوصاً عن حركة التقدم، وهو بهذا قد يشكل عبئاً على مناهج القراءة الجديدة التى تملئها نسبية الظروف المعاصرة، وربما بلغ من سطوته أن يصبح امتداداً لسلطة الماضين الذين يعيشون فينا ويحجبوننا عن أنفسنا، خصوصاً أن العقل الإسلامى، منذ نهاية القرن الرابع الهجرى، قد قرر التوقف عن

الاجتهاد، في مواجهة قضايا العصر، مستسلماً إلى التقليد، ناكصاً عن تحمل رسالة القراءة التي حملها المثقف المسلم إبان عصور الاجتهاد^(٧٧).

ولذلك يرى أحد المفسرين المعاصرين أن أقوال المفسرين القدامى ليست حجة قاطعة فيما نصت عليه، بل هي أوجه يجوز حمل عبارة القرآن عليها، ويجوز مخالفتها وحمل عبارته على غيرها، «فإن القرآن الكريم لا تنقضى عجائبه، ولا تنفذ غرائب، فكل امرئ أن يتدبره بعقله، ويفهمه على الوجه الذي يستمر في اعتقاده، بشرط أن يكون ذلك جارياً على مقتضى العربية، غير مخل بفصاحته، ولا مخل بشيء من مقاصد الدين»^(٧٨).

وعلى أساس من هذه النسبية التي يؤيدها الواقع التاريخي لمذاهب التفسير القرآني، أجاز أصحاب المدرسة الحديثة في التفسير من مدرسة المنار لأنفسهم القول بأن بعض الأحكام التي حددتها النصوص الأساسية المقدسة والمتعلقة بالشئون والعادات الدنيوية (المعاملات)، قد نشأت ونمت بتأثير أحوال وفتية للمجتمع العربي في القرنين الأول والثاني الهجريين. وكانت مشترعة لملاسات متغيرة من شئون الحياة، فلا بد من رفض العمل بها على صورة غير متغيرة، وإنكار سريانها في جميع الأزمنة؛ فالشريعة الإسلامية بما تقرر فيها من قاعدتي الاجتهاد ورعاية الأصلح من الشرائع التي توافق كل زمان ومكان، تجيز لكل ضرورة حكماً يوافق مقتضى المصلحة والحال، وإن خالف النص، مع اعتبار هذه القاعدة شرعاً أيضاً، وذلك خلافاً لما يتقوله عليها المتقولون من أنها شريعة ضعيفة توافق زماناً غير زماننا هذا، ومكاناً غير مكان الأمم الراقية لهذا العهد؛ فهي إذا صلحت لأهل ذلك العصر، لا تصلح لعصر تسير شرائعه

مع مقتضيات المدنية الحديثة وحاجاتها سيراً تدريجياً في كل ما يقتضيه ترقى المجتمعات^(٧٩).

وفي رأى مدرسة المنار أن منشأ قولهم هذا «الجهل بحقيقة الشريعة الإسلامية، وعدم الوقوف على أصولها وقواعدها وكلياتها، يساعدهم على ذلك ما يرونه من تعصب بعض علماء الشريعة المقلدين لما جاء في كتب الفروع دون الأصول، وردهم لكل ما يرد فيها من أسباب التفسير، وإن ورد في أصول الشريعة وكلياتها، ومع أن في كتب الفروع من الأحكام التى لا تستند إلى دليل قطعى ما لا يعدو مبنائها الاجتهاد أو الرأى والقياس. ومع هذا فإنهم يفضلون العمل بهذه الأحكام على الرجوع إلى أصل الشريعة، مهما كان فيها من التقليد والتضييق على أنفسهم والأمة، ومهما ترتب على ذلك من التهم الباطلة التى يرمين بها الباحثون فى طبائع الاجتماع»^(٨٠) وبجانب هذه الدعوة إلى إحياء مبدأ التأويل، بما يتصل به من تجديد أمر الدين بالاجتهاد واستكناه النص، تبرز محاولات لبذل هذا الاجتهاد، منها ما يتعلق بإعادة النظر فى أمور درج العقل المسلم على تناولها فى إطار وبشروط فرض بعضها وأوجه ملابسات تاريخية، يختلف عنها ما يصاحب التفكير المعاصر ويسهم فى توجيهه.

من ذلك ما يشير إليه بعض الباحثين من الحاجة إلى «تأويل» بعض ما تفرد به القرآن الكريم من «وقائع» و«ظواهر»، دون غيره من الكتب السماوية، مثل آية التعاقب التى أسسها - منذ البداية - تعاقب نزوله فى الزمان، الذى امتد على مدى نيف وعشرين عاماً، كان القرآن الكريم يرتب فيها نصه الشريف شيئاً فشيئاً - منذ البداية كذلك - على غير ترتيب نزوله، وهو ما يمكن تفسيره/ تأويله - كما يقول الباحث - «من

منطلق ميتافيزيقا التاريخ وحقائق الواقع معاً، بأنه قد أريد به تعضيد القراءة الإيمانية للقرآن الكريم بقراءة عملية لنصه الشريف، تتفاعل معها وتزكيها، وذلك لكي يظل دوره الروحي والثقافي فاعلاً في النشأة الأخرى إلى يوم الدين، ولكي تتطابق هذه القراءة المركبة مع ماهية هذه النشأة، بوصف هذه النشأة المآل العلمي للعالم وهو مآل وضع القرآن والإسلام بداياته الأولى، ومن هنا تكون النقلة إلى علم القرآن هي المآل العلمي للقرآن بقدر ما هي في الوقت نفسه المآل الذاتي للقرآن، ويبقى أن يتحقق - في قابل الأيام - المآل القرآني للعالم، الذي هو مآل الروحانية والسلام وسيادة وحدة قيم التعامل بين بنى الإنسان،^(٨١).

التأويل/ القراءة في سياق هذا الكلام أمر يجاوز مفردات الألفاظ ليتناول كليات الأفكار، ومجملات الوقائع والظواهر، وهو تطوير نوعي لمفهوم المصطلح، يخرج به من إطاره القديم/ التاريخي، وهو في الوقت نفسه رافد يستقى من نسبية التأويل ويصب فيها. وفي هذا السبيل يقوم بتأويل المبادئ أو يوسع من مجالاتها الدلالية، وعليه فإنه يضيف في السياق السابق وجهاً آخر - يراه - «من الوجوه المتعددة للحكمة الكامنة وراء هذه الواقعة، وهو أنها تعنى إمكان تنظيم قراءة مجاوزة لأسباب النزول، دون نفيها، أى قراءة تحول التلقى من تلق موجه بأسباب النزول وزمانه ومقتضياته العقدية والعقلية والثقافية إلى مطلق أسباب التلقى، أى إلى مقتضيات التلقى وأسبابه في كل زمان ومكان، دون نفي - بطبيعة الحال - للمقتضيات الخاصة بعصر التلقى الأول، عصر التنزيل.

ويترتب على ذلك نقل أسباب النزول من محض حساباتها لا تاريخية إلى حقيقة كونها تاريخية ولا تاريخية معاً، ومن ثم تحويلها إلى

معرفة وقيم وأصول قيم، وتحويلها إلى عناصر وآليات وتوجهات في بنية لرؤيا [كذا!] ثقافية كلية شاملة. ويعنى ذلك كله إمكان الانتقال بحركة العقل العربى الإسلامى من الإفراط فى الانغماس فى الوقائع والجزئيات إلى النظر فى الماهيات والكليات، ومن المعاينة والتمثل التاريخيين، إلى الرؤيا والتفلسف التاريخيين، ومن محض المعرفة المعلومة المرتبطة بالماضى، إلى المعرفة الكلية المجهولة، الجامعة لكل أنحاء الزمان الثقافى، من الماضى إلى الحاضر إلى المستقبل، (٨٢).

يتبنى الباحث هاهنا ما يسميه بالتأويل الكلى، الذى نقرأ به القرآن الكريم ونفهمه ونؤوله بوصفه جملة واحدة، «ومن خلالها نعيد بناء علومه ونعيد توسيع آفاقها، لكى تعاود مسيرتها فى التاريخ، ونربطه هو وهذه العلوم بسائر علوم الدين والسنة والحديث القدسى والنبوى، فضلاً عن سائر علوم العربية وسائر الأديان والثقافات ومختلف صور النتاج الثقافى والمدنى...» (٨٣).

وبصرف النظر عن الاتفاق مع هذا الضرب من التأويل، أو الاختلاف معه، يظل مع ما يمكن أن يشبهه تمثيلاً حياً معاصراً لتطور مفهوم هذا المصطلح واتساع مجاله الدلالى، بما يجعله شيئاً من تقليب النظر فى المبادئ لا على سبيل الاطراح، بل إنه - كما يطمح - يستبقيها ويتجاوزها فى آن !

ولا يكاد التأويل فى مسائل اللغة والنحو يخرج، عند علمائنا القدامى، عنه فى مسائل تفسير القرآن الكريم، أو أصول الفقه، سواء فى جانب التنظير أو فى جانب التطبيق؛ فقد عرفوا التأويل بأنه صرف الكلام عن ظاهره والخروج به عما يقتضيه لفظه، وهل هو والتفسير مترادفان، أو متباينان، أو غير ذلك؟ أقوال (٨٤).

يقول ابن السراج^(٨٥) - بعد أن ذكر أن أفعل التفضيل لا يأتي من الألوان - : فإن قيل: قد أنشد بعض الناس:

يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت أبي أباض

فالجواب: أن هذا معمول على فساد، وليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه، وتأويل هذاوما أشبهه كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه. يقول السيوطي: فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذ ونحوه يطرح طرحاً، ولا يهتم بتأويله^(٨٦). وينقل السيوطي عن أبي حيان: التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء يخالف الجادة فيتأول^(٨٧) ويقول ابن الطيب الفاسي يشرح ذلك: الجادة: معظم الطريق، أو هي الطريقة المسلوكة الواضحة، قوله: (ثم جاء شيء) إلخ، وهذا يكون فيه التعارض، لأنه لا يمكن رده، لوروده عن فصيح محتج بكلامه، ولا تنقض القواعد به، لأنها أصول لا تنقض بمجرد ما يسمع، ولهذا يجب رد ما ورد من ذلك للأصول بالتأويل^(٨٨)، ويضيف السيوطي: أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل؛ ومن ثم كان مردوداً تأويل أبي علي: «ليس الطيب إلا المسك» على أن فيها ضمير الشأن، لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم^(٨٩).

فالتأويل في عرف أصول النحو هاهنا لا يجوز فيما يشيع ويكون مألوفاً في بيئة لغوية معينة، لا يرى أفرادها فيه ما يدعو إلى تأويل، وإنما تظهر الحاجة إلى التأويل إذا خالف مألوف الكلام، فشذ عنه، استعمال خاص ينبو عن الإلف المعتاد؛ الأمر - إذا - نسبي، فلا يحاكم استعمال

إلى مألوف بيئة لغوية مغايرة، فيؤول، بل إلى الشائع في بيئته، وحينئذ فلا سبيل إلا التأويل.

ولذلك فإنهم رتبوا على ذلك أصلاً هو أن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، وعليه فقد رد أبو حيان على ابن مالك بهذا الأصل كثيراً في مسائل استدلالها بأدلة تقبل التأويل، منها استدلاله على قصر «الأخ» بقوله:

أخاك الذى إن تدعه لعلمة يجهك كما تبغى ويكفبك منى يبغى

فقد أعربه ابن مالك مبتدأ على لغة القصر، وهو لزوم الألف في جميع الأحوال، والموصول بعده خبره، ولا يتعين ذلك لاحتمال كونه منصوباً على الإغراء جرياً على اللغة الفاشية، أى: الزم أخاك، وإذا دخل الاحتمال سقط به الاستدلال^(٩٠).

وهذا أصل تجاوزه الدراسة التى تعنى بربط الدلالة بالتركيب، الذى يمكن بخروجه المفاجئ عن مألوف الاستعمال، أن يوحى بأوجه من المعنى تتسع لاحتمالات عديدة، تتيحها خصوصية التركيب وقابليته لأكثر من تأويل واحد يستجيب لداعى المنطق العقلى ومبادئه.

التأويل، آفاق جديدة:

ارتبط مصطلح التأويل فى البيئة العربية بالنص القرآنى الكريم، سواء كان استعماله مرادفاً للتفسير أو مقابلاً له، كما أسلفنا، ولا نظنه استعمل فى هذه البيئة، برغم الامتداد الزمنى، فى أمر يتعلق بنقد الشعر أو بيان معانيه أو معانى غيره من الأنواع الأدبية التى ذاعت، سواء اتصل الأمر بتوضيح الغريب من اللفظ أو الطريف من المعنى، وكان ما يستعمل فى هذا الخصوص مصطلحات مثل الشرح أو البيان أو التوضيح أو

الموازنة أو الإيضاح أو الكشف عن كذا، أو المعانى، أو كشف المشكل، أو المجاز، أو ألفاظ تتصف بالعموم مثل المسائل والأمالى، برغم أن بعض العلماء رأى التأويل والمعنى والتفسير واحداً، كما نسب إلى أبى العباس ثعلب، وإن كان الشاعر المخضرم عبدة بن الطبيب يستعمل التأويل فى معنى العلامة التى تنبأ بالشىء فى قوله^(٩١):

ولأحبة أيام تذكرها وللنوى قبل يوم البين تأويل

وفى الحاشية أن التأويل علامات تبين لك أن البين سيقع^(٩٢).

ومثل هذا الاستعمال فى البيت إرهاب بالتطور الدلالى الذى آل إليه اللفظ، بحيث صار بين التأويل والتفسير فرق، كما ينص أبو هلال العسكري: أن التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام، وقيل التفسير أفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل، والتأويل الإخبار بغرض المتكلم بكلام، وقيل التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازاً أو حقيقة ومنه يقال تأويل المتشابه، وتفسير الكلام أفراد آحاد الجملة ووضع كل شىء منها موضعه.. والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه^(٩٣)..

وقد شهدت البيئة العربية المعاصرة استعمالاً متغيراً بعض التغير لمصطلح التأويل من جانبين، الأول: توسيع المجال الدلالى للمصطلح بحيث صار يطلق فى مجال النص الأدبى عامة، بجانب استعماله فى نطاق تناوب تفسيري للنص القرآنى، ينطوى على شىء من الاجتهاد.

الجانب الآخر أنه إذا كان الأمر فيما يتعلق بالقرآن الكريم يكاد يكون مقصوراً على مصطلح التفسير والتأويل - مترادفين أو على سبيل العموم والخصوص - فإن الاستعمال المعاصر يوردهما، مع مصطلحات أخرى

بعضها عربى، مثل «التحليل»، و«التلقى»، و«القراءة»، وبعضها معرب مثل الهرمنيوطيقا، يضاف إلى أولئك مصطلحات مثل «الدراسة»، و«التذوق»، أو بحث العلاقة بين اللغة والدلالة. يقول بعض الباحثين: وموضوع هذه «الدراسة» هو محاولة «لتفسير» شعر بدر شاكر السياب وصلاح عبدالصبور من خلال تحليل الملامح اللغوية البارزة فى أسلوبيهما الشعرى مستعينين فى ذلك بالنتائج التى توصل إليها علم اللغة الحديث، الذى يمكن أن يسهم بنصيب وافر فى دراسة الأدب بوجه عام، والأسلوب الأدبى بوجه خاص، دراسة متأنية دقيقة وموضوعية لما أوتى من مناهج وأساليب علمية قائمة على الملاحظة والتجريب والبرهان^(٩٤).

ولا يمكن لواحد منا أن يتجاهل المضمون التأويلى فى الكلام السابق، وإن كان ضرباً من التأويل يستعين على استنطاق النص بأدوات تدخل فى نطاق علم آخر مستقل هو علم اللغة، فالدرس الأدبى - كما ينص باحث آخر - هو فى حقيقته محاولة الاتصال بالنص الأدبى ليستخرج ما كان مضمراً فيه، أو ما يظن أنه كان مضمراً، ومن ثم احتاج الدارس إلى إمكانات خاصة تهئ له قدراً من النظر، وقدرة على تحليل ما ينظر فيه، دون أن يقوده نظره إلى مسارات فرعية تبعده عن هدفه الأصيل وهو النص الذى يستولده معانيه، ويحدد خطوط الدلالة فيه، وما يذهب منها طويلاً وما يذهب عرضاً، وما يدور حول نفسه - وحول غيره من الدلالات ولا بد أن يكون بيننا حد أدنى من الاتفاق على إمكانية تناول الفكرة الواحدة فى صياغات متعددة، لكن تعدد الصياغة سوف يقود حتماً إلى نوع من التمايز أو إلى بعض الفروق الدقيقة التى تجعل شاعراً يقف منفرداً بين غيره من الشعراء الذين سلكوا دربه الشعرى وعرضوا لكثير من الموضوعات التى طرقها^(٩٥).

مرة أخرى، نجد أنفسنا بصدد جهد تأويلي ذي أدوات تتخذ من التحليل اللغوي للنص، باعتبار اللغة - لغة الأدب بخاصة - حمالة أوجه، كما أن لدى الشاعر الجيد قدرة خاصة على التمييز، برغم أنه وغيره يغترفون من معين واحد، «فإمكانية استخدام اللغة، تحمل ضمناً إمكانية تعدد صور هذا الاستخدام، نتيجة لتمايز الوسيلة التعبيرية، وهنا يكمن الفارق بين مبدع وآخر، حيث يكون لكل منهما منطقة أثيرة يتحرك فيها لغوياً ونحوياً وبلاغياً، فيصنع لنفسه معجماً ينغلق عليه في التصور الجزئي أو الكلي» (١٦).

ينطوي الكلام السابق على ثلاثية من النص، والقارى/ المتذوق/ المتأول/ المفسر/ الدارس، والأداة أو الأدوات المعينة على الولوج إلى العوالم الكامنة وراء النص، تراكيبه ومفرداته ومعجمه الخاص، أما الشاعر فإنه يؤول إلى وسيط انتهى دوره بالإبداع.

ويميل بعض الباحثين المعاصرين إلى استعمال يجمع التفسير والتأويل والتلقى والقراءة في صعيد واحد، على سبيل الترادف، بل يزيد عليها «التجلي»، بتعبير الصوفية، ذلك «أن للنص الواحد متوالية من التجليات عند المفسرين، وكلما تعددت التغيرات وتنوعت، أسهمت في فهم النص وتنويره، وليست النصوص الأدبية من وادى واحد، ذلك أن منها ما يمنح نفسه من القراءة الأولى، ومنها ما لا يكتشف إلا من خلال قراءات عدة، لتركب معانيه ولثرائه في الشكل وفي المضمون، وليس هذا الضرب من النصوص بالذى يستنفد معانيه تفسير واحد، لأنه في ظهوره غير المحدد محصلة لتفسيرات متعددة، يعد النص حاضراً في كل منها، ولا تفسير يحتويه بشكل نهائي. ولا يعنى اختلاف التفسيرات بعضها عن

بعض، أنها جميعاً بسبيل التعارض والتنافر، فقد يختلف تفسيران لكنهما مع ذلك يشيران إلى تركيب متطابق للمعنى، وقد يتشابهان لكنهما في الوقت ذاته يشيران إلى تركيبين مختلفين للمعنى»^(٩٧).

وقد تركت معاينة الفكر الغربى أثرها فى البيئة الثقافية العربية المعاصرة، على نحو ما نرى فى مشرق العالم العربى ومغربه، من مصطلحات غربية فى مجال النقد، عرفت طريقها إلى المعجم النقدى، سواء بطريق النقل الصوتى Transliteration، أو عن طريق الترجمة Translation، ونعائين فى بعض الحالات جمعاً بين القبيلين، بل تنتظم المصطلحات المنقولة عن بيئات ثقافية أخرى مع ما يرادفها أو يعد مقابلاً عربياً لها، أحياناً.

ويبدو أن استعمال المصطلح غير العربى مقصوداً، عندما يتعلق بالسياق ضرورة استدعاء الظلال التى يوحى بها، وتتصل بمعناه فى البيئة الثقافية الأصلية التى هو عنها منقول، كما أن المقابل العربى لمصطلح من المصطلحات قد لا يكون عند بعض الدارسين مؤدياً بصورة دقيقة تبرا من الغموض لمعنى المصطلح المنقول.

ومن ذلك القبيل مثلاً مصطلح Phenomenology الذى ترجمته فى أحد المعجمات المتخصصة: الظاهراتية، التى نشأت فى كتابات أدموند هوسيرل الفيلسوف الألمانى، الذى تتخذ فلسفته نقطة انطلاقها من صورة العالم فى وعى الإنسان، ومن ثم فهى تنفى إمكانية النظر إلى العالم باعتباره كياناً مستقلاً عن الوعى البشرى، وتسعى للوصول إلى الواقع المجسد من خلال خبرتنا به. ويعتبر هوسيرل أن الوعى هو وعى بشىء ما فى كل حالة، أى أنه يتجه إلى الخارج لا إلى الداخل، حتى ولو كان

موجهاً إلى شيء متخيل، ولذلك فمن قبيل التبسيط المخل وصف الظاهراتية بأنها فلسفة مثالية، فرغم أنها تقبل إمكانية اكتساب المعرفة بالعالم دون التأثير بإدراكنا الحسى له - فإنها توحى بأننا نستطيع عن طريق التصوير الذهني الدقيق أن نصل إلى تفهم تتزايد دقته باطراد للأشياء الكائنة في الوعي من خلال نبذ العناصر العرضية والشخصية في كل منها^(٩٨).

مثل هذا التعريف بالمصطلح، وما يتبين من روافده المتصلة بالثقافة اليونانية القديمة، وتأثيره في ما تلاه من مدارس نقدية، كل ذلك مما يبرر استبقاءه بلفظه الأصلي المنقول إلينا، حفاظاً على ملابساته، أو ربما خوف لبس قد يبعث عليه اللفظ العربي، الذي يدور فيما يتصل بمجال التفسير في إطار مناقضة الباطن، فالظاهر خلاف الباطن، في المعجم العربي، وظهر يظهر ظهوراً، فهو ظاهر وظهير... وقوله تعالى ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠] ومعنى الظاهر من أسماء الله عز وجل: الذي ظهر فوق كل شيء وعلا عليه، وقيل: عرف بطريق الاستدلال العقلي بما ظهر لهم من آثار أفعاله وأوصافه.. والظهر من الأرض ما غلظ وارتفع، والبطن ما لأن منها وسهل ورق واطمأن^(٩٩).

ولعل مثل ذلك ما هو حدا ببعض الدارسين إلى استعمال مصطلح فينومينولوجيا Phenomenology مرادفاً للتفسير والتأويل تارة، ووصفاً له تارة أخرى؛ فينص مثلاً على أنه «من المشكلات التي عكف التفسير الفينومينولوجي على حلها تلك المشكلة المتعلقة بما يسمى توارد الخواطر وتشابك الأفكار والمعاني برغم اختلاف الأشخاص واللحظات. وبينما أخفقت الدراسة السيكلوجية في حل هذه المشكلة، فسرتها الفينومينولوجيا

انطلاقاً من بيان اللبس الذى يفضى إلى التسوية غير المشروعة بين المعنى والعمليات الذهنية،^(١٠٠).

ولفظ التفسير فى السياق السابق يتصف بالعموم لأن مركز الكلام هنا هو القيد «فينومينولوجى»، لا المقيد، الذى انحل فى التصورات المعاصرة إلى مناهج عديدة، يسمى كل منها باسم الوسيلة/ الأداة التى يتخذها مفتاحاً يلج به وصيد النص.

بل إن التفسيرية أو التأويلية، صارت علماً على أحد المناهج التى يمكن إخضاع النص للتناول على أساسها، وهو هنا - فى سياق النقد المعاصر - ترجمة لمصطلح Hermeneutics، وإذا كان هذا المصطلح عند إطلاقه ينصرف إلى ضرب من التناول النقدي للنص الأدبى، فإن معناه الدقيق هو فن تفسير النصوص Interpretation (أى تحديد معانيها) خصوصاً من خلال مجموعة ثابتة من القواعد Rules وفنون الصنعة Techniques، كالقواعد النحوية، أو أسس الأبنية البلاغية الخاصة بكل لغة، إلى جانب وجود نظرية أدبية أو قانونية أو دينية تحكم مسار التفسير^(١٠١).

وشأن غيره من المصطلحات يستعمل هذا المصطلح بصورتيه المعربة (بالنقل الصوتى) والمترجمة، برغم أنه فى جذوره القديمة كان ذا صلة بالنص الدينى، غير أن قصره على النص الأدبى وحده، دون الدينى فى الغالب، جعل الازدواج فى التعبير عنه أمراً له مبرره.

وأصل اللفظ يرجع إلى الكلمة اليونانية Hermeneuein، وهى فعل معناه «يفسر»، وإن كانت استعمالاته كما يقول المتخصصون توحى بثلاثة اتجاهات لهذا المعنى: أولها تفسير الشعر شفوياً، ومن ثم يقترب معناه من

التعبير to express، وثانيها هو الشرح to explain، وثالثها هو الترجمة to translate؛ ولا يزال معنى الترجمة قائماً في كلمة Interpret، وإن كان مقصوراً على الترجمة الفورية.. وإن كان هناك من يشير إليها باسم الترجمة التزامنية Simultaneous Translation، أى المصاحبة لحديث المتحدث بدلاً من الترجمة التعاقبية Consecutive التى يقدم فيها المترجم معنى الفقرات فقرة فقرة (١٠٢) ..

وكانت التفسيرية وثيقة الصلة بالنقد القديم وما كان يسمى بفقهاء اللغة الدينى، إذ فرق القدماء بين الدراسة النصية Textual study التى تشبه ما نسميه اليوم بالتحقيق والنشر، وبين التفسير الذى يقع عليه عبء تفهم النص أو إفهامه للجمهور (١٠٣) ..

وإذا كان لفظ التأويل فى الثقافة العربية القديمة محوطاً فى الغالب بشبهة الاجترار على النص الدينى والقول فيه بالرأى، فإن العصور المتقابلة فى الثقافة الغربية شهدت محاولات لاستخدام التفسير لتأويل الكتب المقدسة، وتفاوتت نظريات التفسير وأشهرها المبادئ الثلاثة: الالتزام بحرفية النص، أى ظاهر اللفظ، والمغزى الخلقى، والدلالة الروحية، وهى المبادئ التى عدلها القديس أوغسطينوس فصارت: المعنى الحرفى، والمغزى الأخلاقى، والدلالة الرمزية، ثم التأويل الباطنى (١٠٤) .

وقد اعتمد مارتين لوثر كنز فى دعوة الإصلاح الدينى، على افتراض الحاجة إلى تفسير جديد للنص الدينى، فسارع آباء الكنيسة الجديدة إلى إخراج تفسيراتهم الخاصة، فدفع ذلك الغيورين على الدين إلى وضع القواعد اللازم اتباعها فى التفسير، فصدر أول كتيب يتضمن لفظ الهرمنيوطيقا عام ١٦٥٤ (١٠٥) .

وإذا كانت الهرمنيوطيقا بدأت أول ما بدأت لصيقة بالنص الدينى،
مثلاً بدأ التفسير/ التأويل فى الثقافة العربية، فإن هذه المصطلحات وما
يمكن أن يستعمل مرادفاً لها، اتخذت فى الزمن القريب مسارات جديدة،
ظل بعضها مرتبطاً بالنص الدينى فى الثقافة العربية، ولكن مع ميل إلى
ربطه بالاجتهاد وتجديد أمر الدين، وتحول بعضها إلى الدرس النقدى
متأثراً فى الغالب بمذاهب نشأت فى الثقافة الغربية، منها ما يدور فى فلك
الهرمنيوطيقا تطوراً عنها أو واقعاً معها فى جدل لا يخلو من تأثير.

وقد شهدت الثقافة الغربية - كما هو ثابت - تغيراً نوعياً فى دلالة
المصطلح Hermeneutics؛ وإذا كان أول استعمال لهذا المصطلح - كما
رأينا - عنواناً لكتيب فى سياق تبنى قواعد ملزمة فى تفسير النص
المقدس، فإن الصلة بينهما - أى بين المصطلح والنص الدينى - لم تلبث
أن انفصلت عراها، بفعل التحول الذى أحدثته «شلاير ماخر» برفضه -
فى أوائل القرن التاسع عشر - للتفسير القائم على فقه اللغة، الذى يدور فى
فلك النص الدينى، ليقول إن التفسير هو فهم النص مكتوباً أو منطوقاً، ثم
يأتى «ديلتى» ليزيد على تعريف «شلاير ماخر» تحديداً للتفسير بأنه يعنى
فهم أى شىء انطبعت فيه روح الإنسان، مما يمكن أن يكون أعمالاً فنية
أو قانوناً سامياً، أو قصيدة، أو نصاً مقدساً، أو بناء معمارياً، أو رقصة - أى
كل شكل مسته وشكلته الروح الإنسانية لكى يفصح عن معنى -؛ وقد
حاول «ديلتى» أن يشرح عملياً الخبرة بالتعبير بالفهم، وأن يوضح التضاد
أو التقابل بين الفهم اليقينى، وبين الشرح استناداً إلى قانون العلة والمعلول
فحسب فى العلوم الطبيعية، ومن ثم أن يضع أسس ما أطلق عليه «نقد
العقل التاريخى».. على غرار نفس الأسس المنهجية التى أرساها «كانط»
للعلوم الطبيعية فى كتابه «نقد العقل الخالص» (١٠٦).

نلاحظ فيما سبق انفكاً بين التفسير أو Hermeneutics وبين النص الدينى، وما يتعلّق به من دراسات فى اللغة، ليثول إلى تفسير أو فهم للنص بعامة، بل لمجموع ما تنطبع فيه الروح الإنسانية، وهو الأمر الذى جعل الهرمنيوطيقا تلبس أثواباً من مجالات مختلفة، «وفضلاً عن أن التفسير فى مجال النقد الأدبى يهتم بالنصوص ذواتها، فإن النقاد لم يتحرجوا من استثمار بعض المناهج والمذاهب، بله المصطلحات الأنطولوجية والأبستمولوجية، لذلك تتردد فى المعجم النقدي المعاصر طائفة من هذه المصطلحات والأفكار التى تعزى إلى بعض المذاهب الفلسفية الكبرى، وانطلاقاً من امتدادات النقد الأدبى إلى بعض العلوم التى تثريه، صار من الممكن أن نتابع هرمنيوطيقيا ما يثار فى النقد الأدبى من قضايا وتصورات، وأن نردها إلى الأصول التى انحدرت منها...» (١٠٧).

أما فى الثقافة العربية، فإن مصطلح التفسير أو التأويل، فى جانب تعلّقه بالنص القرآنى الكريم، لم يعرف هذا الانفكاك، بل التحول عن النص الذى حدث فى علاقة الهرمنيوطيقا بالنص المقدس فى الثقافة الغربية، لاختلاف طبيعة النصين، فالنص القرآنى ذو طبيعة ثابتة، وإن تعددت وجوهه، أو تنوعت الاجتهادات فى فهمه واستبصاره، إذ هو غير قابل للاطراح أو التجاوز.

ولا يكاد يكون ثم خلاف بين الباحثين فى أمر القرآن الكريم - وإن تعددت رؤاهم - فى محورية نصه، وليس من قبيل التبسيط - كما ينصر بعض الباحثين - «أن نصف الحضارة العربية الإسلامية بأنها حضارة النص، بمعنى أنها حضارة أنبقت أسسها وقامت علومها وثقافتها على أساس لا يمكن تجاهله فى تشكيل ملامح هذه الحضارة وفى تحديد طبيعة

علومها، وإذا صح لنا بكثير من التبسيط أن نختزل الحضارة في بعد واحد من أبعادها لصح لنا أن نقول إن الحضارة المصرية القديمة هي حضارة ما بعد الموت، وأن الحضارة اليونانية هي حضارة العقل، أما الحضارة العربية الإسلامية فهي حضارة النص،^(١٠٨).

ولأن النص القرآني بهذه المثابة، فإن مفاتيح إعجازه تعددت بتعدد رؤى المجتهدين في التماسها، فثم من عكف على جانب الإعجاز اللغوي الذي ألزم العرب الحجة، فالزمها من بعدهم من الأمم، فوجب عند هؤلاء اتخاذ ما يبلغ بنا ذلك، «وذلك أنا إذا كنا نعلم أن الجهة التي منها قامت الحجة بالقرآن وظهرت، وبانت وبهرت، هي أن كان على حد من الفصاحة تقصر عنه البشر، ومنتهياً إلى غاية لا يطمح إليها بالفكر... كان الصاد عن ذلك صاداً عن أن تعرف حجة الله تعالى... ذاك لأننا لم نبتعد بتلاوته وحفظه، والقيام بأداء لفظه، على النحو الذي أنزل عليه، وحراسته من أن يغير ويبدل، إلا لتكون الحجة به قائمة على وجه الدهر، تعرف في كل زمان، ويتوصل إليها في كل أوان، ويكون سبيلها سبيل سائر العلوم التي يرونها الخلف عن السلف... فإذا كنت لا تشك في أن لا معنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلا أن الوصف الذي له كان معجزاً قائم فيه أبداً، وأن الطريق إلى العلم به موجود، والوصول إليه ممكن فانظر أي رجل تكون إذا أنت زهدت في أن تعرف حجة الله تعالى وآثرت فيه الجهل على العلم، وعدم الاستبانة على وجودها...»^(١٠٩).

وإذا كان اجتهد الإمام عبد القاهر في هذا الصدد، بجعله التركيب مناط الإعجاز، فإن صنيعه كان في سياق رؤى عصره؛ وقد تابع هذا الدرب بعض الباحثين المعاصرين برؤية تناسب الأدوات التي يتيحها الدرس العلمي المعاصر للغة بمنهج ووسائله.

ومن نماذج هذا الاجتهاد المعاصر ما قام به بعض الباحثين، إذ تناول ظواهر قرآنية لغوية تناولها السلف من علماء هذه الأمة وكشفوا - بأدواتهم - عن جوانب الإعجاز فيها، فتناولوها في ضوء علم اللغة الحديث، الذى يمكن أن تسلط مناهجه على أى مادة لغوية تتاح له «وتأتى أحكامه وأقواله قوانين لا يملك من يقرؤها إلا أن يقربها أياً كانت ملته، فهي مناهج ذات موضوعية وفيها دقة علمية يستوى فيه الوصول إليها من يصدق أو من يكذب، وفائدة الدراسة المنهجية فى هذا أنها ترسم تحليلات علمية على مستويات مختلفة... وعن طريق الربط بين نتائج تلك المستويات تأتى النتائج الدقيقة...» (١١٠).

وفى البحث المشار إليه دراسة لظواهر كأفضلية التعبير القرآنى، والتكرار، وكيفية تحليل البناء اللغوى من خلال مسرح الحدث، والانسجام الصوتى، وتحليل الصيغ، والفاصلة القرآنية، وتعدد الصور اللغوية للغرض الواحد (١١١).

ويمثل هذا الاتجاه القديم المتجدد ضرباً من النظر فى النص من داخله يتسم بطابع السكون، فى مقابلة فيه من خارجه، باعتباره قابليته للتأويل المستمر، وباعتباره باعث الحركة المتجددة فى الأمة ما تعاقب من زمن، «وإذا كانت الحضارة تتركز حول نص بعينه يمثل أحد محاورها الأساسية، فلا شك أن التأويل - وهو الوجه الآخر للنص - يمثل آلية هامة من آليات الثقافة والحضارة فى إنتاج المعرفة.

قد يكون هذا التأويل مباشراً، أى ناتجاً عن تعامل مباشر مع النص وتوجه قصدى إلى استخراج دلالاته ومعناه، وهذا هو التأويل فى مجال العلوم الدينية، وقد يكون التأويل تأويلاً غير مباشر، نجده فى مجالات

العلوم الأخرى. إن النص حين يكون محوراً لحضارة أو ثقافة لا بد أن تتعد تفسيرات وتأويلاته، ويخضع هذا التعدد التأويلي لمتغيرات عديدة متنوعة، أهم هذه المتغيرات مثلاً طبيعة العلم الذى يتناول النص، أى المجال المعرفى الخاص الذى يحدد أهداف التأويل وطرائقه. ثانى هذه المتغيرات الأفق المعرفى الذى يتناول العالم المتخصص من خلاله النص، فيحاول أن يفهم النص من خلاله، أو يحاول أن يجعل النص يفصح عنه. وغنى عن القول أن هذه المتغيرات يصعب أن ينفرد أحدها ويكون هو المتغير المسيطر فى عملية التأويل والتفسير، والأحرى القول إن هذه المتغيرات تعمل فى حالة تفاعل نشط خلاق فى أى عملية تأويلية...» (١١٢).

التأويل هاهنا مفهوم ذو دلالة أكثر اتساعاً من محض تفسير لغة النص من داخلها، أو فى إطار ما تعارفه القوم بعلمه، بل هو سعى لاستكشاف مفهوم النص، ينطوى على بحث - كما يقول صاحبه - عن البعد المفقود فى تراثنا، وهو البعد الذى يمكن أن يساعدنا على الاقتراب من صياغة الوعي العلمى بهذا التراث (١١٣).

ولسنا بصدد عرض هذا الطرح أو غيره على بساط البحث، بل إننا فحسب بصدد رصد لأبعاد جديدة، يضيفها باحثون فى الفكر الدينى، وهو المجال الذى بدأ فيه استعمال مصطلح التأويل، أول أمره، وهاهو يعود إلى الاستعمال، محملاً بدلالة، تنطلق من دعوة قديمة متجددة إلى تناول القرآن الكريم بحثاً عن ماهيته باعتباره نصاً لغوياً، ينبغى أن تقوم حوله دراسة أدبية صحيحة كاملة مفهومة، تكفل تحقيق وعى علمى، وهو ما يستلزم - فى رأيه - إعادة قراءة «علوم القرآن، قراءة جديدة باحثة منقبة» (١١٤).

بدأ التأويل - إذا - بالقرآن، في الثقافة العربية، وتراوحت دلالاته بين التفسير العام، ومقابلة الظاهر بالباطن، أو بين الدلالة اللغوية، وما يمكن أن تحمله اللغة، أو يحمل عليها من رموز، كصنيع الصوفية، والشيعة، كما تراوحت بين مباحث الإعجاز الذي يبدأ من التركيب ويراه مناط الإعجاز، كصنيع الإمام عبدالقاهر الجرجاني، وبين التناول البياني للنص الكريم، أو النظر الأدبي الذي يجمع الذوق واستدعاء الموروث البلاغي كما في تفسير الظلال، ثم التأويل الكلامي الذي ينتصر للقرآن بالمحاجة العقلية، والتأويل الكلي الذي يعيد النظر إلى النص من خارجه، ويحاول صياغة مفهوم جديد، ابتغاء بعث حضاري قائم على هذا المفهوم الجديد للإسلام كما يرجو دعاة.

وعاد التأويل في البيئة العربية المعاصرة ليستعمل في مجال نقد الأدب والشعر، مرادفاً مصطلحات مثل القراءة، أو القراءة الثانية أو القراءة الجديدة، التي تسعى إلى التماس رموز شعرية من خلال نماذج تتواتر في أعمال الشعراء، سواء في ذلك الشعر القديم والشعر الحديث، وقد صار إلى ضرب من النقد الإبداعى يسعى منشؤه إلى تحميله رموزاً مختلفة المنابع يضرب بعضها في التراث العربى، وينزع بعضها إلى استلهاام التراث الإنسانى بوجه عام؛ ويتراءى جل ذلك من خلال علاقة يقصها الدارس/ المتلقى، بين اللفظ أو التركيب أو الصورة، من جانب، وبين ما يحمله أو ما يمكن أن يحمل عليه من دلالة، من جانب آخر.

ويميل بعض المعاصرين إلى التسوية في الاستعمال بين مصطلحي التفسير والتأويل (وكذلك القراءة)، ويرى التأويل أصيلاً في الثقافة العربية القديمة على وجه التحديد، وهو في حديثه لا يقف عند أمر النص القرآنى

فحسب، بل يشمل بملاحظاته أمر تناول النص الشعري كذلك، وهو يرى التأويل ينتظم حياتنا كلها، بل إنه يراه «إحياء لثقافتنا، بل لا إحياء دون تأويل، لهذا كان التأويل في خدمة الثقافة العامة لا خدمة نص مفرد؛ ثقافتنا العربية لا سبيل إلى أن تعرف معرفة نامية دون هذا النشاط، إن العقل العربي ظلم أكثر من مرة، وهذا يعنى فى الحقيقة فقراً فى القراءة، كذلك ظلم النقد العربى والبلاغة العربية التى ما زالت محتاجة إلى تأويل؛ التأويل هو طريقنا إلى الحياة» (١١٥).

ويؤكد الباحث عموم معنى التأويل فى الثقافة العربية بعمومها، فهو عنده «المعنى الغائم المستور الذى نحلم به ونشتاق إليه، كان كل باحث عظيم مؤولاً، وكان الفقه الحقيقى تأويلاً؛ لقد أولت الثقافة العربية الثقافة اليونانية، والثقافة الفارسية، وأولت النهضة الأدبية القديمة الشعر العربى أكثر من مرة، أول المجددون شعر القدماء، وأول الشعراء بعضهم بعضاً، وكان الشعر العربى كله نمطاً من التأويل المستمر... كان القدماء يصبرون لهذا التأويل والتدقيق، أوضح معالم ثقافتنا العربية هذه القراءة المجهرية، لكننا نسينا هذا العمل الجوهري فى الثقافة العربية الإسلامية» (١١٦).

وإذا عدنا إلى التأويل/ التفسير فى نطاق النص، نرى الباحث يضعه فى إطار الجدل المستمر الواجب بين الماضى والحاضر، ذلك أن «الإحساس اللغوى بكلمتى التفسير والتأويل يناقض فكرة العودة إلى الماضى... لا ماضى بمعزل عن الحاضر، كل تأويل يجادل الحاضر ويجادل الماضى، الماضى لا يحيا وحده، الماضى والحاضر إذن لا تقابل بينهما، كل تأويل هو اشتغال بالحاضر؛ نحن ننظر إلى نص مضى من أجل أن ندخل فى حوار معه، نحن لا نسترجع الماضى، فالماضى لا

يعود، نحن دائماً نتأول أو نقيم حواراً. والحوار بطبيعته مشغول بالحاضر... لا يعنينا من التأويل العودة إلى الماضي، يعنينا أن نوسع آفاقنا، أن نتحاور، أن نرى الأعمال في ضوء جديد، لأن الضوء الجديدة حياة جديدة... (١١٧).

الهوامش

- ١ - اللسان (أول)، وانظر: الأفعال لابن القوطية ١٨٠.
- ٢ فتح البارى، شرح صحيح البخارى، ١٢٦/٧، الباب ٢٤،
والحديث أكثر من رواية.
- ٣ - مختصر تفسير ابن كثير اختصار وتحقيق محمد على الصابونى
٤٤٦/٣.
- ٤ - كتاب الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية، تأليف الشيخ أبى
حاتم بن حمدان الرازى، تعليق حسين بن فيض الله الهمذانى،
القاهرة ١٩٥٨م - ٤٨/٢.
- ٥ - المعجم الكبير (أول) ٦١٥/١ وما بعدها.
- ٦ - السابق ٦١٧/١، ٦١٨.
- ٧ - تأويل النص الشعرى، رمضان صادق عباس، مخطوط
ماجستير بآداب عين شمس ص ٤.
- ٨ - السابق ٤.
- ٩ - تفسير ابن كثير ٥١٧/١.
- ١٠ - تفسير ابن كثير ٤٨١/٢.
- ١١ - تفسير ابن كثير ٤٨٤/٢.
- ١٢ - تأويل النص الشعرى ص ٦.

- ١٣ - تفسير ابن كثير ٥٦٢/٢.
- ١٤ - تفسير ابن كثير ١٠١/٢.
- ١٥ - تأويل النص الشعري ص ٧.
- ١٦ - تأويل النص الشعري ص ٧.
- ١٧ - تأويل النص الشعري ص ٨.
- ١٨ - تفسير ابن كثير ٢٤٦/٢.
- ١٩ - تفسير ابن كثير ٢٢٥/٢.
- ٢٠ - تأويل النص الشعري ص ٨.
- ٢١ - تفسير ابن كثير ١١١/١.
- ٢٢ - تفسير ابن كثير ١١١/١.
- ٢٣ - تفسير ابن كثير ١١٢/١.
- ٢٤ - تأويل النص الشعري ٩.
- ٢٥ - فتح القدير الجامع بين فني الدراية والرواية من علم التفسير،
تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني ٣١٤/١.
- ٢٦ - فتح القدير ٣١٤/١.
- ٢٧ - فتح القدير ٣١٧/١.
- ٢٨ - فتح القدير ٣١٧/١ وما بعدها.
- ٢٩ - مناهل العرفان، للزرقاني ٥/٢.
- ٣٠ - التفسير، أقسامه، ومناهج علمائه ص ٩.

٣١ - التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي، ١٩/١ (عن كتاب تأويلات أهل السنة، للماتريدي ٢٤).

٣٢ - الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير ٢٧.

٣٣ - مناهل العرفان ٥/٢.

٣٤ - الإتيقان في علوم القرآن ٥/٢.

٣٥ - الإتيقان ٥/٢.

٣٦ - الإتيقان ٦/٢.

٣٧ - انظر: الإتيقان ١٧٣/٢، ١٧٤، وفي التعريفات للجرجاني: التفسير في الأصل هو الكشف والإظهار، وفي الفرع توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة. التعريفات ص ٦٥.

٣٨ - كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، مادة (تأويل) ٣٧٦/١ - ٣٧٧.

٣٩ - كتاب تأويلات أهل السنة ٢٦.

٤٠ - انظر: التفسير والمفسرون ٢٣/١، وعلوم القرآن والتفسير، د. عبدالله شحاته ٣٤١، (عن الساق ٢٦).

٤١ - تاريخ التفسير ومناهجه ١٢/١ (عن السابق ٢٦).

٤٢ - فتح القدير ١٢/١.

٤٣ - فتح القدير ١٢/١.

٤٤ - فتح القدير ١٢/١.

- ٤٥ - فتح القدير ١/ ١٢ .
- ٤٦ - انظر: مقدمة تأويل مشكلة القرآن، نشر السيد أحمد صقر، ط ٢
دار التراث ١٣٩٣ م، ص ١٤، ١٥ .
- ٤٧ - تأويل مشكل القرآن، ٢٢ .
- ٤٨ - تأويل مشكل القرآن، ٢٣ .
- ٤٩ - تأويل مشكل القرآن، ١٥ .
- ٥٠ - في سبيل النسبية التأويلية الديني، د. عفت الشرقاوي، ضمن
أعمال المؤتمر الدولي الأول للنقد الأدبي - القاهرة - أكتوبر
١٩٩٧، ص ٢٢٧ .
- ٥١ - صناعة المعنى وتأويل النص، منشورات كلية الآداب بمنوبة،
تونس ١٩٩٢، سعد غراب ص ٦ .
- ٥٢ - السابق .
- ٥٣ - في سبيل النسبية التأويلية، ص ٢٢٧ .
- ٥٤ - سلطة النص، عبدالهادي عبدالرحمن، مجلة الفكر العربي،
بيروت ١٩٧٨، ص ٨، نقلاً عن السابق، ولاحظ هاهنا استعمال
«القراءة» في معنى «التأويل»، أو قريباً منه .
- ٥٥ - في سبيل النسبية التأويلية، ٢٢٨ .
- ٥٦ - السابق ٢٢٨، ٢٢٩ .
- ٥٧ - السابق ٢٢٩ .
- ٥٨ - السابق ٢٢٩ .

- ٥٩ - السابق ٢٢٩ ، ٢٣٠ .
- ٦٠ - تفسير الفخر الرازي ٧ / ٢٧١ ، نقلاً عن السابق .
- ٦١ - تفسير الرازي ، الموضع السابق .
- ٦٢ - تفسير الرازي ، الموضع السابق .
- ٦٣ - في سبيل النسبية التأويلية ، ٢٣١ .
- ٦٤ - تفسير الرازي ، الموضع السابق .
- ٦٥ - في سبيل النسبية التأويلية ، ٢٣٢ .
- ٦٦ - السابق .
- ٦٧ - راجع : فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال ، لابن رشد ، ٢٠ ، نقلاً عن السابق .
- ٦٨ - فصل المقال ٢٢ (من مقدمة ألبير نصرى نادر) نقلاً عن السابق .
- ٦٩ - في سبيل النسبية التأويلية ٢٣٢ .
- ٧٠ - انظر : تفسير القرآن العظيم ، سهل التستري ٣ ، نقلاً عن السابق .
- ٧١ - في سبيل النسبية التأويلية ٢٣٣ .
- ٧٢ - مقدمة ابن خلدون ، ط بيروت ، ص ٢٢٦ ، نقلاً عن السابق .
- ٧٣ - تفسير الطبري ١ / ٥١ ، وما بعدها .
- ٧٤ - في سبيل النسبية التأويلية ٢٣٩ ، وانظر ما بعدها .

٧٥ - انظر: تجديد الفكر الدينى فى الإسلام، محمد إقبال، ١٧٢ .

٧٦ - فى سبيل النسبية التأويلية ٢٣٥ .

٧٧ - قصص الأنبياء، عبدالوهاب النجار، المقدمة .

٧٨ - انظر: فى سبيل النسبية التأويلية ٢٣٥ .

٧٩ - تفسير المنار ٤١/٣١ .

٨٠ - فى القراءة الأخرى للقرآن الكريم: نحو تأسيس علم لنظم القرآن، محمد صديق غيث (ضمن أعمال المؤتمر الدولى الأول للنقد الأدبى، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٢٤٨ . وينبغى أن نلاحظ هاهنا أن النشأة الأولى عند المفسرين هى ابتداء الخلق من نطفة....، وأن النشأة الآخرة إعادة الأرواح إلى الأجسام عند البعث وفاء من الله بوعدده، وهو ما يوافق السياقات التى ورد فيها هذا الاستعمال فى القرآن الكريم. انظر مثلاً: فتح القدير ١٩٧/٤، ١١٦/٥، ١٥٧/٥، فى تفسير آيات: العنكبوت ٢٩/٢٠، والنجم ٥٣/٤٧، والواقعة ٥٦/٦٢ .

٨١ - السابق، ٢٤٨ - ٢٤٩، وانظر ما بعدهما .

٨٢ - السابق ٢٤٩ .

٨٣ - فيض نشر الانشراح من روض طى الاقتراح، لابن الطيب الفاسى، تحقيق وشرح د. محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، دى، ط ١، ١٤٢١/٢٠٠٠م، ٦٣٧/١ .

٨٤ - الأصول لابن السراج ١/١٠٤ - ١٠٥، والنص فى الاقتراح للسيوطى ٣٦ .

- ٨٥ - الاقتراح ٣٦ .
- ٨٦ - السابق .
- ٨٧ - فيض نشر الانشراح ١/٦٣٧ - ٦٣٨ .
- ٨٨ - الاقتراح ٣٦ .
- ٨٩ - انظر: الاقتراح ٣٧ وفيض نشر الانشراح ١/٦٤٠ - ٦٤١ .
- ٩٠ - المفضليات ١٣٦ .
- ٩١ - المفضليات ١٣٦ ، الحاشية (٦) .
- ٩٢ - الفروق اللغوية ، لأبى هلال العسكري ٤٣ .
- ٩٣ - اللغة والدلالة فى الشعر، دراسة نقدية فى شعر السياب وعبدالصبور، د. على عزت ٥ ، ٤ .
- ٩٤ - قراءة ثانية فى شعر امرئ القيس، د. محمد عبدالمطلب، القاهرة ١٩٨٦ .
- ٩٥ - السابق، المقدمة .
- ٩٦ - النص الشعرى ومشكلات التفسير، د. عاطف جودة نصر، ٢٩ .
- ٩٧ - المصطلحات العربية الحديثة، د. محمد عنانى ٧١ ، ٧٠ pp .
- ٩٨ - لسان العرب (ظهر) .
- ٩٩ - النص الشعرى ومشكلات التفسير، ٣٩ .
- ١٠٠ - المصطلحات الأدبية الحديثة، ١١٢ .

١٠١ - السابق ١١٢ - ١١١٣، وانظر: الهرمنيوطيقا، المصطلح والمفهوم، د. منى طلبية، مجلة إيداع، ٤/١٩٩٨، ١٤٩، وما بعدها.

١٠٢ - المصطلحات الأدبية الحديثة ١١٣.

١٠٣ - السابق ١١٦.

١٠٤ - السابق.

١٠٥ - السابق ١١٦ - ١١٩. وحتى الناقد الإيطالي «إميليو بيتي». في دعوته إلى العودة للتقاليد والتراث، يصف الهرمنيوطيقا بأنها ذلك المتحف العظيم العام الذي فاضت مياهه العذبة فأكسبت الدنيا سناها وسناءها إبان الحركة الرومانسية، وكانت العامل المشترك في جميع العلوم الإنسانية. انظر المرجع نفسه ١٢٢ وما بعدها.

١٠٦ - النص الشعري ومشكلات التفسير، ٥ - ٦.

١٠٧ - مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، د. نصر أبو زيد، نشر المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ٤، ١٩٩٨، التمهيد ٩.

١٠٨ - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ٧ - ٨.

١٠٩ - ظواهر قرآنية، في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين، د. البدرأوى زهران، ط ٢، دار المعارف ١٩٩٣، ص ٧.

١١٠ - انظر: السابق ٨ - ١٣، ومواضع آخر متفرقة ١.

١١١ - مفهوم النص، ٩ - ١٠.

١١٢ - انظر: السابق ١٠ .

١١٣ - انظر مفهوم النص ١٠ ، ١١ ، وانظر: دائرة المعارف الإسلامية، مادة «تفسير»، أمين الخولي، نقلاً عن السابق .

١١٤ - نظرية التأويل، د. مصطفى ناصف، ص ٥ .

١١٥ - السابق .

١١٦ - السابق .

١١٧ - السابق ١٧٤ ، ١٧٥ .

مراجعة لمعجم المصطلحات اللغوية في كتابات المستشرقين الألمان لد. إسماعيل أحمد عمارة

د. سعيد حسن بحيرى

تقتصر هذه المراجعة اللغوية على معجم من المعجمات اللغوية الحديثة، وهو المعجم الصغير الذى قام باحث جاد عرف المؤلفات اللغوية التى كتبها المستشرقون الألمان معرفة وثيقة، ولذا كان موفقاً فى وضع عنوان فرعى لمعجمه الصغير، إذ إن المستشرقين يستخدمون مصطلحات خاصة لا توجد فى المعجمات اللغوية العامة، كما أن للاصطلاحات لديهم مفاهيم لا تتطابق مع المفاهيم اللغوية. فربما حدث تضيق لدلالة المصطلح لاستعماله فى مجال محدد، أو حدث له توسيع أو نقل كلى من مفهوم إلى آخر أو استعمال جديد لم يُعرف من قبل إلى آخر تلك الوسائل التى اختص بها المستشرقون. ولا يمكن لأحد أن يغفل اعتماد المستشرقون الأوائل على اللاتينية واليونانية اعتماداً كبيراً، فقد كانت لهما (وللأولى خاصة) السيادة العلمية فى البحث. ولا يستطيع المرء أيضاً أن يستغنى عن معرفة عميقة مفصلة بالبحوث اللغوية فى مجال اللغات الهندوأوروبية، فقد اعترف منها علماء الاستشراق (القدماء والمحدثون على حد سواء، وإن كان بدرجات متفاوتة) مناهج البحث اللغوى وأدواته ومصطلحاته بهمة وشغف. فقد شاع لدى المستشرقين الأوائل استخدام المصطلح اللاتينى أو اليونانى (وما يزال هذا الأمر قائماً إلى اليوم لدى فئة غير قليلة منهم).

وقد حرص بعض المستشرقين الأوائل على نقل المؤلفات اللغوية إلى لغاتهم نقلاً كاملاً؛ فقد نُقل كتاب سيبويه وكتاب شرح ابن يعيش للمفصل وألفية ابن مالك وغيرها من المؤلفات النحوية الأساسية. ولما كانت اللاتينية هي لغة العلم حتى أواخر القرن التاسع عشر، فقد كان نصيب المصطلحات اللاتينية النصيب الأكبر، ولكنه ظل يتناقص، إذ عدل بعض المستشرقين عن المصطلح اللاتيني إيثاراً لدقة المفاهيم والاقتراب من المصطلح العربي الأصلي، فأثر النقل الحرفي للمصطلح العربي أو ترجمته أو تفسيره أو الجمع في عمل واحد بين طرائقه المختلفة.

ولاشك أن درس المصطلحات من المسائل الخلافية الشائكة في البحث اللغوي، فما يزال الخلاف على أشده برغم جهود بعض المجامع وفرق من العلماء أو الجهود الفردية وهي الأكثر شيوعاً. ولكن ما زال الشوط الذي لم يقطع طويلاً، فثمة حاجة ملحة إلى جهود فردية وجماعية كبيرة ومتواصلة لإنجاز أعمال أساسية، يمكن للباحث اللغوي أن يعتمد عليها في قراءاته لتلك النصوص المترجمة أو المؤلفات التي صنعها فقهاء اللغة الألمان وغيرهم. فلا يوجد إلى الآن معجم شامل للمصطلحات التي استخدمت في تلك المؤلفات، وحين يتصدى باحث جاد لهذه المهمة، فلا بد أن نشجعه، ونقدر عمله، ونقرأ ما صنع قراءة فاحصة متأنية، تسهم بشكل إيجابي في مؤازرته حتى يمضي في استكمال البداية.

ولا تخرج مراجعتي عن التقويم البناء، ومن ثم لا أرى أن أتبع المعجم مصطلحاً مصطلحاً، وإنما أكتفي ببعض النماذج التي توضح وجهة نظري، فريما أفادت. إذ ما تزال طرائق استخدام المصطلحات

شديدة التباين، وما تزال الحاجة ماسة إلى رصد شامل ودقيق للمصطلحات اللغوية في معجم «اف».

ولعل المدخل إلى هذه المراجعة تناسبه طريقة طريفة في التعامل مع المصطلح اللغوي، أعنى طريقة للاشتقاق اتبعها أحد أوائل المستشرقين البارزين الذين فتحوا باب الاستشراق، وهو المستشرق الهولندي توماس ارينيوس Th. Erpenius (١٥٨٤ - ١٦٢٤)، واسمه بالهولندية van Erpe. فقد اشتق من أسماء الحركات أفعالاً بنهايات لاتينية، مثل:

ضمّة rafa (رفع)، اشتق منها الفعل rafaře (رَفَعَ)، والفتحة nasab (نصب)، اشتق منها الفعل nasabare (نَصَبَ)، والخفض = الكسر chafad اشتق منها الفعل chafadare (خَفَضَ)، والجزم gjazma اشتق منها الفعل gjazmare (جَزَمَ). وهذه طريقة طريفة تسترعى الانتباه، ولكن كان حظها من الشيوع قليلاً.

وفي إطار تلك الأمنية وذلك التطلع إلى ذلك المعجم الشامل للمصطلحات اللغوية في كتابات المستشرقين فقد أسعدني في واقع الأمر قيام زميل دراستي في ألمانيا د. إسماعيل أحمد عمايرة بمجهود طيب في مجال المصطلحات اللغوية التي استخدمها المستشرقون الألمان في مؤلفاتهم، فقد كان حافظه في ذلك، كما أوضح في المقدمة أنه: «قد شعر وهو يتعامل مع كتب المستشرقين اللغوية بصعوبة بالغة أحياناً في فهم المصطلح اللغوي الذي استخدموه للتعبير عما يناظره في العربية (المقدمة، ص ٥)، وقد اختار الاستشراق الألمانى بالتحديد، إذ يرى - وهو محقق إلى حد كبير في ذلك بما تشهد به آثارهم - أن «الاستشراق الألمانى من أكثر مدارس الاستشراق اهتماماً بالدراسات اللغوية العربية،

فقد أقبلوا على دراسة التراث اللغوى العربى، وتمثل ذلك فى اتجاهات متعددة كالعناية بالمخطوطات والفهرسة والتصنيف والترجمة والتحقيق والتعليق...» (المقدمة، ص ٦) .

وقد أشار فى المقدمة (ص ٧) أيضاً إلى اعتماده على ثلاثة أعمال هى: كتاب ركندورف Arabische Syntax الذى نشر فى هايدلبرج سنة ١٩٢١ م، وترجمة كتاب ترومب لأجرومية الصنهاجى التى نشرها فى ميونخ سنة ١٨٧٦ م، وأخيراً كتاب أستاذنا بروفيسور فيشر عن نحو العربية الفصحى، الذى نشر فى فيسبادن ط. أولى سنة ١٩٧٢ م، وهو بذلك قد جمع بين عمل يرجع إلى القرن التاسع عشر وهو ترجمة ديتريشى لألفية ابن مالك فهى أثرى وأشمل. وكذلك اقتصر على كتاب ريكندورف الموجز دون عمله الضخم المفصل فى جزئين عن العلاقات النحوية. وربما أراد أن يبدأ بالكتب الأكثر تحديداً، ثم يتوسع فى المستقبل ليستوعب معجمه مصطلحات أخرى، واعتمد كذلك على طبعة قديمة لكتاب أستاذنا عن النحو العربى، وأظن أنه لم تتوفر له الطبعة الأخيرة. وفى رأى أنه كان موفقاً غاية التوفيق إذ إنه وفر كثيراً من الوقت والجهد، فقد اختار الطريق الواضحة العملية، ولم يسلك نهجى الأكثر وعورة، حيث إنى قد بدأت منذ سنوات بعيدة فى رصد تلك المصطلحات اللغوية فى عدد كبير من مؤلفات المستشرقين الألمان، ولم أستطع حتى الآن أن أحسم أمرى وأقرر أن ما قمت به يكفى، وعلى أن أنشره لكى يرى النور، واكتفيت بمعاونة كل باحث يلجأ إلىّ ليسألنى عن كيفية ترجمة أو استعمال هذا المصطلح أو ذاك.

وقد أشار د. عمايرة كذلك إلى طرائق التعامل مع المصطلح منها

الترجمة الحرفية أو النقل الحرفي بكتابة المصطلح العربى بحروف لاتينية مثل جزم jazm أو إضافة نهاية خاصة بالألمانية عن العملية الإعرابية jazmierung وهو اسم مشتق من الفعل jazmieren أى يجزم، ولذلك تستخدم صيغة بناء للمجهول منه، وهى jazmiert أى مجزوم (اسم مفعول)، أو استخدام كلمة ألمانية ترجمة للمصطلح العربى، مثل «استثناء» تقابل فى اللغة الألمانية Ausnahme، وبذلك تنقل الكلمة من المجال اللغوى إلى المجال الاصطلاحي، أو استخدام مصطلح لاتينى أو يونانى الأصل مقابلاً للمصطلح العربى مثل استخدام Subjekt (اللاتينى) مقابلاً للفاعل (المسند إليه)، ومصطلح Apokopatus (اليونانى) مقابلاً لحالة الجزم.

وأشار كذلك إلى مشكلة اتساع المدلول أو ضيقه حين يستخدم مصطلح لاتينى أو يونانى أو ألمانى للمصطلح العربى، وما ينتج عن ذلك من سوء الفهم، فاستخدام مصطلح reflexiv مقابلاً لمصطلح «المطاوعة» ليس موفقاً كل التوفيق، ولذا يلجأ بعض الباحثين إلى استخدام حرفى وهو «انعكاسى» أحياناً. راجع ترجمة د. محمود نحلة لمصطلح reflexive pronouns الضمائر المنعكسة، ومصطلح reflexive Verben «الأفعال المنعكسة» ص ٣، ٤ من كتابه الضمائر المنعكسة فى اللغة العربية، دار العلوم العربية، لبنان، ١٩٩٠م.

وقد رتب هذا المعجم تارة وفق حروف الهجاء العربية وتارة وفق حروف الهجاء اللاتينية لتيسير استعماله. ومن ثم أكتفى بمناقشة المصطلحات وفق الترتيب الوارد لديه، وهو ما يسرى بداهة على الترتيب الآخر. وهى مناقشة لنماذج محدودة دالة على القصد من هذه المراجعة، إذ إنى لا أرغب إطلاقاً عند مراجعة أى عمل من الأعمال العلمية أن

أسىء إليه أو يكون القدر هدفاً، بل هي ليست سوى رؤية أخرى مكتملة إن أراد المؤلف أن يفيد منها فيها ونعمت وإن لم يرد فهو وما أراد.

* استخدم مصطلح الاختصاص مقابل لكل من Beschränkung و Spezialisierung و Hervorhebung وفي ذلك تعميم غير محمود لأن الأول يستعمل لدلالة على القصر والحصر (التقييد) في الأغلب، والثاني للتخصيص والاختصاص والتمييز، والثالث عام يستخدم كوسيلة من وسائل الحصر، وهي التقديم أو الإبراز بمعنى وضع عنصر بطريقة تظهره عن بقية عناصر الكلام الأخرى.

* استخدم مصطلح «الإدغام» مقابل لـ Assimilation وهو أوسع من ذلك إذ يقصد به كل صور المماثلة، والإدغام حالة من حالاتها.

* ذكر للاسم حالتى الإضافة وهي status constructus والتعريف status determinatus، ولم يذكر الحالة الأولى المنطلق أعنى حالة الإطلاق status absolutus.

* استخدم مصطلح «اسم المفعول» Nomen Patientis دون تفريق. وأرى أن الأول يقصد به الاسم الواقع مفعولاً Passiv Partizip موقعاً إعرابياً وهي وظيفة للاسم، والثاني يقصد به الاسم المشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على المفعول «اسم مفعول» في مقابل اسم الفاعل.

* استخدم مصطلح «إضافة العين إلى المعنى» مقابل لـ Genitiv der Beschaffenheit و Genitiv verbindung des Kontretums mit dem Abstraktum، وفي ذلك تعميم إذ يقصد بالأول إضافة التخصيص، أى إضافة المحسوس إلى المجرد، أى الجمع بين اسم محسوس واسم مجرد فى تركيب إضافي.

* استخدم مصطلح «الإعراب» مقابلاً لمصطلحي Deklination و Flexion وهذا استخدام غير دقيق، إذ يقصد بالأول تصريف أو إعراب الأسماء، ولذلك فهو أخص لأن الثاني يقصد به التصريف عموماً بدليل الوصف منه، إذ يقصد بـ flectierende Sprache اللغة التصريفية (للأسماء والأفعال وغيرهما)، وذكر هو نفسه مصطلح تصريف الأسماء، الاشتقاق مقابلاً لـ Flexion der Nomin.

* استخدم مصطلح «البدل» مقابلاً لكل من Apposition و Permutativ و Vertretung والأول مصطلح لاتيني ويقصد به التابع الاسمي. أما الثاني والثالث فكلمتان استخدمتا استخداماً اصطلاحاً، تعني الأولى الإحلال، نيابة عن، والثانية التبديل أو الإبدال. ولذلك يجب إضافة ما يفرق بينها. ولذلك عاد فذكر مصطلح التابع مقابلاً لـ Apposition وإن التابع يقابل Attribut لأنه يضم البدل وبقية التوابع (النعت والتوكيد والعطف).

* استخدم مصطلح «الالتفات» في الضمائر مقابلاً لـ Wechsel، وليس ذلك دقيقاً، إذ إنه يعنى التبديل أو التحويل أو التغيير. أما مصطلح الالتفات (أو المفارقة) فيقابله Parenthese. وقد استخدم هو نفسه مصطلح تحويل الحركة إلى أخرى مقابلاً لـ Vokalwechsel في الصفحة التالية.

* استخدم مصطلح «تسهيل الهمزة» مقابلاً لـ Dissimilation von Hamza، وليس ذلك دقيقاً أو فيه تعميم، لأن Dissimilation تعنى المخالفة أو المغايرة أو التخالف... أما مصطلح التسهيل فهو Adoucissement.

* استخدم مصطلح «التوكيد» مقابلاً للمصطلحات الثلاثة Verstärkung و Energikus و Korroboration. وبينها فروق، إذ أصل الكلمة

الأولى إنجليزى وتعنى تأييد، توثيق، تعزيز، والثانية يونانية الأصل وتعنى القوة فى الفعل، والثالثة ألمانية الأصل وتعنى تقوية وتشديد وتدعيم وبين الثلاثة شبه مترادف حقاً، ولكن تظل الفروق بينهما واجبة، أى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار.

* استخدم مصطلح «التفخيم» مقابلاً لـ vollere Ausdrucksweise وهو مصطلح خاص بتمام المنطوق، وبخاصة أنه استخدم بعد ذلك مصطلح التقدير مقابلاً لـ Gedachterweise. أما التفخيم أو الإطباق (فى الأصوات) فيقابله Emphasis من Emphase (فى اليونانية واللاتينية) وتعنى فى النحو التوكيد، وفى الأصوات التفخيم (الإطباق)؛ فالصوت المفخم (المطبق) يقابل emphatic sound.

* استخدم مصطلح Attributsätze مقابلاً للجملة الواقعة نعتاً، وهذا تخصيص للمصطلح، الذى أعم إذ يدل على التوابع، فإذا ما اختص بالنعت كان مصطلح Adjektivsatz.

* استخدم مصطلح «الجملة الشرطية بدون أداة شرط» مقابلاً لـ asyndetischer Folgesatz mit Apokopatus، والمقصود بذلك جملة جواب الأمر المجزوم، فمعنى كلمة Folgesatz جملة العاقبة أى الجواب أو الجزاء، وكلمة asyndetischer الصفة فتتكون فى اللاتينية من A وتعنى بدون syndetisch رابط أو أداة ربط، ومصطلح Apokopatus اليونانى يعنى الجزم. وهكذا يكون القصد منه جملة «عش حراً تمت كريماً». وهو يترادف مع Nachsatz zu einem Imperativ.

* أظن أنه قد حدث خطأ طباعى، إذ وضع أمام حرف استقبال Abwehrpartikel، وأمام حرف إضراب Partikel der Zukunft والصحيح عكس ذلك.

* لا أدري لماذا أشار إلى Partikeln des Zweck حروف التعليل، ولم
يشير إلى Absichtpartikeln و Absichtssätze .

* لم يفرق بين حالتى الرفع فاستخدم مصطلحاً واحداً لكل من
Nominativ و Indikativ، والأدق فى الاستعمال أن الأول للفعل والثانى
للإسم .

* استخدم مصطلح «صدر الكلام» مقابلاً لـ Spitze des Satzes
والأدق فى الاستعمال استخدام صدارة الجملة، لأن الكلام يقابله مصطلح
Rede أو Andrede .

* استخدم مصطلح «ضبط الكتابة بالحروف» مقابلاً لـ
Orthographie، وأرى اختصاص المصطلح «بعلامات الإملاء والترقيم»
لضبط الكتابة .

* لا يكفى أن يستخدم مصطلح «ضمير متصل مرفوع» مقابلاً لـ
Nominativaffix برغم أنه المقصود فعلاً، ولكن المصطلح فى هذا التكوين
إذ يشمل كل لاحقة تكون فى حالة الرفع .

* استخدم مصطلح «النداء» مقابلاً للمصطلحات Interjektion
و Vokativ و Ausruf و Anruf، وهذا تعميم مضلل أيضاً، إذ إن المصطلح
الأول أعم حيث يدل على نداء ونُدْبَة وتعجب وانفعال، والثانى مصطلح
لاتينى دال على حالة من حالات الاسم (ألا وهى النداء) . أما المصطلحان
الثالث والرابع فأصلهما كلمتان دالتان على النداء أو الصراخ .

* استخدم مصطلح «نظام الربط بين الجمل» مقابلاً لـ Koordinierte
ولا يوجد فى المصطلح الألمانى لفظ «نظام»، وإنما وصفت الجمل بالعطف

أو المعطوفة بمعنى جمل رئيسية في مقابل subordinierte أى فرعية أو تابعة.

* استخدم مصطلح «النسبة» مقابلاً لـ Gentilizium، وهذا صحيح، ولكن حين فصل الأدوات لم يذكر مصطلح أداة النسبة gentilische Partikel.

* أخيراً استخدم مصطلح «الوظيفة الدلالية لاسم الفاعل» مقابلاً لـ Funktion des Partizips، وفي ذلك زيادة وعدم تحديد لأنه لا توجد صفة «دلالية» للوظيفة في الأصل، كما أن مصطلح Partizip يعنى المشتق، فإذا حدد بـ I فيقصد بذلك اسم الفاعل، وإذا حدد بـ II فيقصد به اسم المفعول.

وبعد... فذلك جهد غير عادى لباحث واع عارف بأصول الصنعة، وضع أساساً قوياً لصرح معجم شامل للمصطلحات اللغوية التى استعملها اللغويون المستشرقون فى مؤلفاتهم أو ترجماتهم، ومن ثم يحتاج هذا الهدف إلى جهود متضافرة لأعمال جماعية (وتكون الأفضل دون شك) أو فردية للمتخصصين الذين يملكون معرفة واسعة وخبرة طويلة فى التراث النحوى العربى والمؤلفات والترجمات فى مجال النحو العربى بمفهومه الواسع التى أنتجتها أجيال متعاقبة من المستشرقين، وما تزال إلى يومنا هذا تتابع ذلك العمل الشاق دون كلل أو ملل.

ومن حق القارىء العربى علينا أن نبصّره بالاستعمال الصحيح حتى يستخدمه فى اطمئنان، وأن نطلّعه على كل جديد حتى يستكمل أدواته المعرفية والبحثية، إعداداً له حتى يكون جاهزاً متكمل العدة للدور الذى سوف يسند إليه فى زمن قريب بإذن الله.

ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني

ترجمة عن الإنجليزية

[عرض ونقد] عباس السوسنة

سعد عبدالعزيز مصلوح - وفاء كامل فايد

ط ٢ ، القاهرة - المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٠ هـ

الكتاب مسح للأبحاث اللسانية التي تمت في الغرب (أوريا وأمريكا)، مع نظرة تاريخية للأبحاث خاصة التي أنجرت قبل القرن التاسع عشر.

ويحسن بنا أن نسرد عناوين الأبواب والفصول، ليأخذ القارئ فكرة عامة عن محتويات الكتاب، وهي: البحث اللساني عند الإغريق، المدرسة النحوية الهندية، من عصر الإمبراطورية الرومانية حتى نهاية عصر النهضة، من عصر النهضة إلى نهاية القرن ١٨، البحث اللساني قبل القرن ١٩، حقبة علماء الدراسات المقارنة الأوائل، المذهب الطبيعي البيولوجي عند أوجست شلايشر، مذهب همبولت في اللسانيات، المذهب النفسي في اللسانيات، النحاة المحدثون، هوجو شوخارت ممثلاً للمستقلين، البحث اللساني في القرن العشرين، مقدمة: الخصائص الأساسية للدرس العلمي في القرن العشرين، اللسانيات غير البنيوية، الجغرافيا اللغوية تأسيس المناهج، علم اللهجات الحديث، المدرسة الفرنسية، الدراسات النفسية والفسولوجية والاجتماعية للغة، البحث الأسلوبي، المثالية الجمالية في اللسانيات (مقدمة) - اللسانيات الجديدة، مدارس الدراسات السلافية

التقدمية، مدرسة قازان، مدرسة موسكو، آراء بيليتش اللسانية، مدرسة مار، الصوتية المخبرية.

فردينان دى سوسير، مدرسة جنيف، الحقبة الفونولوجية فى اللسانيات، المبادئ الصوتولوجية عند تربتسكوى، حلقة براغ اللسانية، مبدأ الثنائية لدى رومان ياكبسون، التفسير البنىوى للتغيرات الصوتية.

– مدرسة اللسانيات الأمريكية:

بواز وسابير وبلومفيلد، الحقبة التوزيعية، اللسانيات الإناسية، اللسانيات النفسية.

– مدرسة كوبنهاجن: تأسيس المدرسة (بروندال) ، مدرسة يلمسليف الجلوسيمية.

– الرمزية المنطقية فى اللسانيات:

السيمائية ، علم الدلالة اللسانية، علم النحو والمقاربة التوليدية، اللسانيات الرياضية.

– (تمهيد)، اللسانيات الكمية (الاحصائية)، نظرية المعلومات، الترجمة الآلية.

وذيل الكتاب بمسردين، الأول للأعلام، والثانى للمصطلحات ومقابلاتها العربية كما ارتضاها المترجمان.

من هنا تتضح المساحة الكبيرة التى يغطيها الكتاب، والاهتمام الذى أولاه المؤلف للدراسات السلافية، سواء كانت بالروسية، أو بالصربوكرواتية أو بالبلغارية.

والكاتب تنقصه النظرة المتأنية الناقدة التي نجدها عند جورج مونان في «اللسانيات في القرن العشرين»، أو عند ر. هـ. روبنس في «موجز تاريخ اللسانيات»، بل إننا نجد لديه اختزالاً لجهود المسلمين والعرب (قديماً) في صفحتين ونصف (30-32) فيها ما فيها من المعلومات الخاطئة دون أن يطرف للمترجمين جفن، فيعلقا حتى على هذه الفقرة «وذاع صيت العرب في مجال تصنيف المعاجم. ووصلت إلينا إشارات (?) عن كثير من المجتهدين الذين عملوا في هذا المجال ولا سيما عن الفيروزآبادي الذي كتب - فيما يروى - حوالى مئة مجلد من المعاجم (?)».

وقد جرى المؤلف على اتباع الفصل بإحالات، ثم بالحواشي. والذي يلفت النظر في الكتاب أن (أحدث) مراجعه تعود إلى العام (1961). وهذا ينقلنا إلى الحديث، عن عمل المترجمين اللذين سارا على خطة واحدة في العمل. حقيقة أنهما بذلا جهداً جباراً في هذا الخضم الحافل بالأسماء والمؤلفات والمصطلحات والآفاق التي لا عهد للقارئ بها. ولكن شاب عملها هذه المآخذ.

* أولاً: لم يُعرفا بمؤلف الكتاب وأعماله إطلاقاً.

* ثانياً: لم يذكر متى نشر الكتاب في نصه الإنكليزي، وأين؟ والنص الإنكليزي كما يلي:

Milka Ivič: Trends in Linguistics ; 2nd ed, The Hague, Mouton 1970.

والكتاب مؤلف أصلاً بالصربوكرواتية، وترجمه إلى الإنكليزية مورييل هابل (1955) وهذه طبعته الانكليزية الثانية.

* ثالثاً: زعما افتقار المكتبة العربية إلى مصنف مثل هذا الكتاب .
وكلامهما غامض: فإن كانا يقصدان إلى اللسانيات العربية، فهناك العمل
الضخم الذى قام به محمد حسن باكلا، ونشر فى لندن 1984 . وإن كان
يقصدان شيئاً يشبه ما ورد فى هذا الكتاب، فهناك كتاب المرحوم محمود
جاد الرب . «علم اللغة، نشأته وتطوره، القاهرة: دار المعارف 1985» فى
222 صفحة .

وليسمح لنا القارئ الكريم باستعراض محتوياته:
مقدمة: (3-4) .

- الفصل الأول: التفكير اللغوى عند الأمم القديمة (5 - 23): اليونان
والرومان، الصينيون، الهنود .

- الفصل الثانى: الدراسات اللغوية فى العصور الوسطى وعصر
النهضة (25-55): عند العرب، فى الغرب، عصر النهضة .

- الفصل الثالث: علم اللغة التاريخى المقارن فى القرن 19 (57-81) .

- الفصل الرابع: دى سوسير (83-104) .

- الفصل الخامس: المدارس اللغوية البنائية (106-170): مدرسة
براغ، المدرسة الدنمركية، المدرسة الانكليزية، المدرسة الفرنسية .

- الفصل السادس: النظرية التجميعية ونظرية النحو الطبقي
(172-185) .

- الفصل السابع: النحو التحويلى التوليدي عند تشومسكى
(188-216) .

المراجع: (217 - 220).

بين العاملين - كما ترى اشتراك في مواضع، وغياب لبعض الفترات الزمنية، وبعض البلدان في أماكن أخرى.

* رابعاً: لم يكن نقل الأعلام الأجنبية إلى العربية يقارب نطقها في مصادرها الأصلية وسنكتفى بالإشارة إليها مرة أو مرتين مهما تكرر الخطأ، مع ملاحظة أننا التزمنا بحرف الجيم في بعض الأعلام كما ارتضاه المترجمان. وإلا فإننا نفضل نقل /g/ بحرف الغين. ومن ذلك:

- نقلاً لقب المؤلف Ivic أفيتش في غلاف الكتاب وفي العنوان الداخلي، وهو بالرسم نفسه أيفيتش Ivic في ص 127، 129.

- ص 202'41'17 كاسيرار، صوابه: كاسيرر

- ص 33 كلوديو تولوماي. ص: كلاوديو تولومي.

- ص 34 جين كولارت Gean Collart. صوابه: جان كولار.

- ص 43 بورت رويال. صوابه: بور رويال.

- ص 49 فرانس بوب. صوابه: فرانز بوب.

- ص 50 جوهان كاسبار زويس. صوابه: يوهان.

- ص 54 ميليه Meillet. صوابه: مييه (+ 132. 134 مثلاً) وجاءت

على الصواب، ص 321.

- ص 58 يوهان شميدت Johannes Schmidt. وصوابه يوهانس

شميت وزيادة الدال ملتزم عند المترجمين، انظر مثلاً: شوخاردت +97

. Schuchardt 63

همبولدت 65,68,73,74، فوندت Wundt 75,76,79 وجاءت همبولت
على الصواب ص 308 وجاءت شوخارت وفونت على الصواب ص 375.

– 68 دورنسييف Dornseif . صوابه: دورنزاييف.

– 123 جاستون باريس Gaston Paris . صوابه: جاستون باري.

– 123 ادمونت Edmont . صوابه: إدمون.

– 131, 134, 142 (مثلاً) جرامونت Grammont صوابه: جرامون،
التي جاءت على الصواب في 321.

– 135 برونوت Brunot . صوابه: برونو.

– 140 ماروزيو Marouzeau صوابه: ماروزو.

– 188 هيل Halle . صوابه: هاله.

– 204 جليسون Gleason . وصوابه: Gleason.

– 212 بودودان دي كورتيناى . صوابه: كورتيني كما في الفصول
السابقة.

– 223 شارلز بالي، صوابه: شارل بالي.

– 271 كوريلوفيتش Kurylovicz . صوابه: Kurylovic.

– 305 وورف Warb . صوابه: Whorf.

– 315 كوهلر Kohler . الصواب: كولر، لأن h علامة على إطالة
الحركة وليست صامتاً منطوقاً.

– 337 هوايتفيلد Whitefield . صوابه: وايتفيلد.

– 339 مارتنيه Marine . صوابه: مارتينيه Martiné.

— 366 س 7 فليس ثمة إمكان لتنمية المترادفات. صوابه: لتنحية (بالحاء).

— 475 س 2 كيف حدث على مرّ القرون تغير في المعنى صحة تغير في العلاقات المتبادلة بين الكلمات. صوابه: صحبه.

— 401 س 14 الطريقة الإحصائيات. صوابه: الإحصائية.

— 446 س 9 وفي عام 1995 بدأ العلماء السوفييت. صوابه: عام 1951.

— 408 س 4 - 7 الأصوات المهموسة التي هي أيسر نطقاً من المجهورة (؟) ترد بتكرار أكبر من نظائرها المجهورة في جميع اللغات. وقد كانت هذه القضية المؤكدة (؟) ذات أهمية خاصة لعلماء الصوتولوجيا وعلماء النفس. (لا تعليق).

* سابعاً: للكتاب مسرد أعلام بالرسم الانكليزي فقط (457-474) يشير إلى الفقرات التي يرد فيها العلم لكنها لا تشمل كل الفقرات، وبعض الأعلام ورد رسمه خطأً Hjelmster وبعضها غير موجود في موضعه. (انظر Ivic مثلاً).

ثم جاء مسرد المصطلحات (475-493) مرتباً بالألفبائية اللاتينية، وأمام المصطلح اللفظ العربي الذي ارتضاه المترجمان، دون إشارة إلى صفحات الطبع. ولن نخوض في هذه القضية التي تخرج بنا عن غرض التعريف بالكتاب. ويكفي أن نقول إن بعضها ورد المتن مختلفاً عما ورد في المسرد. ومن الطريف أنه ورد أمام مسرد المصطلحات (Fischer,E)، ولم نستطع حل هذا اللغز.

- 450 هويتيد Whithead . صوابه : وايتيد .
- 375 فييسبرجر Weisgerber . صوابه : فايسجربر .
- 387 بوهلر Buhger . صوابه : Bühler .
- 422 هويتني Whitney . صوابه : ويتني . كما ورد في صفحات سابقة ، مما يدل على ضعف التنسيق بين المترجمين .
- 445 سيتل Seattle صوابه : سياتل .
- * خامساً: هناك أخطاء في نقل الرسم الأجنبي للمصطلحات والعناوين ، إما في أماكن الحروف أو في نقص كلمات ، ومن ذلك :
- 96 woerter صوابه : Wörter .
- 105 س Outline of English Structure سقطت An من بداية العنوان .
- 134 ص 9 Le Language ومثل ذلك في 138, 294, 338 . صوابه : Le Langage .
- 289 س 11 المكونات المباشرة Immediate Constitutes ومثل ذلك ذلك في 335 . صوابه : Constituents .
- 291 س 20 Phonology صوابه : Phonology .
- 292 س 3 Morpheme صوابه : Morpheme .
- 295 س 4 Tgmeme صوابه : Tagmem .
- 390 س 70 Supra Segmental .

فى النص الانكليزى هما كلمة واحدة متصلة .

– 421 س 9 Philology صوابه : Philology .

– 441 س 19 Beharior صوابه : Behavior .

– 442 س ٣ من أسفل Redumdant صوابه : Redunant .

وهناك أخطاء طباعية أجنبية وعربية لا تخفى على القارئ فى
صفحات

429, 419, 363, 307, 304, 300, 288, 286, 284, 282, 267, 255.

238, 211, 202, 43.

* سادساً: فى الكتاب أخطاء لغوية تكون نحوية أحياناً أو تصحيفاً.
وقد تلتوى العبارة فتصبح بخلاف ما أراد المؤلف. وسنورد قسماً منها
بحسب ترتيب صفحات الكتاب:

– 18 س 6 التى تعنى الخبر. صوابه: الخبر.

– 26 س 2 لا يعرف على وجه اليقين متى عاش بانينى، ويبدو أنه
لا بد قد عاش فى بدايات القرن الرابع قبل الميلاد (!) صوابه: ———
ويرجح أنه عاش فى

– 57 س الأخير يرتبط ببعضه البعض، صوابه: يرتبط بعضه
ببعض.

– 76 س 4 نتعرف إلى كل مظاهر الحياة. صوابه: نتعرف على.

– 188 س 12 وهناك مقولات معينة أكدها الجغرافيون اللسانيون تعد
الآن بدهيات فى علم اللهجات الحديث. صوابه: أكدها اللسانيون
الجغرافيون تعد الآن بديهيات....

– 267 س 7 كما في اللغة الصرب – كرواتية . صوابه :
الصربوكرواتية .

– 239 س 16 دقق ترويتسكوى بنجاح نظرية المتضندات الصوتية
(!) صوابه : المتقابلات الصوتية . وانظر 255 .

– 255 خاصية التوتر في الصوتم الانجلزى /t/ في مقابل خاصية
الارتخاء في الصوتم الانجلزى /d/ . صوابه : (أن يحل /d/ محل /t/) .

– 274 س 11 - 13 استطاع بواز ما تميزت به مقاربتة للغات
الهندية منجدية ومنهجية أن يمتلك زمام تراث عظيم في اللسانيات
الأمريكية من حيث الهموم العلمي والعمل .

صوابه : بما تميز به الهموم العلمية
والعملية .

– 274 س 17 «الدليل إلى اللغات الهندية الأمريكية الأمريكية» .

صوابه : «دليل اللغات الهندية الأمريكية» وورد في ص 280 «الوجيز
في اللغات الأمريكية الهندية» !

– 275 س 15 غايتها الأولى محض أنماط البنية اللغوية . صوابه :
فحص .

– 297 س 11 المعايير الذهني . صوابه : الذهنية .

– 285 س 1 كما يراه السلوكيين . صوابه : السلوكيون .

– 308 س الأخير : الواصل . صوابه : التواصل .

– 358 س 2 من الكلم اليونانية . صوابه : الكلمة .

كذلك وردت تحت حرف (D) كلمات مكررة باللفظ نفسه في أول الصفحة وآخرها مخالفة للترتيب، وإن بمعنيين عرييين هذا علاوة على أخطاء الرسم. انظر مثلاً ما يقابل:

علم الدلالة الوصفى، سمات مازة، المكونات المباشرة، الحدس، وهناك نقص في المصطلحات المبدوءة بحرف (H) وسقط من حرف (U) Ugrie، وهي الأجرية التي هي جزء من الأسرة الأورلية الألطائية.

ونختم هذا القسم بخطاً طريف نستبعد أن يكون المؤلف أو المترجمان سبباً فيه. جاء في ص 230 - 5 عن بحث دى سوسير في اللسانيات المقارنة «مذكرات في النظام العراقي البدائي للحركات في اللغات الهندية والأوروبية».

وبالمناسبة ورد في ص 46 «في العقود الأولى من القرن 19 كانوا أقل اهتماماً بروابط القرى في المجموعات اللغوية الأخرى (السامية والحامية والأوهاريتية والألطائية)». «والصواب: الأجرية، التي ذكرناها قبل قليل».

وفي الختام نقول: الكتاب مفيد لمن أراد أن يكون على بينة من أهم الأبحاث اللسانية الغربية، برغم أن النظرات النقدية ضعيفة فيه، وبرغم أن المترجمين لم يتدخلوا بالتعليق إلا في ستة مواضع بالتحديد في ذكر عام وفاة أحد اللسانين.

عباس علي السوسوة

أستاذ علم اللغة - جامعة تعز اليمن

رقم الإيداع ٦٨١٥



